Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

A WORLD BANK COUNTRY STUDY

24976

2002

THE WORLD BANK

النمو الإقتصادي في الجمهورية اليمنية:
المصادر، العوائق، والإمكانيات

Economic growth in the Republic of Yemen : sources, constraints, and potentials

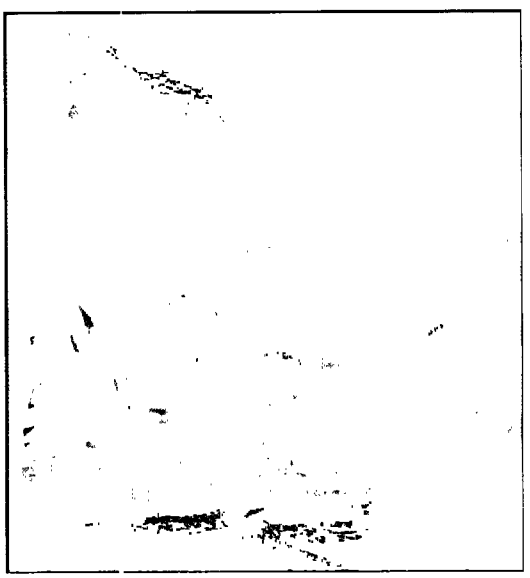

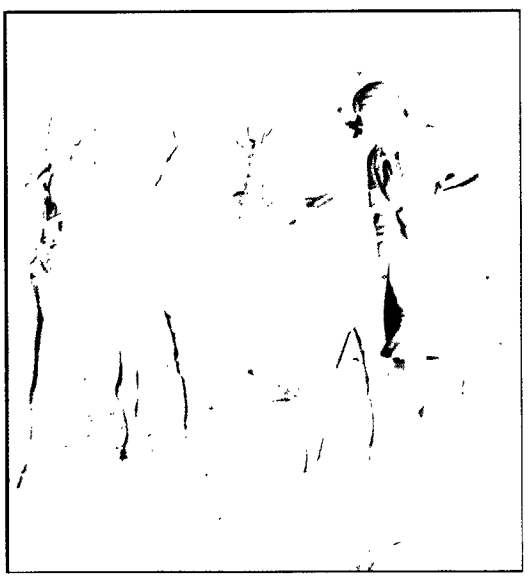

البنك الدولي

النمو الإقتصادي في الجمهورية اليمنية:
المصادر، العوائق، والإمكانيات

© البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433

جميع الحقوق محفوظة
1 2 3 4 05 04 03

دراسات البنك الدولي القطرية هي من بين التقارير العديدة التي تعد أصلا للاستخدام الداخلي كجزء من التحليل المستمر الذي يجريه البنك للأوضاع الاقتصادية والأوضاع ذات الصلة في البلدان النامية الأعضاء فيه ومن حواراته مع الحكومات. وتنشر بعض التقارير في هذه السلسلة بأدنى قدر من التأخير لكي تستخدمها الحكومات والهيئات الأكاديمية والمالية والإنمائية ودوائر الأعمال. ولذلك فإن مخطوط هذه الدراسة لم يعد وفقا للإجراءات الملائمة للنصوص الرسمية المطبوعة، ولا يتحمل البنك الدولي أية مسؤولية عن أية أخطاء. وبعض المصادر المستشهد بها في هذه الدراسة قد تكون وثائق غير رسمية ليست متاحة بسهولة أو على الفور.

الاستنتاجات والتفسيرات والنتائج الواردة هنا لا تعكس بالضرورة آراء مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها.

ولا يمكن أن يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذه الدراسة. الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبينة على أية خريطة في هذه الدراسة لا تعني أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد أو قبول لهذه الحدود.

الحقوق والأذون

المواد الواردة في هذه الدراسة محمية بحقوق الطبع. لا يجوز استنساخ أو نقل أي جزء من هذه الدراسة بأي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم آلية، بما في ذلك التصوير الضوئي أو التسجيل أو الإدخال في أي نظام لتخزين أو استعادة المعلومات، دون إذن كتابي مسبق من البنك الدولي. ويشجع البنك الدولي على نشر أعماله ويمنح الإذن بذلك عادة على الفور.

للحصول على إذن بالتصوير الضوئي أو إعادة الطبع، رجاء إرسال طلب يتضمن معلومات كاملة إلى:
Copyright Clearance Center ,Inc., 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923, USA
هاتف: 978-750-8400؛ فاكس: 978-750-4470؛ www. Copyright.com.

جميع الاستفسارات الأخرى عن الحقوق والتراخيص، شاملة الحقوق الفرعية، يجب أن توجه إلى:
Office of the Publisher, World Bank, 1818 H Street, NW, Washington, DC 20433, USA
فاكس: 202-522-2422؛ بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org.

صور الغلاف: رجل يغربل الغلال مستخدما سلة في اليمن؛ ومزارع يحرث الأرض في اليمن. مكتبة الصور التابعة للبنك الدولي.

ISBN: 0-8213-5420-5
ISSN: 0253-2123

بيانات فهرسة المطبوعات في مكتبة الكونغرس

Economic growth in the Republic of Yemen: Sources, constraints and potentials.
p. cm. – (world Bank Country Study)
تشمل المراجع الببليوغرافية
ISBN 0-8213-5420-5
1. Yemen-Economic conditions. 2. Yemen-Economic policy. I. Series

HC415.34.E255 2002
338.9533-dc21

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي ١

الجزء الأول: النمو الإقتصادي: البنية و الأداء ٧

الفصل الأول: النمو الإقتصادي وأداء الإقتصادالكلي ٨
١- المقدمة والإطار ٨
٢- التطورات السياسية والإقتصادية قبل تحقيق الوحدة ٩
أ. مسارات النمو الإقتصادي في الشطرين السابقين ١٠
٣- النمو الإقتصادي في عقد التسعينيات ١١
أ. بداية عقد التسعينيات: فترة ما قبل الإصلاحات و الصدمات على المستوى الكلي ١٢
ب. النمو الإقتصادي أثناء فترة الإصلاحات (١٩٩٥-٢٠٠٠م) ١٣
ج. إسهام القطاعات في النمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو الإقتصادي (١٩٩٠-٢٠٠٠م) ١٥
٤- تجزئة الناتج المحلي لليمن لمكونات الطلب وعوامل الإنتاج ١٦
أ. تجزئة الطلب ونمو الناتج المحلي ١٦
ب. تجزئة عوامل الناتج المحلي الإجمالي و إنتاجية عوامل على المستوى الكلي ١٧
٥- أهداف النمو في الرؤية الإستراتيجية للتنمية في اليمن لعام ٢٠٢٥م والخطة الخمسية الثانية ١٨
أ. أهداف النمو الإقتصادي في اليمن على المديين المتوسط و الطويل ١٩
ب. تكون القطاعات و معدلات النمو المستهدفة لها لي الخطة الخمسية الثانية ٢١

الفصل الثاني: الإحتمالات الكامنة و المعوقات الإقتصادية الرئيسية ٢٢
١- المقدمة والإستنتاجات الرئيسية ٢٢
٢- القطاع الزراعي ٢٣
أ. قطاع الثروة السمكية ٢٥
ب. النشاط الزراعي المزرعي، وقطاعات الغابات والثروة الحيوانية وزراعة القات ٢٦
٣- القطاع الصناعي ٣٠
أ. قطاع النفط ٣١
ب. قطاع الغاز و قطاع التعدين ٣٥
ج. قطاع الصناعات التحويلية ٣٦
د. قطاعات صناعية آخرى (البناء و التشييد، ومرافق المياه والكهرباء) ٤٣
٤- قطاع الخدمات ٤٤
أ. قطاع السياحة ٤٥
ب. قطاع الخدمات الحكومية ٤٩
ج. قطاع النقل و المواصلات ٥٠
د. قطاع تجارة الجملة والتجزئة ٥٣

الجزء الثاني: بيئة القطاع الخاص والحكم الجيد ٥٤

الفصل الثالث: تطوير القطاع الخاص وتحسين أساليب الحكم ٥٥
١- نظرة شاملة والإستنتاجات الرئيسية ٥٥
٢- صفات القطاع الخاص والمناخ الإستثماري في اليمن ٥٦
أ. حجم القطاع الخاص اليمني وبنيته ٥٧
ب. بيئة القطاع الخاص وعناصر الحكم الجيد ٦١
٣- نحو وضع برنامج أجندة إصلاحات لتطوير القطاع الخاص ٦٧
أ. تخفيف حالة غياب الإطمئنان بالنسبة للسياسات ٦٨
ب. تحسين أساليب الحكم والمؤسسات المشجعة لإقتصاد السوق ٧٠
ج. تحسين مستوى جودة الخدمات الحكومية ٧٣
د. تحسين نشاط الوسائل المالية ٧٤

الفصل الرابع: قطاع التجارة الخارجية وقدرة الصادرات اليمنية على المنافسة ٧٦
١- المقدمة وخلاصة الإستنتاجات ---------- ٧٦
٢- أداء الصادرات، التنويع وإتجاهات التجارة الخارجية ---------- ٧٧
٣- إصلاحات في السياسات المتعلقة بأسعار صرف العملات و القدرة على المنافسة---------- ٧٩
٤- تحليل النصيب الثابت في السوق (Constant Market Share Analysis) ---------- ٨١
٥- تحليل الميزة النسبية المبينة (RCA) ---------- ٨٥
٦- تحديد الموقف/ الوضع في سوق المنتجات (نجوم صاعدة وهاوية) ---------- ٨٦

الجزء الثالث إستغلال الإمكانيات الواعدة للإقتصاد اليمني _____ ٨٧

الفصل الخامس: رفع إستدامة نمو الناتج المحلي الإجمالي: الطريق إلى الأمام ٨٨
خطة العمل لتقليل القيود في القطاعات الإقتصادية ---------- ٩١

المراجع ٩٧
جداول ملحقة ٩٩
الملحق (أ) : بيانات الحسابات القومية ١٠٧
الملحق (ب) تقديرات النمو السكاني في اليمن ١١٠

بيان بالجداول، الإطارات والرسوم البيانية

الجداول

(١ـ١): مؤشرات إقتصادية عل المستوى الكلي في اليمن للفترة ١٩٩١ـ ٢٠٠٠م ---------- ١٣
(١ـ٢): إسهام القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ---------- ١٥
(١ـ٣): إسهام الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في اليمن ودول آخرى مشابهة ---------- ١٦
(١ـ٤): تجزئة نمو الناتج المحلي الإجمالي بحسب مكونات الطلب (%)---------- ١٧
(١ـ٥): تقدير إنتاجية العوامل الكلية (TFP) ---------- ١٧
(١ـ٦): إتجاهات الإستثمار العام و الخاص في اليمن ١٩٩١ـ ٢٠٠٠م ---------- ١٨
(١ـ٧): أهداف الخطة الخمسية الثانية---------- ٢٠
(١ـ ٨): تكوين الناتج المحلي الإجمالي على مستوى القطاعات ١٩٩١ـ ٢٠٠٠م ---------- ٢١
(٢ـ١): القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الفترة (١٩٩٠ـ ٢٠٠٥م) ---------- ٢٤
(٢ـ٢): توزيع الأراضي الزراعية في اليمن بحسب المحاصيل الرئيسية المزروعة فيها ---------- ٢٧
(٢ـ٣): سيناريو محتمل لرفع نسبة القيمة المضافة في القطاع الزراعي ---------- ٢٩
(٢ـ٤): القيمة المضافة في القطاع الصناعي، في الفترة ١٩٩٠ـ ٢٠٠٠م (%) ---------- ٣١
(٢ـ٥): إيرادات الدولة من النفط للفترة ١٩٩٠ـ ٢٠٠٠م ---------- ٣٣
(٢ـ٦): توقعات إنتاج النفط خلال فترة الخطة الخمسية الثانية---------- ٣٤
(٢ـ٧): التوقعات المعدلة لمستويات إنتاج النفط في الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠١٠م ---------- ٣٥
(٢ـ٨): حقول معادن هامة تم إكتشافها في اليمن ---------- ٣٦
(٢ـ٩): عدد منشئات الصناعة التحويلية بحسب حجمهل ونشاطهل، عام ١٩٩٩م ---------- ٣٨
(٢ـ١٠): معدل نمو الصناعة التحويلية، ١٩٩٠-٢٠٠٠م (%) ---------- ٤٠
(٢ـ١١): القيمة المضافة لقطاع الكهرباء والمياه في الفترة (١٩٩٠ـ ٢٠٠٥م) ---------- ٤٣
(٢ـ١٢): القيمة المضافة لقطاع الخدمات للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠م) ---------- ٤٥
(٢ـ١٣): القيمة المضافة للفنادق والمطاعم وعدد المشغلين فيها في عام ١٩٩٩م ---------- ٤٧
(٢ـ١٤): شبكة طرق النقل ---------- ٥٠
(٣ـ١): نصيب القطاع الخاص / القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٠-٢٠٠٥م) ---------- ٥٧
(٣ـ٢): مشروعات إستثماريه مرخص لها من قبل الهيئة العامة للإستثمار---------- ٥٩
(٣ـ٣): توزيع المنشآت المنقولة في اليمن ---------- ٦٠
(٣ـ٤): فعالية الإجراءات الحكومية (البيروقراطية) في اليمن ---------- ٦٢
(٣ـ٥): المركز الأول من المعوقات بحسب حجم المنشئات ---------- ٦٤
(٤ـ١): الأسواق الرئيسية للصادرات اليمنية (%)---------- ٧٧
(٤ـ٢): الأسواق الرئيسية لصادرات اليمن غير النفطية فيال الفترة ١٩٩١-١٩٩٨م (%)---------- ٧٩
(٤ـ٣): اليمن: تحليل النصيب الثابت في السوق ---------- ٨١
(٤ـ٤): إتجاهات تكوين الواردات اليمنية في فترة ١٩٩٤-٢٠٠٠م---------- ٨٤
(٤ـ٥): الميزة النسبية الواضحة (RCA) بالمقارنة مع بلدان العالم ---------- ٨٥
(ب–١): توزيع السكان بحسب الأعمار من ٣ سنوات إلى ١٢ سنة---------- ١٥٨
(ب–٢): توزيع السكان بحسب الفئة العمرية---------- ١٥٨

الإطارات

(١-١): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الفرد ---------- ١٢
(١-٢): نحو الوصول إلى برنامج لمعالجة ظاهرة القات ---------- ١٨
(٢- ٢): صادرات البن و الخضر و الفواكه---------- ٣٠
(٢-٣): سوق الإتصالات اللاسلكية في اليمن---------- ٥٢
(٣-١): عواقب الطفرة النفطية على القطاعين العام و الخاص ---------- ٥٨
(٣-٢): مسح بيئة القطاع الخاص لعام ٢٠٠١م---------- ٥٩
(٣-٣): الجيوب الصناعية كإحدى الوسائل التطوير قطاع الصناعات التحويلية---------- ٦٩
(٤-٣): آليات سريعة للإصلاحات القانونية (في تنزانيا و بنغلادش) ---------- ٧٢
(٣-٥): برنامج الخصخصة في اليمن ---------- ٧٥
(٤-١): صادرات الثروة السمكية ---------- ٧٨
(٤-٢): صادرات اليمن من السلع المصنعة ---------- ٨٢

الرسوم البيانية

(١ ـ١): النمو الإقتصادي في اليمن قبل و بعد الوحدة ---------- ١١
(١ ـ٢): نمو الناتج المحلي الإجمالي في التسعينات: اليمن و الدول المشابهة ---------- ١٢
(١ ـ٣): نتائج عملية التثبيت الإقتصادي في اليمن (١٩٩٠-٢٠٠٠م)---------- ١٤
(١ ـ٤):): النمو قبل و بعد التثبيت الإقتصادي (١٩٩٠-٢٠٠٠م) ---------- ١٤
(٢ ـ١): قطاع النفط، أسعار النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي ---------- ٣٢
(٢ ـ٢): إنتاج النفط في اليمن للأعوام ١٩٩٠ ـ٢٠٠١م ---------- ٣٢
(٢ ـ٣): منشئات قطاع الصناعات التحويلية---------- ٣٧
(٢ ـ٤): مصادر تمويل منشات الصناعة التحويلية---------- ٣٩
(٢ ـ٥): المشروعات المصرح لها من قبل الهيئة العامة للإستثمار ---------- ٤١
(٢ ـ٦): عدد السياح الدوليين الوافدين إلى اليمن، بحسب الإقليم الذي ينتمون إليه---------- ٤٦
(٣ ـ١): مشروعات إستثمارية مرخص لها من قبل الهيئة العامة للإستثمار ---------- ٥٧
(٣ ـ٢): مؤشرات عامة لأداء أساليب الحكم الجيد في اليمن ---------- ٦١
(٣ ـ٣): مؤشرات الحكم الجيد في اليمن ودول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ودول إقليم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ---------- ٦٣
(٣ ـ٤): عوائق نمو الأعمال التجارية ---------- ٦٤
(٣ ـ٥): حالات دفع الرشاوي ---------- ٦٥
(٣ ـ٦): التأثير على عملية وضع السياسات في اليمن---------- ٦٧
(٣ ـ٧): نسبة المنشآت التي حددت الفساد كعائق من مستوى متوسط إلى شديد---------- ٧٠
(٣ ـ٨): نسبة المنشآت التي حددت إدارة الضرائب كعائق من مستوى متوسط إلى شديد ---------- ٧١
(٣ ـ٩): نسبة المنشآت التي حددت مشكلة النظام القانوني وحل النزاعات كعائق بين متوسط إلى شديد المستوى ------- ٧١
(٣ ـ١٠): نسبة المنشآت التي حددت مشكلة الإمداد الكهربائي كعائق بين متوسط إلى شديد المستوى ---------- ٧٤
(٣ ـ١١): مصادر التمويل لمنشئات القطاع الخاص ---------- ٧٥
(٤ ـ١): إتجاهات في سعر الصرف الحقيقي الفعلي، في الفترة ١٩٩٠ ـ٢٠٠١م---------- ٨٠
(٤ ـ٢): إستراتيجية اليمن في أسواق الصادرات ---------- ٨٦

إقرار وتقدير

لقد تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق مكون من ممثلي قطاعات متعددة في البنك الدولي تحت رئاسة السيد نادرعبد اللطيف محمد (كبير الإقتصاديين لليمن). تضمن الفريق السيد جياني بريزي (السياحة)، السيد جان- فرانسوا باريز (الزراعة والثروة السمكية)، السيد أروب بانرجي (الحكم الجيد والقطاع الخاص)، السيدة جوليا ديلفن (القطاع الخاص)، السيدة أليزابيث شروود (الصناعة التحويلية)، والسيد ماساكازو سوميا (التجارة والمنافسة الخارجية)، السيدة كارالي ماكليش (مسح القطاع الخاص)، السيد محمد الصبري (البحوث والصناعات التحويلية)، والسيدات ماريا فكتورحنظل و ماريلو قوميز و إيزابل شال (مساعدة إدارية للفريق).

ولقد قدم النظراء المراجعين (السيد أتمان أكسوي والسيد فيليب كيفر) ملاحظات وإقتراحات قيمة حول المسودة الأولى من التقرير، كما أن السيد مصطفى نابلي (رئيس الإقتصاديين ومدير مجموعة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) والسيد ديباك داسقوبتا (مدير القطاع في المجموعة) أيضا قدما أفكار وإقتراحات مفيدة خلال المراحل المختلفة لعملية إعداد هذا التقرير. وقد تلقينا ملاحظات قيمة أيضا من إدارة الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي (وعلى وجه الخصوص من السيد إدوارد جاردنر والسيد شروين ويليامز)، وذلك أثناء مناقشة الوثيقة المرجعية لإعداد هذا التقرير وحول المسودة الأولى منه.

لقد تم تحديد المواضيع التي تمت دراستها في هذا التقرير أثناء سلسلة من المشاورات مع سلطات وشخصيات يمنية مختلفة في عام ٢٠٠١م، وعلى وجه الخصوص، لقد طلب معالي وزير التخطيط والتنمية، السيد أحمد محمد صوفان، أن يتم إجراء تحليل من أجل إعداد وثيقة إستراتيجية التخفيف من الفقر، كما أن الفريق الذي يعمل في إعداد الرؤية الإستراتيجية للتنمية في اليمن حتى عام ٢٠٢٥م والخطة الخمسية الثانية ووثيقة الإستراتيجية للتخفيف من الفقر، قدم إرشادات حول محتوى التقرير. وما قدمه كل من السيد عبد الرحمن طرموم (نائب وزير التخطيط والتنمية)، والدكتور مطهر العباسي (وكيل وزارة التخطيط والتنمية) والدكتور يحيى المتوكل (منسق عملية إعداد وثيقة إستراتيجية التخفيف من الفقر) من ملاحظات ومقترحات تستحق الثناء والتقدير. وقد شارك الأستاذان محمد الحاوري وعبد الكريم السياغي (جامعة صنعاء) في الدراسة من خلال ترتيب وإجراء المسح الخاص بالقطاع الخاص في خمس محافظات.

لقد كان للملاحظات القيمة والأراء النيرة في كثير من المباحثات مع موظفي العديد من الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية وممثلي المانحين في صنعاء، فائدة في القيام بالتحليل الذي أدى إلى الصيغة النهائية لهذا التقرير، وما قدمه هؤلاء من إسهامات محل تقدير وشكر.

وأخيرا، لقد صدر التقرير الأصلي باللغة الإنجليزية في مايو ٢٠٠٢م . و قام بترجمة هذا التقرير حسن الحيفي و نادرعبد اللطيف محمد بمساعدة ماريا فكتورحنظل.

ملخص تنفيذي

إن تحقيق نمو إقتصادي سريع ومستدام (أكثر من ٥% في السنة) أمرا ضروريا من أجل تحقيق التخفيف من الفقر في اليمن. وهذا ما تم إداركه في الخطة الخمسية الثانية التي وضعتها الحكومة. ومع ذلك، فإن هذا الهدف يعتبر تحديا كبيرا ويتطلب إجراء تغييرات شجاعة إلى أبعد الحدود، في البيئة العامة لنشاطات الأعمال وفي هيكلة الحكم الجيد على حد سواء، وكذلك إزالة معوقات نمو ملموسة للنمو في قطاعات إقتصادية معينة:

لقد عملت الوحدة اليمنية المحققة في عام ١٩٩٠، وما تلى ذلك من تحول سياسي نحو نظام مبنى على التعددية الحزبية وبناء لمؤسسات ديمقراطية ومدنية، على وضع اليمن في المسار صحيح من أجل تحقيق الإسراع في عملية التنمية الإقتصادية والنمو.

لقد كان النمو الإقتصادي المحقق في عقد التسعينيات من القرن الماضي مذهلا، على الرغم من الآثار الناجمة عن ثلاث هزات تعرضت لها اليمن في مطلع عقد التسعينيات (الجفاف، حرب الخليج الثانية، والحرب الأهلية في عام ١٩٩٤م). بلغ متوسط نمو الناتج المحلى الإجمالي ٥,٥% خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠م، أسفر عنه زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بنسبة ١,٥%، نظرا لإرتفاع معدل النمو السكاني. في مطلع عقد التسعينيات، أدت الهزات الخارجية إلى زيادة الإختلالات المالية، ولجأت الحكومة في البداية إلى وضع ضوابط مباشرة كالقيود على الإستيراد والإستثمارات وتحركات سعر الصرف للريال وسعر الفائدة. وفي عام ١٩٩٥م، باشرت الحكومة اليمنية في تنفيذ برنامج إصلاح وتثبيت إقتصاديين، وذلك بغية تعزيز الأسس لإقتصاد مبني على قاعدة إقتصاد السوق و تحت قيادة القطاع الخاص. ولقد ركز البرنامج على تحقيق الإستقرار، وتحرير الأسعار والتجارة، وإجراء تصحيحات مالية في الموازنة العامة وإصلاح لنظام سعر صرف العملات. ومع الإستجابة الجزئية لما نتج عن السعي وراء التثبيت والإصلاح الإقتصاديين، عاد معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي نحو الإرتفاع حتى بلغ ٦,٤% في السنة أثناء الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠م.

ومع ذلك، لقد كان تراكم العوامل (العمالة ورأس المال) هو المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلى الإجمالي في عقد التسعينيات. أما نمو الإنتاجية خلال معظم ذلك العقد، فقد كان سالبا، مع وجود بعض التحسن المتواضع بعد أن تم إجراء الإصلاحات الإقتصادية، وهذا ما يشير إلى أن هناك نطاقا واسعا لتعميق الإصلاحات من أجل تحسين ناتج القطاعات غير النفطية.

أثناء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦-٢٠٠٠م)، قررت الحكومة اليمنية أن تقوم بإعداد الخطة الخمسية الثانية في إطار إستراتيجية طويلة الأجل. ولهذا الغرض تم القيام ببلورة رؤية إستراتيجية للتنمية في اليمن حتى عام ٢٠٢٥م، وتهدف هذه الإستراتيجية لتحقيق متوسط نمو سنوي للناتج المحلى الإجمالي بنسبة ٩% في السنة، على مدى الخمس وعشرين سنة المقبلة، ولتخفيض معدل النمو السكاني ولرفع الإنتاجية. كما أن الرؤية تعزز التأكيد لأهمية تخفيف الفقر، وكذلك لخلق بيئة مواتية لتطور القطاع الخاص. وكونها أول خطة خمسية تأتي في إطار تلك الرؤية بعيدة المدى، لقد تم وضع الخطة الخمسية الثانية بحيث تستهدف تحقيق متوسط نمو سنوي للناتج المحلى الإجمالي بمعدل ٥,٦% في السنة، علاوة على رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في ذلك الناتج ما نسبته ٧١% إلى ٧٥% بحلول العام ٢٠٠٥م، وذلك ما يعني تحقيق معدل نمو بنسبة ٨% في السنة. وتم التخطيط لتحقيق أهدافا طموحة للقطاع الزراعي (بمعدل نمو ٦,٧ % في السنة) ولقطاع الخدمات (بمعدل نمو ٨% في السنة)، في الوقت الذي حدد فيه معدل نمو للقيمة المضافة في القطاع الصناعي بمعدل يبلغ ٣% في السنة.

إن مهمة تحقيق أهداف الخطة الخمسية الثانية والرؤية الإستراتيجية تمثل تحديا قويا. يتطلب تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة ومستدامة أن تتحقق تحسينات كبيرة في البيئة التي تعمل فيها نشاطات الأعمال وفي بني الحكم الجيد، وكذا تحسين في الوضع الأمني المحلى، والمحافظة على إستقرار الإقتصاد على المستوى الكلى، والسعي لإجراء إصلاحات هيكلية من أجل رفع الإنتاجية ومواجهة عدد من المعوقات في مختلف القطاعات

الإقتصادية (راجع الفقرات أدناه). ما لم يتم التعامل مع هذه العوائق، فإنه من المرجح أن لا تتحقق أهداف النمو المخطط لها، سواء على المدى المتوسط أو على المدى البعيد. علاوة على ذلك، تبدو أن مستويات الإستثمار (عام وخاص على حد سواء) المتوقعة في الخطة من أجل تحقيق نمو الناتج المحلى الإجمالي المستهدف، عالية جدا وغير مواكبة لما هو متوقع من تحسينات قاعدة الموارد البشرية ومن زيادة الإنتاجية الناجمة عن إجراء الإصلاحات الهيكلية.

إن تحقيق نمو إقتصادي يتطلب أن تتحقق زيادات ملحوظة في إستثمارات القطاع الخاص، وعلى وجه الخصوص، في القطاعات غير النفطية. وما لم تتحقق تحسينات ملحوظة وكبيرة في هيكلية الحكم الجيد، والبيئة التنظيمية وفي الوضع الأمني، والتي بها يتم ضبط حقوق التعاقد والملكية، فالمرجح أن لا تأتي الإستثمارات على هذا النحو:

توحي الأدلة المتوفرة بأن الضرورة تستدعي تحسين إنتاجية العوامل على المستوى الكلي في الإقتصاد اليمني كمصدر هام و أساسي للنمو الإقتصادي. إن واحد من المحركات الأساسية لتحسين الإنتاجية وتحقيق أداء قوي للنمو يتمثل في وجود قدرة لدى المنشئات، والتي تكون في أفضل مستوياتها عندما تتمكن من مزاولة نشاطاتها في مناخ إستثماري صحي. وكذلك، فإن وجود أسواق خاصة تؤدي وظائفها بشكل سليم أيضا يمثل إحدى الطرق القوية لمساعدة الفقراء على الوصول إلى مواكبة مستوى أحوالهم مع غيرهم من المواطنين الأكثر حظا منهم، وذلك من خلال ما توفر لهم تلك الأسواق من فرص لرفع مستوى معيشتهم.

تقر الرؤية الإستراتيجية حتى عام ٢٠٢٥ م والخطة الخمسية الثانية على حد سواء ما للقطاع الخاص من دور محوري في تحقيق معدلات نمو إقتصادي عالية ومستدامة. كما أن كلاهما تدعوان لتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص مع إعطاء القطاع الخاص الدور القيادي لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وتهدف الخطة الخمسية الثانية إلى زيادة نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلى الإجمالي الكلي ومن الناتج المحلى الإجمالي للقطاعات غير النفطية، إلى ٥٣,٧% و ٧٢,٣% على التوالي بنهاية عام ٢٠٠٥م. وذلك ما يتطلب تحقيق نمو حقيقي لناتج القطاع الخاص بمعدل ١٠% في السنة.

يقوم هذا التقريربتحليل بيئة القطاع الخاص في اليمن، وذلك إستنادا إلى ما توفرت من أدبيات وإلى نتائج مسح القطاع الخاص، والذي تم أجراؤه خصيصا لهذه الدراسة. وقد كانت الإستنتاجات الهامة لهذا التحليل تشمل ما يلي: (أ) إن منشئات القطاع الخاص تعمل بصعوبة في بيئة تتسم بأسلوب حكم ضعيف وبفساد منتشر، وبوجود معوقات إدارية كبيرة، وضرائب مرتفعة وإدارة ضرائب لا تعمل بكفاءة، وممارسات غير تنافسية؛ (ب) إن الغالبية من منشئات القطاع الخاص صغيرة في الحجم ومتجهة نحو العمل كورش أو معامل تعمل في مجال الخدمات وتزاول نشاطاتها في أسواق مكتسبة محدودة لا توجد فيها إلا قليل من الفرص لإجراء أي توسعات مربحة؛ (ج) ينظر إلى المناخ الإستثماري كمناخ ذا مخاطر كبيرة ويتسم بعدم توفير ملعب مستو سواء للمنشئات الأجنبية أو المحلية؛ (د) ليست هناك إلا مشاكل بسيطة نسبيا لدخول المنشئات الصغيرة إلى أي سوق، ولكنها تواجه معوقات كبيرة أمام سعيها لتحقيق نمو للقيمة المضافة والتخصص، وذلك نتيجة لوجود مستويات عالية من المخاطر المحتملة، وعدم الطمأنينة في المناخ الإستثماري العام، وممارسات غير تنافسية في نشاطات الأعمال، وخدمات بنية تحتية مكلفة وليست قائمة على التنافس؛ (هـ) إن الحصول على خدمات الكهرباء، والأراضي والخدمات القانونية صعبة ومكلفة جدا، وذلك مع وجود تكاليف مرتفعة لإنجاز أي معاملات أو صفقات، لوجود حوادث جنائية وسرقات، وضعف شبكات النقل الداخلية غير الكافية، وغيرها من الصعوبات على هذا النحو؛ وأخيرا (و) تحظى المنشئات الكبيرة بقدر أكبر من النجاح لأنها قادرة على إمتصاص المخاطر داخليا، وذلك من خلال التكتل وبناء قدرات ذاتية في توفير المدخلات الهامة لمنتجاتها. كما أن المنشئات الكبرى تستغل ما لها من شبكات راسخة من النفوذ، علاوة على ما لديها من قدرة للوصول إلى أسواق ومصادر تمويل خارجية.

إذن، فالتحدي الرئيسي أمام اليمن يتمثل في كيف يمكن للبلد أن يحقق نموا فعالا ذا قاعدة عريضة في القطاع الخاص، في ظل ما لدى البلد من عاملين مهمين مترابطين: (١) ضعف البيئة المؤسسية للقطاع الخاص، من

حيث ضعف الأداء في أساليب الحكم الجيد وقلة المؤسسات المشجعة لإقتصاد السوق، (٢) صغر حجم قطاع الصناعات التحويلية وإستمرار صغر حجم معظم المنشئات اليمنية. ويقترح في هذا التقرير أن يكون التركيز على إتباع منهجية منتظمة للتعامل مع القضايا، ولكن أيضا مع إتباع طرق سريعة لمعالجة الإختناقات الخطيرة، وفي نفس الوقت توفر وسائل تجريبية في المدى القصير (مثل إنشاء جيوب و مجمعات صناعية). ومن ضمن الأولويات العملية القيام بتصحيح هيكلية الحكم الجيد، وبدعم الإستقرار الإقتصادي الكلى والإطمئنان القانوني، وتقليص النظم الإدارية إلى أدنى حد ممكن، والتصدي للفساد والممارسات غير التنافسية في نشاطات الأعمال وتحسين مستوى جودة خدمات البنية التحتية، وذلك بشكل رئيسي من خلال إزالة النظم المتشددة و الإستثنائية.

إن تحسين البيئة الإستثمارية يتطلب توجيه إهتماما أكبر لتحسين أداء الأسواق وشبكات البنية التحتية. إن هذا التوجه له ثلاث لبنات بناء: أولا، هناك حاجة لتعزيز الإلتزام ببناء إقتصاد مبنى على وجود ضوابط إقتصاد السوق ولوجود حوافز لتحسين الدخل من خلال إدارة حكيمة للإقتصاد الكلى، وسياسات تجارة منفتحة وتحديد سعر صرف للعملة مبني على المنافسة. ثانيا، تتضمن الأولويات للخطوات العملية المطلوبة القيام بتطوير الأطر المؤسسية المبنية على إقتصاد السوق، ويدخل في ذلك إطار قانوني ومنظومة قانونية تعمل بشكل سليم وتدعم التعاملات المبنية على إقتصاد السوق. إن تعزيز قدرات القطاع العام في تسهيل الدخول لنشاطات الأعمال ونموها وإدارة الضرائب أيضا تدخلان ضمن المكونات الهامة لتطوير جهات ومؤسسات حكومية لدعم تطوير إقتصاد السوق. ثالثا، إن ضمان قدرة الوصول إلى خدمات البنية التحتية مثل الكهرباء والأراضي والمياه والاتصالات، وذلك بطريقة تنافسية، علاوة على المنافسة المتساوية في أسواق السلع، لهما أهمية في دعم التوسعات المربحة لنشاطات منشئات القطاع الخاص.

من المخطط له أن تزداد إستثمارات القطاع الخاص بنسبة ٢١% في السنة خلال فترة الخطة الخمسية الثانية. ومن المرجح أن لا يتحقق هذا التوقع ما لم تكن هناك تحسينات ملحوظة في بيئات الحكم الجيد والأعمال والإستثمار. ويخطط أيضا لزيادة الإستثمارات العامة بنسبة ١٣% في السنة أثناء فترة الخطة. بينما أنه يتوقع أن يكون للقطاع العام دورا هاما أثناء فترة الخطة، إلا أن الإنفاق الحكومي العالي قد يهدد ما تحقق من إستقرار في الإقتصاد الكلى في النصف الأخير من عقد التسعينيات. وبينما أن المخصصات الحكومية المخطط لها خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٥م تولي إهتماما أكبر للقطاعات الإجتماعية ولقطاع الزراعة، فإنه من المتوقع أن تنخفض مخصصات قطاعي النقل والمواصلات. وقد لا يتمشى ذلك وأهداف النمو للقطاعات التي تتوقع الخطة أن تصل إليها، خاصة إذا استمر تدني مستوى تقديم القطاع الخاص لهذه الخدمات.

إن الاعتماد على الطلب المحلي يعمل على الحد من إمكانية تحقيق نمو سريع ومستدام للناتج المحلى الإجمالي. وبالفعل، لقد كان أداء صادرات اليمن السلعية أفضل بكثير في آخر سنتين من عقد التسعينيات من القرن الماضي، وقد أسهمت هذه الصادرات كثيرا في ما تحقق من نمو في الناتج المحلى الإجمالي. إن الإصلاحات في السياسات (مرونة/تعويم سعر الصرف وتحرير التجارة) عملت على التأثير بشكل ملحوظ على تعزيز قدرة الصادرات على المنافسة وعلى تحسين أدائها. إنه ينبغي المحافظة على هذه المكاسب ورفعها أكثر من خلال تعميق التحرير للتجارة وإجراء مزيد من التحسينات على البنية التحتية والخدمات المرتبطة بالتجارة.

لا يمكن أن يتحقق نموا إقتصاديا سريعا ومولدا لفرص عمل ما لم تكن في الصدارة قطاعات الزراعة والثروة السمكية، والسياحة والصناعات التحويلية. تعمل الهموم المتزايدة من الوضع الأمني، ووجود نظم عفوية ومتشددة في مجالي البنية التحتية والخدمات، وضعف الأنظمة القضائية والقانونية، و صعوبة تأمين ملكية الأراضي، كلها تعمل على إعاقة التوسع في الإنتاج في كل هذه القطاعات. إضافة إلى ذلك، يواجه كل قطاع من هذه القطاعات تحديات هامة لا بد أن تجد الحكومة حلولا لها:

يبدو أن تحقيق نمو لناتج القطاع الزراعي بمعدل ٦,٧% في السنة، خلال فترة الخطة الخمسية الثانية، هدفا طموحا، وإن كان قابلا للتحقيق. إن القيود الرئيسية التي يواجهها هذا القطاع تتضمن النقص الحاد في المياه (بسبب إستنزاف المياه الجوفية بسرعة)، والتعرض لتذبذب مقدار هطول الأمطار، وسيادة وسائل وتقنيات

زراعية تقليدية وسرعة التوسع في زراعة القات. ومن الواضح أن تسعيرة المياه متدنية وتخضع حقوق المياه (للري) لنزاعات حادة وهذه الحقوق ليست مؤمنة. ومن المؤكد أن محصول القات، وهو المحصول النقدي الرئيسي، مضر بالمحاصيل الأخرى وبإمكانية إستدامة مصادر المياه. ومع ذلك، وفي ظل وجود فجوة في الإنتاجية، وخسائر كبيرة في ما بعد الحصاد، يمكن أن تنمو القيمة المضافة لأغلبية المحاصيل بأسرع مما هو مستهدف في الخطة، فيما لو يتم رفع الإنتاجية وتوسيع الأراضي المزروعة، ولو تم التحكم على التوسع في زراعة القات، إضافة إلى إجراء تحسينات في إدارة الري وفي خدمات الإرشاد الزراعي. كما أنه من الممكن أيضا تحقيق زيادة نمو الإنتاج السمكي بمعدل ١٣% في السنة، كما كانت الحالة في الخطة الخمسية الأولى. تحقيق هذا الهدف ترافقة خطورة محتملة وعالية لهبوط المخزون السمكي. إن النظام الحالي لإصدار التراخيص للإصطياد السمكي لا يرتكز على معرفة يمكن الإعتماد عليها من حيث تحديد المخزون السمكي المتوفر ومن ثم يتطلب هذا الأمر سرعة الإهتمام الحكومي به.

تتوقع الخطة الخمسية الثانية زيادة في ناتج القطاع الصناعي بمعدل ٣% في السنة فقط، وذلك على الرغم من توقعات الخطة لمعدلات نمو عالية لقطاعات الصناعات التحويلية، والإنشاءات ومرافق الخدمات العامة. وقد بني معدل إسهام القطاع الصناعي المنخفض على إفتراض ركود في القيمة المضافة في قطاع النفطي خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٥م. في عقد التسعينيات، لقد كان لقطاع إنتاج النفط أكبر مساهمة في الناتج المحلى الإجمالي، وفي معدل النمو الإقتصادي، وفي موارد الموازنة، وفي الصادرات وفي الإيرادات من العملة الصعبة. ومن المتوقع أن تنخفض هذه المساهمة على المديين القريب والبعيد. إن مخزون اليمن من النفط القابل للإستخراج يقف حاليا عند كمية ٢,٨ بليون برميل، وما لم تكن هناك إكتشافات جديدة، في ظل مستويات الإنتاج الحالية، من المتوقع أن تجف آبار النفط خلال فترة تقل عن عقدين. وتتوقع الخطة الخمسية الثانية أن يحدث ركود في القيمة المضافة للقطاع النفطي خلال الفترة من ٢٠٠١– ٢٠٠٥م، وذلك بناء على الإفتراض بإنخفاض سنوي في مستويات الإنتاج من الحقول المنتجة حاليا و زيادات سنوية للإنتاج من الحقول الجديدة. ولكن، هذه التقديرات بحاجة إلى مراجعة، على ضوء التوقعات الجديدة لإنتاج النفط بزيادات أعلى خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٣م، وإنخفاضات حادة متوقعة خلال الفترة ٢٠٠٤– ٢٠٠٥م. وما هو أهم من ذلك هو أنه على الرغم من أن قطاع النفط يمثل قطاعا مسيطرا على الإقتصاد، فإنه لا يوجد أي دليل حاليا بوجود حالة من "المرض الهولندي"، ولكن على الحكومة اليمنية أن تولى إهتماما وعناية أكثر، عند وضع أهداف الموازنة الحكومية للإنخفاض المتوقع في إنتاج النفط على هذا النحو وذلك من أجل ضمان مواصلة الإنخفاض في عجز الموازنة من المصادر غير النفطية.

يبلغ مخزون اليمن من الغاز الطبيعي حوالي ١٢-١٥ ترليون قدم مكعب. وحاليا تتم تغطية الإستهلاك المحلي من هذا المخزون فقط، وستستمر عدم الإستفادة من إمكانيات تصدير الغاز المحتملة أثناء فترة الخطة الخمسية الثانية. فمشروع تصدير الغاز الطبيعي يواجه معوقات كثيرة، بما في ذلك عدم وجود أسواق خارجية مؤمنة وموارد مالية ضرورية لإستكمال البنية التحتية اللازمة للمشروع، إضافة إلى وجود منافسة قوية من بلدان أخرى في المنطقة. ويمتلك اليمن مخزونات ضخمة من المعادن (ذهب، بلاتين، تيتانيوم، جبس، *الخ*). وما يعمل على إعاقة عملية الإستكشاف والإنتاج بشكل رئيسي هي الهموم حول الوضع الأمني، ووجود نزاعات حول ملكية الأراضي و ضعف البنية التحتية. وهناك إحتمالات كبيرة بالنسبة لموارد الغاز والتعدين، على حد سواء، على المدى المتوسط والبعيد فيما لو تمت معالجة هذه المعوقات بطريق شاملة.

أما القطاع الصناعي في اليمن – الذي يتصف بتركز صناعي وجغرافي، وملكية أسرية وتدني نسبة القيمة المضافة من المدخلات – فهو ما زال قطاعا صغير الحجم مقارنة بما هي عليه الحالة في بلدان أخرى مشابهة لليمن. وبلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلى الإجمالي فقط ٩% في السنة خلال عقد التسعينيات، و كانت مساهمة القطاع في إجمالي الصادرات أكثر ضعفا (فقد بلغت أقل من ١%). ولقد عملت سياسات الحماية المتبعة حتى منتصف عقد التسعينيات على المساهمة في هشاشة هذا القطاع وغياب الكفاءة فيه. لقد كان لسياسات التثبيت الإقتصادي الكلي، ولتحرير التجارة ولإصلاح نظام تحديد سعر الصرف المتبعة منذ منتصف

عقد التسعينيات، أثرها الإيجابي على قطاع الصناعات التحويلية. وتستهدف الخطة نموا للقيمة المضافة في الصناعات التحويلية بما يزيد على ٩% في السنة، كما تسعى الخطة إلى تشجيع الصادرات لمنتجات قطاع الصناعة التحويلية وإلى دعم المنشئات الصناعية الصغيرة. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الأهداف كثيرا ما يعتمد على إزالة العوائق التي يواجهها القطاع (صعوبة الحصول على الأراضي وإرتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف البنية التحتية، وعدم توفر المهارات الفنية، والتهريب وإغراق السوق بالسلع، وعدم إمكانية الحصول على القروض، إلخ)، والقيام بمزيد من التحرير للتجارة، وتعزيز نظام القضاء والنظام القانوني. ومن الممكن تشجيع الحكومة على إتباع سياسة خلف جيوب تنموية (مناطق صناعية في محافظات الحديده ولحج وأبين، علاوة على المنطقة الحرة في عدن) والتي من المفترض أن يتم فيها إزالة معظم هذه الإختناقات.

ما زال قطاع الخدمات أكبر مساهم، إلى حد بعيد، في الناتج المحلي الإجمالي، مكونا لما تبلغ نسبته ٤٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عقد التسعينيات. وعلى الرغم من هيمنته في الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي، فإن معدل النمو للقيمة المضافة للقطاع تباطأ وراء نمو القيمة المضافة للقطاعين الزراعي والصناعي، مسجلا معدل نمو سنوي بنسبة ٥%، خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠م، وكانت مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير مواكبة لحجم القطاع النسبي في الناتج المحلي الإجمالي. والخدمات الحكومية تسيطر على قطاع الخدمات (حيث بلغت ٤٥% من القيمة المضافة لقطاع الخدمات في عقد التسعينيات)، يتبعها قطاعات النقل والاتصالات والخدمات المالية بمعدلات نمو مستهدفة تبلغ ١١%، ٩% و١٢% في السنة على التوالي.

في الخطة الخمسية الثانية، لقد تم تحديد قطاع السياحة كواحد من أكثر القطاعات وعدا للإسراع بنمو الناتج المحلي الإجمالي ولزيادة معدلات خلق فرص العمل. و يمتلك اليمن إمكانيات كامنة ضخمة في مجال السياحة (مثلا مواقع تاريخية، ودينية وأثرية، وشواطئ، وجزر، وجبال وصحارى)، وإذا أخذنا في الإعتبار نشاطات غير مباشرة مرتبطة بالسياحة، لقد ولدت السياحة تقديريا ما يبلغ ١٣٥ مليون دولار أمريكي وساهمت ما نسبته تقل عن ٢% من الناتج المحلى الإجمالي في عام ٢٠٠٠م. بينما تسعى الخطة الخمسية الثانية أن ترفع القيمة المضافة للقطاع بنسبة ١١% سنويا، فإن في هذا التقرير يرى بأن الوصول إلى هذا الهدف قد يكون صعبا في ظل الظروف الراهنة. يمكن أن تتحقق إرتفاعات في حركة سياحة رجال الأعمال بما يزيد بقليل عن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، وكذلك أن تزداد حركة سياحة الإجازات الدولية بثلاثة أضعاف، فيما لو تمت إزالة المعوقات المؤثرة على القطاع (مثلا، القلق من الوضع الأمني، ضعف البنية التحتية، ضعف القدرات وتدنيها في بعض المواقع المستهدفة من قبل السياح، والقيود الثقافية والإجتماعية) على إنه من المرجح أن ترتفع السياحة الداخلية بما يوازي معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي.

توجد هناك إمكانات واعدة عالية لنمو قطاع النقل والمواصلات. إن ضعف أوضاع شبكات الطرق وإرتفاع تكلفة الخدمات تمثلا معوقين رئيسيين وتقفان أمام أي نشاطات ومبادرات إقتصادية. على الرغم من الجهود نحو التحرر، وتخفيف الإجراءات التنظيمية المتشددة، إلا أن القطاع ككل ظل في الغالب، تحت سيطرة مؤسسات محتكرة تابعة للدولة، كما أن الحكومة أيضا تتحكم في وضع أغلبية هياكل التعريفة وأسعار الركاب. ويشكل قطاع النقل والمواصلات ما نسبته خمس القيمة المضافة لقطاع الخدمات ككل. ومع ذلك، فإن نصيبهما في نمو الناتج المحلي الإجمالي إستمر في التراجع من ١٥% في عام ١٩٩٠م إلى ١٠% في عام ٢٠٠٠م، بينما إسهامهما في نمو الناتج المحلي الإجمالي كان إسهاما سالبا. لقد سجل القطاع الفرعي هذا معدلات نمو سالبة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦م ولم يتعافى إلا في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠م. والمتوقع أن ترتفع القيمة المضافة للقطاع بنسبة ٩,١% في السنة خلال فترة الخطة الخمسية الثانية، إضافة إلى ما تستهدف الخطة تحقيقه، بالتحديد لقطاعات الطرق، وخدمات الهاتف، وحركة الطيران والشحن. ويرى هذا التقرير أن ما يتم تنفيذها من إستثمارات (بما في ذلك إستثمارات الحكومة) بطريقة سليمة في مجال البنية التحتية، لابد أن تكون مصدرا هاما للنمو في اليمن. وعلى وجه الخصوص، لابد من إعطاء قطاع النقل أولوية عليا وذلك لما له من تأثير على القطاعات الأخرى. وتتضمن الإصلاحات المقترحة في السياسات في هذا القطاع ما يلي: (١) مواصلة وإستدامة عملية التحرير وتخفيف الإجراءات التنظيمية وخاصة في مجالي النقل الجوي والبري؛ (٢)

تشجيع قيام القطاع الخاص بتقديم خدمات في إطار هذا القطاع؛ (٣) إنشاء جهات منظمة مستقلة عن نشاط تقديم الخدمات؛ وأخيرا (٤) تحرير هياكل تعريفات أسعار الشحن وأسعار الركاب.

يقدم الفصل الخامس من هذا التقرير تحليلا مفصلا لما توجد لدى كل قطاع على حده من إمكانيات محتملة، وكذلك ما يواجه من معوقات، وما تستهدفه الخطة الخمسية الثانية له وما مدى جدوى تحقيقها، كما أن هذا التقرير يقدم مجموعة من المقترحات لخطوات عملية في إطار وضع السياسات والإصلاحات الهامة من أجل استغلال الإمكانيات الواعدة في تلك القطاعات. ولكن، من خلال التحليل، برز أن هناك عدد من المعوقات والحواجز القائمة عبر عدد من القطاعات، وتتطلب معالجة تلك المعوقات والحواجز القيام بخطوات عملية من قبل الحكومة، وبالتحديد فإن معالجتها تتطلب ما يلي:

١. ***تعضيد أساليب الحكم الجيد و المتابعة المتواصلة لإصلاح السياسات:*** هناك أدلة توحي بأن عناصر أسلوب الحكم الجيد مازالت تمثل الحاجز الرئيسي الواقف أمام تحقيق نمو إقتصادي سريع في اليمن وعلى الحكومة اليمنية الشروع في تنفيذ برنامج شجاع لتحسين هياكل الحكم الجيد. إضافة إلى ذلك، يعتبر التمعن في القيام بإصلاحات هيكلية من المتطلبات المسبقة الرئيسية اللازمة لتحقيق أهداف النمو المخطط لها في الخطة الخمسية الثانية، وعلى وجه الخصوص، في ظل تدني نمو مستوى الإنتاجية الذي تتسم به أغلبية القطاعات الإقتصادية. وهذا ما يتطلب ترسيخ الإستقرار الإقتصادي على المستوى الكلي وتحقيق تحسينات ملموسة في مستوى الموارد البشرية نوعيا، وإجراء مزيد من التحرر، وتخفيف من التشدد التنظيمي والقيام بعمليات الخصخصة، وإجراء تحسينات ملحوظة في نظام القضاء والنظام القانوني.

٢. ***تعزيز الوضع الأمني المحلي:*** إن غياب الأمن يعمل على إعاقة النشاط في كل القطاعات الإقتصادية تقريبا، وعلى وجه الخصوص، على إعاقة تحقيق معدلات النمو المتوقعة في القطاعات الواعدة، مثل قطاعات السياحة والتعدين والصناعات الإستخراجية، علاوة على أنه من المرجح ألا تتحقق الأهداف الإستثمارية (إستثمارات أجنبية مباشرة، وإستثمارات القطاع الخاص المحلي، وإستثمارات الأجانب) ما لم تكن هناك جهودا جادة من قبل الحكومة لتحسين الوضع الأمني الداخلي.

٣. ***إزالة النظم المتشددة و الاستثنائية المؤدية إلى ضعف البنية التحتية:*** يعمل ضعف البنية التحتية وما يترتب على ذلك من إرتفاع تكاليف الإنتاج على إعاقة عملية تطوير القطاع الخاص، وإعاقة النشاط في معظم القطاعات الإقتصادية وقدرة الصادرات اليمنية على المنافسة. وينبغي أن يكون لكل من القطاع الخاص والقطاع العام أدوارا متكاملة وهامة في زيادة الإستثمارات في القطاع، علاوة على زيادة الإستثمار في توفير منشئات البنية التحتية بذاتها.

٤. ***إصلاح نظام القضاء ونظام الضبط القانوني:*** يعمل ضعف الجهاز القضائي والنظام القانوني مع ضعف التنفيذ للأحكام، وعدم التوضيح لحقوق الملكية، والنزاعات على ملكية الأراضي، كلها تعمل على إعاقة تحقيق تطورات وإستثمارات في كل قطاعات الإقتصاد الوطني. ويعتبر إيجاد برنامج شامل من الإصلاحات القضائية والقانونية، مع توجيه تركيز خاص على ما يخص القطاع التجاري ونشاطات الأعمال والشهر العقاري، كل ذلك يعتبر من الأمور الهامة من أجل تحقيق نمو إقتصادي وإستثماري.

٥. ***إصلاحات في مجال الإدارة العامة:*** إن ضعف الكفاءة في تقديم الخدمات العامة يعود إلى ضعف الإدارة العامة والتضخم في الخدمة المدنية. فعلى الحكومة اليمنية أن تسعى من أجل تحسين أداء الخدمات الحكومية وذلك من خلال إستكمال مشروع تحديث الخدمة المدنية وتحسين كفاءة توزيع الموارد، مع مزيد من الإهتمام نحو القطاعات الإجتماعية ونحو التشغيل والصيانة.

الجزء الأول

النمو الإقتصادي: البنية و الأداء

الفصل الأول: النمو الإقتصادي وأداء الإقتصاد الكلي

١. المقدمة والإطار

طلبت الحكومة اليمنية (المشار إليها فيما بعد بالحكومة) من البنك الدولي أن يساعدها في عملية إعداد وثيقة إستراتيجية التخفيف من الفقر، وذلك عن طريق تقديم دراسات متعمقة لظاهرة الفقر ومصادر النمو الإقتصادي ومعوقاته. ولذلك، لقد تم إعداد هذا التقرير بالتحديد لتقديم تحليل لمصادر النمو الإقتصادي في اليمن مع تركيز خاص على القطاعات الإقتصادية الواعدة، علاوة على البيئة التي يعمل القطاع الخاص فيها والقضايا المتعلقة بالحكم الجيد. إن الغرض الرئيسي من هذه الدراسة يتمثل في تحديد العوائق التي تقف أمام تحقيق نمو إقتصادي سريع وفي رسم برنامج (أجندة) بعيد النظر، و إجراءات لإصلاح السياسات من أجل إزالة القيود المعوقة الموجودة في هذه القطاعات. ومن الضرورة أن تتحقق معدلات نمو عالية ومستديمة في اليمن، وهو ما أقرت به وثيقة إستراتيجية التخفيف من الفقر، وذلك من أجل خفض مستويات البطالة والفقر العاليين الموجودين في اليمن.

يستعرض الجزء الأول من هذا التقرير الأداء الإقتصادي في اليمن و يقيم خطط الحكومة التنموية على المديين المتوسط و البعيد. كما أنه يقدم تحليلا مفصلا للسمات الهيكلية للإقتصاد اليمني والقطاعات الإقتصادية الرئيسية، وذلك بغية تحديد المعوقات التي تقف أمام هذه القطاعات و الإمكانيات المحتملة بما. ويستعرض هذا الفصل التطورات السياسية والإقتصادية في اليمن قبل تحقيق الوحدة وذلك لإعطاء إطار تاريخي لتحليل مسار النمو الإقتصادي خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، ويبرز إتجاهات النمو الإقتصادي خلال عقد التسعينيات مع تحليل تجزئة عوامل النمو والطلب وإسهامات القطاعات الإقتصادية، علاوة على التطورات في تلك القطاعات خلال نفس الفترة. كما أنه يقيم تأثير الإصلاحات الإقتصادية، التي بدأ تنفيذها في وسط عقد التسعينيات، على إتجاهات وبنية النمو الإقتصادي وكذلك يستعرض الفصل الخطة الإقتصادية والإجتماعية على المدى المتوسط، أي الخطة الخمسية الثانية والرؤية الإستراتيجية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية على المدى البعيد حتى عام ٢٠٢٥م. وتعمل الخطة والإستراتيجية على توجيه إستراتيجية النمو المستقبلية للحكومة اليمنية، وقد تم إعداد وثيقة إستراتيجية التخفيف من الفقر في إطار تلك الإستراتيجية. أما الفصل الثاني، فهو يحلل بتفاصيل دقيقة ما هي الإمكانيات المحتملة للقطاعات الإقتصادية الرئيسية في اليمن وما هي القيود الواقفة أمام تلك القطاعات: الزراعة والصناعة والخدمات. كما أنه يتم بعمق تحليل ثلاثة قطاعات فرعية كان قد تم تحديدها في الخطة الخمسية الثانية كقطاعات "واعدة" (قطاعات السياحة، والثروة السمكية والخدمات)، من حيث الوصول إلى أهداف النمو المنشودة، بالإضافة إلى قطاع النفط (في ظل ما له من تأثير كبير على القطاعات الأخرى وعلى الناتج المحلى الإجمالي ككل).

وقد كرس الجزء الثاني لدراسة بيئة القطاع الخاص اليمني ومدى قدرته على المنافسة في الخارج في ظل ما أعطي للقطاع الخاص والصادرات من أهمية في خطة الحكومة على المدى المتوسط (الخطة الخمسية الثانية) والرؤية الإستراتيجية على المدى الطويل. وتطوير القطاع الخاص يعد أمر ضروري لتحقيق زيادة في تراكم رأس المال ولرفع الإنتاجية، وهما ما يعتبران من الأساسيات لتحقيق نمو إقتصادي على المدى الطويل. كما يعتبر التوجه نحو التصدير مفتاح لتحقيق نمو سريع للدخل، في بلدان صغيرة مثل اليمن. ويستهدف الفصل الثالث إجراء تحقيق من أجل معرفة ما هو سبب بطء تجاوب القطاع الخاص لإجراءات التثبيت الإقتصادي والإصلاحات الهيكلية في اليمن. كما إنه يبرز نتائج المسح لعدد ألف منشأة من القطاع الخاص في خمس محافظات في اليمن الذي تم إجراؤه في شهر نوفمبر عام ٢٠٠١م خصيصا لهذه الدراسة. كما أن هذا الفصل أيضا يقترح عناصر هامة ينبغي أن تدخل في أي برنامج إصلاحات قد يتم وضعه في المستقبل، من أجل تطوير القطاع الخاص وتحسين أساليب الحكم في اليمن. ويركز الفصل الرابع على التجارة الخارجية ومستوى أداء الصادرات في عقد التسعينيات، مع تركيز خاص على قدرة القطاع الخاص المحلي على المنافسة في خارج اليمن، والتي يرتكز عليها تحقيق نمو الصادرات.

في ظل نتائج التحليلات التي أجريت في هذه الدراسة وعلاقتها بالسياسات الإقتصادية، يختتم الجزء الثالث بتوصيات حول السياسات، بما في ذلك وضع مصفوفة تفصيلية شاملة للإصلاحات في السياسات من أجل الإسراع

في تحقيق النمو الإقتصادي وإستدامته على المديين المتوسط والبعيد. وهذه الإصلاحات المقترحة تأخذ في الاعتبار الإمكانيات المحتملة والعوائق القائمة حاليا في القطاعات الإقتصادية الرئيسية، وأهداف خطة التنمية على المدى المتوسط والرؤية الإستراتيجية على المدى البعيد ومدى جدوى وتسلسل تتبع الإصلاحات في السياسات. ومن ثم فالمقصود أن يعطي هذا الجزء من التقرير مدخلات لعملية إعداد وثيقة إستراتيجية التخفيف من الفقر، وللمشاورات بين كل من البنك الدولي والحكومة وذوي الشأن حول الإصلاحات الإقتصادية المستقبلية في اليمن.

إن مراجعة إتجاهات النمو الإقتصادي في اليمن في عقد التسعينيات، توحي بأن ذلك النمو كان متقلبا، وكانت العوامل الخارجية تمثل المسير الرئيسي لذلك التقلب. لقد كان لبعض التغييرات الرئيسية في السياسات ولإنخفاض مديونية اليمن تأثيرا صغيرا وجزئيا على النمو الإقتصادي. وظل قطاع الخدمات أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي وفي ما تحقق من نمو إقتصادي. والمدهش أن نصيب القيمة المضافة للقطاع الصناعي من إجمالي الناتج كان صغيرا مقارنة بما كان هذا النصيب في دول مشابهة لليمن، على الرغم مما له من أهمية و ديناميكية في عقد التسعينيات وما كان له من إسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من حجمه النسبي في الناتج الإجمالي. تبين عملية تجزئة الناتج المحلي الإجمالي إلى مكونات الطلب بأن الطلب المحلي (وعلى وجه الخصوص الإستهلاك) أسهم في تحقيق معظم النمو للناتج المحلي في بداية عقد التسعينيات، وكان للطلب الخارجي مساهمة ملحوظة لنمو الناتج الإجمالي بعد تنفيذ إصلاحات في قطاع التجارة وعلى المستوى الكلي في منتصف عقد التسعينيات. وعلى وجه الخصوص، يعود معظم ما تحقق من نمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى الطلب الخارجي في الأعوام ١٩٩٦، ١٩٩٩ و٢٠٠٠م. وأخيرا لقد سير نمو الناتج المحلي الإجمالي ما تحقق من تراكم للعوامل (العمالة ورأس المال)، في الوقت الذي كانت إنتاجية العوامل الكلية سالبة خلال معظم عقد التسعينيات، الأمر الذي يشير إلى وجود مجال واسع لإجراء تعديلات هيكلية لتحسين الناتج للقطاعات غير النفطية وليس بالضرورة بزيادة الإستثمار.

حددت الحكومة اليمنية أهدافا طموحة لنمو الناتج المحلي الإجمالي على المديين المتوسط والبعيد، ولكن هذه الأهداف تعتبر بعيدة جدا عن ما تحقق من أداء فعلي للناتج المحلي الإجمالي، على المستوى الكلي، ومعدلات النمو للقطاعات التي تحققت في عقد التسعينيات. وما لم يتم تنفيذ إجراء إصلاحات هيكلية أعمق على المستويين الكلي والقطاعي، فإن تحقيق هذا التحدي، المتمثل في الوصول إلى هذه الأهداف للنمو، سيكون صعبا جدا. وتراهن الحكومة أيضا على توليد نمو إقتصادي من خلال زيادة الطلب المحلي مع توقعات بإنخفاض الطلب الخارجي (نتيجة لإنخفاضات متوقعة في مستويات إنتاج النفط). وقد يضع هذا حدا لإحتمالات النمو المستهدفة ومن الضرورة بذل المزيد من الجهود لرفع الصادرات غير النفطية من أجل تحقيق نمو عال ومستدام للناتج المحلي الإجمالي في اليمن. وإضافة إلى ذلك، فإن تركيز الخطة الخمسية الثانية على الإستثمارات الحكومية، مقارنة بإستثمارات القطاع الخاص، يعتبر تركيزا عاليا، وقد يؤثر على الإستقرار الإقتصادي الكلي وكفاءة الإستثمار في اليمن.

٢. التطورات السياسية والإقتصادية قبل تحقيق الوحدة

تم تأسيس الجمهورية اليمنية في عام ١٩٩٠م، عقب تحقيق الوحدة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقتين. ولقد كانت الوحدة اليمنية من الآمال القائمة منذ فترة طويلة لدى المواطنين اليمنيين، إلا أن كلا الشطرين السابقين سعيا وراء تحقيق هذا الأمل تحت ما كان يتبعه كل شطر من أجندة سياسية وأيديولوجية. ولقد ساد جو من الشكوك، والتوتر السياسي العلاقات بين الشطرين، علاوة على تشدد أدت كلها إلى إندلاع إشتباكات حدودية وحربين بينهما. ففي شهر مايو عام ١٩٩٠م، وبعد ما حدثت تطورات سياسية وإقتصادية على المستويين المحلي والدولي،[١] تحققت الوحدة فعلا وبها بدأ عصر جديد من التطورات المثيرة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي.

[١] شملت هذه التطورات، مع غيرها من التطورات، إنخفاض في مقدار المساعدات الخارجية (مثلا، نتيجة لإنهيار الإتحاد السوفيتي)، إكتشاف النفط في كلا الشطرين السابقين، والصعوبات الإقتصادية التي واجهتها كلتا الجمهوريتين مع حلول نهاية عقد الثمانينيات.

لقد إتبعت الجمهوريتان السابقتان في شطري اليمن مسارين مختلفين تماما للتنمية السياسية والإقتصادية، ونتيجة لذلك حققت كل منهما نتائج متباينة إلى حد ما. وتعود معظم المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية في البلد الآن، جزئيا إلى هذه التباينات. ولقد كان اليمن الشمالي لعقود كثيرة محكوما بنظام ملكي إقطاعي، بعد ما إنهزمت الدولة العثمانية في عام ١٩١٩م. لقد نجم عن حكم الإمام تخلف الهيكلة الإقتصادية، وبدائية البنية التحتية وضعف الموارد البشرية، وذلك بسبب سياسات الإنعزال وغياب التعليم المنتظم. لقد قامت ثورة على آخر إمام حكم اليمن من قبل الجيش في عام ١٩٦٢م، وتم إعلان الجمهورية العربية اليمنية. بعد ذلك بقليل دخل النظام الحاكم الجديد في حرب أهلية مع الملكيين دامت ثمانية أعوام. في عام ١٩٧١م، تبنت الجمهورية العربية اليمنية نظاما إقتصاديا مبنيا على قاعدة السوق على الرغم من أن الحكومة نفسها لعبت دورا هاما في الإقتصاد من خلال إنشاء هيئات إقتصادية عامة وتشدد في وضع النظم و القوانين. وكان يسمح بمزاولة التجارة الخارجية والإستثمارات من قبل القطاع الخاص، ولكن كانت تخضع لسياسات حماية تجارية متشددة منظمة لها. لقد حققت الجمهورية العربية اليمنية بعض التقدم في التنمية الإقتصادية، وإلى حد ما أقل في القطاع الإجتماعي. وكانت مصادر البلد الرئيسية للعملات الصعبة تتمثل في تحويلات العمالة المصدرة[٢] والمساعدات الخارجية – علاوة على صادرات النفط التي بدأت في عام ١٩٨٧م.

لقد كان اليمن الجنوبي تحت الإستعمار البريطاني لما يزيد عن قرن ونصف قرن من الزمان، عندما إستولت بريطانيا بالقوة على مدينة عدن من العثمانيين في عام ١٨٣٩م. لقد تركز الحكم الإستعماري على مدينة عدن، والتي إكتسبت أهمية كميناء إستراتيجي، علاوة على ما إكتسبته من شهرة كمركز تجاري بعد أن تم فتح قناة السويس. أما بقية الأقاليم في جنوب اليمن فقد كانت تحكمها أنظمة إقطاعية تقليدية تحت حماية الحكم البريطاني. لم تكن هناك أي تنمية إقتصادية أثناء حكم الإستعمار إلا في مدينة عدن، بينما بقية البلاد ظلت متخلفة تنمويا. ولقد كسب اليمن الجنوبي إستقلاله في عام ١٩٦٧م، بعد أن إستولت قوات الحركة القومية على البلد بكاملها، بما في ذلك على المحميات التي كان يحكمها السلاطين، وبالتالي، تم تشكيل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. على نقيض الحالة في الجمهورية العربية اليمنية، لقد ورثت اليمن الجنوبية عاصمة متطورة تطورا جيدا، وكان لديها بنية تحتية أساسية وإدارة منظمة تنظيما جيدا وموارد بشرية متقدمة.

بعدما نالت إستقلالها، تبنت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية نظاما اشتراكيا حازما وصارما. فكل جانب من النشاط الإقتصادي كان يخضع لتحكم وإدارة كاملين من قبل الحكومة، والتي، إضافة إلى ذلك، قامت بمصادرة وتأميم المشروعات الخاصة التي أقيمت أثناء الحكم البريطاني. كما قامت الحكومة أيضا بإعادة توزيع نصف الأراضي الزراعية لأسر لم تكن من الأسر المالكة لأي أراضي قبل ذلك، وبدأت في الإستثمار في التعليم وفي خدمات إجتماعية أخرى. إلا أنه نجم عن السياسات التي كانت متبعة في اليمن الجنوبي نتائج إقتصادية ضعيفة، على الرغم مما تحقق من نجاح نسبي في تنمية الموارد البشرية (الصحة والتعليم)، كما أخفقت في تحقيق كل أهدافها في إصلاح قطاعات الزراعة والثروة السمكية والموانئ. وإنخفضت تحويلات العمالة في الخارج، والتي كانت تشكل حوالي نصف موارد الحكومة، في آخر سنوات عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ومع إنخفاض المساعدات المالية التي كان يقدمها الاتحاد السوفيتي فجأة بشكل إنحداري، وصلت المديونية الخارجية إلى ما نسبته ١٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عقد الثمانينيات.

أ- مسارات النمو الإقتصادي في الشطرين السابقين

من الصعب وضع تصور دقيق لإتجاهات النمو الإقتصادي للشطرين السابقين في فترة ما قبل الوحدة، بسبب عدم توفر بيانات مفصلة، وعلى وجه الخصوص في اليمن الجنوبي.[٣] فقد شهد كلا البلدين تذبذبا ملحوظا في نمو

---

[٢] لقد كانت نسبة عالية من القوى العاملة اليمنية (حوالي ٣٠%) في الجمهورية العربية اليمنية تعمل خارج اليمن. راجع البنك الدولي (٢٠٠١).

[٣] كما هو الحال في كثير من الأنظمة الإقتصادية المبنية على التخطيط المركزي، كانت الحسابات القومية في اليمن الجنوبي تركز على إجمالي الدخل القومي وصافي المنتج المادي وكان يتم إحتساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ولكن ليس هناك أي مهمش للناتج المحلي الإجمالي. إلا أنه كانت هناك بعض التقديرات لدى صندوق النقد والبنك الدوليين لنمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي لبعض الأعوام خلال الفترة ١٩٧٠–١٩٨٩م.

الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من١٩٧٠ – ١٩٩٠م، وذلك نتيجة لإعتمادهما على تحويلات العمالة في الخارج والمساعدات الخارجية. وقد تمتع كلا الشطرين بمعدل نمو عال نسبيا في عقد السبعينات، وذلك ناجم من الطفرة النفطية التي شهدتها دول الخليج. وبحلول وسط عقد السبعينات وصل النمو في كلا الشطرين إلى معدل ٧,٩% في السنة [رسم بياني رقم (١-١)]. ولقد شهد كلا البلدين تباطؤ في النمو الإقتصادي عقب إنخفاضات أسعار النفط في عقد الثمانينيات، وذلك نتيجة لهبوط في حجم تحويلات المغتربين. كما إنخفض النمو الإقتصادي أيضا نتيجة لإنخفاض المساعدات الخارجية، على الرغم من اختلاف مصادر المساعدات الخارجية التي كان يتلقاها كل شطر على حده.[٤٥] بالرغم من أن النمو الإقتصادي لليمن الشمالي في عقد الثمانينيات كان أدنى من ما كان عليه في العقد الذي سبقه، إستطاعت البلد أن تحتفظ بمعدلات نمو صغيرة وإيجابية خلال هذا العقد. وكانت شدة التقلبات في مستويات النمو في اليمن الشمالي أقل نسبيا من ما كانت عليه في اليمن الجنوبي.

رسم بياني رقم (١-١) النمو الإقتصادي في اليمن قبل وبعد الوحدة

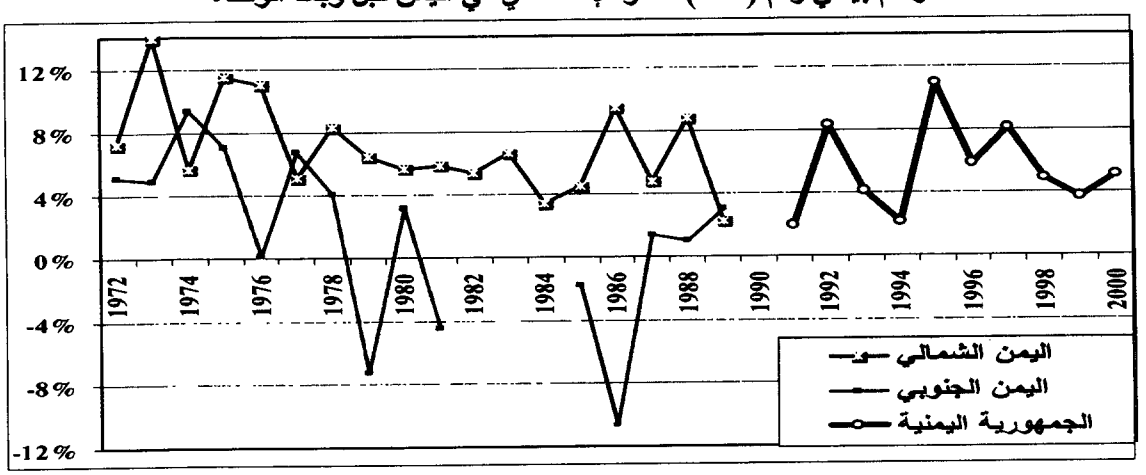

لقد إتسم إقتصاد كلا الشطرين السابقين في عقد الثمانينيات بالإختلال في الموازين على مستوى الإقتصاد الكلي وكان ذلك بشكل رئيسي ناجم عن عجز الموازنة العامة المتزايد. ففي اليمن الجنوبي، إرتفع الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من معدل ٤٩% في السنة في عقد السبعينات إلى ٧٧% في عقد الثمانينيات، بدون أي زيادات مواكبة في إيرادات الحكومة، وبالتالي إرتفع عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من٢٠% إلى نسبة ٣٦% خلال نفس الفترة. وعلى نحو مشابه، إرتفع الإنفاق الحكومي في اليمن الشمالي سابقا من١٦% من الناتج المحلي الإجمالي في عقد السبعينات إلى نسبة ٣٥% في عقد الثمانينيات، وإرتفع عجز الموازنة من نسبة ٣% من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة ١٣% خلال نفس هذه الفترة. ولقد كانت البنوك المركزية في كلا البلدين تقوم بتمويل ذلك العجز، الأمر الذي أبقى التضخم بنسب وصلت إلى أرقام مزدوجة. وكذلك إرتفع حجم المديونيات الخارجية إلى مستويات غير قابلة للإستدامة في كلا البلدين. أضف إلى ذلك، أن كلا البلدين، بحلول السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات، كانا يعانيان من تضخم عدد العاملين في الخدمة المدنية، وأنظمة تجارية مقيدة للنشاط، وأسعار صرف للعملة بقيمة مبالغ فيها.

٣. النمو الإقتصادي في عقد التسعينيات

بناء على بيان الحسابات القومية المعدلة حديثا في الجمهورية اليمنية [راجع الملحق (أ) حول عملية إعداد الحسابات القومية] بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤,١% في السنة خلال الفترة ١٩٩١– ١٩٩٤م، ثم إرتفع حتى وصل إلى نسبة ٨,٨% في السنة خلال الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٧م، وبعد ذلك تراجعت سرعته إلى نسبة ٤,٦% في السنة خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠م. وخلال فترة العقد ككل، بلغ معدل زيادة الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٥,٥

[٤] كانت معظم المساعدات الخارجية للجمهورية العربية اليمنية تأتي من المملكة العربية السعودية والكويت، بينما كانت المساعدات الإقتصادية والعسكرية لجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية تأتي من الإتحاد السوفيتي السابق.

% في السنة. وبالمقارنة، فإن معدل النمو هذا أفضل من متوسط معدل النمو لمجموعة الدول الأقل دخلا ومجموعة الدول في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [أنظر رسم بياني رقم (١– ٢)]، بالرغم من أنه يلي معدلات النمو لكل من مصر وتونس، وهما البلدان اللذان حققا أفضل أداء في الإقليم. أضف إلى ذلك، على الرغم من ما تحقق من نمو جيد في الناتج المحلي الإجمالي، مع معدل نمو السكان البالغ تقريبا ٤% سنويا خلال الفترة ١٩٩٠– ٢٠٠٠م، فإنه لم يتحقق معدل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الفرد إلا بنسبة ١,٥% في السنة خلال نفس الفترة [راجع الإطار رقم (١- ١)].

رسم بياني (١–٢): نمو الناتج المحلي الإجمالي في التسعينيات: اليمن والدول المشابهة

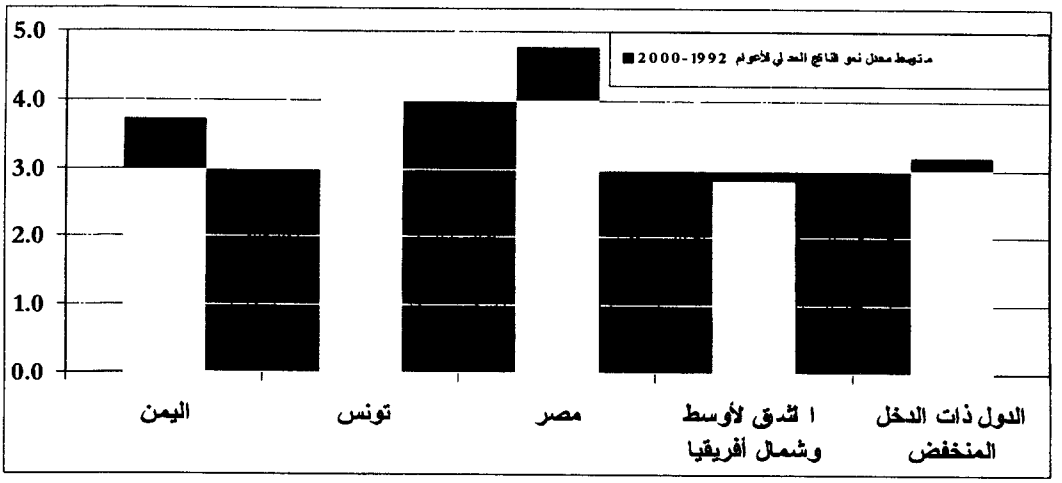

إطار رقم (١ – ١): معدلات نمو الدخل القومي على مستوى الفرد

إن وجود نمو سكاني مرتفع في اليمن يعني أن النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي على مستوى الفرد كان نموا صغيرا، مقارنة بمعدل النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي. لقد ظل معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي نموا إيجابيا خلال الفترة من ١٩٩١– ٢٠٠١م، ولكن إنخفض الناتج القومي الإجمالي على مستوى الفرد بالفعل في عام ١٩٩١م (وذلك كان أيضا نتيجة لعودة مليون مغترب يمني تقريبا من الخليج)، وعام ١٩٩٣، وعام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠١م. وإنخفض معدل نمو الناتج القومي الإجمالي على مستوى الفرد في الأعوام ١٩٩١، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٩ و٢٠٠١م.

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي (%)	٢,٠	٨,٣	٤,١	٢,٢	١٠,٩	٥,٩	٨,١	٤,٩	٣,٦	٥,١	١,٨
معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي للفرد (%)	-٩,٧	٤,٩	٠,٧	-١,١	٧,٥	٢,٩	٥,١	٢,٠	٠,٩	٢,٤	-١,٠
معدل نمو الناتج الإجمالي القومي (%)	-١٣,٤	٥,٩	-٠,٤	-٧,٢	٨,٤	٥,٥	٧,٨	٨,٧	-٢,٨	٢,٨	-٠,٥
الناتج الإجمالي القومي بالدولار ($US)	..	٣٩٠	٣٧٠	٢٩٠	٢٧٠	٢٨٠	٣٣٠	٣٨٠	٣٩٠	٤٢٠	٤٦٠

ويمكن أن تكون معدلات النمو أقل من التقديرات الواردة أعلاه، لو تم إستخدام تقديرات الحكومة لمعدلات النمو السكاني. لذلك، فإن أداء النمو لليمن مقارنة بدول أخرى مماثلة، يبدو أنه أقل، لو تمت على أساس نصيب الفرد من الدخل [راجع الملحق (ب) حول بحث موضوع الفوارق في تقديرات معدلات النمو السكاني].

المصدر: البنك الدولي وتقديرات الموظفين.

أ. بداية عقد التسعينيات: فترة ما قبل الإصلاحات والصدمات على المستوى الكلي

لم يكن نمط النمو في اليمن معمما على كل سنوات فترة عقد التسعينيات، فقد شهدت الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤م العديد من الصدمات، ونتيجة لذلك، حدثت تقلبات كبيرة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوية. أولا، لقد أثرت حالة الجفاف على النشاط الزراعي في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١م. ثانيا، عقب حرب الخليج في عام ١٩٩١م، حدث إنخفاض حاد في حجم تحويلات العمالة اليمنية الموجودة في الخارج وفي المساعدات الخارجية، وعاد إلى اليمن مليون مغترب كانوا يعملون في دول الخليج. ومع ذلك، إستعاد نمو الناتج المحلي الإجمالي عافيته بقوة، بما يزيد على معدل ٨% في عام ١٩٩٢م. ثالثا، وبعد ما تحملته اليمن من تكاليف أولية باهظة من أجل تحقيق الوحدة،

أدت حالة عدم إستقرار السياسي إلى حرب أهلية في عام ١٩٩٤م، مع ما ترتب على ذلك من خسائر كبيرة في الأرواح ودمار كبير في الممتلكات. وبالتالي تسارع تراجع نمو الناتج إلى معدل ٢,٢ % في عام ١٩٩٤م، وإرتفعت نسبة التضخم إرتفاعا ملحوظا. ووصل العجز في الحساب الجاري في المتوسط ما يعادل ١٨,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة خلال الفترة من ١٩٩١- ١٩٩٣م، وبحلول عام ١٩٩٤م، بلغ عجز الموازنة نسبة ١٥% من الناتج الحلي الإجمالي، وبلغ معدل التضخم ٧١%، وصعد حجم المديونية الخارجية. وبعد جهود أولية لتحرير الأسعار في بداية الفترة ١٩٩٠-١٩٩١م، قامت الحكومة اليمنية بالتعامل مع الإختلالات المالية من خلال وضع إجراءات تحكم مباشرة على الإقتصاد وذلك من خلال تقييد الواردات والإستثمارات و أسعار صرف تحويل العملات وأسعار الفائدة. وفي عام ١٩٩٤ م، اتخذت بعض الخطوات من قبل السلطات لتحقيق أسعار فائدة وأسعار صرف أكثر واقعية [راجع الجدول رقم (١- ١)].

جدول رقم (١-١): مؤشرات إقتصادية على المستوى الكلي في اليمن للفترة ١٩٩١-٢٠٠٠م

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	القيمة المضافة النفطية (%)	التضخم (%)	عجز الموازنة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
١٩٩١	٢,٠	٣,٢	-٥,٦	٤٤,٩	-٣,٥
١٩٩٢	٨,٣	١١,٧	-١٥,٤	٥٠,٦	-١١,٩
١٩٩٣	٤,١	٤,٠	٤,٢	٥٤,٨	-١٢,٨
١٩٩٤	٢,٢	-٢,٣	٤٢,٧	٧١,٣	-١٤,٧
١٩٩٥	١٠,٩	٩,٤	١٩,٩	٦٢,٥	-٥,٢
١٩٩٦	٥,٩	٤,٥	١٣,٥	٤٠,٠	-٠,٩
١٩٩٧	٨,١	٨,٢	٧,٥	٤,٦	-١,٥
١٩٩٨	٤,٩	٥,٤	٢,٥	١١,٥	-٧,٩
١٩٩٩	٣,٧	٢,٩	٧,٨	٨,٠	٠,١
٢٠٠٠	٥,١	٤,٧	٧,٢	٨,٥	٧,٩

المصدر: البنك الدولي (قاعدة البيانات الحية- LDB).

ب. النمو الإقتصادي أثناء فترة الإصلاحات (١٩٩٥ – ٢٠٠٠م)

لقد تباين مزيج السياسات والنتائج المحققة منها بشكل حاد في ما بين فترتي النصفين الأول والأخير لعقد التسعينيات. فمع تحقيق الإستقرار السياسي في وسط عقد التسعينيات، شرعت الحكومة اليمنية في تنفيذ برنامجا طموحا للتثبيت والإصلاح الإقتصادي وذلك في بداية عام ١٩٩٥م. ولقد هدف البرنامج هذا إلى رفع قواعد لإقتصاد وطني ليعمل بناءا على إقتصادات السوق ويقوده القطاع الخاص. كما ركز البرنامج على عملية تحقيق التثبيت الإقتصادي، وتحرير الأسعار والتجارة، وإجراء تعديلات في الموازنة الحكومية وإصلاح نظام أسعار صرف العملات. وتم تحرير أسعار الفائدة وتم تشديد السياسات النقدية. وتم خفض سعر صرف الريال اليمني بشكل حاد، وذلك بإدخال نظام لتحديد أسعار الصرف للعملات بناء على ما يحدده السوق وتم تبني إجراء تعويم سعر الصرف للريال في عام ١٩٩٦م، كما تم تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية، وتم تخفيض رسوم التعريفة وتبسيط هيكلها. وتم كذلك تخفيف النظم الخاصة بالإستثمارات، وكذلك تم البدء في برنامج خصخصة لبعض المنشئات الإقتصادية والبنوك الحكومية. وتم إدخال نظم رقابية أكثر صرامة لتنظيم أعمال البنوك. أضف إلى ذلك أن الفترة ١٩٩٥- ١٩٩٧م شهدت خفض كبير في حجم المديونية الخارجية، فعقب عملية إعادة جدولة الديون في نادي باريس في عام ١٩٩٦م، إنخفضت المديونية الخارجية من ما نسبته ١٧٣% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦م إلى ٨٠% بحلول نهاية عام ١٩٩٩م وإنخفضت المستحقات لخدمة الدين من حوالي ما كانت قد بلغت نسبتها ٣٢% من قيمة الصادرات إلى نسبة ١١%.[٥]

[٥] راجع أيضا البنك الدولي (٢٠٠١) وصندوق النقد الدولي (٢٠٠١).

رسم بياني رقم (١-٣): نتائج عملية التثبيت الإقتصادي في اليمن (١٩٩٠- ٢٠٠٠م)

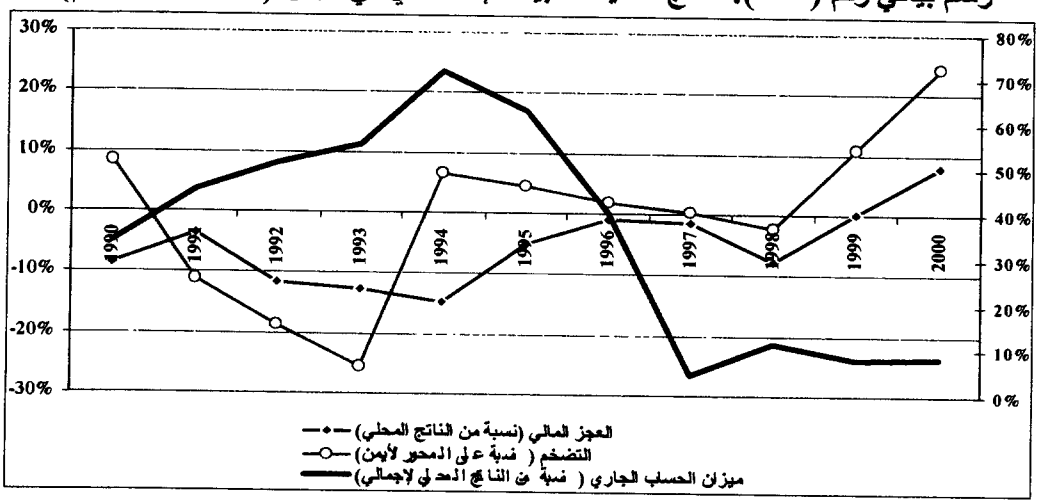

إستمرت نسبة التضخم في الإنخفاض حتى وصلت إلى رقم مفرد في عام ١٩٩٧م، بما يعكس نجاحا في تخفيض عجز الموازنة العامة (التي بلغت في المتوسط نسبة ٢,٥ % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة)، الأمر الذي أتاح لتضييق نمو العرض النقدي [راجع رسم بياني رقم (١- ٣)].[٦] إستجابة لما اتخذت من إجراءات لتحقيق تثبيت الإقتصادي ومن إصلاحات ومدعوما بما تحقق من نمو في القيمة المضافة في قطاع النفط (بمعدل ١٤% في السنة)، تعافي نمو الناتج المحلي الإجمالي حتى وصل إلى متوسط نسبته إلى ٨,٣% في السنة خلال الفترة (١٩٩٥- ١٩٩٧م)، وتحسنت القطاعات غير النفطية محققة معدل نمو بلغ ٧,١% في السنة خلال نفس الفترة [أنظر رسم بياني رقم (١ – ٤)]. ثم تراجعت سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤,٦% خلال الفترة ١٩٩٨- ٢٠٠٠م، وذلك بسبب هبوط أسعار النفط في عام ١٩٩٨م وتراجع سرعة نمو القطاعات غير النفطية في عام ١٩٩٩م. وعمل إرتفاع أسعار النفط في عام ٢٠٠٠م على تحسين المؤشرات الإقتصادية على المستوى الكلي كما أن مؤشرات التثبيت الإقتصادي إستمرت في التحسن. وفي عام ٢٠٠٠ حافظت الموازنة العامة وأرصدة الحساب الجاري على فائض قياسي، وظلت نسبة التضخم منخفضة بنسبة ١٠% في السنة.

رسم بياني رقم (١-٤): النمو قبل وبعد عملية التثبيت الإقتصادي (١٩٩٠-٢٠٠٠م)

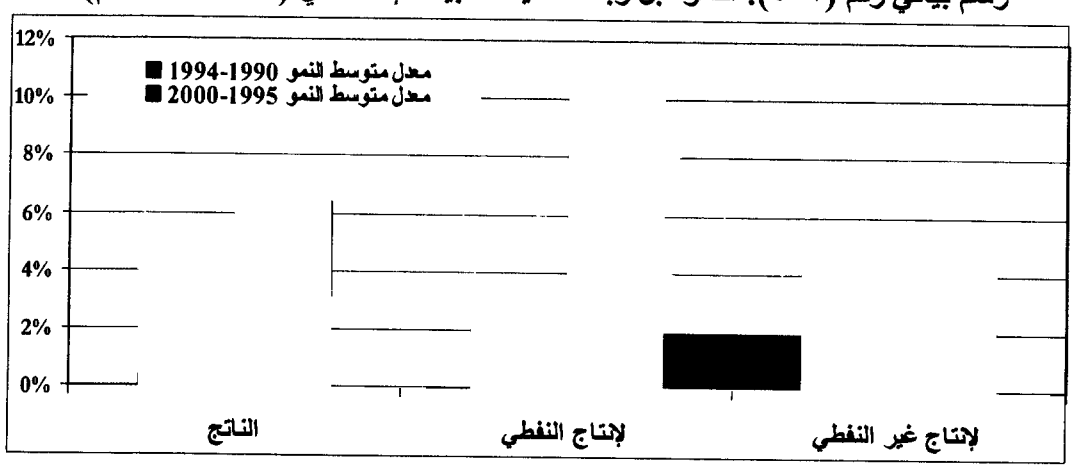

[٦] إنخفض التضخم ببطء في بداية تتي البرنامج وذلك نظرا لبعض التعديلات في الأسعار المحددة إداريا.

ج. إسهام القطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو الإقتصادي (١٩٩٠– ٢٠٠٠م)

لم يحدث أي تغيير كبير في مساهمة القطاعات الإقتصادية للناتج الكلي في عقد التسعينيات. وظل قطاع الخدمات المساهم الأكبر، إلى حد بعيد حيث شكل ٤٨% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٠– ٢٠٠٠م. وتعتبر هذه النسبة الأعلى نسبيا مقارنة بنظيراتها من مجموعة الدول الأقل دخلا (٤٢%) وأعلى من معدل مجموعة دول إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٤٦%) وهي تقارن بالنسبة لمجموعة الدول ذات الدخل المتوسط (٥١%) خلال نفس الفترة.[٧] على الرغم من سيطرته على الناتج الكلي، لقد تأخر معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الخدمات وراء ما حققه قطاعا الزراعة و الصناعة، اللذان سجلا معدل نمو بنسبة ٥% للقيمة المضافة في الفترة ١٩٩١ – ٢٠٠٠م، كما أن إسهام قطاع الخدمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي كان أقل من حجمه النسبي في ذلك الناتج على المستوى الكلي [راجع الجدول رقم (١-٢)].

جدول رقم (١–٢): إسهام القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في اليمن (١٩٩١–٢٠٠٠م)

القطاع		١٩٩١-١٩٩٤م	١٩٩٥-٢٠٠٠م	١٩٩١-٢٠٠٠م
الناتج المحلي الإجمالي الكلي	**معدل النمو (%)**	٤,٨	٦,٤	٥,٩
الزراعة:-	معدل النمو (%)	٦,٣	٥,٨	٥,٩
	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	٢٢,١	١٧,٨	١٩,٠
	الإسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي(%)	١,٤	١,٠	١,١
	نسبة من نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	٢٨,٩	١٦,٠	١٩,٣
الصناعة:-	معدل النمو (%)	٤,٤	٨,٨	٧,٣
	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	٢٣,٣	٣٧,٦	٣٣,٣
	إسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي(%)	١,٠	٣,٣	٢,٤
	نسبة من نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	٢١,٠	٥١,٩	٤١,٤
الخدمات:-	معدل النمو (%)	٤,٤	٥,٤	٥,٠
	نسبة الناتج المحلي الإجمالي (%)	٥٤,٧	٤٤,٦	٤٧,٧
	إسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي(%)	٢,٤	٢,٤	٢,٤
	نسبة من نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	٥٠,١	٣٧,٣	٤١,٠

المصدر:تقدير موظفي البنك الدولي على أساس قاعدة البيانات للبنك الدولي.

إن السمة المدهشة لهيكل الناتج المحلي اليمني هو صغر نسبة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من كون اليمن أحد الدول المصدرة للنفط خلال عقد التسعينيات، كانت حصة القطاع الصناعي (بنسبة ٣٢,٧% من الناتج المحلي الإجمالي) أقل من معدل هذه الحصة في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض، والدول الإفريقية جنوب الصحراء ودول إقليم الشرق الأوسط وجنوب إفريقيا.[٨] وعلى وجه الخصوص، لقد كان نصيب الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي الكلي (٩%) يساوي حوالي نصف نصيب هذا القطاع نفسه في الدول الإفريقية جنوب الصحراء. ومع ذلك، كان معدل النمو في القيمة المضافة للقطاع الصناعي في التسعينيات أعلى في اليمن من مجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء ومجموعة الدول الأقل دخلا [الجدول رقم (١– ٣)].

لقد نمى النشاط الصناعي بنسبة ٤,٤ % خلال الفترة ١٩٩١–١٩٩٤م ثم إرتفعت وتيرة النمو في فترة ما بعد حرب ١٩٩٤ م، مسجلتا معدل نمو بنسبة ١٥% خلال الفترة ١٩٩٥–١٩٩٧م، ثم تراجعت سرعته إلى ٥,٥% في السنة خلال الفترة ١٩٩٨–٢٠٠٠م. وكان معدل نمو القطاع الصناعي في العقد ككل بنسبة ٧,٣% في السنة، وتميز بديناميكية قوية لأن إسهامه في نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ أكثر مما يوازي نصيبه النسبي من الناتج المحلي

[٧] هناك من يجادل بأن السبب وراء حجم قطاع الخدمات الكبير هو كبر حجم الإقتصاد الاستنجاري (النفط، تحويلات المغتربين، إلخ.).
[٨] كان نصيب القطاع الصناعي عاليا جدا في عام ١٩٩٩ و٢٠٠٠م، الأمر الذي أدى إلى رفع معدل هذا النصيب للعقد ككل، وقد بلغ هذا النصيب نسبة ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي فقط خلال ١٩٩٥-١٩٩٨م.

الإجمالي، خاصة في آخر سنوات عقد التسعينيات. وشكل قطاعي النفط والتعدين نصف ناتج القطاع الصناعي في اليمن في عقد التسعينيات.

.جدول رقم (١-٣): إسهام الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في اليمن ودول أخرى مشابهة.
متوسط نصيب الإسهام في الفترة ١٩٩١-١٩٩٧م

	الصناعة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) %	الصناعة (معدل النمو) %	الصناعة التحويلية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) %	الصناعة التحويلية (معدل النمو) %	الإنتاج الصناعي غير التحويلي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) %	صناعة غير التحويلية (معدل النمو) %
اليمن	٢٦,٨	٦,٥	٩,٠	٤,٠	١٧,٨	٨,٥
البلدان ذات الدخل المنخفض	٢٩,٩	٢,٤	١٨,٥	٢,٣	١١,٥	٢,٦
البلدان ذات الدخل المتوسط	٣٦,١	٤,١	٢٤,٥	٦,٠	١١,٦	٠,٨
الشرق الأوسط و شمال أفريقيا	٤٠,٩	٢,٦ *	١٢,٩	٣,٤ *	٢٨,٠	٢,٣ *
البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض	٣٧,٦	٥,٣	٢٧,٥	٨,٦	١٠,١	-١,٥
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٩,٧	١,٢	١٥,٧	١,١	١٤,٠	١,٣
البلدان ذات الدخل المنخفض و المتوسط	٣٥,١	٣,٨	٢٣,٥	٥,٤	١١,٦	١,١

* متوسط للفترة (١٩٩١-١٩٩٧).
المصدر: تم إحتسابها بناء على معلومات مستقاه من البنك الدولي، SIMA, WDI.

شكلت القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة ١٩٩٠ -٢٠٠٠م، ما نسبته ١٩,٥% في السنة. وكان هذا النصيب أقل بقليل من النصيب النظير له في مجموعة الدول الأقل دخلا في عقد التسعينيات (البالغ ٢٧%)، ولكنه كان أكثر بكثير من معدل هذا النصيب لمجموعة دول إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تعاني من شح الموارد المائية (البالغ ١٣,٥%). وبالرغم من أن إسهام القطاع الزراعي يعتبر إسهاما صغيرا نسبيا، إلا أن هذا القطاع يوفر ما نسبته ٥٨% من التشغيل للقوى العاملة، وكذا يوفر مصدر دخل ومعيشة لحوالي ٧٧% من إجمالي السكان. وكان إسهام القطاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عقد التسعينيات مواكبا لنصيبه النسبي من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي.

٤. تجزئة الناتج المحلي لليمن لمكونات الطلب وعوامل الإنتاج

أ. تجزئة الطلب ونمو الناتج المحلي

إن عملية تجزئة الناتج المحلي الإجمالي لمكونات الطلب تكشف بأن الطلب المحلي (وعلى وجه الخصوص الإستهلاك) ساهم في معظم نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣م. وقد ساهم الطلب الخارجي مساهمة سالبة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنوات. وبعد تنفيذ إصلاحات في قطاع التجارة والإصلاحات الإقتصادية على المستوى الكلي في منتصف عقد التسعينيات ساهم الطلب الخارجي في نمو الناتج المحلي الإجمالي إسهاما كبيرا. وعلى وجه الخصوص، يعود معظم نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى الطلب الخارجي في الأعوام ١٩٩٦، ١٩٩٩ و ٢٠٠٠م. وقد توقعت الخطة الخمسية الثانية أن يضعف مستوى الطلب الخارجي (وذلك بسبب ما هو متوقع من هبوط في الإنتاج النفطي) وتسعى الخطة لتحقيق أهداف النمو من خلال الاعتماد فقط على مكونات الطلب المحلية (الاستهلاك والإستثمار). وقد يعمل ذلك على وضع حد للنمو المؤمل فيه في المستقبل وسيكون للجهود المبذولة نحو رفع الصادرات غير النفطية أهمية في تحقيق معدل نمو عالي ومستدام للناتج المحلي الإجمالي. ويبدو أيضا أن الحكومة تراهن على وقوع إنخفاض كبير في معدل نمو الواردات، الأمر الذي لا يتفق مع ما يستهدف من معدلات نمو عالية للناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط [راجع الجدول رقم (١-٤)].

جدول رقم (١-٤): تجزئة نمو الناتج المحلي الإجمالي بحسب مكونات الطلب (%)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
	الفعلي										المستهدف في الخطة الخمسية الثانية				
صافي الصادرات	-١٦,٥	-٢,١	-٧,٧	٨,٩	-٣,٣	١٨,٢	-٠,٥	-١٣,٤	٨,٤	١٥,٨	-٢,٠	-١,٧	-٢,٠	-٢,٠	-٢,١
الصادرات	-٠,٣	-٠,٧	٢,٥	٠,٦	١٠,٠	١٩,٠	٠,١	-٦,٩	١٠,٠	١٦,٨	-١,٥	-٠,٩	-٠,٩	-١,٢	-١,١
الواردات	١٦,٢	١,٤	١٠,١	-٨,٣	١٣,٣	٠,٨	٠,٦	٦,٦	١,٦	٠,٩	٠,٥	٠,٨	١,٢	٠,٨	١,٠
الاستهلاك	١٩,٧	٥,٦	١٣,٧	-٥,١	١١,٩	-١٦,٣	٣,٨	١٦,٨	-٢,٨	-١٣,٠	٣,٦	٤,١	٤,٤	٤,١	٤,٥
الإستثمار	-١,٣	٤,٩	-١,٩	-١,٧	٢,٢	٤,٠	٤,٨	١,٦	-١,٩	٢,٣	٢,٨	٣,١	٣,٣	٣,٤	٣,٧
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٢,٠	٨,٣	٤,١	٢,٢	١٠,٩	٥,٩	٨,١	٤,٩	٣,٧	٥,١	٤,٤	٥,٥	٥,٧	٥,٦	٦,١

المصدر: تقديرات موظفي البنك الدولي، مبنية على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء والخطة الخمسية الثانية.

ب. تجزئة نمو الناتج لعوامل الإنتاج وإنتاجية العوامل الكلية

لقد تم الحصول على تقديرات إجمالي إنتاجية العوامل لليمن بإستخدام معادلة إنتاج (Cobb-Douglas) الجديدة – الكلاسيكية.[٩] و برغم ضعف قاعدة البيانات وتسلسلها الزمني والذان يمنعان الوصول إلى إستنتاجات قوية، إلا أنه من الواضح أن المسير الأساسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي كان تراكم العوامل (العمالة ورأس المال) في الوقت الذي كانت إجمالي إنتاجية العوامل سالبة لمعظم فترة عقد التسعينيات ، مما يوحي بأن هناك مجال واسع لإجراء إصلاحات هيكلية لتحسين الناتج للقطاعات غير النفطية بدون الحاجة إلى زيادة معدلات الإستثمار [راجع الجدول رقم (١-٥)].

جدول رقم (١-٥): تقدير إنتاجية العوامل الكلية (TFP)

السنة	معدلات النمو (%)			التقديرات (TFP)				
	الناتج المحلي الإجمالي	التوظيف	الإستثمار	٢/ي = .ك α = ٠,٤	٢/ي = .ك α = ٠,٧	ي=.ك α= ٠,٤	ي=.ك α= ٠,٧	ي*١,٥ =.ك α= ٠,٤	ي*١,٥ =.ك α= ٠,٧
١٩٩١	٢,٠	٣,٣	١٤,٤	-٨,٩	-٥,٢	-٣,٩	-٢,٧	-٢,٠	-١,٧
١٩٩٢	٨,٣	٣,٤	٤,٣	-٥,١	-٠,١	٠,٥	٢,٧	٢,٨	٣,٩
١٩٩٣	٤,١	٣,٤	٤,٣	-٥,٤	-٢,٤	-١,٩	-٠,٦	-٠,٢	٠,٢
١٩٩٤	٢,٢	٣,٤	٤,٦	-٥,٥	-٣,٤	-٢,٩	-٢,١	-١,٦	-١,٤
١٩٩٥	١٠,٩	٣,٢	٤,١	٢,٤	٥,٠	٥,٠	٦,٣	٦,٤	٧,٠
١٩٩٦	٥,٩	٢,٩	٢,٩	-٣,٨	-٠,٤	-١,١	١,٠	٠,٥	١,٨
١٩٩٧	٨,١	٥,٠	٢,٩	-٣,٢	٠,٠	-٠,٦	١,٢	١,٠	٢,٠
١٩٩٨	٤,٩	٣,٧	٢,٨	-٦,٤	-٢,٦	-٤,٠	-١,٤	-٢,٥	-٠,٦
١٩٩٩	٣,٧	٢,٩	٢,٧	-٤,٥	-١,٨	-٣,٠	-١,١	-١,٩	-٠,٥
٢٠٠٠	٥,١	٣,٦	٢,٤	-٣,٥	-١,٠	-٢,١	-٠,٣	-١,١	٠,٢
١٩٩٠-٢٠٠٠	٥,٥	٣,٥	٣,٥	-٤,٤	-١,٢	-١,٤	٠,٣	٠,١	١,١

يتبين من عملية إحتساب النمو [الجدول رقم (١-٥)]، أن إنتاجية العوامل على المستوى الكلي كانت سالبة بشكل ملحوظ، وذلك في فترة ما قبل الإصلاحات حتى لو كان ذلك تحت إفتراضات مختلفة حول (المخزون) الأولي لرأس المال ونسبة نصيب رأس المال في الناتج. وقد تحسنت الإنتاجية مع إدخال إصلاحات في السياسات، كما يتبين من تقديرات إجمالي إنتاجية العوامل على المستوى الكلي للفترة ١٩٩٥–١٩٩٧م. وهذه النتائج تتفق مع

[٩] إن المعادلة التقديرية المسماة بمعادلة إنتاج (Cobb-Douglas) هي ي= أ ل$^{\alpha}$ (ك $^{(1-\alpha)}$) حيث يمثل ي = إجمالي الناتج، ل = العمالة المشغلة، ك = رأس المال ، α = نصيب العمالة / الناتج من الإنتاج، أ= إجمالي إنتاجية العوامل. وتم الحصول على بيانات التشغيل من وزارة التخطيط والتنمية بالنسبة للفترة ١٩٩٤– ٢٠٠٠م، وبالنسبة لتقديرات الفترة ١٩٩٠–١٩٩٣م لقد تم إحتسابها باستخدام تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء لعام ١٩٨٨م. ويقدر رأس المال بالمعادلة ك (ت) = (١-δ)*ك (ت-١) +FCA :حيث δ تمثل الإهلاك والمفترض بنسبة ٣%، FCA يمثل تكوين رأس المال الثابت. لقد تم افتراض إن ك (لعام ١٩٨٩)، تم إفتراضها على أنها تعادل نسبة ٠,٥* الناتج المحلي الإجمالي، الناتج الحلي الإجمالي و١,٥ *الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. في ظل الإطار الزمني القصير لليمن، لم يتم تقدير α، ولكن افترض أنها كانت تتراوح ما بين ٠,٧و ٠,٤. وقد أخذت بيانات الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت من البنك الدولي وقاعدة البيانات الحية.

التقديرات لإجمالي إنتاجية العوامل على المستوى العالمي والاتجاهات السائدة في نمو إنتاجية العوامل على المستوى الكلي في مجموعة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[١٠]

لقد تذبذب إجمالي الإستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على نحو ملحوظ أثناء فترة الخطة الخمسية الأولى. فقد إرتفعت من ٢٢,١% في عام ١٩٩٥م حتى وصلت إلى أعلاها في عام ١٩٩٨ م بنسبة ٣٢,٦%، ثم إستمرت في الهبوط ووصلت إلى ١٩,٢٨ % فقط في عام ٢٠٠٠م. أما إستثمارات القطاع الخاص التي وصلت إلى ذروتها في عام ١٩٩٧ م بنسبة ٢٠%، فقد استمرت في الإنخفاض للسنوات الثلاث اللاحقة ووصلت إلى نسبة ١٠% فقط في نهاية فترة الخطة الخمسية الأولى [راجع جدول رقم (١-٦)]. أما الخطة الخمسية الثانية فهي تضع تركيزا أكثر على أهمية إستثمارات القطاع العام. ففي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م تبلغ نسبة الإستثمارات العامة إلى الإستثمارات الخاصة المخطط لها نسبة عالية، إلى حد غير معتاد، تتراوح ما بين نسبة ٦١% (في آخر سنة) إلى ٨١ % (في أولى سنوات الخطة). ففي عام ١٩٩٨م، كانت في ٩٥% من دول العالم، تقل هذه النسبة عن ٣٨%، وكانت في ٩٩% من دول العالم أقل من ٧٧%.[١١] في ظل المستويات الراهنة للكفاءة في الإنفاق العام في اليمن، وضعف عناصر الحكم الجيد (الفصل الثالث)،[١٢] فإن من المرجح أن يعمل هذا التركيز على الإنفاق العام على إضعاف الإستقرار الإقتصادي على المستوى الكلي وكفاءة إجمالي الإستثمارات في البلاد.

جدول رقم (١-٦): إتجاهات الإستثمار العام والخاص في اليمن، ١٩٩٠-٢٠٠٠م

	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الإستثمار المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	١٥	١٦	٢٢	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٥	٣٣	٢٥	١٩	٢١	٢٣	٢٤	٢٦	٢٩
الإستثمار الثابت الكلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	١٢	١٤	٢٠	١٨	١٩	٢١	٢٢	٢٢	٣٢	٢٣	١٨	٢٠	٢١	٢٣	٢٥	٢٧
الإستثمار المحلي الحكومي (% من الناتج الإجمالي)	٦	١٣	٢٠	١٧	١٩	١٩	١٦	٢٠	١٦	١٤	١٠	١١	١٣	١٤	١٦	١٨
الإستثمار المحلي الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)	٨	٤	٣	٣	٢	٤	٨	٥	١٧	١٠	٩	٩	١٠	١٠	١١	١١
معدل الانتاج الإضافي الرأسمالي (ICOR)	..	٧	١,٦	٤,١	٦,٥	١,١	٢,٢	٢,٠	٣,٩	٥,٤	٣,٤	٦,٣	٥,٦	٤,٨	٤,٦	٤,٤
نسبة الإستثمار الخاص للإستثمار المحلي الكلي (%)	٤٣	٧٧	٨٧	٨٥	٩٠	٨٤	٦٧	٨٠	٤٩	٥٨	٥٣	٥٥	٥٧	٥٨	٦٠	٦٢

.المصدر: البيانات للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ مأخوذة من قاعدة البيانات الحية، وللفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ من الخطة الخمسية الثانية وقد تكون السلسلتين غير متلائمتين.[١٣]

٥. أهداف النمو في الرؤية الإستراتيجية للتنمية في اليمن لعام ٢٠٢٥م والخطة الخمسية الثانية

بغض النظر عن إختلاف ما تبنت من نظام، قامت كلتا الجمهوريتان اليمنيتان السابقتان بوضع تخطيط تنموي يركز على بناء البنية التحتية المادية والإجتماعية والمؤسسية. فتبنى اليمن الجنوبي لخطة ثلاثية (١٩٧١- ١٩٧٣م) في اليمن الجنوبي وتم تنفيذ برنامج تنموي ثلاثي (١٩٧٢-١٩٧٥م) في الجمهورية العربية اليمنية. ولحق هاتين الخطتين خطط خمسية في كلا الشطرين حتى قامت الوحدة في عام ١٩٩٠م. إتباعا لهذا التقليد قامت الجمهورية اليمنية بتنفيذ الخطة الخمسية الأولى لليمن الموحد خلال ١٩٩٦- ٢٠٠٠م. بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة هذه الخطة ٥,٥% في السنة (وكان الهدف من الخطة تحقيق نمو بمعدل ٧,٢%)، وترجم ذلك إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الفرد بنسبة ٢%. وسجلت القطاعات غير النفطية معدل نمو أقل

[١٠] لقد توصلت دراسة صندوق النقد الدولي إلى نفس النتائج (٢٠٠١)، والتي أظهرت إجمالي إنتاجية العوامل سالبة لكل فترة عقد التسعينيات وتحسينيات في فترة ما بعد الإصلاحات. راجع أيضا تقرير داسقبتا وآخرين (٢٠٠١) لإتجاهات نمو إجمالي إنتاجية العوامل في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتاثير الإصلاحات للهيكلية على إجمالي إنتاجية العوامل.

[١١] راجع مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

[١٢] راجع تقرير البنك الدولي (٢٠٠١ ب).

[١٣] كان هناك تقديرين غير متطابقين لحجم إستثمارات القطاع الخاص في الخطة الخمسية الثانية.

بنسبة ٥,١% في السنة وشملت القطاعات الأقل نموا، قطاعات النقل والتخزين والصناعات التحويلية. ومن ناحية أخرى، تغلب أداء قطاعات الثروة السمكية والبناء والتشييد، على أداء كل القطاعات الأخرى حيث سجلت نموا تزيد نسبته على ١٢% في السنة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠م.

لقد عللت الحكومة اليمنية عدم قدرة تحقيق الأهداف المخطط لها في الخطة الخمسية الأولى لعدد من الأسباب تشمل: (١) تزامن إجراءات عملية التثبيت في برنامج الإصلاح الإقتصادي والمالي والإداري، مع تنفيذ الخطة و(٢) ضعف أداء بعض القطاعات المحددة (وعلى وجه الخصوص، قطاعات النقل والمواصلات، الصناعة التحويلية وتكرير النفط، وإلى حد ما الزراعة)، وذلك على الرغم من ما حققته بعض القطاعات الأخرى من أداء، فاق ما كان متوقع لها، مثل قطاعات النفط، الثروة السمكية، مرافق الخدمات العامة وأنشطة البناء والتشييد. ومع ذلك، لابد من الإشارة إلى أن السياسات المالية (الموازنة) لم تكن موجهة نحو تقليص التضخم تحت الخطة الخمسية الأولى. وربما يعود ضعف أداء النمو أيضا إلى تدهور في هيكلة الإنفاق (لوجود تضخم في التوظيف العام، ووجود الدعم وقلة الإستثمارات العامة)، وتدهور أسلوب الحكم و البطء في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية.

أ. أهداف النمو الإقتصادي في اليمن على المديين المتوسط والطويل

أثناء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى، قررت السلطات الحكومية أن تقوم بإعداد الخطة الخمسية الثانية في إطار إستراتيجية طويلة المدى. وعليه، تم تطوير الرؤية الإستراتيجية للتنمية في اليمن إلى عام ٢٠٢٥ م، وذلك بغية تحقيق ثلاثة أهداف: (أ) تطوير حلول طويلة الأجل لمواجهة التحديات التي تتطلب تدخلات طويلة المدى مع القيام بتعديلها باستمرار من خلال إعداد الخطط ذات الأجل المتوسط (الخطط التنموية الخمسية)؛ (ب) تعبئة كل الموارد الإجتماعية والإقتصادية من أجل التغلب على الصعوبات والمعوقات؛ وأخيرا(ج) مزيج من التدخلات التقليدية والمبتكرة، بناء على ما تقتضيه الظروف الإقتصادية والإجتماعية الواقعية. وتهدف الرؤية الإستراتيجية إلى رفع مستوى الموارد البشرية وتحسين مستوى المعيشة من خلال تحسين الخدمات الصحية، والقضاء على الأمية، وزيادة نسب الإلتحاق في التعليم الأساسي، ورفع الدخل على مستوى الفرد إلى مستويات الدول ذات الدخل المتوسط، وذلك من خلال القيام بتنويع الإقتصاد وتشجيع الصادرات وخلق فرص عمل.

بموجب الرؤية الإستراتيجية للتنمية في اليمن إلى عام ٢٠٢٥م، يخطط لزيادة الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الفرد بمعدل سنوي يبلغ ٩% في السنوات الخمس والعشرين القادمة، ولتراجع النمو السكاني تدريجيا. والمتوقع أن ترتفع الإستثمارات المحلية والخارجية بشكل ملحوظ، من أجل الوصول إلى أهداف النمو المنشودة، إضافة إلى رفع الإنتاجية للقطاعات غير النفطية. إن مصادر النمو والقطاعات الواعدة بتحقيق أهداف النمو الواردة في الرؤية الإستراتيجية إلى عام ٢٠٢٥ م، تشمل ما يلي: (أ) تشجيع السياحة، وخاصة في المناطق الساحلية؛ (ب) تعزيز الصناعة التحويلية بناء على ما تتمتع به اليمن من ميزات نسبية وكذلك تطوير الصناعات صغيرة ومتوسطة الحجم؛ (ج) تطوير الصناعات الإستخراجية (وبشكل رئيسي النفط، الغاز، والتعدين) والإعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة؛ (د) تطوير القطاع الزراعي من خلال رفع كفاءة الري، وتشجيع النشاطات غير الزراعية (خارج المزرعة) وتقليص مزارع القات؛ (هـ) إستدامة الإستغلال لموارد الثروة السمكية؛ (و) تشجيع الصادرات والمزيد من الإندماج في الإقتصاد العالمي من خلال إستخدام المناطق التجارية الحرة وجذب إستثمارات خارجية مباشرة؛ وأخيرا (ز) الإستفادة من موقع اليمن الإستراتيجي وتشجيع المناطق الحرة.

وقد حددت الرؤية الإستراتيجية أربعة شروط من أجل الوصول إلى أهداف النمو المنشودة للناتج المحلي الإجمالي: (أ) وجود شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والقطاع العام، و الإعتماد على القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيسي لتحقيق النمو؛ (ب) إيجاد بيئة ملائمة لتنمية القطاع الخاص من خلال تحديث الخدمة المدنية والقيام بإعادة هيكلة أدوار المؤسسات الحكومية، تبسيط النظم، التوجه نحو اللامركزية، وإصلاح النظام القضائي والقانوني؛ (ج) تخفيف الفقر حتى تصل نسبة فقر الغذاء في عام ٢٠١٥م إلى نصف نسبته الحالية، ثم القضاء عليه بحلول عام ٢٠٢٥م، وتقليص مستويات الفقر الأعلى إلى ١٠% في عام ٢٠٢٥م، وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي، وخلق

فرص عمل عبر مشروعات خاصة صغيرة ومشاركة المجتمعات المحلية في التنمية؛ و(د) حماية البيئة من خلال إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، ومنع تلوث الأحواض المائية، وإدارة التخلص من النفايات الصلبة، وحماية السواحل.

جدول رقم (١ – ٧): أهداف الخطة الخمسية الثانية

(ببلايين الريالات الثابتة إلا اذا لم ينص عكس ذلك)

	٢٠٠٠	٢٠٠٥	معدل النمو السنوى
الناتج المحلي الإجمالي الكلي	١،٣٧٩	١،٨١٢	٥,٦
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	٩١٤	١،٣٤٦	٨,٠
الناتج المحلي الإجمالي النفطي	٤٦٥	٤٦٥	٠,٠
القطاع العام	٦٠٥	٩٧٣	٩,١
القطاع الخاص	٣٠٨	٣٧٣	٣,٩
الزراعة والغابات والأسماك، القيمة المضافة	١٩٥	٢٦٣	٦,١
صيد الاسماك فقط	١٥	٢٩	١٣,٠
الخدمات، القيمة المضافة	٣٨٠	٥٨٩	٩,١
السياحة فقط	١٠	١٦	١٠,٧
الصناعة التحويلية	٦٧	١٠٨	١٠,٠
البناء	٥٨	٩٨	١١,٠
الكهرباء و المياة و الغاز	٩	١٤	٩,٢

المصدر: مستقاة من جداول رقم ٢-٥، ص ١٤٠ من الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١).

لقد تم إعداد الخطة الخمسية الثانية لتكون أول خطة تنموية متوسطة الأجل في إطار الرؤية الإستراتيجية للتنمية في اليمن حتى عام ٢٠٢٥م. وتتضمن محاورها الرئيسية تنمية الموارد البشرية، وتحقيق إستقرار إقتصادي وتوسيع التنوع في الأنشطة الإقتصادية، وتطوير القطاع الخاص، وتشجيع الصادرات، واتباع أساليب حكم جيدة وتطبيق اللامركزية وضمان الإستدامة البيئية. وتتضمن أهداف الخطة: (١) تحقيق نمو فعلي للناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٥,٦ % في السنة (٨% في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للقطاعات غير النفطية)؛ (٢) جذب إستثمارات القطاع الخاص والإستثمارات الأجنبية ليرتفع إجمالي إستثمارات القطاع الخاص إلى ٥٨% من إجمالي الإستثمارات؛ (٣) زيادة نمو القطاعات السلعية (ما بين ٦,١% إلى ١٣%)؛ (٤) خفض نسبة البطالة المقنعة إلى ٢٢ %؛ (٥) تخفيف نسبة الفقر إلى ٢١,٧% قبل حلول نهاية فترة الخطة؛ (٦) تحقيق موازنة في الميزانية العامة؛ وأخيرا (٧) وضع حد للضغوط التضخمية لتصل نسبة التضخم إلى ٤,٩% في السنة في المتوسط. تسعى الخطة الخمسية الثانية لتحقيق زيادة في حجم الإستثمارات من ما نسبته ١٩,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠ م، وصولا إلى ٢٨,٦% بحلول نهاية فترة الخطة. وهذه الزيادة تعتمد على تحقيق إرتفاع للنمو الإسمي في إستثمارات القطاع الخاص بنسبة ٢٥%، و١٥% في إستثمارات القطاع العام (زيادة الإستثمارات الحكومية بنسبة ١٨% والإستثمارات النفطية بنسبة ١٠%). وبالتالي من المتوقع زيادة نصيب إستثمارات القطاع الخاص من إجمالي الإستثمارات من ما نسبته ٣٥,٢% في عام ٢٠٠٠م إلى ٦١,٨% بحلول عام ٢٠٠٥م [راجع جدول رقم (١ – ٧)].

في الوقت الذي كان فيه المعدل المتغير لرأس المال نسبة التغيير في رأس المال إلى المنتج (ICOR) لخمس سنوات ٣,٣٦% في عام ٢٠٠٠ م،[١٤] فإن تقديرات الإستثمار والنمو المنشودين في الخطة الخمسية الثانية تعني معدل متغير لرأس المال إلى الناتج بمعدل ٥,٢%في السنة.[١٥] لذلك، ربما أن مستويات الإستثمار المتوقعة بموجب الخطة قد تكون مرتفعة جدا لتحقيق معدلات نمو للناتج المحلي بنسبة ٥,٦% في السنة. أضف إلى ذلك، في الأحوال

[١٤] بلغ متوسط نسبة التغيير في رأس المال إلى المنتج في اليمن لخمس سنوات ٣,١٤ فقط في عام ٢٠٠٠م.

[١٥] لا يتبنى هذا التقرير نموذج هارود-دومار للنمو. لقد قدم ايسترلي (٢٠٠٢) أدلة بعدم وجود مبرر نظري أو مبني على التجارب للافتراض بوجود علاقة نسبية بين حجم الإستثمار والنمو. وكما قدم أيضا ديفرجان وآخرون (٢٠٠٠) أدلة ما تثبت بأنه لم يكن هناك أي علاقة ضمنية بين حجم الإستثمارات العامة ومعدلات النمو المحققة في أفريقيا.

الفعلية يتوقع ألا تحقق الأرقام المستهدفة للإستثمارات معدل زيادة في إستثمارات القطاع الخاص بنسبة ٢١% في السنة و١٣% للإستثمارات العامة خلال فترة الخطة.[١٦]

ب. تكوين القطاعات ومعدلات النمو المستهدفة لها في الخطة الخمسية الثانية

لم يتوقع للخطة الخمسية الثانية أن تحدث أي تغييرات هيكلية في التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، تهدف الخطة لرفع إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة ٧١% في عام ٢٠٠٠ م إلى ٧٥% بحلول نهاية الخطة. ومن المتوقع في الخطة أن يحدث ذلك نتيجة لما تستهدفه الخطة لمعدل نمو القطاعات غير النفطية البالغ ٨% في السنة، في حين أنه من المتوقع في الخطة أن لا تتحرك نسبة القيمة المضافة الفعلية للقطاع النفطي.

جدول رقم (١ – ٨): الناتج المحلي الإجمالي على مستوى القطاعات (١٩٩٠– ٢٠٠٥م)

	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)				معدل النمو السنوي (%)			
	١٩٩٠	١٩٩٥	نهاية الخطة الخمسية الأولى ٢٠٠٠	هدف الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠٥	الفعلي ١٩٩٠-١٩٩٥	هدف الخطة الخمسية الأولى ١٩٩٦-٢٠٠٠	فعلي الخطة الخمسية الأولى ١٩٩٦-٢٠٠٠	هدف الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥
الزراعة، القيمة المضافة	٢٤,٢	١٩,٤	١٥,٣	١٦,١	٢,٩	٧,٠	٥,٥	٦,٧
الصناعة، القيمة المضافة	٢٦,٨	٣٢,٢	٤٦,٢	٤٠,٩	٥,٥	٤,٠	٦,٥	٣,٠
الخدمات، القيمة المضافة	٤٧,٩	٤٨,٣	٣٨,٥	٤٣,١	٤,٨	٨,٧	٥,٣	٨,٠
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	٨٦,٦	٨٦,٥	٧٠,٩	٧٤,٣	٤,٢	٨,٤	٥,١	٨,٠
الناتج المحلي الإجمالي الكلي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٤,٥	٧,٢	٥,٥	٥,٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء (١٩٩٠-٢٠٠٠م)، الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦-٢٠٠٠م)، الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥م).

على الرغم من أن الرؤية الإستراتيجية للتنمية في اليمن حتى عام ٢٠٢٥م تستهدف زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الخمس عشرين سنة القادمة بمعدل ٩% في السنة، فإن الخطة الخمسية الثانية تهدف إلى تحقيق معدل نمو بنسبة ٥,٦% في السنة، وهي ما تبدو معقولة في ظل مستويات النمو التاريخية في اليمن. فقد بلغت معدلات النمو الفعلية المحققة ٥,٥% في السنة خلال الخطة الخمسية الأولى، و٤,٥% في السنة أثناء الفترة (١٩٩٠– ١٩٩٥م). ومع ذلك، وضعت الخطة أهداف طموحة لقطاعي الزراعة والخدمات، بما يزيد على الأنماط التاريخية للنمو لكلا القطاعين خلال عقد التسعينيات (راجع الفصل الثاني). كان المتوقع أن يزيد ناتج القطاع الزراعي بمتوسط بمعدل نسبته ٧,٦% في السنة، بحسب ما خطط له في الخطة الخمسية الأولى، بينما لم يتمكن من النمو إلا بمعدل ٥,٥% خلال الخطة الخمسية الأولى. وعلى نحو مماثل، المخطط أن تزداد القيمة المضافة بنسبة ٨% في السنة خلال فترة الخطة الخمسية الثانية، بينما لم يتمكن من تحقيق نمو إلا بمعدل بلغ ٥,٣% في السنة خلال الخطة الخمسية لأولى. وأخيرا، من المتوقع بحسب الخطة الخمسية الثانية، أن يتحقق نموا معتدلا للقطاع الصناعي (بمعدل ٣% في السنة)، وذلك بشكل رئيسي ناتج عن عدم التحرك للقيمة المضافة في القطاع النفطي. ولابد من الإفادة بأن القطاع الصناعي كان القطاع الوحيد الذي استطاع أن يصل إلى، ويفوق، المعدلات المستهدفة له في الخطة الخمسية الثانية، ومرة أخرى، كان ذلك نتيجة لإسهام قطاع النفط الذي فاق التوقعات المنشوده له [راجع جدول رقم (١–٨)].

[١٦] في محاولة ما لتقدير توقعات معدلات النمو الفعلي المتوقع لمكونات الناتج المحلي الإجمالي والطلب (والتي لم تتوفر في وثيقة الخطة الخمسية الثانية)، تم تقدير سلسلة الأسعار الثابتة بناء على بيانات الأسعار الجارية وباستخدام مهمش الناتج المحلي الإجمالي (لمكونات الناتج المحلي الإجمالي والطلب). وقد لوحظ بأن معدلات النمو المتوقعة المبنية على مهمش الناتج المحلي الإجمالي تختلف من الأهداف المتوقعة في الخطة. كما يبدو أنه تم إستخدام مؤشر قياس في التضخم للأسعار الاستهلاكية في عملية التقدير. وفي كلتا الحالتين لقد تم وضع معدلات النمو الفعلية لإجمالي الإستثمارات تحت الخطة في مستويات عالية جدا (ما بين١٤,٣% إلى ١٥,٥% بحسب ما تم إختباره من مهمش). ويقدر موظفو البنك الدولي بناء على بيانات لم تكن منشورة في الخطة الخمسية الثانية بأن مهمش المستخدم في التوقعات بلغ ٤,٨% في عام ٢٠٠١م، ٥,٨% في عام ٢٠٠٢م، و٢,٦% في عام ٢٠٠٣م، و ٧,٣% في عام ٢٠٠٤م، و ٧,٧% في عام ٢٠٠٥م، بمتوسط يبلغ ٦,٤% في السنة عبر فترة الخطة وليس معدل ٤%.

الفصل الثاني: الإمكانات الكامنة والمعوقات في القطاعات الإقتصادية الرئيسية

١. المقدمة والإستنتاجات الرئيسية

يستعرض هذا الفصل القطاعات الإقتصادية الرئيسية في اليمن، وما لها من إسهامات في نمو الناتج المحلي الإجمالي وما يوجد بها حاليا من إمكانات واعدة وما تواجه من معوقات. كما أنه يقيم أهداف القطاعات المختلفة التي وضعت في الخطة الخمسية الثانية وفي الرؤية الإستراتيجية للتنمية في اليمن لعام ٢٠٢٥م. في ظل المعوقات المشهودة والاحتمالات الواعدة. ويعطي الفصل تركيزا خاصا على القطاعات الواعدة التي حددتها الحكومة اليمنية في الخطة الخمسية الثانية وفي الرؤية الإستراتيجية للتنمية لعام ٢٠٢٥م (وهي قطاعات السياحة، الصناعات التحويلية، الثروة السمكية والنفط والغاز) وتبين عملية التقييم بأن لدى اليمن إمكانات واعدة جيدة في معظم القطاعات الإقتصادية (وعلى وجه الخصوص في قطاعات الغاز، التعدين، السياحة والصناعات التحويلية)، على الرغم من أنها ستواجه إنخفاضات في موارد النفط والمياه والثروة السمكية، إذا لم يتم إكتشاف مصادر جديدة لهذه الموارد ولم يتم إدارة الموارد الموجودة حاليا بطريقة مستدامة. وهذا يتطلب إستخدام الموارد الموجودة بكفاءة والتصدي للمعوقات العابرة لكل القطاعات (مثلا حالة الإنفلات الأمني، وجود نظم متشددة، وصعوبة الحصول على الأراضي، وتسعيرة الماء والديزل التي تقل عن أسعارها الفعلية، الخ)، علاوة على إزالة المعوقات في قطاعات محددة.

يمتلك اليمن إمكانيات كامنة كبيرة في القطاع الزراعي، ويبدو أن تحقيق متوسط معدل نمو بنسبة ٦,٧% في السنة خلال فترة الخطة الخمسية الثانية، يبدو هدفا طموحا، وإن كان قابلا للتحقيق. بإستبعاد قطاع الثروة السمكية، يخطط لزيادة الناتج للقطاع الزراعي بنسبة ٦,١% في السنة، ويقف أمام تحقيق هذا الهدف نقص حاد للمياه والتعرض لتقلبات في معدلات هبوط الأمطار، وتجرد الغابات، والتصحر، وسيادة التقنيات الزراعية التقليدية، والتوسع السريع في زراعة القات. ومع ذلك، حتى في ظل الفجوة المحصولية الكبيرة، وخسائر كبيرة لما بعد الحصاد، فإنه من الممكن للقيمة المضافة لمعظم المحاصيل أن تنمو أسرع من الهدف المخطط لها، فيما لو تم رفع مستوى الإنتاجية، ووسعت المساحة المزروعة وتمت السيطرة على توسع زراعة القات. ويبدو أيضا أن رفع ناتج قطاع الثروة السمكية بنسبة ١٣% في السنة هدفا معقولا لأن القطاع إستطاع أن يحقق نموا بمعدلات أسرع في السنتين الماضيتين الأخيرتين، ولكن، إن الاستغلال للموارد السمكية المتوقع على هذا النحو قد يكون إستهلاكا مفرطا ويؤدي إلى خطورة هبوط المخزون السمكي، وذلك بسبب أن نظام منح التراخيص القائم حاليا ليس مبنيا على معرفة يمكن الثقة بها لتحديد حجم المخزون السمكي.

تتوقع الخطة الخمسية الثانية أن يحقق الناتج الصناعي زيادة بنسبة ٣% في السنة فقط، بالرغم من أن الخطة وضعت توقعات لمعدلات نمو عالية لقطاعات الصناعات التحويلية، البناء والتشييد ومرافق الخدمات العامة. وقد كان إنخفاض نسبة إسهام القطاع مبنية على إفتراض الثبات في القيمة المضافة للقطاع النفطي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م. وعلى الرغم من المخزون الكبير للغاز الطبيعي، فإنه يرجح بأن لا تتحقق إمكانية تصدير الغاز خلال فترة الخطة الخمسية الثانية، وذلك نظرا لعدم تأمين أسواق خارجية له ولعدم توفير موارد مالية. وعلى نحو مماثل، ليس من المتوقع أن تتم الإستفادة من المخزون المعدني بالكامل بسبب القلق على الوضع الأمني والنزاعات حول ملكية الأراضي، وضعف البنية التحتية. بينما ستظل صناعة النفط مسيطرة على الإقتصاد، إلا أنه لا يوجد ما يوحي بوجود مشكلة "المرض الهولندي" (Dutch Disease) في اليمن، غير أن على الحكومة اليمنية توخي الحذر مما يترتب على إنخفاض إيرادات النفط في المستقبل.

أما القطاع الصناعي – الذي يتصف بدرجة عالية من التركز الجغرافي والصناعي، والملكية العائلية و إنخفاض نسبة القيمة المضافة للمدخلات – فهو ما زال يمثل قطاعا صغيرا نسبيا، ولم يساهم في الناتج المحلي الإجمالي سوى بنسبة ٣% في عقد التسعينيات. بل كانت مساهمته في الصادرات التجارية أضعف من ذلك. ولقد ساهمت سياسات الحماية المتبعة حتى منتصف عقد التسعينيات في هشاشة القطاع وعدم كفاءته. إلا أن تحقيق التثبيت الإقتصادي على المستوى الكلي، وتحرير التجارة وإصلاح نظام تحديد سعر صرف العملات منذ منتصف

عقد التسعينيات من القرن الماضي بدأت تؤثر إيجابيا على هذا القطاع. وتستهدف الخطة الخمسية الثانية تحقيق معدل نمو سنوي للقيمة المضافة في الصناعات التحويلية بنسبة تفوق ٩% في السنة، وتسعى إلى تشجيع صادرات منتجات الصناعات التحويلية والمنشئات الصناعية الصغيرة. ولكن تحقيق هذه الأهداف يتوقف على إزالة المعوقات الموجودة في القطاع (متمثلة بتكاليف إنتاج عالية، عدم وجود مهارات فنية، التهريب والإغراق، صعوبةالحصول على القروض، وغيرها من العوائق)، وعلى المزيد من تحرير التجارة، وإجراء تحسينات في البنية التحتية ومرافق الخدمات العامة، وتعزيز النظامين القضائي والقانوني.

وظل قطاع الخدمات، إلى حد كبير، أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، مشكلا نصف حجم الناتج في عقد التسعينيات من القرن الماضي. على الرغم من سيطرته على الناتج الكلي، فإن معدل نمو هذا القطاع ظل يسحب وراء قطاعات أخرى مسجلا معدل نمو سنوي بنسبة ٥%. وكان إسهامه في نمو الناتج المحلي الإجمالي بأقل من ما يتمشى وحجمه بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. ويسيطر قطاع الخدمات الحكومية على قطاع الخدمات، يليه قطاعات النقل والإتصالات والتجارة المحلية/الداخلية والخدمات العقارية. ومن المتوقع أن ترتفع القيمة المضافة لقطاع الخدمات بنسبة ٨% في السنة وأن يزيد إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة ٣٩% في عام ٢٠٠٠م إلى نسبة ٤٣% في عام ٢٠٠٥م. وتضع الخطة الخمسية الثانية تركيزا قويا على السياحة، والنقل والاتصالات والخدمات المالية. ويمتلك اليمن إمكانيات واعدة في مجال السياحة (مثلا موروثه التاريخي والديني والأثري والمعماري، شواطئه وجزره، وجباله وصحاريه)، وقد حددت الخطة الخمسية الثانية قطاع السياحة كأحد القطاعات الواعدة في تحريك نمو الناتج المحلي الإجمالي، ورفع معدلات خلق فرص العمل، وبالتالي في مساعدة الجهود الرامية إلى تخفيف الفقر (وتهدف الخطة إلى نمو قطاع السياحة بمعدل ١١% في السنة). وقد يكون الوصول إلى هذا الهدف صعبا في ظل الظروف الراهنة ولكن من المتوقع أن تزداد حركة سياحة رجال الأعمال بما يزيد على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتزداد سياحة الإجازات الدولية إلى أن تصل إلى ثلاثة أضعاف المعدلات الحالية فيما لو تمت إزالة القيود المؤثرة على نمو القطاع.

من المصادر الهامة للنمو الإقتصادي في اليمن التنفيذ السليم للإستثمارات في البنية التحتية (بما في ذلك إستثمارات من قبل القطاع الخاص)، وذلك في ظل ضعف وضع البنية التحتية الأساسية الحالي. وعلى وجه الخصوص، فإن الإمكانيات الواعدة للنمو كبيرة جدا في قطاع النقل والمواصلات، وتمثل أحوال الشبكات القائمة حاليا وإرتفاع تكاليف الخدمات عوائق كبيرة أمام النشاطات والمبادرات الإقتصادية. وعلى الرغم من بعض إجراءات التحرير والجهود لتخفيف القيود المتشددة، فإن القطاع بالكامل ما زال تحت سيطرة إحتكارات الدولة (أو بعض عناصر من القطاع الخاص)، وتتحكم الحكومة أيضا في معظم أسعار الركاب و تعريفات النقل. وينبغي أن يعطى للقطاع أولوية أكثر، نظرا لما له من تأثير على القطاعات الأخرى.

٢. القطاع الزراعي

في اليمن، ينبثق الناتج الزراعي من قطاعين فرعيين إثنين وهما: (١) قطاع الثروة السمكية؛ و(٢) النشاطات الزراعية الأخرى بما في ذلك النشاط المزرعي، ونشاطات الغابات، وتربية المواشي وزراعة القات.[١٧] إن ما نسبتها ٩٣% من القيمة المضافة لقطاع الزراعة تسيطر عليها القطاعات الفرعية المتمثلة في النشاطات المزرعية المحصولية، وتربية المواشي والغابات (وتستحوذ زراعة القات على ثلث من تلك القيمة المضافة). وكان نصيب الثروة السمكية قد بلغ ما نسبته٦,٧% من القيمة المضافة الكلية للقطاع الزراعي في عقد التسعينيات (١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي). وتتسم النشاطات المزرعية المحصولية ونشاطات الصيد بإتجاهها نحو إقتصاد السوق في معظم الأحوال، ويتولى عملية الإنتاج مزارعين يدخلون في إطار القطاع الخاص، وإن كانت الحكومة تشجع هؤلاء بتوفير مدخلات مدعومة.

[١٧] إن القات عبارة عن نبات يتم مضغ أوراقه يوميا من قبل معظم اليمنيين. تحتوي أوراق القات على ثلاث كحوليات هي الكاثين والكاثنين والكاثدين، علاوة على سكريات وحمضيات الثانين والفياتمين ج. ترى منظمة الصحة العالمية بأن للقات خصائص تشبه خصائص الأمفيتامينات (المنبهات الصناعية) وتصنف القات في مجموعة مخدرات منفصلة، الذي يشكل القات العنصر الوحيد فيها.

إن القطاع الزراعي يلعب دورا هاما في الإقتصاد اليمني، ولم يكن ذلك بسبب ما له من إسهام في الناتج المحلي الإجمالي – والذي قد يكون صغيرا نسبيا ويتناقص شيئا فشيئا فحسب، بل لأنه يوفر فرص العمل لما يزيد على نصف القوى العاملة، وكذلك سبل المعيشة لما يزيد على ثلاثة أرباع سكان البلد، كما أنه يساهم بحوالي ثلث إجمالي الصادرات التجارية غير النفطية. وتأتي أهمية هذا القطاع أيضا من حقيقة أن القطاع يستخدم ما بين ٩٠% و٩٣% من إجمالي الموارد المائية في اليمن. إن الفارق المستمر بين ما للزراعة من نصيب في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة القوى العاملة المشغلة في القطاع (ما نسبتها ٤٥% من إجمالي القوى العاملة المشغلة) يعكس وجود حالات التشغيل الموسمية والبطالة المقنعة وضعف إنتاجية العمال وعوامل الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق دخول متدنية ومستويات معيشة ضعيفة للعمالة المستغلة في هذا القطاع.

جدول رقم (٢-١): القيمة المضافة للقطاع الزراعي (١٩٩٠– ٢٠٠٥م)

	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)				معدل النمو السنوى (%)			
			نهاية الخطة الخمسية الأولى	هدف الخطة الخمسية الثانية	الفعلي	هدف الخطة الخمسية الأولى	فعلي الخطة الخمسية الأولى	هدف الخطة الخمسية الثانية
	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٦-٢٠٠٠	١٩٩٦-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٥
الزراعة، المواشي و الغابات (مع القات)	٢٣,٦	١٧,٧	١٤,٢	١٤,٥	٣,٠	٧,٠	٥,٤	٦,١
القات	٨,٥	٥,٤	٤,٢	..	٢,٤	..	٢,٣	..
الزراعة، المواشي و الغابات (بدون القات)	١٥,١	١٢,٣	١٠,٠	..	٣,٤	..	٦,٩	..
صيد الاسماك	٠,٦	١,٧	١,١	١,٦	١,٦-	٧,٠	١٢,٣	١٣,٠
القيمة المضافة الكلية للزراعة	٢٤,٢	١٩,٤	١٥,٣	١٦,١	٢,٩	٧,٠	٥,٥	٦,٧

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء للفترة ١٩٩٠-٢٠٠١م. وأهداف الخطة الخمسية الأولى خلال ١٩٩٦-٢٠٠٠م، وأهداف الخطة الخمسية الثانية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م.

و بصفة عامة، لقد كان القطاع الزراعي، ككل، قطاعا حيويا وساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد على نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي (خاصة في الأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣ و١٩٩٩م)، ولكن كان إنتاج القطاع يتعرض لقلة الأمطار. ثانيا، إستمر تراجع مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج في عقد التسعينيات من حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي سدسه لحلول عام ٢٠٠٠م. وحصل ذلك نتيجة لبطء النمو في بداية عقد التسعينيات، عقب حالة الجفاف في الفترة ١٩٩٠– ١٩٩١م. فقد هبط ناتج قطاع الزراعة بنسبة أكثر من ٧% ليستعيد عافيته بنسبة ١٩% في السنة اللاحقة نتيجة لهطول أمطار غزيرة إستثنائية. ثم عاد الناتج إلى الإنخفاض في عام ١٩٩٤م نتيجة لقلة الأمطار. ثالثا، لقد نمت القيمة المضافة بنسبة ٥,٤% في السنة خلال فترة الخطة الخمسية الأولى، مع أن الخطة الخمسية الأولى كانت إستهدفت معدل نمو بنسبة ٧% في السنة. لقد ساعد في أداء القطاع إزالة الموانع والضوابط تدريجيا، وتحرير الأسعار، وخصخصة بعض الوحدات الزراعية العامة وإجراء تحسينات في منشئات التخزين والنقل. وقد أظهرت كل النشاطات الإقتصادية (بما في ذلك زراعة القات) معدلات نمو مدهشة أثناء الفترة ١٩٩٦– ٢٠٠٠م [راجع الجدول رقم (٢– ١)].

لقد تم وضع أهداف لمعدلات نمو طموحة للقطاع الزراعي في الخطة الخمسية الثانية، بمتوسط معدل نمو يبلغ ٦,٧% في السنة، وذلك بغية الوصول إلى مستويات أعلى من الأمن الغذائي وللصادرات الزراعية، وذلك في الغالب من خلال تحقيق زيادات في مستوى الإنتاجية. كما تهدف الخطة أيضا إلى زيادة دخل المزارعين من أجل تحسين مستوى معيشتهم، وتخفيف الفقر والبطالة المقنعة في القطاع. ويخطط لأهداف نمو أعلى لقطاع الثروة السمكية. أن المشاكل الرئيسية في جانب السياسات في القطاع الزراعي تتضمن عدم تسعيرة المياه، والإستنزاف السريع للأحواض المائية (والناجمة أيضا عن الدعم المقدم لوقود الديزل ولتعريفة الكهرباء)، وعدم توفير بيانات حول

مستويات المخزون السمكي وعدم وجود ضوابط تتحكم فيه، وضعف البنية التحتية، وكل ذلك يؤدي إلى ضعف إنتاجية القطاع.

أ. قطاع الثروة السمكية

١) التطورات الأخيرة وإسهامات القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

تنعم اليمن بثروات سمكية غنية، بما في ذلك الأسماك السطحية وفي أعماق البحار؛ وأسماك الجمبري وغيرها من الأسماك الصدفية. بفضل كثافة العمالة في نشاطات الصيد التقليدية، وتوفر مياه دافئة عبر السنة، وأنظمة تيارات متصاعدة غنية بالغذاء، فإن الرؤية الإستراتيجية للتنمية في اليمن لعام ٢٠٢٥م وفي الخطة الخمسية الثانية، حددتا قطاع الثروة السمكية من القطاعات الأكثر وعدا وذلك من ناحية مساهمته في خلق فرص عمل، وتوليد الدخل والإمكانيات للتصدير. فالشريط الساحلي الطويل – الممتد بما يزيد على ٢٠٠٠ كم – وكثرة الجزر المنتشرة وإمتلاك اليمن لمياه إقليمية في كلا البحرين العربي والأحمر وخليج عدن – كل ذلك ما يعطي لليمن مواردا سمكية هائلة وأنواعا مختلفة من الأحياء البحرية لتمكن القطاع من المساهمة بفعالية في تنفيذ الإستراتيجية اليمنية للأمن الغذائي.[١٨]

لقد إختلفت طريقة تطور قطاع الثروة السمكية في جمهوريتي الشطرين اليمنيين السابقين في فترة ما قبل الوحدة. ففي الشطر الجنوبي، كانت الحكومة هناك تركز على نشاطات سمكية صناعية مملوكة للدولة ولجهات أجنبية، وذلك في خليج عدن، بينما كانت حكومة الجمهورية العربية اليمنية نجحت تدريجا في تطوير النشاطات السمكية الصغيرة، وذلك على البحر الأحمر. في بداية عقد التسعينيات، ووضعت إجراءات لحماية نشاطات الصيد من خلال وضع حظر على إستيراد الثروة السمكية وضوابط على الصادرات السمكية. ومنذ عام ١٩٩٤م، سمحت الحكومة اليمنية بعودة أساطيل صيد صناعية أجنبية كبيرة إلى العمل في مياهها الإقليمية، وذلك بموجب إتفاقيات ثنائية وترتيبات فردية لمنح تصاريح الصيد. هناك حوالي ١١٣ مركبة أجنبية من سفن الصيد المرخص لها، بالإضافة لعدد كبير أخر غير مرخص له، كلها تقوم حاليا بإستغلال المخزون السمكي وتزيد من مخاطر سقوط المخزون السمكي بكامله، في الوقت الذي تعمل على إعاقة تطوير نشاطات الصيد ذات الأحجام الصغيرة.

في عام ٢٠٠٠م، لم يبلغ نصيب قطاع الموارد السمكية إلا ما نسبته١,١% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي. كان تأثير القطاع على نمو الناتج المحلي الإجمالي ضعيفا جدا خلال كل فترة عقد التسعينيات.[١٩] وقد إنخفضت القيمة المضافة لقطاع الثروة السمكية في الفترة ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٥م بمعدل يبلغ ١,٦% في السنة. تمت إزالة بعض القيود في منتصف عقد التسعينيات وتحرك النشاط بوتيرة أقوى. فقد حقق قطاع الثروة السمكية معدل نمو في القيمة المضافة بلغ في المتوسط ١٢,٣% في السنة أثناء فترة الخطة الخمسية الأولى، (ما تبلغ ١,١% من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك مقابل النمو المستهدف البالغ نسبته ٧% في السنة. ومع ذلك، فإن لهذا القطاع إمكانيات محتملة للنمو بسرعة، من أجل زيادة نصيبه حتى يصل إلى ما نسبته ٥% من الناتج المحلي الإجمالي (وذلك شريطة أن يظل المخزون السمكي قابلا للإستدامة)، ولرفع مستوى تناول البروتينات ولتشجيع الصادرات الزراعية ولزيادة الدخول الشخصية من نشاطات سمكية صغيرة ومتوسطة الحجم.[٢٠] تقدر الخطة الخمسية الثانية بأن الاحتياطي من المخزون السمكي يبلغ ٨٥٠ ألف طن، وهي كمية تتيح لإنتاج سنوي يبلغ حجمه في نطاق ما بين ٣٥٠ ألف إلى٤٠٠ ألف طن، مقارنة بالكمية المستغلة في عام ٢٠٠٠م البالغة ١٣٥ ألف طن. ويخطط للقطاع أن ينمو بمعدل أسرع يبلغ ١٣% في السنة أثناء الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م، حتى يصل حجم الناتج للقطاع إلى ٢٤٨ ألف طن بحلول عام ٢٠٠٥م. كما أن الخطة تهدف أيضا زيادة الصادرات السمكية بمعدل ١١,٥% في السنة لتصل إلى ٣٨ ألف طن بحلول عام ٢٠٠٥م.

---

[١٨] راجع البنك الدولي (١٩٩٩؛ ٣- ٥) لإستعراض مفصل للموارد السمكية الموجودة في اليمن.

[١٩] لم يكن تأثير قطاع الثروة السمكية في نمو الناتج المحلي الإجمالي كبيرا إلا في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤م عندما نمى القطاع بما يزيد على نسبة ٥٠% و ١٠٠% في كل سنة على التوالي [راجع جدول ملحق رقم (٣)].

[٢٠] راجع البنك الدولي (١٩٩٩)، ودراسة باريز(٢٠٠١).

٢) الموارد والإمكانات الواعدة والقيود المعيقة لقطاع الثروة السمكية

تمتلك اليمن موارد سمكية بحرية وساحلية لا يستهان بها. فقد بلغت كميات الصيد المنتجة في فترة عقد التسعينيات ما بين ٧٠ ألف و ١٢٠ ألف طن ويقدر أنها وصلت إلى ١٣٠ ألف طن في عام ٢٠٠٠م، وقد تم صيد ما نسبتها ٧٠% من تلك الكميات من قبل مجموعات صغيرة من الصيادين وما تبقى كان من الصيد عالي الثمن، من قبل مركبات صيد صناعية كبيرة مرخص لها وغير مرخص لها. إن أغلى مخزون سمكي لليمن هو (الشروخ الصخري، الديرك، الجمبري وأنواع السمك القاطنة في أعماق البحار) من الممكن أن تحصد ما يصل إلى ١٠٠ مليون دولار في السنة تقريبا، يمكن أن تصدر نسبة ٥٠% منها، ويمكن لصادرات سمك الديرك أن ترتفع من الكمية الحالية البالغة ١٥٠٠ طن إلى كمية محتملة تبلغ ما بين ٥ ألف و٨ ألف طن (ما تبلغ قيمتها من ١٥– ٢٥ مليون دولار أمريكي) في السنة. ويمكن أن تنمو صادرات الجمبري من كمية ٥٠٠ – ٨٠٠ طن الراهنة إلى كمية محتملة تبلغ ٥٠٠– ١٤٠٠ طن في السنة (بما قيمتها تبلغ ٦ ملايين دولار) في السنة. ويمكن أن يسهم الشروخ الصخري بكمية ٤٠٠– ٦٠٠ طن (بقيمة ٥ – ٩ ملايين دولار أمريكي).[٢١]

إن وضع موارد الثروة السمكية الحالي ما زال مجهولا، وذلك بسبب غياب أبحاث علمية سليمة وعدم وجود إحصائيات يمكن الاعتماد عليها، خاصة لأنواع المخزون التي تواجه الاستهلاك المفرط. ومنذ عام ١٩٩١م، لم يتم تجميع أي إحصائيات يمكن الإعتماد عليها حول كميات الثروة السمكية الموصلة إلى الشاطئ (خاصة بالنسبة لأسطول الصيد المكون من صيادين صغار) ولا توجد أي مسوحات للمورد السمكي يمكن الإعتماد عليها، وكذلك لا تتوفر تقييمات للمخزون ولا إحصائيات حول الكميات المصطادة من الثروة السمكية. والنظام الجاري لمنح التصاريح ليس مبني على معرفة موثوق فيها حول وضع المخزون السمكي، وبالتالي قد يكون هذا النظام مسهما في الإستغلال المفرط للمخزونات السمكية. على الرغم من أنه لا يوجد إلا قليل من الخلاف حول ما يترتب على الإستغلال الجائر من تأثير على المخزون السمكي، هناك خلافات حول ما مدى التأثير الناجم عن مستويات الصيد الراهنة ومدى درجة مخاطر إحتمال إنهيار المخزونات من الأسماك. وعلى نحو مماثل، تختلف الآراء حول مدى جدوى نظام منح التراخيص وأهدافه. ومن الصعب تقييم الفوائد السياسية المحققة بالإتفاقيات الثنائية مقابل ما لها من آثار سلبية على نشاطات الصيد الصغيرة. ولكن ينبغي أن تؤخذ المحاذير بجدية حول وضع المخزونات السمكية التي عبر عنها علماء محليين وأجانب والإختصاصيون في مجال الموارد السمكية، وينبغى تطبيق "مبدأ توخي الحذر" الذي طورته منظمة الغذاء العالمية. على الرغم من أن الأسطول الصناعي الخاص باليمن، الذي تم تطويره أثناء فترة التشطير في اليمن الجنوبي، لم يعد يعمل حاليا نظرا لعدم القيام بصيانتة والمواصلة لإدارته، تتعرض الموارد السمكية لإستغلال مفرط جدا من قبل أساطيل صيد صناعية أجنبية مرخص لها وغير مرخص لها.

حاليا، إن القيود الرئيسية التي تعيق نمو قطاع الثروة السمكية وإسهامه في تحقيق نمو إقتصادي وفي خلق فرص عمل تشمل ما يلي: (١) ضعف الإدارة للموارد السمكية والإختلالات في التوازن بين نشاطات سمكية صناعية ونشاطات سمكية صغيرة؛ (٢) ضعف الأداء المؤسسي للقطاع؛ (٣) عدم وجود البنية التحتية الهامة اللازمة في بعض مناطق مختارة؛ (٤) ضعف التسويق وعدم وجود ضوابط لضبط الجودة؛ وأخيرا (٥) عدم وجود البنية التحتية والطبيعية/المادية لتشجيع تنمية زراعة الأحياء المائية.

ب. النشاط الزراعي المزرعي، وقطاعات الغابات والثروة الحيوانية وزراعة القات

تنقسم اليمن إلى أربع مناطق زراعية– بيئية: منطقة المرتفعات (التي تستحوذ على نسبة ٤٤% من المساحة المزروعة، و٦١% من إجمالي عدد المزارع) ومنطقة الهضبة الشرقية (٢٦% من المساحة المزروعة و١٩% من إجمالي المزارع) ومنطقة تهامة (٢٦% من المساحة المزروعة و١٠% من إجمالي عدد المزارع)، والمناطق الساحلية (خليج عدن الذي به ٤% من المساحة المزروعة و١٠% من إجمالي المزارع). يتم حاليا زراعة ثلثي مساحة الأراضي القابلة للزراعة، وكذلك تتم حاليا زراعة ثلثين من مساحة الأراضي المزروعة بمحاصيل الحبوب،

[٢١] راجع باريز (٢٠٠١).

ونسبة ١٥% منها بمحاصيل الفواكه والخضر، و١٠% لزراعة أعلاف للحيوانات و٩% لزراعة أشجار القات. يتم إرواء ٣٥% من المساحة القابلة للزراعة بالري المطري، و٣٠% منها بالمياه الجوفية وما تبقى منها يتم إرواءها من العيون وبالري السيلي. وتمثل القيمة المضافة لقطاع تربية الثروة الحيوانية حوالي ما نسبته الربع من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي، ونمى القطاع بمعدل ٤,٨% في السنة أثناء فترة الخطة الخمسية الأولى.

تتمثل السمات البارزة الرئيسية، التي يتصف بها قطاع الزراعة في اليمن، بتدني الإنتاجية والفجوة المحصولية الكبيرة لمعظم المحاصيل. إن المنتج الراهن لمعظم المحاصيل أقل بكثير من المنتج المحتمل لها فنيا، وأقل من المحصول الفعلي الذي يحققه مزارعو بلدان مشابهة لليمن لنفس هذه المحاصيل.[٢٢] أضف إلى ذلك، أن خسائر ما بعد الحصاد أيضا تصل إلى نسب عالية جدا (نسبة ٢٠% للحبوب، ٤٥% للطماطم، ٦٠% للبابايا و٣٨% للموز). والأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تلك الخسائر هي أساليب الحصاد المتبعة، والمناولة القاسية وضعف وسائل التعبئة وضعف مستوى شبكات النقل.

جدول (٢-٢): توزيع الأراضي الزراعية في اليمن بحسب المحاصيل الرئيسية المزروعة فيها

	المساحة (بالهكتار)	نسبة الأراضي الزراعية (%)
الأراضي الزراعية كاملة	١،٦٦٨،٨٥٨	--
الأراضي المزروعة	١،١٣٢،٩١٠	١٠٠
الحبوب	٦٧٥،٣٩٤	٦٠
القمح	٨٦،١١٢	٨
الحبوب الأخرى	٥٨٩،٤٨٠	٥٢
الخضروات	٦٢،٤٩٨	٦
المحصول النقدي (بدون القات)	٩٣،٠٨٦	٨
الفواكة	٨٨،١٠٤	٨
الاعلاف	١١٤،١٩٧	١٠
القات	٩٩،٦٣١	٩

المصادر: تم تقديرها من بيانات جدول رقم (١-٣) في الخطة الخمسية الثانية

١) القات والموارد المائية: المعوقان الرئيسيان للقطاع الزراعي

في عام ٢٠٠١م، أسهمت زراعة القات بنسبة ٤,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، يمثل ذلك ٢٨% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي، كما أنها إستوعبت ما يشكل حوالي ربع القوى العاملة الزراعية وشكلت عشر دخل الأسر. وزراعة القات لا تتم إلا في منطقة المرتفعات الجبلية (التي تستحوذ على نسبة ٧٣% من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بالقات وما نسبتها ٧٥% من المساحة المزروعة بمحاصيل نقدية في المنطقة) وفي منطقة الهضبة الشرقية. بالرغم من أن زراعة القات لا تغطي إلا ما نسبتها ٩% فقط من إجمالي المساحة المزروعة؛ إلا أن زراعته تتزايد بسرعة (كانت زيادة المساحة المزروعة بالقات في عام ١٩٨٩م قد بلغت ٣٦%)، وعلى وجه الخصوص، في محافظات صنعاء وإب وحجة وذمار. وأكثر ما يرجح هو أن تستمر زراعة القات في تزايد، وذلك لأنها أربح مقارنة بزراعة المحاصيل الأخرى المزروعة تحت نفس الظروف والأحوال، وفي ظل إرتفاع الطلب لإستهلاك القات. وهذا بدوره ما يزيد في الضغوط على موارد المياه الجوفية المحدودة أصلا وزيادة سرعة إحلال زراعة القات لزراعة المحاصيل الأخرى مثل العنب والبن والحبوب.

إن محدودية الموارد المائية الموجودة تمثل القيد الرئيسي المعيق لتوسيع الإنتاج الزراعي. خلال الفترة ١٩٧٠ -٢٠٠٠م إرتفعت المساحة المزروعة المروية إلى ثلاثة أضعاف مساحتها الأصلية البالغة ٢١٠ ألف هكتار. وبما أن موقع اليمن في منطقة جافة وقاحلة، فهو من أفقر البلدان من حيث ما يمتلك من موارد مائية. إن نصيب الفرد من مصادر المياه المتجددة في اليمن، لا يبلغ إلا ١٣٧ مترا مكعبا في السنة، مقارنة بمتوسط نصيب الفرد في إقليم

[٢٢] بين باريز في دراسته عام ٢٠٠١ بأن الفجوة المحصولية يمكن ان تكون مرتفعة إلى حد أنها تصل إلى نسبة ٤٠% لمحصولي البطاطس والطماطم، وإلى نسبة ٦٠% لمحصول الموز وإلى ٢٠% للبرتقال.

الشرق الأوسط وإفريقيا البالغ ١٢٥٠ مترا مكعبا في السنة، وعلى مستوى جميع أنحاء العالم البالغ ٧٥٠٠ مترا مكعبا، بينما يبلغ خط الفقر للمياه ما يقدر بنحو ألف متر مكعب في السنة. وتتراوح كمية الأمطار السنوية ما بين ٥٠٠ و ٨٠٠ مليمتر (مم) في منطقة المرتفعات الجبلية، وما بين ٥٠ و ١٠٠ مم في المناطق الساحلية وأقل من ٥٠ مم في المحافظات الشرقية. ولقد بدأت تزداد مسألة عدم إستدامة موارد المياه سوءا في عقد التسعينيات، مع زيادة الحفر للآبار الإرتوازية/الأنبوبية (الذي وصل عددها إلى حوالي ٥٠ ألف بئر)، وذلك للإستخدام كمياه شرب وللإستخدام الزراعي على حد سواء، ومع وجود الدعم لأسعار وقود الديزل ولتعريفات أسعار الكهرباء والمياه. وقد أدى ذلك إلى إستنزاف المياه الجوفية، وعلى وجه الخصوص، في أحواض المياه في المحافظات الغربية (محافظات صنعاء وصعدة وتعز).

إطار (٢-١): نحو الوصول إلى أجندة لمعالجة ظاهرة القات

تناولت الخطة الخمسية الثالية قضية ظاهرة القات في اليمن بشجاعة. كما أن الحكومة اليمنية قامت بإجراء دراسة موسعة حول ظاهرة القات و نوقشت أستنتاجات هذه الدراسة في مؤتمر تم عقده في شهر أبريل عام ٢٠٠٢م.
و يمكن أن تكون الملاحظات التالية مجدية لتناولها في المناقشات و الأطروحات حول قضية القات في المستقبل:

١. على رغم من أن هناك أسباب بيئية و صحية و إجتماعية تستدعي خفض إنتاج القات، إلا أن ربحية زراعة القات العالية و عدم وجود محاصيل أخرى مغرية بديلة للمزارع في المناطق الريفية تجعل أمر خفض المساحة المزروعة بالقات صعب إلى حد بعيد في المدى القصير.
٢. على المدى القصير، على الحكومة اليمنية أن تهدف على تثبيت المساحة المزروعة بالقات من خلال: (أ) رفع الكمية المنتجة من القات لكل هكتار؛(ب) تشجيع أساليب ري تعمل على توفير المياه؛ (ج) رفع الربحية لمحاصيل أخرى منافسة للقات (عنب، خضر، فواكه وبن)؛ وأخيرا (د) رفع الوعي العام حول التأثيرات الصحية والإجتماعية من تناول القات، وذلك ما يعد كمتابعة للمؤتمر الأخير حول ظاهرة القات.
٣. على المدى المتوسط، إن إستمرار نشر الوعي العام حول الآثار السلبية من تناول القات ينبغي أن تعمل على خفض الطلب للقات وأن تعمل على تطوير بدائل مربحة تحل محل القات.
٤. في المرتفعات الجبلية، ستتواصل زراعة القات من ما لها من دور كبير في تخفيف الفقر في مناطق مساقط المياه العليا الهامشية، التي يصعب الوصول إليها ، والتي تكون الأراضي والفرص الإقتصادية المتاحة فيها محدودة، وحيثما تعتمد زراعة القات إما على الري المطري أو على الإرواء من مخازن مياه غير عميقة.

المصدر: باريز (٢٠٠١).

ولقد إرتفعت الفجوة بين مصادر المياه المتاحة (٢,٥ بليون مترا مكعبا) وكميات المياه المستخدمة حاليا (المقدرة بنحو ٣,٤ بليون مترا مكعبا في السنة)، من كمية ٤٠٠ مليون متر مكعب في عام ١٩٩٠م إلى ٩٠٠ مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٠م، والمتوقع أن تصل إلى بليون متر مكعب في عام ٢٠٠١م (هذا إذا ما إفترضنا بأنا كفاءة الإستخدام للمياه سترتفع). وبهذا الإتجاه، فإنه يتوقع بحلول عام ٢٠١٠م أن يتم إستنزاف ١٢ بليون متر مكعب من مخزون المياه الجوفية المقدرة كميتها بحوالي ٢٠ بليون متر مكعب. إضافة إلى إستنزاف مصادر المياه الجوفية (بإنخفاض منسوب المياه بمعدل أربعة أمتار في السنة)، تتهدد مستوى جودة المياه بالتلوث، وبمخلفات المنتجات من المشتقات النفطية والأسمدة والمبيدات مع زيادة الملوحة، بما يجعل تلك المياه غير قابلة للشرب، بل وحتى للإستخدامات الزراعية. أضف إلى ذلك، أن العوائد المحققة من المياه تعتبر متدنية جدا وذلك بسبب ضعف الكفاءة لأنظمة الري المستخدمة. ويقدر أن نسبة الفاقد من المياه من البئر إلى الحقل تتراوح ما بين ٩% إلى ٧٨%، وأن نسبة الفاقد في ثلثي الحالات تجاوزت ٣٠%. وبالتالي، فإن الإحتمالات لنمو المحاصيل، التي تعتمد على الري بالمياه الجوفية، ستكون مقيدة بمدى القدرة على إستدامة مصادر المياه .

إن ما يؤثر على إستدامة مصادر المياه في اليمن بشكل رئيسي هو عدم الكفاءة في تسعيرة المياه، والكهرباء ووقود الديزل، علاوة على إمكانيات شراء المضخات بأسعار ميسرة. وقد يكون ذلك بسبب عدم وجود وضوح في مسألة تنظيم أصول المياه وموضوع الملكية لها. فعلى سبيل المثال، إن مزارعي القات لا يمتلكوا أحواض المياه التي يستغلونها ولا يدفعون أي رسوم أو تكلفة مقابل هذا الإستخدام. فهم يقومون بضخ المياه الجوفية بإستخدام كهرباء

ووقود ديزل مدعومين. وكنتيجة لهذا الإستخراج السريع للمياه، من الممكن أن تصبح أجزاء كبيره من الإقتصاد الريفي غير موجودة خلال فترة عمر جيل واحد فقط من الزمن، ومن ناحية أخرى، فإن المؤسسات العامة المعنية بالتعامل مع المياه لا تعمل بكفاءة.[٢٣] وتمت قريبا المصادقة على قانون المياه، والمتوقع أن يلعب القانون دورا هاما في إستدامه إستخدامات المياه وأيضاح مسألة حقوق المياه وملكيتها.

تشمل المعوقات الأخرى التي تعمل على تقييد تطوير القطاع الزراعي ما يلي: (١) أسعار مرتفعة مبنية على أسواق صغيرة (niche) وعدم وجود ضوابط للجودة وذلك ما يقلل من قدرة الصادرات الزراعية على المنافسة؛ (٢) تدهور الزراعة التقليدية المروية بالأمطار والأنظمة التقليدية لتربية الحيوانات، وذلك كنتيجة لسرعة نمو قطاع الزراعة المروية؛ وأخيرا (٣) تدهور مساقط المياه العليا، والتي كانت قد أهملتها مشاريع البنية التحتية (للمناطق الريفية) في الماضي، الأمر الذي أدى إلى إنهيار إقامة أنظمة المدرجات الجبلية الزراعية وحصاد المياه والتي كانت موجودة عبر الأجيال الماضية.

٢) إمكانات النمو للقطاع الزراعي غير السمكي

يبدو أن أهداف النمو للقطاع الزراعي ككل في الخطة الخمسية الثانية بمعدل ٦,٧% في السنة خلال فترة الخطةمرتفعا إلى حد بعيد بحسب ما توحيه الإتجاهات التاريخية وتجربة الدول الأخرى في هذا المجال. وقد كان هذا المعدل المستهدف مرتفعا، وذلك بسبب إرتفاع معدلات النمو التي وأستهدفت للقطاع السمكي. فبعد إستبعاد قطاع الثروة السمكية، يصبح معدل نمو النشاطات المزرعية وتربية الحيوانات المستهدف للفترة ٢٠٠١– ٢٠٠٥م هو ٦,١ % في السنة، وهو ما يمكن أن يتحقق، فيما لو تمت معالجة القيود الموجودة التي تقف أمام ذلك. ويبين جدول رقم (٢-٣) كيف يمكن أن يتم تحقيق ذلك الهدف، فيما لو تتوسع المساحات المزروعة بمحاصيل دون القات، وإذا تم وضع حد لزيادة مزارع القات وتتحسن خدمات الإرشاد وأساليب الري.

جدول (٢-٣) سيناريو محتمل لرفع القيمة المضافة في القطاع الزراعي.

	قيمة الإنتاج بأسعار عام ٢٠٠٠م	الزيادة السنوية في الأراضي المزروعة (%)	الزيادة السنوية في الأنتاجية (%)	معدلات النمو السنوية الأجمالية المتوقعة
الحبوب	١٦٩	٠	٥	٥,٠
القات	٦٣٦	٠	٣	٣,٠
المحاصيل النقدية الأخرى	٨٨	٣	٦	٩,٢
الخضروات و الفواكة	٥١٣	٣	٦	٩,٢
البقوليات	٣٠	٥	٥	١٠,٣
الإجمالي	١،٤٢٥			٦,٠

المصدر: دراسة باريز (٢٠٠١).

أولا، هناك إمكانية محتملة لنمو الحبوب المروية بمياه الأمطار إلى مايصل إلى معدل ١٢% في السنة، بإجراء تحسين لمستوى جودة البذور المحلية وزراعة محاصيل محسنة. ثانيا، هناك إحتمال لنمو المحاصيل المروية بما يصل إلى معدل ١٠% في السنة مع ايجاد خدمات إرشاد محسنة وتحسين الثروة الحيوانية مع إستخدام ممارسات تربية حيوانات محسنة كالتهجين وإدارة محسنة للبراري والمراعي.[٢٤]

[٢٣] راجع تقرير البنك الدولي (١٩٩٧) حول مواضيع النقص للمياه، ومدى إستدامة مصادرها والمشاكل المتعلقة بسياسات المياه.
[٢٤] لمزيد من التفاصيل حول الإمكانيات المحتملة لمحاصيل متنوعة، راجع باريز (٢٠٠١) ومنظمة الفاو (٢٠٠١).

إطار (٢-٢): صادرات البن والخصر والفواكه

تحتل صادرات اليمن من البن المركز الثالث في ترتيب الصادرات من حيث القيمة، وقد بلغت ما قيمتها ٢٣,٣ مليون دولارا أمريكيا في عام ١٩٩٩م. وبالتالي، يحتل اليمن المركز ٤١ من بين الدول المصدرة للبن ونصيب اليمن في سوق البن العالمي يبلغ ٠,٣%، وذلك على الرغم من أن اليمن تمتلك صنف من البن له شهرة عالمية ("بن المخاء"). ولقد كان لصادرات البن أداء جيد في عقد التسعينيات، الأمر الذي يعود إلى إنخفاض أسعار البن العربي بالنسبة للمزيجات الأخرى من البن. وقد هبطت أسعار البن العربي بنسبة ٤٢% من متوسط أسعار البن، والتي إنخفضت بنسبة ٤٨% في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩م، وإرتفعت صادرات البن بسرعة أكبر خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩م بمعدل ١٩% في السنة، وهي زيادة أسرع بكثير من نمو صادرات البن البرازيلي (معدل ٨,٥% في السنة) ومن السوق العالمي للبن ككل (٧,٦%) أثناء نفس الفترة.

إن سوق البن اليمني في الخارج مركز جدا، وتمثل المملكة العربية السعودية ما نسبته ٨٥% من ذلك السوق (٢٩ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٩ م) على الرغم من أن اليمن هو من كبار الدول المصدرة للبن إلى السعودية (ملبيا ما نسبته ٣٠% من احتياجات السوق المحلي السعودي) فإن نصيب اليمن في سوق البن في مجلس التعاون الخليجي ككل لا يزال يحتل المركز الرابع (بنسبة ٩,٢% من السوق)، بعد أثيوبيا (٣٧%)، والهند (١٣%) وإسبانيا (١٢%). وهناك إمكانيات محتملة قوية لصادرات البن اليمني إلى دول مجلس التعاون الخليجي، سواء على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد.

أما الخضر والفواكه، فهما من أسرع السلع المصدرة من اليمن نموا. فلقد إرتفعت من ما قيمتها ٠,١ مليون دولار في عام ١٩٩٤ م إلى ١٢,٣ مليون دولارا أمريكيا في عام ١٩٩٩م. تشكل صادرات الفواكه والخضر ما نسبته ٠,٥% من إجمالي الصادرات اليمنية ونسبة ٩% من إجمالي الصادرات غير النفطية. وتمثل السعودية سوق هذه الصادرات اليمنية الرئيسي (مستحوذا ما نسبتها ٩٩,٢% من إجمالي صادرات اليمن من الخضر والفواكه في عام ١٩٩٩م). وتحتل اليمن مركز السابع عشر من الدول المصدرة لفواكه وخضر إلى السعودية وقد حسنت موقعها في سوق الخضر والفواكه من ما نسبته ٠,٠١% في عام ١٩٩١م إلى ٠,٠٢% في عام ١٩٩٥ م وإلى ١,٦% في عام ١٩٩٩م. وتمثل صادرات الموز أكثر سلعة من صادرات اليمن من الفواكه والخضر إلى السعودية (بما قيمتها ٤,٥ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٩م أو ما يعادل نسبة ٧,٢% من إجمالي واردات الموز إلى السعودية).

المصدر: سوميا (٢٠٠١).

٣. القطاع الصناعي

على الرغم من مساهمته الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن أداء القطاع الصناعي كان مدهشا خلال فترة عقد التسعينيات. فخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥م، إستطاع القطاع الصناعي أن يحقق نموا بمعدل ٥,٥% في السنة، وذلك يعود بشكل رئيسي لمعدلات نمو قطاعي النفط والتعدين (٦,١% في السنة)، بينما نمى إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة ٥%، وقطاع البناء والتشييد بنسبة ٤,٦% وقطاع مرافق الخدمات العامة بنسبة ٣,١% في السنة. وكان تحسن الأداء للقطاع ككل أفضل خلال الخطة الخمسية الأولى بتحقيق معدل نمو بلغ ٦,٥% في السنة. ومرة أخرى لقد كان قطاع النفط والتعدين المتفرع عن قطاع الصناعة من أسرع القطاعات نموا (بنسبة ٧,٦% في السنة)، وهو بذلك يلي معدل نمو قطاع البناء والتشييد البالغ ١٢,٧% في السنة، بينما نمت الصناعات التحويلية (مع إستبعاد تكرير النفط) بمعدل ٣,١% في السنة، وقطاع خدمات المرافق العامة بنسبة ٦% وتراجع قطاع صناعة تكرير النفط بنسبة ١,٤% في السنة [جدول رقم (٢-٤)].

وضعت الخطة الخمسية الثانية توقعات منحفظة جدا لنمو القطاع الصناعي (معدل نمو يبلغ ٣% في السنة)، وذلك نتيجة للأهداف المتدنية التي وضعت لقطاع النفط. ومع ذلك، تهدف الخطة إلى تحقيق معدلات نمو عالية لقطاعات التعدين (١٠%)، والصناعة (١٩%)، والمرافق الخدمات العامة (٩،٢% في السنة)، ولقطاع البناء والتشييد (١٠%). ويوجز الفصل الخامس ما هي القيود المعيقة والإمكانيات المحتملة في هذه القطاعات الفرعية، ومدى جدوى تحقيق معدلات النمو هذه، في ظل المعوقات والإمكانيات المحتملة المحددة، والسياسات والإجراءات الإصلاحية المقترحة من أجل تحقيق الوصول إلى هذه الغايات المنشودة. وتعطي الفصول اللاحقة إستعراضا مفصلا لأهم هذه القطاعات الفرعية، التي تم تحديدها في الخطة الخمسية الثانية كقطاعات واعدة، إضافة إلى قطاع النفط في ظل أهميته النسبية الراهنة وما له من تأثيرات على القطاعات الإقتصادية الأخرى.

جدول رقم (٢-٤): القيمة المضافة للقطاع الصناعي، في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ (%)

	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)				معدل النمو السنوى (%)			
			نهاية الخطة الخمسية الأولى	هدف الخطة الخمسية الثانية	الفعلي	هدف الخطة الخمسية الأولى	فعلي الخطة الخمسية الأولى	هدف الخطة الخمسية الثانية
	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٦-٢٠٠٠	١٩٩٦-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٥
النفط و الصناعات الإستخراجية	١٣,٦	١٣,٨	٣٣,٨	٢٥,٨	٦,١	٠,٦	٧,٦	٠,٠٤
الصناعات الإستخراجية (عدا النفط)	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,١	٣,٣	..	١,٥	١٠,٠
النفط و الغاز	١٣,٤	١٣,٥	٣٣,٧	٢٥,٧	٦,١	..	٧,٧	٠,٠
الصناعات التحويلية	٩,٣	١٤,٣	٧,٥	٨,٨	٥,٠	٨,٠	٢,٤	٩,٢
الصناعات التحويلية (عدا تكرير النفط)	٧,٣	١٢,٦	٤,٩	٦,٠	٦,٢	..	٣,١	١٠,٠
تكرير النفط	٢,٠	١,٧	٢,٦	٢,٨	٠,٠	..	-١,٤	٧,٥
الكهرباء و المياة والغاز	١,٢	٠,٦	٠,٧	٠,٨	٣,١	٤,٠	٦,٠	٩,٢
البناء و التشييد	٢,٧	٣,٥	٤,٢	٥,٥	٤,٦	٨,٠	١٢,٧	١١,٠
القيمة المضافة للصناعة الكلية	٢٦,٨	٣٢,٢	٤٦,٢	٤٠,٩	٥,٥	٤,٠	٦,٥	٣,٠٤

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء بالنسبة لبيانات الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠م)، والخطة الخمسية الأولى للفترة المستهدفة ١٩٩٦- ٢٠٠٠م والخطة الخمسية الثانية للمستهدف للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥م.

أ. قطاع النفط

١) تطورات القطاع وإسهامه في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠م

إن اليمن من الدول الصغيرة في سوق النفط بما له من إحتياطات مثبتة صغيرة، ولتدني مستويات إنتاجه للنفط. على الرغم من أن أعمال الإستكشاف للنفط كانت قد بدأت في عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، لم تبدأ أعمال التنقيب الجادة إلا في عقد السبعينيات، وتم التوقيع على ١٨ إتفاقية لإستكشاف النفط وإنتاجه مع شركات نفط. بدأ الإنتاج الفعلي في منتصف عقد الثمانينيات، وحاليا هناك ٦ مربعات منتجة للنفط في اليمن (في شبوه، مأرب، المسيلة، جنة، غياض، وحوارم). بحلول نهاية عام ٢٠٠٠م، كان ما تبقى من كميات النفط المخزونة المثبتة والقابلة للإستخراج في اليمن قد بلغ ٢,٨ بليون برميل.[٢٥] ما لم تكن هناك إكتشافات جديدة، فإن المتوقع أن ينخفض الإنتاج بنسبة ٣,٥% في السنة، وذلك لأن بعض حقول النفط قد بدأت تنضب.[٢٦]

أولا، إكتشفت شركة توتال الفرنسية وجود نفط في محافظة شبوة (في المربع رقم ١٠) في عام ١٩٨٦م، وظل الإنتاج محدودا لكمية بلغت عشرة آلاف برميل في اليوم، وذلك بسبب عدم إستكمال المنشئات. فقد كان ينقل النفط إلى مصفاة عدن برا بقاطرات. حاليا، ينتج هذا الحقل ٢٨٥ ألف برميل في اليوم. ثانيا، بدأ إنتاج الحقل الرئيسي في محافظة مأرب (المربع رقم ١٨) في عام ١٩٨٧م، ومعظم المنتج منه كان يصدر عبر خط أنابيب. وصل مقدار الإنتاج إلى ١١٢ ألف برميل في اليوم في عام ٢٠٠١م. ثالثا، بدأ الإنتاج في حقول المسيلة (المربع رقم ١٤)، الذي تقوم بتشغيله شركة أوكسيدنتال الكندية، بدأ في عام ١٩٩٣م، (بإنتاج ٤٠ ألف برميل في اليوم) وقد تم إنشاء خط أنابيب إلى المحيط الهندي في عام ١٩٩٤م عندما وصل الإنتاج في الحقل إلى ١٥٠ ألف برميل في اليوم، ثم إرتفع الإنتاج إلى ٢٣١ ألف برميل في اليوم في عام ٢٠٠١م. رابعا، بدأت مجموعة من الشركات عمليات إستكشاف في حقل جنة (المربع رقم ٥) في عام ١٩٩٠م. وبدأ الإنتاج هناك بكمية ٤ ألف برميل في اليوم، ووصل إلى ٥٨ ألف

[٢٥] صندوق النقد الدولي (٢٠٠١:١١). حدد معظم الإتفاقيات حصة ما نسبتها ٢٠% من النفط لتغطية التكاليف، والمشاركة في الأرباح كانت على أساس نسبة ٢٠% للشركات ونسبة ٨٠% للحكومة.

[٢٦] الكميات موزعة على المربعات هي: ٠,٣ بليون برميل في حقل حوارم، ٠,١١ في مربع عياض، ٠,١٨ بليون برميل في شبوه، و ٠,٢٨ بليون برميل في حقل جنة، ٠,٣١٣ بليون برميل في مأرب، وأخيرا ١,١٤بليون برميل في المسيلة. وقد أضيف إلى المخزون النفطي القابل للإستخراج إستكشافات في مربعات أخرى تبلغ كميتها حوالي ٠,١٨ بليون برميل (في مربعات س١، س٢، ٩ و١٥). يمكن لهذه الكميات المثبتة أن تستنزف خلال ١٨ سنة بمستويات الإنتاج الحالية. ولكن تقدر الخطة الخمسية الثانية بأن المخزون المثبت يبلغ ٥,٧ بليون برميل. ووفقا لمعظم البيانات الأخيرة، قد يكون هذا التقدير مبالغ فيه، أو أنها لم تأخذ في الحسبان المسحوبات من المخزون خلال فترة عقد التسعينيات.

برميل في اليوم. خامسا، وقعت شركة النمر النفطية اتفاقية للتنقيب في مربع عياض في عام ١٩٩١م. وحاليا، يقوم الحقل بإنتاج كمية ٤٥ ألف برميل في اليوم. وأخيرا بدأ العمل الإنتاجي لمنطقة حوارم [المربع رقم (٢٦)]، الذي تشغله شركة (دي إن أو) النرويجية في عام ٢٠٠٠م، ووصل حجم الإنتاج فيه إلى ٨,٢٠٠ برميل في اليوم في عام ٢٠٠١م. أضف إلى ذلك، تم منح مربعات أخرى للتنقيب عن النفط خلال السنوات الأربع الماضية، كما أن الحوافز المالية التي تمنح لشركات النفط قد تم تحسينها.[٢٧]

رسم بياني (٢-١): قطاع النفط، أسعار النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي

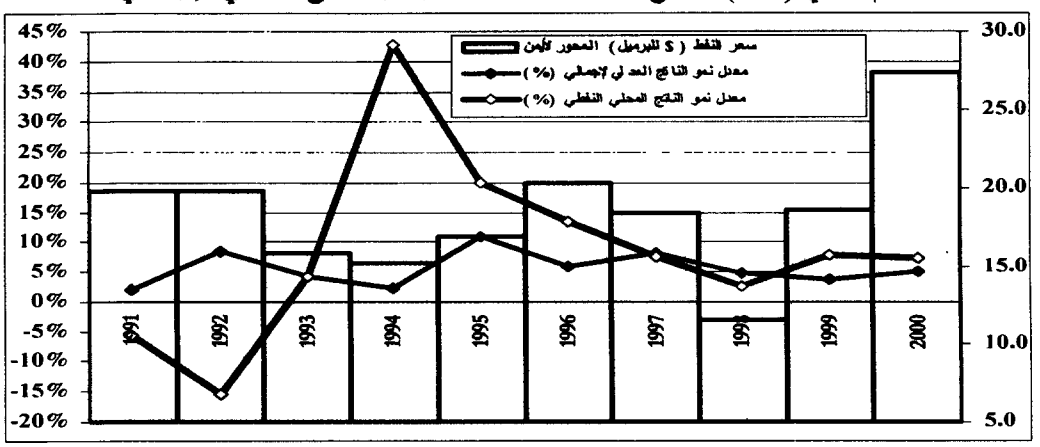

شكل ناتج أنشطة النفط والتعدين نصف الناتج الصناعي في اليمن في عقد التسعينيات أو ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠م. ولكن كان إسهام النفط متقلبا جدا، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى تغييرات في أسعار النفط إلى حد ما وأيضا إلى تقلبات في مستويات الإنتاج السنوية. إرتفع إنتاج النفط على نحو ثابت من ٧٢ مليون برميل في عام ١٩٩٠م (١٩٨,٣٤٠ برميل في اليوم) إلى ١٥٠ مليون برميل (٤١٠,٥٤٢ برميل في اليوم) في عام ٢٠٠٠م. ومع ذلك، تقلب معدل القيمة المضافة في القطاع النفطي مع التغييرات التي طرأت على أسعار النفط. فقد هبطت القيمة المضافة بنسبة ١٠% في السنة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٢م، ثم إستعادت عافيتها لتزيد بنسبة ٥% في عام ١٩٩٣م، ثم إرتفعت بما يزيد على نسبة ٢٥% خلال الفترة ١٩٩٤- ١٩٩٦م. وأدى سقوط أسعار النفط في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨م، إلى معدل نمو للقطاع بنسبة تقل عن ٥% في السنة، قبل أن يعودالقطاع إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٠م، بلغت في المتوسط ٧,٥% في السنة.

رسم بياني (٢-٢): إنتاج النفط في اليمن للأعوام ١٩٩٠-٢٠٠٠م

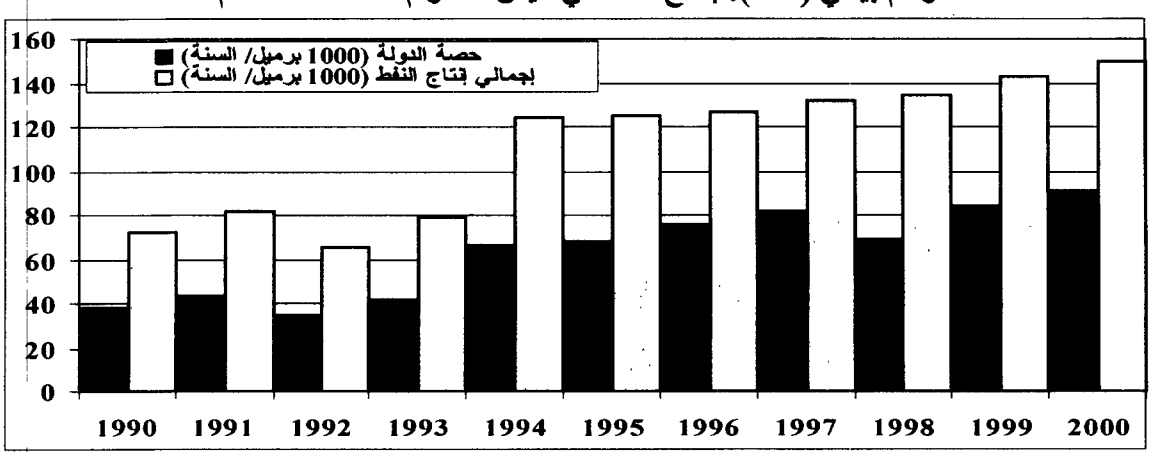

[٢٧] بحلول عام ٢٠٠٠م، كانت توجد أكثر من ٢٦ شركة تقوم بأعمال إستكشافية في ٣٠ مربعا نفطيا [صندوق النقد الدولي ٢٠٠٠ : ٨ - ١٦)].

في عقد التسعينيات إستمرت زيادة تأثير قطاع النفط على كل من النمو الإقتصادي، وإيرادات الدولة وعوائد الصادرات وذلك على نحو سريع. تراجع نصيب النفط من الناتج المحلي الإجمالي من ١٣% في عام ١٩٩٠م إلى ٥,٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣م. ثم بدأ يرتفع تدريجيا في عام ١٩٩٤م (من نسبة ٦% من الناتج المحلي الإجمالي)، حتى وصل إلى ما نسبته ٢٨% في عام ١٩٩٧م. وحدث إنخفاضا في ذلك النصيب في عام ١٩٩٨م (عند أن بلغ ما نسبته ١٦,٢% من الناتج المحلي الإجمالي)، ولكن عاد ليبدأ في الصعود مرة أخرى حتى وصل إلى ٢٩% في عام ١٩٩٩م وبلغ ذروته في عام ٢٠٠٠م،[٢٨] عندما بلغ ٣٤% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أنه إرتفع مدى الإعتماد على النفط كالمصدر الرئيسي لإيرادات الدولة في آخر سنوات عقد التسعينيات من ٢٥% من إجمالي إيرادات الموازنة خلال الفترة١٩٩٢– ١٩٩٤م إلى ٧٦% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة في عام ٢٠٠٠م [راجع جدول رقم (٢-٥)]. إن إسهام قطاع النفط في إجمالي تشغيل القوى العاملة يعد إسهاما محدودا في اليمن. لقد وصل إجمالي عدد العاملين اليمنيين في قطاع النفط ١٨,٠٠٠عامل في عام ٢٠٠٢م، يعمل ما يبلغ عددهم ١٢,٠٠٠ عامل كموظفين في وزارة النفط والثروات المعدنية والوحدات التابعة لها، ويصل عدد الأيدي العاملة المشغلة لدى شركات النفط إلى حوالي ٢,٨٠٠ عامل، وإلى حوالي ٢,٨٠٠عامل آخرين في الخدمات النفطية [جدول الملحق رقم (١٧)].

جدول (٢-٥): إيرادات الدولة من النفط، للفترة ١٩٩٠–٢٠٠٠ م

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الإيرادات من النفط و الغاز	٨,٣	١٧	٨	١٠	١١	٢٨	١٣٥	١٩٠	١١٨	٢٠٦	٤٤٦
% من الإيرادات الكلية	٣٤	٤٤	٢٣	٢٦	٢٦	٣١	٦١	٦٦	٥٢	٦١	٧٦
% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي	٦,٦	١١,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٥	٥,٥	١٨,١	٢١,٤	١٣,٨	١٨,٢	٣٢,٣

المصدر: تم تقديرها من بيانات تم الحصول عليها من وزارة المالية في عام ٢٠٠١ م.

إن الحكومة اليمنية تصدر ثلثي ما لها من نصيب في النفط المنتج، بينما تقوم شركات النفط بتصدير كامل نصيبها (الذي يبلغ في المتوسط ٤٣% من الإنتاج في آخر عقد التسعينيات). لقد إرتفعت قيمة صادرات النفط من ١,٢ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٠م (ما نسبتها ٧٨% من إجمالي الصادرات السلعية) إلى ٢,٣ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٧م (٩٠% من إجمالي الصادرات السلعية). وإنخفضت في عام ١٩٩٨م إلى أن بلغت ٢,٢ بليون دولار أمريكي فإستعادت عافيتها حتى وصلت إلى ما قيمتها ٢,٧ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٩م قبل أن تصل إلى ذروتها في عام ٢٠٠٠م بما بلغت قيمتها ٣,٧ بليون دولار أمريكي (٩٠% من إجمالي الصادرات السلعية). وإحتلت اليمن المركز ٣٤ من بين أكبر الدول المصدرة للنفط وبلغ نصيبها ٠,٧% من السوق العالمي للنفط. وتستحوذ صادرات النفط ما نسبتها ٩٠% من إجمالي صادرات اليمن، وهي تمثل ثاني أعلى نسبة على هذا النحو بعد العراق فقط من بين ٢٣٠ دولة في العالم.[٢٩] كما أن أسواق النفط اليمني المصدر تعتبر أسواق متركزة جدا. إذ تستحوذ الاسواق الخمسة الرئيسية على أكثر من ٨٧% من إجمالي صادرات النفط اليمني مقارنة بإيران حيث تبلغ هذه النسبة ٥٣% من إجمالي الصادرات النفطية في إيران، ٦١% في السعودية ، و٧٣% في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ونيجيريا. زد على ذلك أن كل الدول الخمسة التي تمثل أسواق النفط اليمني الرئيسية (تايلاند، الصين، كوريا والهند وسنغافورة) هي ما زالت أسواق ناشئة. وكون اليمن حديث العهد على تصدير النفط تم إستهدافه من قبل هذه البلدان ذات الإقتصادات المتنامية بسرعة كمصدر جديد لتزويدها بالنفط حين كان طلبها للنفط مرتفعا و كانت تواجه نظام عالمي مثبت للتزويد بالنفط، تسيطر عليه مجموعة إحتكارية دولية من المصدرين. كنتيجة لذلك أصبحت هذه البلدان الشرق آسيوية من ضمن الدول الرئيسية المستوردة للنفط اليمني. ولكن، هذا

[٢٨] تمتلك اليمن أيضا مصفاتين لتكرير النفط. لقد تم إنشاء مصفاة عدن في عام ١٩٥٤م بقدرة إنتاجية أولية قدرها ١٥٠ألف برميل في اليوم، وإنخفضت هذه القدرة إلى ١٠ألف برميل في اليوم، ثم زاد الإنخفاض حتى بلغت قدرة المصفاة ٧٠ ألف برميل في اليوم إثر الأضرار التي سببتها الحرب في عام ١٩٩٤م. وتم إنشاء مصفاة مأرب في عام ١٩٨٦م بقدرة ١٠ آلاف برميل في اليوم لتلبية الاستهلاك المحلي للمنتجات النفطية.

[٢٩] تعتبر هذه النسبة عالية جداً إذا ما قورنت بدول أخرى مصدرة للنفط، مثل المملكة العربية السعودية، البلد الذي تستحوذ على ما نسبتها ١٢,٥% من إجمالي الصادرات النفطية في العالم ككل، تشكل الصادرات النفطية منه ما نسبتها ٨٠% من إجمالي صادرات البلد)؛ ومثل أندونيسيا (التي تستحوذ على نسبة ١,٦% من سوق النفط العالمي ونسبة صادرات للنفط تبلغ ٩,٥% من جميع الصادرات).

التركز القوي لأسواق صادرات اليمن النفطية والإعتماد القوي على أسواق ما زالت في مرحلة التطوير قد يعني أن صادرات اليمن النفطية معرضة لإحتمال تقلب الأسعار و الطلب علاوة على إمكانية التعرض لصدمات خارجية.

على الرغم من سيطرة الصناعة النفطية على الإقتصاد اليمني في عقد التسعينيات، لا يوجد هناك ما يدل على وجود مشكلة كمشكلة المرض الهولندي (راجع أيضا الفصل الثالث) أو أن سيطرة النفط على هذا النحو عملت على كبح النمو الإقتصادي في بقية القطاعات في الإقتصاد اليمني. واليمن ما زال بعيدا جدا عن تحقيق التشغيل التام لقواه العاملة، وليس هناك ما يدل على أن أسعار السلع الغير قابلة للنقل، إرتفعت إرتفاعا عاليا. ثانيا، لقد هبطت مستويات الأجور الحقيقية كثيرا خلال العقد الماضي. ثالثا، إن تبني نظام سعر الصرف العائم في عام ١٩٩٦م أدى إلى تدهور كبير لسعر الصرف الحقيقي الفعلي(Real Effective Exchange Rate, REER) في الفترة ١٩٩٦ – ١٩٩٧م، ولكنه ضمن إستقرار ذلك السعر في السنوات الأربع اللاحقة لتلك الفترة. وأخيرا، كما تم إبراز ذلك في الفصل الأول، لقد كان نمو الناتج المحلي الإجمالي (للقطاعات غير النفطية) في السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات أقوى مما كان في السنوات الأولى من العقد ذاته.

٢) دلالات الإنخفاض المتوقع في إنتاج النفط في الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٢٠ م

من المتوقع أن يتراجع إنتاج النفط بمعدل ١١% في السنة خلال الفترة ٢٠٠١–٢٠١٠م ما لم يتم إكتشاف إحتياطات جديدة نفطية قابلة للإستخراج، مع توقع تراجعات حادة أثناء الفترة ٢٠٠٥–٢٠١٠م. وصل إجمالي الإنتاج إلى ١٥٩ مليون برميلا في عام ٢٠٠٠م مع وصول حصة الحكومة إلى ما نسبتها ٦١% من إجمالي الإنتاج. مع الإنخفاض المتوقع لأسعار النفط على المدى المتوسط، فإنه من المتوقع أيضا أن تتراجع حصة الحكومة من إنتاج النفط نظرا لطريقة التعامل مع عامل "نفط التكلفة" في الإتفاقيات المبرمة مع شركات النفط، فكلما تنخفض أسعار النفط، تزداد حصة الشركات لإستعاضة تكاليف التنقيب والإنتاج.

جدول (٢-٦): توقعات إنتاج النفط خلال فترة الخطة الخمسية الثانية

(آلاف البراميل في اليوم الواحد)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الإنتاج من المصادر الحالية الثابتة القابلة للتعويض	٤٣٦،٠٠٠	٤٢٥،١٠٠	٤١٤،٤٧٣	٤٠٤،١١١	٣٩٤،٠٠٨	٣٨٤،١٥٨
الإنتاج المتوقع من حقول جديدة	-	٦٥،٤٠٠	١٣٧،٣٤٠	٢١٦،٦٧٨	٣٠٤،٣٨٠	٤٠١،٥٢٨
الإنتاج الكلي المتوقع	٤٣٦،٠٠٠	٤٩٠،٥٠٠	٥٥١،٨١٣	٦٢٠،٧٨٩	٦٩٨،٣٨٨	٧٨٥،٦٨٦

المصدر: أستخرجت من بيانات الخطة الخمسية الثانية.

تهدف الخطة الخمسية الثانية إلى المحافظة على نفس مستوى القيمة المضافة الحقيقة لقطاع النفط من خلال القيام بزيادة الإنتاج من الحقول الجديدة لتعويض الإنخفاض المتوقع في الإنتاج في الحقول القائمة حاليا. ولا تفترض الخطة أي نمو حقيقي في الناتج أثناء الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٥م، وكنتيجة لذلك، من المتوقع أن ينخفض نصيب النفط من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ثلثه إلى ربعه. وهذا التوقع تم بناء على إفتراضين : (١) توقع إنخفاض في مستويات إنتاج النفط من حقول النفط القائمة حاليا بنسبة ٢,٥% في السنة؛ (٢) توقع إرتفاع في إنتاج النفط، نتيجة للاستكشافات الجديدة، وذلك بزيادة مستوى إنتاج النفط المحقق في عام ٢٠٠٠م.[٣٠] وبالتالي فالمتوقع، في الخطة الخمسية الثانية، أن يكون هناك إرتفاع في مستويات إجمالي إنتاج النفط بنسبة حوالي ١٠% في السنوات الخمس المقبلة.[٣١]

---

[٣٠] فمثلا، من المتوقع أن يبدأ إنتاج النفط من القطاع رقم ٥٣ (شرق معصر في العام ٢٠٠٢ م).

[٣١] هذه التوقعات تختلف عن التوقعات المتحفظة الواردة في الخطة الخمسية الأولى، والتي كانت توقعت أن ينخفض مستوى إنتاج النفط من ٣٤٤ ألف برميل في اليوم في عام ١٩٩٥م إلى ٣٣١ ألف برميل في اليوم في عام ٢٠٠٠م.ومع ذلك ارتفع الإنتاج الفعلي للنفط بمعدل ٤,٩% في السنة حتى وصل مستواه إلى٤٣٦ ألف برميل في اليوم في عام ٢٠٠٠م.

تشير التقديرات المعدلة من وزارة النفط والثروات المعدنية بأن الإفتراضات التي أستخدمت في الخطة الخمسية الثانية كانت متشائمة، فيما يتعلق ومستويات الإنتاج من حقول النفط القائمة حاليا. وبناء على هذه التقديرات الجديدة، إرتفع مستوى إنتاج النفط في عام ٢٠٠١م (إلى٤٤٠ ألف برميل في اليوم) ومن المتوقع أن ترتفع أكثر في عام ٢٠٠٢م (إلى٤٤٨ألف برميلا في اليوم) وفي السنوات اللاحقة، وما لم يتم إضافة إنتاج نفطي من حقول جديدة، فإن المتوقع أن ينخفض الإنتاج بسرعة وذلك بنسبة ٧% في عام ٢٠٠٣م، و٩% في عام ٢٠٠٤م، (إلى ٣٧٨ ألف برميل في اليوم) وعام ٢٠٠٥م (إلى ٣٤٣ ألف برميل في اليوم). ومن المتوقع أن ينخفض إنتاج النفط من الحقول المنتجة إنخفاضا حادا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠م [راجع جدول رقم (٢-٧)]، فهكذا يبدو أن توقعات الخطة الخمسية الثانية للقيمة المضافة في قطاع إنتاج النفط متدنية بالنسبة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣م ومرتفعة بالنسبة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥م. ولو نفترض: (١) بأن مستويات الإنتاج ستكون كما تم التوقع لها في جدول رقم (٢-٧)؛ (٢) أنه لم يضاف أي إنتاج من أي حقول جديدة خلال الفترة؛ (٣) بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سيكون وفقا لما تم توقعه في الخطة الخمسية الثانية بنسبة ٠,٦% في السنة؛ (٤) أن أسعار النفط ستكون كما وردت في "توقعات الإقتصاد العالمي" الصادرة عن البنك الدولي؛ وأخيرا (٥) أن أسعار صرف العملات ستكون بحسب توقعات البنك الدولي الواردة في قاعدة البيانات الحية (LDB)، إذن من المرجح أن يستمر نصيب النفط من الناتج المحلي الإجمالي في الإنخفاض إلى نسبة ٣١% في عام ٢٠٠١م، و٢٧% في عام ٢٠٠٢م، و٢٤% في عام ٢٠٠٣م، و ٢٠% في عام ٢٠٠٤ م، وإلى ١٦ في ٢٠٠٥م. وفي ظل عدم التأكد من توقعات أسعار النفط ومستويات إنتاج النفط في هذه التقديرات، يجب النظر إلى هذه التنبؤات بأنها تمثل توقعات تمهيدية ومؤقتة.

جدول (٢-٧): التوقعات المعدلة لمستويات إنتاج النفط في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠

	معدل الإنتاج الكلي (بالاف البراميل في اليوم)	الإنتاج السنوى الكلي (بملايين البراميل في السنة)	معدل النمو السنوى (%)
٢٠٠٠	٤٣٦	١٥٩	
٢٠٠١	٤٤٠	١٦١	٠,٩
٢٠٠٢	٤٤٨	١٦٣	١,٨
٢٠٠٣	٤١٧	١٥٢	-٦,٩
٢٠٠٤	٣٧٨	١٣٨	-٩,٣
٢٠٠٥	٣٤٣	١٢٥	-٩,٣
٢٠٠٦	٢٩٠	١٠٦	-١٥,٥
٢٠٠٧	٢٣٨	٨٧	-١٧,٩
٢٠٠٨	١٩٨	٧٢	-١٦,٨
٢٠٠٩	١٧٠	٦٢	-١٤,٢
٢٠١٠	١٤٣	٥٢	-١٥,٦

المصدر: وزارة النفط والثروات المعدنية (ديسمبر عام ٢٠٠١).

ب- قطاع الغاز وقطاع التعدين

يقدر بأن قطاع الغاز يمتلك إحتياطيات تبلغ حوالي ١٢-١٥ ترليون متر مكعب.[٣٢] وحاليا، يتم إعادة حقن ما نسبته ٩٥% من الغاز المنتج إلى داخل الأرض، وذلك بسبب تأخير تنفيذ مشروع تصدير الغاز الطبيعي المسال، والذي من المتوقع أن يبدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٥م. إن عدم القدرة على وجود أسواق خارجية تمثل إحدى المشاكل الكبيرة التي تواجه عملية تنمية وتطوير قطاع الغاز، خاصة في ظل المنافسة القوية من قبل دول ثرية في منطقة الخليج، وقلة الموارد المتوفرة لتمويل المشروعات اليمنية لتصدير الغاز. ولكن من المتوقع أن يزداد إنتاج الغاز للإستخدام المحلي، وعلى وجه الخصوص لمحطة مأرب للطاقة الكهربائية التي يتوقع إستهلال تشغيلها في عام ٢٠٠٣م. حاليا، يتم تلبية الاستهلاك المحلي لكمية تعادل حوالي ٣٠ألف برميل في اليوم من الغاز الطبيعي المسال من

[٣٢] يبين تقرير صندوق النقد الدولي (٢٠٠١؛٢٢) يبين بأن معظم المخزونات المثبتة توجد في حقل مأرب (١٣,٥ ترليون قدم مكعب، وتوجد كمية ٢ ترليون متر مكعب في المربع س١ والباقي في حقل جنة).

مربع مأرب. إضافة إلى أهمية الغاز كمصدر نظيف للطاقة، يمكن أن يكون الغاز مصدرا هاما للعملات الأجنبية فيما لو تمكنت اليمن من تصديره. كما أنه يمكن للغاز أن يكون من المدخلات الأساسية لعدد من الإستخدامات والصناعات البتروكيماوية. ومع ذلك، لا يرجح بأن يكون للغاز الطبيعي اي تأثير بارز على النمو الإقتصادي أثناء فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثانية.

لقد أدت بعض عمليات المسح، والاستكشاف والتنقيب للمعادن، أدت إلى اكتشاف مخزونات واعدة لبعض المعادن، مثل معدن الذهب في محافظة حجة، ومعدن البلاتين في محافظة عمران، ومعدن التيتانيوم في محافظة أبين، بالاضافة إلى مخزونات هامة أخرى من المواد الأخرى مثل الجص (limestone)، والجبس، والرخام، والملح الحجري، وحجر الجرانيت والبازلت [راجع جدول (٢-٨)]. وتهدف الخطة الخمسية إلى تحقيق زيادة في القيمة المضافة لقطاع التعدين وإستخراج الأحجار (quarrying) بنسبة ١٠% في السنة. ومن المرجح أن لا يتحقق ذلك، إلا إذا عالجت الحكومة اليمنية أربع معوقات تقف أمام تطوير القطاع، وبالتحديد تلك القيود هي: (١) تدهور الأوضاع الأمنية في المناطق التي توجد فيها المخزونات من المعادن؛[٣٣] (٢) ضعف البنية التحتية، الأمر الذي يجعل بعض المناطق المعنية من المناطق التي لا يمكن الوصول إليها؛ (٣) عدم وجود حوافز وتشجيع لجذب إستثمارات أجنبية مباشرة في القطاع؛ وأخيرا؛ (٤) غموض القوانين والأنظمة القائمة بالنسبة لملكية الأراضي وإستخدام الموارد الطبيعية.

جدول (٢-٨): حقول معادن هامة تم إكتشافها في اليمن

نوع الخام	الاحتياطي	عدد المواقع
الحجر الجيري والدولومايت	١٠ مليار متر مكعب	٣٢
الجبس	١٦٠ مليون طن	١٤
الرخام	٦٩٠ مليون متر مكعب	١٢
الزجاج البركاني:-		١٣
بيوميس	٣٤,٥ مليون متر مكعب	
برليت	٣٠٠ مليون متر مكعب	
الجرانيت	٣١٦ مليون متر مكعب	٢٥
أحجار البناء:-		١٥
اجنمبرايت والتف	٣١ مليون متر مكعب	
البازلت	٥٨ مليون متر مكعب	
الملح الصخري	٣٣٧ مليون طن	١١
الرمل الزجاجي	١٥٧ مليون متر مكعب	١١

المصدر: الخطة الخمسية الثانية (عام ٢٠٠١).

ج – قطاع الصناعات التحويلية

١) أنشطة الصناعة التحويلية في فترة ما قبل تحقيق الوحدة

توسعت أنشطة القطاع الصناعي في اليمن في أول سنوات عقد السبعينيات، وذلك نتيجة للطلب المتزايد للسلع الإستهلاكية (والتي دفعته بشكل رئيسي تحويلات العمالة المصدرة إلى دول الخليج والمساعدات الخارجية التي كانت يتلقاها اليمن) وسياسات الحكومة القائمة آنذاك، لمنح حوافز إقتصادية لمصنعين يمنيين بإستخدام سياسات تشجيع المنتجات المحلية، بدلا عن السلع المستوردة، شاملة بما في ذلك وجود إجراءات حماية مثل التعريفات الجمركية، وقيود على الكميات المستوردة، وضوابط تسعيرية، وبعد ذلك من خلال تشجيع المنشئات الصناعية التحويلية على الإنتاج من أجل التصدير [البنك الدولي (١٩٨٩)]. وعلى الرغم من التباينات في النظامين السياسيين والإقتصاديين

[٣٣] إنسحبت عدد من الشركات من القطاع وذلك بسبب تزايد التهديدات والمخاوف من الوضع الأمني، ووجود نزاعات قبلية وعدم وجود قوانين وأنظمة واضحة لتنظيم موضوع ملكية الأراضي وإستخدام الموارد الطبيعية.

في الشطرين السابقين؛ لقد أخذ القطاع العام الصدارة في نشاطات الصناعة التحويلية في كلا الدولتين السابقتين. ففي اليمن الجنوبي سعت الحكومة وراء خلق قطاع عام قوي ليتولى القيام بكافة النشاطات الإقتصادية، فقامت بتأميم معظم المنشئات الصناعية التي كانت مملوكة للقطاع الخاص. وفي اليمن الشمالي، بالرغم من أنه سمح للقطاع الخاص (محلي وأجنبي) أن يستثمر في الصناعة التحويلية، ولعب دورا هاما في تطوير القطاع الصناعي، إلا أن المحرك الرئيسي لإستثمارات القطاع الصناعي كان القطاع العام.

إن سياسات إحلال الواردات (import substitution)، والتي كانت متبعة في عقد السبعينيات وعقد الثمانينيات من القرن الماضي، أعطت الدافع للقيام بإنتاج سلع تصنعها منشئات صناعية تحويلية، مثل منتجات غذائية، أحذية وملابس، منتجات جلدية، وأدوية ومواد بناء. وقد ركزت منشئات القطاع العام الصناعية على إقامة مشروعات صناعية كبيرة مثل صناعة الإسمنت والقطن (الغزل والنسيج)، والتبغ (سجائر) والأدوية، والملابس، والطباعة وإلى حد ما، معالجة الأغذية وصناعة مواد البناء والنجارة، صناعة السلع الجلدية، وإنتاج الصابون وأعمال هندسية صغيرة.

٢) الخصائص الحالية لنشاطات قطاع الصناعة التحويلية[٣٤]

ما زال القطاع الصناعي يمثل جزءا صغيرا من الإقتصاد اليمني، على الرغم مما حقق من توسع في عقد التسعينيات، فإن إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الإقتصادي، والصادرات وتشغيل القوى العاملة مازال ضئيلا. تتميز نشاطات قطاع الصناعة بما يلي: (١) صغر حجم المشروعات الخاصة الصناعية؛ (٢) درجة عالية من التركز الجغرافي والصناعي؛ (٣) ملكية عائلية وخاصة؛ (٤) نسبة متدنية جدا للقيمة المضافة للمدخلات (بنسبة ٤٠%)؛ وأخيرا (٥) تمويل ذاتي للإستثمارات والنشاطات.

رسم بياني (٢-٣) منشئات قطاع الصناعات التحويلية

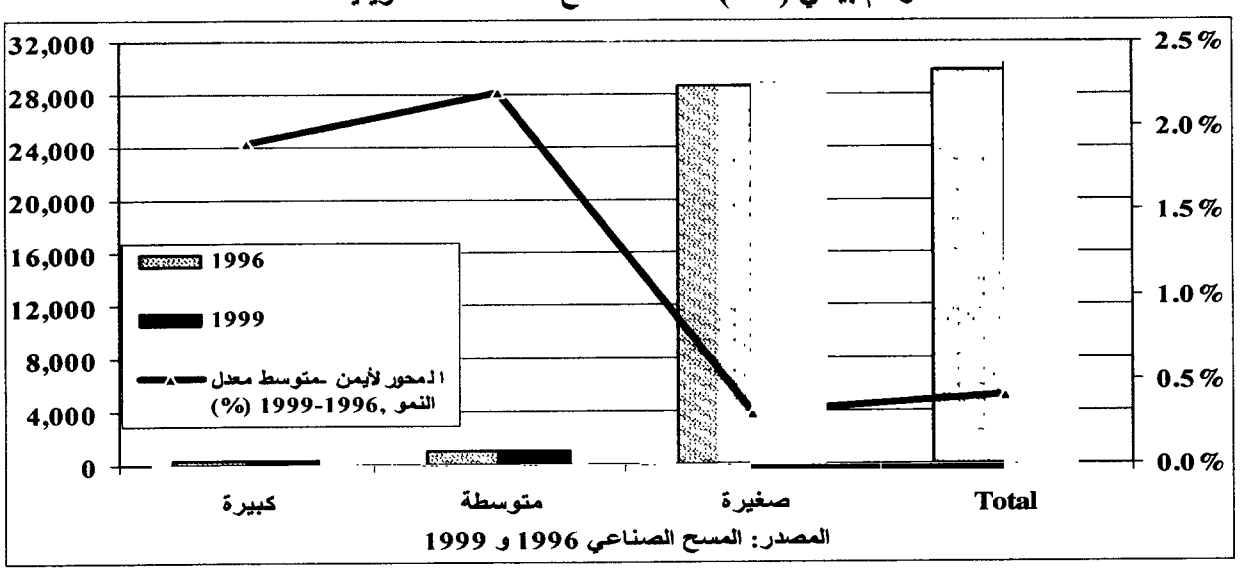

المصدر: المسح الصناعي 1996 و 1999

لقد إرتفع عدد المنشئات الصناعية، الذي بلغ ٣٣,٢٨٤ في عام ١٩٩٩م، إلى ٣٣,٦٩٩ منشأة بنهاية عام ١٩٩٩م.[٣٥] ووفقا للمسح الصناعي لعام ١٩٩٩م، فإن عدد المنشئات الصناعية بلغ ٣٠,١٧٤ منشأة، تشكل ما نسبتها ١% منها منشئات كبيرة (يعمل فيها أكثر من عشرة عمال)، و٤% منشئات متوسطة الحجم (من ٤-٩ عمال)، بينما الأغلبية من المنشئات الصناعية (نسبة ٩٥%) كانت منشئات صغيرة الحجم [راجع الرسم بياني رقم (٢-٣)].

[٣٤] يستقي هذا الفصل في الغالب من بيانات في دراسة الصبري (٢٠٠١) و شروود (٢٠٠٢).
[٣٥] الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب الإحصاء السنوي (٢٠٠٠).

حتى عام ١٩٩٩م، لقد كانت أكثر من نصف منشئات القطاع الصناعي تعمل في معالجة الأغذية. ويليها منشئات تعمل في مجالات صناعة الأقمشة، الملابس و المنتجات الجلدية (١٣%)، النجارة وصناعة الأثاث (١٢%)، وصناعة مواد بناء غير معدنية (١٠%)، ومنتجات معدنية. أما بالنسبة لملكية هذه المنشئات، فإن ٩٩% من عدد تلك المنشئات (٦٧% من المنشئات الكبرى) كانت مملوكة لمواطنين يمنيين من القطاع الخاص، ونسبة ٠,٤% منها مملوكة للقطاع العام (و١٩% من المنشئات)، ونسبة ٠,٣% منها تمتلكها جمعيات تعاونية، ونسبة ٠,٤% منها تمتلكها شركات تضامنية، ولم يمتلك الأجانب سوى ما نسبتها ٠,٤% فقط.[٣٦] أضف إلى ذلك، أنها كانت تتركز نشاطات القطاع الصناعي في قليل من المحافظات.[٣٧] إن حوالي الربع من إجمالي عدد المنشئات الصناعية موجودة في مدينة صنعاء، تليها محافظة إب (١٣%)، ثم محافظة تعز (٩%)، ومحافظتي ذمار ولحج (٨% في كل محافظة)، ثم محافظة الحديدة (٧%). وقد تركزت ٧١% من إجمالي عدد المنشئات الصناعية في هذه المحافظات الست وأمانة العاصمة. ويوجد أكثر تركز لمنشئات قطاع الصناعات التحويلية متوسطة وكبيرة الحجم في اليمن أيضا في أمانة العاصمة (صنعاء) ومحافظتي تعز والحديدة. [راجع الجدول رقم (٢-٩)].

جدول (٢-٩): عدد منشئات الصناعات التحويلية بحسب حجمها ونشاطاتها، عام ١٩٩٩ م

	كبيرة	متوسطة	صغيرة	الإجمالي	نسبة من الإجمالي (%)
المواد الغذائية	٧٧	٣٥١	١٥،٣٧٧	١٥،٨٠٥	٥٢,٤
صنع المنسوجات، الملابس و الجلود	٣٢	١٠٢	٣،٨٩٣	٤،٠٢٧	١٣,٣
منتجات الخشب و صنع الأثاث	٢٥	١١٢	٣،٤٩٣	٣،٦٣٠	١٢,٠
منتجات المعادن المشكلة	٤٥	١٨٩	٣،٢٣٨	٣،٤٧٢	١١,٥
المنتجات اللافلزية (الإنشائية)	٣٤	٢٧١	٢،٧٤٨	٣،٠٥٣	١٠,١
الورق و الطباعة	٣١	٣٦	٢٩	٩٦	٠,٣
الآلات و المعدات	٧	١٨	٢١	٤٦	٠,٢
المنتجات الكيميائية والبلاستيكية	٣٥	٤	٤	٤٣	٠,١
تكرير النفط	٢	٠	٠	٢	٠,٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تحديث عام ١٩٩٩ للمسح الصناعي.

لقد شغل القطاع الصناعي ٩٥,٤١٣ عاملا في عام ١٩٩٩م (٢,٥% من إجمالي القوى العاملة)،[٣٨] يعمل أغلبها في صناعة معالجة الأغذية (٤٠% من إجمالي القوى العاملة المشغلة في قطاع الصناعات التحويلية)، يليها العاملون في صناعات الأقمشة والملابس والمنتجات الجلدية (١٤%) ثم صناعة مواد البناء (١٣%)، ثم صناعتي الأثاث الخشبي والمنتجات المعدنية (١٤% في كل منهما على التوالي). تستحوذ المنشئات الكبيرة على ٣٦% من إجمالي عدد المشغلين من القوى العاملة في القطاع الصناعي، بينما تستحوذ المنشئات متوسطة الحجم على نسبة ٧% من تلك القوى العاملة وتستحوذ المشروعات الصناعية الخاصة الصغيرة على ما نسبتها ٥٧% من تلك القوى العاملة. لا تساهم المؤسسات المالية في تمويل نشاطات الصناعة التحويلية في اليمن إلا بمساهمة هامشية، فوفقا للمسح الصناعي لعام ١٩٩٩م، لقد تم تمويل ٩٩% من المنشئات الصناعية صغيرة ومتوسطة الحجم من التمويل الذاتي لأصحابها. أما المنشئات الصناعية الكبيرة، فقد مول أصحاب هذه المنشئات ٦١% من نشاطات تلك المنشئات من مصادرهم الخاصة، ثم تلي ذلك تمويل عن طريق شراكات تضامنية (٢٦%)، ثم الحكومة بنسبة ١١%. [رسم بياني رقم (٢-٤)].

---

[٣٦] لمزيد من الإستعراض للقطاع الصناعي في اليمن، وحجمها، وتوزيعها الجغرافي، ونوع النشاط، نوع الملكية، ووضعها القانوني، وإستثماراتها، وتكوينها الرأس المالي، راجع دراسة الصبري (عام ٢٠٠١).

[٣٧] بناء على المسح الصناعي لعام ١٩٩٦ م. ولم يتضمن المسح الصناعي لعام ١٩٩٩م أي توزيع جغرافي لهذه النشاطات.

[٣٨] يقدر الجهاز المركزي للإحصاء أن إجمالي المشغلين من القوى العاملة في القطاع الصناعي وصل إلى ٩٦,٦٧٣ في عام ٢٠٠٠م.

رسم بياني (٢-٤): مصادر تمويل منشئات الصناعية التحويلية

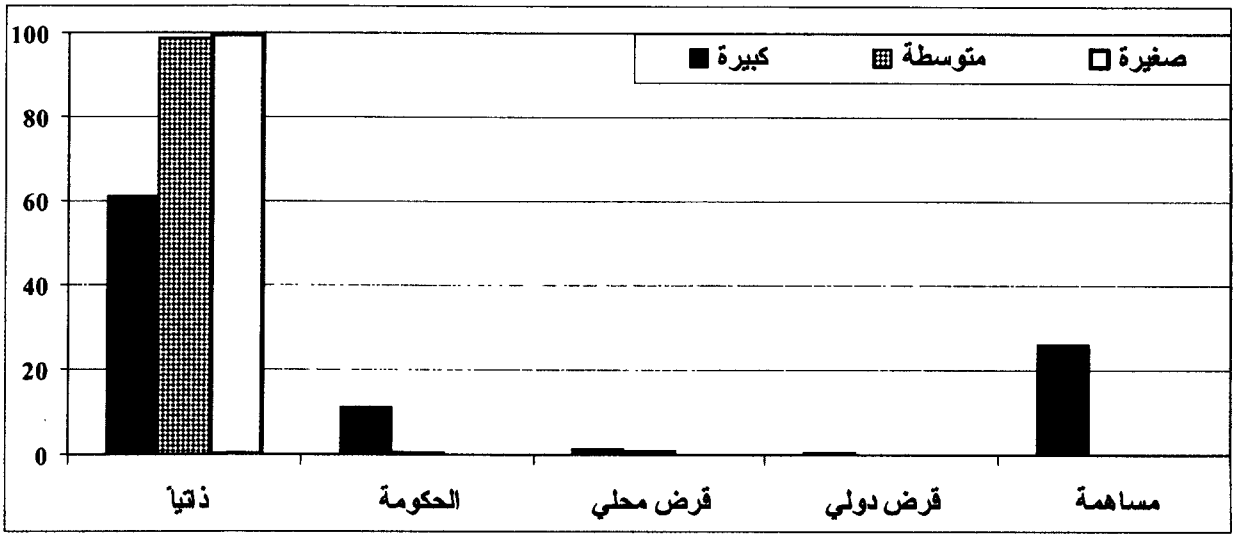

بلغ إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية ١,٣ بليون ريال في عام ٢٠٠٠م (ساهم قطاع تكرير النفط بما نسبتها ٣٤% من تلك القيمة المضافة)، وكانت المساهمة الرئيسية منها للمنشئات الصناعية الكبيرة (بنسبة ٦٧% من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة)، تليها المنشئات الصناعية الصغيرة (٢٩%). إن نسبة القيمة المضافة إلى المدخلات تعد متدنية وتقدر بنسبة ٤٠% في عام ١٩٩٩م (مع وجود فوارق ملحوظة بين كل من المنشئات الصناعية الكبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم).[٣٩] وعلى مستوى القطاعات الفرعية، لقد بلغت القيمة المضافة أعلاها في صناعات غير صناعة تكرير النفط، في صناعة معالجة الأغذية وصناعة المشروبات (بنسبة ٢٣ % من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية) تلاه قطاع صناعة منتجات البناء غير المعدنية (١٣%) وصناعة المنتجات التبغية (١٢%)، ثم المنتجات الخشبية (٣%)، ثم صناعة الورق، والطباعة والنشر (٤%)، ثم الأعمال الخشبية وصناعة الأثاث، ثم صناعة المنتجات المعدنية (٣%)، بينما إنخفضت حصة صناعة الأقمشة إلى ما نسبته أقل من ١% من إجمالي ناتج القطاع الصناعي.

٣) ناتج قطاع الصناعات التحولية، وإسهام القطاع في النمو والصادرات في عقد التسعينيات

يمكن ربط تدني مساهمة قطاع الصناعات الحويلية في الإقتصاد بعوامل جغرافية وتاريخية، بالاضافة إلى سياسات الحماية التي تم تبينها حتى متوسط عقد التسعينيات، وصغر حجم السوق المحلي. ولقد فرضت بعض العوامل، كضعف البنية التحتية (طرق ومواصلات بشكل رئيسي)، وطبيعة البلد الجبلية وتقسيم البلد بحسب التوزيع القبلي، كلها فرضت تكاليف إضافية على التجارة الداخلية، وبالتالي حدت من تطور قطاع الصناعات التحولية محليا. إضافة إلى ذلك، لقد ترتب على عدم توفر أسواق وعدم تطوير قاعدة صناعية عدم تطور عدد من الأسس اللازمة للإقتصادات الصناعية. هذه الأسس تشمل وجود قضاء تجاري مستقل وملم ووجود نظام لتطبيق الأحكام والقوانين (راجع الفصل الثالث).[٤٠]

لم يساهم قطاع الصناعة التحولية في القيمة المضافة الصناعية في عقد التسعينيات إلا بثلث تلك القيمة المضافة (٩% من الناتج المحلي الإجمالي). ولقد كان نشاط القطاع قوي أثناء الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣م، ثم تراجع بما يزيد على نسبة ٥% في عام ١٩٩٤م. خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤م بكاملها، بلغ متوسط نمو القيمة المضافة ٢,١%

[٣٩] وهي تبلغ حوالي ٣٢%، و٨٧%، و١٠% لكل من المنشئات الصناعية الكبيرة، ومتوسطة الحجم وصغيرة الحجم على التوالي. ويعود الفارق الكبير للقيمة المضافة للقطاع يعود إلى تدني القيمة المضافة لنشاطات تكرير النفط (من المنشئات الكبيرة). لمزيد من المعلومات، راجع دراسة الصبري (٢٠٠١).

[٤٠] راجع دراسة شروود (٢٠٠٢).

فقط (٣% باستبعاد صناعة تكرير النفط) وظل متركزا في مجالات تكرير النفط وإنتاج السلع الإستهلاكية. ويعود الأداء الجيد أثناء الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢م إلى أن القطاع إستمر يعمل تحت مظلة نظام الحمايات والدعم الحكومي. كما يعود إنخفاض الناتج للقطاع في عام ١٩٩٤م بشكل رئيسي إلى الحرب الأهلية التي إندلعت في ذلك العام، والتي نجم عنها خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات. وتحسن النشاط بعد إنتهاء الحرب وإستطاعت بعض النشاطات أن تنمو بما يزيد على ٢٠% (مثل صناعات منتجات التبغ والأسمنت و منتجات البناء غير المعدنية والأثاث). ولقد أسهمت إجراءات تحرير التجارة أيضا في إستعادة عافية القطاع، إذ إنخفضت تكلفة المدخلات المستوردة وكما أن إنخفاض سعر الريال أدى إلى عدم تشجيع إستيراد منتجات مصنعة [راجع جدول رقم (٢-١٠)].

جدول (٢-١٠): معدل نمو الصناعة التحويلية، ١٩٩٠-٢٠٠٠م (%)

	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-٢٠٠٠	١٩٩٠-٢٠٠٠
المواد الغذائية و التبغ	-٠,٦	٨,٢	٤,٦
صنع المنسوجات، الملابس و الجلود	٥,٦	-٠,٨	١,٧
منتجات الخشب و صنع الأثاث	٦,٣	٢,١	٣,٧
الورق و الطباعة و النشر	٦,٣	١,٥	٣,٤
المنتجات الكيميائية والبلاستيكية	-٢,٠	٢,٨	٠,٩
المنتجات اللافلزية (الإنشائية)	٥,٧	١٢,٨	٩,٩
منتجات المعادن، الآلات و المعدات	٨,٩	١,٦	٤,٥
تكرير النفط	-١,٥	-٠,٥	-٠,٩
الصناعة التحويلية الكلية (مع تكرير النفط)	٢,١	٥,٧	٤,٢
الصناعة التحويلية (بدون تكرير النفط)	٣,٠	٦,٨	٥,٣
الناتج المحلي الإجمالي	٤,١	٦,٤	٥,٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الحسابات القومية، عام ٢٠٠٠م.

ولقد إستعاد القطاع نشاطه بقوة في عام ١٩٩٥م، وذلك بمعدل نمو بلغ ٢٤%، وقد سجل خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠م، متوسط نمو بنسبة ٥,٧% في السنة (٦,٨% في السنة، بإستبعاد نشاط تكرير النفط) مقارنة بالنمو المستهدف في الخطة الخمسية الثانية ٨% في السنة. وعلى وجه الخصوص، نمى ناتج القطاع بمعدل متوسط البالغ ٠,٨% في السنة أثناء الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧م (١,٣% في السنة مع إستبعاد نشاط النفط). لقد ساهمت عدد من العوامل في بطاء نمو القطاع خلال تلك السنتين. أولا، ما كان للحرب الأهلية من تأثير على مصفاة عدن، حيث أنها أثرت على قدرة المصفاة وإنخفض ناتج عمليات تكرير النفط فيه بنسبة ١٠% في عام ١٩٩٤م، وبنسبة ٤% في عام ١٩٩٦م، وظل راكدا في عام ١٩٩٧م ثم إنخفض بنسبة ٧% في عام ١٩٩٨م. ثانيا، إرتفعت تكلفة الإنتاج نتيجة التخلص التدريجي من الدعم الحكومي لبعض القطاعات عندما تم رفع تعريفة خدمات المرافق العامة (المياه والكهرباء). ثالثا، لقد أسهم برنامج التثبيت، والضغوط على نمو العرض النقدي والإئتمان في وجود طلب ضعيف للسلع المصنعة. رابعا، إشتدت المنافسة، نتيجة لإبعاد كل إجراءات الحصر والقيود على كميات المواد المستوردة، ولإلغاء ضرورة الحصول على تراخيص إستيراد ولتخفيض التعريفة الجمركية. وبدأ ناتج القطاع الصناعي التحولي يستعيد عافيته في عام ١٩٩٨م، بتحقيق معدل نمو بلغ ٥,٥%، وعلى وجه الخصوص، في مجالات صناعة الأقمشة، والمنتجات الجلدية، والمنتجات الكيماوية والبلاستيكية، وتباطأ نمو ناتج القطاع في عام ١٩٩٩م، ثم إستعاد عافيته بقوة في عام ٢٠٠٠م، مسجلا معدل نمو بنسبة ٧%. ولقد تفوق أداء صناعات الأغذية والمنتجات التبغية، والأسمنت ومنتجات بناء أخرى غير معدنية على أداء القطاعات الصناعية الفرعية الأخرى. أما للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠م، إستطاع القطاع تحقيق معدل نمو بلغ في المتوسط بنسبة ٤,٥% في السنة (٣,٨% إذا ما تم إدخال قطاع التكرير) [راجع جدول (٢-١٠) وجدول ملحق رقم (٨)].

على الرغم من توسع القطاع الصناعي التحويلي في عقد التسعينيات، فإنه ما زال متجه نحو تغطية السوق المحلي ومازال إسهامه إجمالي الصادرات صغيرا، وعلى وجه الخصوص إذا ما قورن ببلدان آخرى مشابهة لليمن.

وفي الوقت الذي وصل إجمالي الصادرات اليمنية إلى ما نسبته ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠م، فإن صادرات الصناعات التحويلية لا تمثل سوى ما نسبته أقل من ١% من إجمالي الصادرات السلعية، وما نسبتها ٢٠% من الصادرات غير النفطية، وما تقل نسبتها عن ٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي [راجع إطار رقم (٤-٢) في الفصل الرابع].[٤١] لم تكن سياسات الحماية المتبعة حتى منتصف عقد التسعينيات (الدعم، إرتفاع التعريفة الجمركية وتقييد سعر الصرف) قابلة للإستدامة، وقد أسهمت في هشاشة القطاع وضعف كفاءته وفي تحميل ميزانية الدولة تكاليف باهظة، وكان كل ذلك أيضا على حساب رفاهية المجتمع. وقد حجزت هذه السياسات الأسواق المحلية للإنتاج المحلي، ودعمت المواد الخام والمعدات المستوردة. وقد عمل ذلك، بطريقة غير مباشرة، على عدم تشجيع المصنعين لتحسين مستوى جودة منتجاتهم وتطور إدارة منشئاتهم الصناعية. ولقد أدت إزالة القيود على الإستيراد إلى خلق سوق تنافسي للسلع المحلية، حيث ترتب على المصنعين المحليين أن ينافسوا سلع مستوردة، وأن يحسنوا مستوى جودة منتجاتهم الضعيفة وأن يخفضوا تكاليف الإنتاج العالية التي كانوا يعملون تحتها. بعد أن بدأت الإصلاحات وبعد مرور عامين بمعدلات نمو ضعيفة، بدأت نشاطات القطاع الصناعي التحويلي تستعيد عافيتها في آخر سنوات عقد التسعينيات.

إضافة إلى ما يساهم به القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، فإن للقطاع الصناعي التحويلي إسهامات في الوضع المالي للدولة، وذلك بشكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة (شاملا ما في ذلك ضريبة الدخل، ضريبتي الإنتاج والإستهلاك علاوة على الضريبة على القيمة المضافة والضرائب الجمركية على المواد الخام المستوردة). بلغت إيرادات الضرائب غير المباشرة ٥٥ بليون ريال في عام ١٩٩٩م. ووفقا للمسح الصناعي لعام ١٩٩٩م، بلغت إجمالي الضرائب غير المباشرة من القطاع الصناعي التحويلي ما يقدر بحوالي ١٠,١ بليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٨% من إجمالي الحيازات من ضرائب غير المباشرة. ومع الضرائب الجمركية وصلت نسبة مساهمة القطاع الصناعي التحويلي من إجمالي الضرائب غير المباشرة إلى ٢١%. ولقد أسهمت المنشئات الصناعية الكبرى ٩٨% من إجمالي ضرائب غير المباشرة في الوقت الذي ساهمت المنشئات الصناعية متوسطة وصغيرة الحجم بما نسبتها تبلغ فقط ٠,١% و ١,٧% من إجمالي ضرائب غير المباشرة على التوالي.

رسم بياني (٢-٥): المشروعات المصرح لها من قبل الهيئة العامة للاستثمار

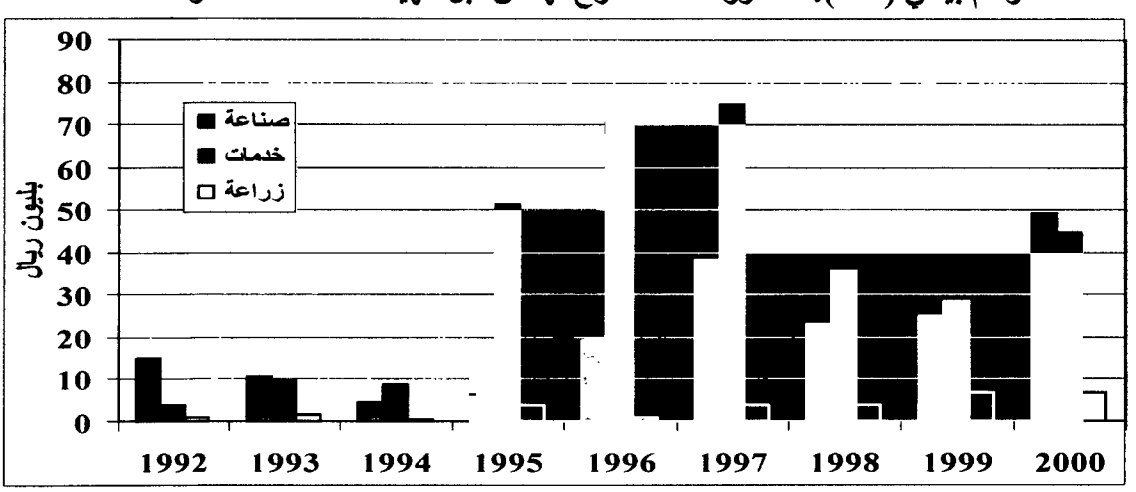

ومن نتائج المسح الذي أجري لعدد ألف منشأة من القطاع الخاص في عام ٢٠٠١م(راجع الفصل الثالث)، إستحوذت الشركات الصناعية التحويلية على ٢٣% من العينة وتضمنت صناعات "الملابس، والسلع الإستهلاكية وغيرها من الصناعات. والمنشئات التي تضمنتها العينة أساسا تخدم السوق المحلي. ولم يبلغ عدد المصدرين من

[٤١] تتضمن صادرات المنتجات الصناعية منتجات نظافة منزلية (ما نسبتها ٥,١% من إجمالي الصادرات السلعية غير النفطية)، منتجات مرطبات وتبغ (بنسبة ٤,٤%) ومكنات ومعدات نقل (بما نسبتها ٧,٩%).

المستجيبين في المسح إلا ٣٢ شركة فقط، أو ما تبلغ نسبتهم ٣,٥% من المستجيبين. إن أغلبية المصدرين هم من المنشئات الكبرى، بينما ٢٣% من المصدرين هم عبارة عن منشئات متوسطة الحجم. والعامل الرئيسي الوحيد لتحديد ما إذا كانت أي منشأة ستكون مصدرة أم لا هو الحجم فقط، وذلك ما يؤكد أن المنشئات الكبرى في اليمن تتجه نحو التصدير على نحو أكثر. فعوامل الموقع، والعمر ونوع القطاع ونوعية الملكية لا تعمل كثيرا على زيادة إحتمال توجه شركة ما نحو التصدير، وذلك عند ما أجري تحليل "لتعدد التنوع". وأهم من ذلك، كشف المسح بأن المنشئات الصناعية، علاوة على المنشئات المملوكة لأجانب، هي المرجحة أكثر لتقديم بلاغات عن وقوع أحداث عنف في الأحياء التي تتواجد فيها. ويبدو أن عدم توفير الأمن يمثل أحد القيود الرئيسية لنمو النشاطات الصناعية في اليمن.

٤) إمكانات وأهداف النمو للقطاع الصناعي التحويلي في الخطة الخمسية الثانية

لقد أعطت الخطة الخمسية الثانية للقطاع الصناعي أولوية عليا، ليكون أحد المحركات الواعدة لتحقيق نمو إقتصادي سريع، وخلق فرص عمل، وجذب إستثمارات أجنبية مباشرة وتحقيق تطور فني وتقني، ولتخفيف الفقر. فالخطة تهدف إلى: (١) تحقيق معدل نمو حقيقي لناتج القطاع الصناعي التحويلي بنسبة ٩,٢% في السنة (٧,٥% لقطاع صناعة تكرير النفط)، والذي سيؤدي إلى رفع نصيب القطاع إلى ما نسبته ٩% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٥ م؛ (٢) دعم التوجه نحو التصدير؛ وأخيرا (٣) دعم تطوير الصناعات الحرفية واليدوية الصغيرة. وتأمل الخطة أيضا بأن يعمل القطاع الصناعي التحويلي على الإستفادة مما تتمتع به اليمن من ميزة أفضل، من حيث وجود موارد طبيعية، وموارد بشرية، وموقع إستراتيجي للبلاد وسهولة الوصول إلى الأسواق الدولية. وتستهدف الخطة أيضا تحقيق زيادة كبيرة في صادرات قطاع الصناعات التحويلية، من خلال إيلاء تركيز خاص على المنشئات الصناعية صغيرة ومتوسطة الحجم، لما لها من قدرة على خلق فرص عمل. كما أن الخطة تعطي أولوية لصناعة تكرير النفط؛ وتسعى وراء توسيع قدرات التكرير لمصفاتي عدن و مأرب وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مجال صناعة تكرير النفط.

إن الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف يعتمد كثيرا على قيام الحكومة بإزالة القيود التي تقف أمام القطاع، وبمزيد من التحرير للتجارة، وبتحسين البنية التحتية وخدمات المرافق العامة وتحسين النظام القانوني والنظام القضائي. هناك إمكانات كامنة جيدة لصادرات القطاع الصناعي التحويلي من منتجات الغذاء والتبغ إلى دول مجلس التعاون الخليجي والدول الإفريقية. كما أن هناك إحتمالات واعدة لصناعة الأقمشة، والملابس، ومواد البناء، والأثاث والمنتجات الخشبية، وذلك لما تتمتع به اليمن من ميزات نسبية في هذه الصناعات. ويمكن تشجيع صناعة معالجة المنتجات الزراعية، مثل البن والسمك من خلال توسيع المنشئات والمهارات، علاوة على القيام بتحسينات في مجال ضبط الجودة وفي منشئات التسويق. وستكون الإحتمالات الواعدة للقطاع الصناعي التحويلي أفضل مع تطوير المنطقة الحرة في مدينة عدن.

إن الدفع بنشاطات القطاع الصناعي التحويلي يتطلب إزالة أو تقليص القيود التي تعمل على كبح نمو وتوسع المشروعات الخاصة الصغيرة. وتتمثل المعوقات الرئيسية التي تقف أمام توسيع هذه النشاطات في عدم القدرة على تحديد أسواق للمنتجات، عدم توفير الأمن، وعدم القدرة على فرض التقيد بالعقود، وعدم قدرة الحصول على أراضي للتوسع، وعدم تأمين الحيازة على الأراضي، وعدم توفر المهارات وإرتفاع تكلفة النقل وإرتفاع تكلفة الحصول على الرخص والتراخيص (راجع الفصل الثالث). لا بد من تمكين المصنعين في تحديد أسواق محلية وخارجية والوصول إليها، وذلك من خلال خفض تكاليف النقل، وتطوير منشئات ووسائل التسويق، وإيجاد تدريب في مجال إدارة الأعمال، وتحسين مستوى الإعتمادية على العقود والضبط القانوني لتنفيذها، وذلك من أجل توسيع نشاطات القطاع الصناعي في اليمن. وقدرة الحصول على أراضي وتأمين ملكية وحيازة الأراضي أيضا لهما أهمية من أجل إجتذاب المستثمرين الأجانب للدخول في القطاع.[٤٢]

[٤٢] راجع دراسة شروود (٢٠٠٢).

د. قطاعات صناعية آخرى (البناء والتشييد، ومرافق المياه والكهرباء)

أثناء فترة العقد الماضي، بلغ متوسط القيمة المضافة لنشاطات البناء والتشييد ما نسبته ٣,٩% من الناتج المحلي الإجمالي (١٢% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي ككل). ولقد إزدهرت نشاطات قطاع الإنشاءات في أول سنوات عقد التسعينيات عقب عودة المغتربين اليمنيين من دول الخليج، وقد سجل القطاع معدل نمو بلغ في المتوسط ١٢% في السنة خلال الفترة ١٩٩١ – ١٩٩٢م. وقد خفت سرعة النمو لنشاطات البناء والتشييد في عام ١٩٩٣م وانخفضت بنسبة ١٧% في عام ١٩٩٤م. و في فترة ما بعد حرب عام ١٩٩٤م، إنتعشت الإنشاءات، فدفعت بمعدل نمو القطاع حتى بلغ في المتوسط ٢٦% في السنة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧م، قبل أن تنخفض سرعته إلى معدل نمو بلغ ٣,٥% في السنة خلال السنوات الثلاث الأخيرة في عقد التسعينيات. ويلعب قطاع البناء والتشييد دورا هاما بما يساهم به في في الناتج المحلي الإجمالي (٤,٢% في عام ٢٠٠٠م)، ومن خلال إمتصاصه لما نسبتها تبلغ ٦,٦ % من إجمالي القوى العاملة المشغلة). وتتوقع الخطة الخمسية الثانية تحقيق زيادة في حجم نشاط قطاع الإنشاءات بما نسبته تبلغ في المتوسط ١١% في السنة. وكنتيجة لذلك، من المتوقع في الخطة أن يرتفع نصيب هذا القطاع الفرعي من الناتج المحلي الإجمالي من نسبة ٤,٢% في عام ٢٠٠٠م إلى٥,٥% بحلول نهاية فترة الخطة.

لقد كان نمو قطاع الكهرباء والمياه (الذي ساهم بنسبة ٠,٩% من الناتج المحلي الإجمالي في عقد التسعينيات) نموا ضعيفا في فترة ما قبل الحرب الأهلية، وتراجع بشكل ملحوظ في عام ١٩٩٤ م (بنسبة ١٤%)، ثم إستعاد عافيته بقوة خلال الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٦م (بمعدل نمو بلغ في المتوسط ما يزيد على ١٢% في السنة). أما في السنوات الأربع الأخيرة من عقد التسعينيات، فقد نما هذا القطاع الفرعي بمعدل بلغ في المتوسط ٤% في السنة. وإستمر تراجع حصة هذا القطاع الفرعي النسبية من الناتج المحلي الإجمالي في عقد التسعينيات من ما نسبته كانت ١,٢% في عام ١٩٩٠م إلى نسبه ٠,٨% في عام ٢٠٠٠م. ويتكون هذا القطاع الفرعي أساسا من خدمات الإمداد بالكهرباء والمياه. وقد كان مستوى هذا القطاع الفرعي أفضل أثناء فترة الخطة الخمسية الأولى، مقارنة بفترة السنوات المبكرة من عقد التسعينيات. [راجع جدول (٢-١٢)] .

جدول رقم (٢-١١): القيمة المضافة لقطاع الكهرباء والمياه في الفترة (١٩٩٠– ٢٠٠٥م)

	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي				معدل النمو السنوى (%)		
	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥*	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٦-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٦*
الكهرباء	٠,٤	٠,٢	٠,٤	..	٠,٢	٧,٤ #	..
المياة	٠,٨	٠,٤	٠,٤	..	٤,٦	٥,٢ #	..
إجمالي المياه والكهرباء	١,٢	٠,٦	٠,٨	٠,٨	٣,١	٦,٠	٩,٢

* مستهدف، .. ليس متاح، # معدل النمو للفترة (١٩٩٥-١٩٩٩م).
المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء و الخطة الخمسية الثانية.

شهد قطاع الكهرباء تطورا ملحوظا عبر فترة الخطة الخمسية الأولى، وإرتفعت القدرة الإستيعابية (الطاقة المولدة) والطاقة المباعة بمعدلات نمو بلغت ٥% في السنة و٦,٤% على التوالي. نتيجة لذلك، لقد وصلت الطاقة المنتجة إلى ٦١٠ ميجاواط في عام ٢٠٠٠ م، وذلك أكثر من الطاقة المنتجة في عام ١٩٩٥م التي بلغت ٤٧٨ ميجاواط، كما أن عدد المستهلكين إرتفع من ٥٢٤ ألف مشترك إلى حوالي ٨٠٠ ألف مشترك خلال نفس الفترة، الأمر الذي يرفع عدد المستفيدين من الشبكة الوطنية الموحدة والشبكات المستقلة إلى حوالي ٥,٣ مليون نسمة (بما يغطي ٢٩% من إجمالي عدد السكان). في عام ٢٠٠٠م، وصلت القدرة المتوفرة في شبكات المؤسسة العامة للكهرباء إلى ٥٩٧ ميجاواط. وكان الطلب على الشبكة الموحدة ٥١٨ ميجاواط، وعلى الشبكات المنفصلة ٩٢ ميجاواط. وهذا ما أدى إلى وجود عجز بلغ ٤٩ ميجاواط في الشبكة الموحدة وفائض بلغ ٣٦ ميجاواط في الشبكات المنفصلة. تقدر نسبة التيار الضائع (الفاقد) بنسبة ٣٨% في عام ٢٠٠٠م، وهي تزيد على نسبة الفاقد في عام ١٩٩٥ م البالغة ٣٤%. ويعاني القطاع أيضا من ضعف في أنظمته المؤسسية والفنية والإدارية والمالية. وكما سيتم عرض ذلك بالتفصيل لاحقا في الفصل التالي، لقد حدد القطاع الخاص أن من المعوقات الرئيسية لنشاط الأعمال وللنمو هو

العجز في الإمداد الكهربائي والطاقة الكهربائية، وينبغي أن يعطي القطاع أولوية أهم من قبل الحكومة اليمنية، وذلك من خلال مواجهة القصور في الإطار المؤسسي (إصلاح المؤسسة العامة للكهرباء) و تخفيض نسبة الفاقد، وتحرير أسعار التعريفة، ودعوة القطاع الخاص للمشاركة في مجال توليد الطاقة الكهربائية وعلى وجه الخصوص من خلال إستغلال موارد الغاز الطبيعية.

يقدر الإستهلاك للمياه في المناطق الحضرية بحوالي ٣٧٦ مليون مترا مكعبا (بما يغطي ٦٤% من إجمالي السكان في الحضر). و إرتفع الإمداد بالمياه من شبكات المياه العامة من ٧٦ مليون مترا مكعبا في عام ١٩٩٥م إلى ١٠٣ مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٠م. يقدر إستهلاك المياه في المناطق الريفية بحولي ٣٠٦ مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٠م، بنسبة تغطيه ٥٩% من إجمالي عدد السكان الريفيين (أي ٧,٧ مليون نسمة)، تشكل المياه الموصلة بالأنابيب ما نسبتها ٢٧% من هذه التغطية، والمياه من آبار المياه ما نسبتها ٤٤% ومن مصادر مياه سطحية ما نسبتها ٢٩% من هذه التغطية.

تهدف الخطة الخمسية الثانية إلى رفع القدرة لتوليد الكهرباء إلى ١,٢٦٦ ميجاواط بنهاية عام ٢٠٠٥م(بمعدل نمو، يبلغ في المتوسط، ٧,٤% في السنة)، ورفع نسبة التغطية إلى٤٠% من إجمالي عدد السكان. للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف تعزم الخطة على التحويل إلى توليد الكهرباء بتوربينات غازية وإلى تخفيض نسبة الفاقد إلى نسبة ٣٣%. كما أن الخطة تنظر في مساهمة القطاع الخاص في مجالي توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية. وكذلك تهدف الخطة زيادة عمليات كهربة الريف حتى يتم تغطية ٢٢% من سكان الريف بحلول عام ٢٠٠٥م، (وذلك بما يزيد على نسبة تغطية تبلغ ١٦% من السكان أو ٢,١ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠م، و١,٧ مليون نسمة في عام ١٩٩٥م). أضف إلى ذلك، أن الخطة الخمسية الثانية تهدف إلى زيادة الإمداد بالمياه للإستهلاك المنزلي في المناطق الحضرية ليصل إلى ١٦٣ مليون مترا مكعبا بحلول عام ٢٠٠٥ م (بمعدل نمو يبلغ ٩,٥% في السنة)، بما يرفع نسبة التغطية إلى ٦٩%. كما أن الخطة تهدف لزيادة إستهلاك المياه في المناطق الريفية إلى ٤٢٥ مليون مترا مكعبا بحلول عام ٢٠٠٥م (بمعدل نمو يبلغ في المتوسط ٦,٧% في السنة) لترتفع نسبة التغطية إلى ٦٥% من إجمالي السكان الريفيين. كما أن الخطة تهدف إلى زيادة الاستهلاك للمياه في المناطق الريفية إلى ٤٢٣ مليون مترا مكعبا بحلول عام ٢٠٠٥م.

٤- قطاع الخدمات

تسيطر الخدمات الحكومية على قطاع الخدمات في اليمن (ممثلة ٤٥% من إجمالي حجم قطاع الخدمات و ٢٣ % من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠م)، ثم أنشطة تجارة الجملة والتجزئة (بما نسبته ٧% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠م). ومجموع إسهام الخدمات الأخرى (مع إستبعاد الخدمات العقارية) في نمو الناتج المحلي لم يبلغ ما يستحق الإهتمام به. أما قطاع الخدمات العقارية، فقد كان قطاعا حيويا وحقق نموا بمعدل ٥,٥% في السنة خلال العقد الماضـــي، و إرتفع نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي ا على المستوى الكلي من نسبة ٥,٥% في عام ١٩٩٠م إلى نسبة ٦,٨% مع حلول عام ٢٠٠٠م، وبلغ معدل إسهامه في نمو الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته حوالي ٧%. ومثلت الخدمات الأخرى (خدمات الصيانة، وخدمات اجتماعية وخاصة وخدمات خاصة ليست ربحية) وخدمات المؤسسات المالية، مثلت ما نسبته ٣,٧% و ٤,٢% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، أثناء الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠م [راجع جدول الملحق رقم (١)]. وتركز الفصول التالية على نشاطات السياحة والنقل والاتصالات، وكذا على الخدمات الحكومية وتجارة الجملة وتجارة التجزئة، في ظل ما لها من تأثير حاليا و تأثيرات محتملة في المستقبل على القيمة المضافة لقطاع الخدمات وعلى الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (٢-١٢): القيمة المضافة لقطاع الخدمات للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠م)

	نسبة الناتج المحلي الإجمالي (%)				معدل النمو السنوى (%)			
			نهاية الخطة الخمسية الأولى	هدف الخطة الخمسية الثانية	الفعلي	هدف الخطة الخمسية الأولى	فعلي الخطة الخمسية الأولى	هدف الخطة الخمسية الثانية
	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٦-٢٠٠٠	١٩٩٦-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٥
التجارة والمطاعم والفنادق و صيانة	١٠,٠	١٢,٠	٨,٦	١٠,٢	٢,٤	٧,٠	٥,٨	٩,١
تجارة الجملة والتجزئة	٨,٣	٩,٧	٧,٢	٨,٤	٢,٢	..	٥,٩	٩,٠
المطاعم والفنادق	٠,٧	١,٠	٠,٧	٠,٩	٢,٣	..	٧,٩	١٠,٧
الإصلاح والصيانة	٠,٩	١,٢	٠,٨	٠,٩	٣,٨	..	٣,٧	٨,٣
النقل والتخزين والمواصلات	١٥,٥	١٢,٦	١٠,٣	١٢,٢	-٤,٨	١٠,٠	٢,٢	٩,١
التمويل والتأمين والعقارات	٩,٨	٩,٦	٧,٨	٩,٣	٢,٠	٨,٠	٦,٣	٩,٥
التمويل و التأمين	٣,٧	٣,٧	٢,٩	٣,٨	-٢,١	..	٦,٦	١٢,٠
العقارات و خدمات الأمال	٦,١	٥,٩	٤,٩	٥,٥	٣,٩	..	٦,٢	٨,٠
الخدمات الشخصية والاجتماعية	١,١	١,٢	٠,٨	٠,٩	٢,٢	٨,٠	٦,٧	٦,٥
الخدمات الحكومية	١٦,٩	١٢,٩	١٠,٨	١٠,٤	١٣,٠	١٠,٠	٥,٧	٤,٧
المؤسسات غير الحكومية	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	-٠,٧	..	١٤,٩	٥,٠
القيمة المضافة للخدمات الكلية	٤٧,٩	٤٨,٣	٣٨,٥	٤٣,١	٤,٨	٨,٧	٥,٣	٨,٠

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء للفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٠ م) و الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥ م).

أ/قطاع السياحة

إن إسهام قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وفي النمو الإقتصادي لم يكن ملموسا حتى الآن. ومع ذلك، قد تكون الإسهامات الفعلية المقدرة في الحسابات القومية بأقل من إسهامها الحقيقي، وذلك بسبب أنه لا يتم تقدير تأثير القطاع إلا بما تسهم به الفنادق والمطاعم فقط. فقد إستحوذ القطاع على ٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عقد التسعينيات وبلغ معدل نمو القطاع في المتوسط ٥,٣% في السنة في فترة عقد التسعينيات. عقب هبوط القيمة المضافة لهذا القطاع الفرعي في عام ١٩٩٤م بنسبة ١٢%، إرتفعت القيمة المضافة التي حققتها المطاعم والفنادق بزيادة بلغت في المتوسط نسبة ٩% في السنة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠م. على الرغم من ذلك، إستمر إسهام قطاع السياحة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لا يجدر الإهتمام بها. وتنظر الخطة الخمسية الثانية إلى قطاع السياحة كإحدى القطاعات الرئيسية الواعدة، وذلك لما للقطاع من إمكانية وقدرة على توفير فرص عمل وتخفيف الفقر وإدخال عملة صعبة، في ظل ما تمتلكه اليمن من إمكانيات كامنة من إشباع الميول بالإعجاب الثقافي والتاريخي والبيئي والسياحة الساحلية وفي الجزر، بالإضافة إلى جذب السياح المعجبين برياضة تسلق الجبال وإستكشاف الصحاري. وتتطلع الرؤية الإستراتيجية إلى زيادة عدد السياح الوافدين إلى اليمن البالغ ٧٣ ألف سائح في عام ٢٠٠٠م إلى مليونين زائر بحلول نهاية فترة الرؤية.

١) الإتجاهات خلال الفترة الماضية القريبة والوضع الراهن

إن قطاع السياحة في اليمن يمثل قطاعا إقتصاديا هامشيا، بما له من مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي المقدرة بنسبة ١,٧% (ولا تساهم الفنادق والمطاعم معا في الناتج المحلي الإجمالي إلا بنسبة ٠,٧% فقط). وفي عام ٢٠٠٠م، يقدر ما ولده القطاع السياحي من إيرادات بمجملها بحوالي ٢٣ بليون ريال، أو ما يعادل ١٣٥ مليون دولار أمريكي.[٤٣] حوالي ٥٦% من هذه العائدات تأتى من السياحة الدولية التي تبلغ ٧٢,٨٣٦ سائحا (٣٥% من الشرق

[٤٣] وتشمل هذه الإيرادات كل النفقات ، ويجدر أن نذكر هنا النفقات لتغطية تكاليف الإقامة والغذاء والتنقل وقيمة المشتريات. ويقدر بريزي (٢٠٠١) بأن إجمالي الإيرادات لهذه الفنادق وحدها تبلغ حوالي ٨ بليون ريالت، أو ما يعادل ٤٨ مليون دولار أمريكي.

الأوسط، ٣٤% من أوروبا، ١١% من أسيا، ١١% من الأمريكيتين و٨% من أفريقيا) . وكان متوسط فترة مكوث السائح حوالي ٦,٥ يوما بمتوسط إنفاق يومي يبلغ ١٦٠ دولار أمريكي، وتجلب هذه السياحة الدولية عملات صعبة تقدر بحوالي ٧٦ مليون دولار (أنظر جداول الملحق ٤-٧).[٤٥] وكان حجم السياحة الدولية أقل من المتوقع المحتمل لهذا النوع من السياح. ويقدر بأن عدد السياح الواصلين بلغ نسبة ٢٥% من إجمالي عدد السياح الوافدين إلى اليمن (من إجمالي عدد السياح الوافدين البالغ عددهم ١٨ألفا)، وكانت الأغلبية من هؤلاء السياح من السياح الثقافيين وعشاق المغامرة. والفنادق المصنفة "٥" نجوم و"٤" نجوم، التي تشكل نسبة ٣٢% من القدرة الإستيعابية للفنادق، هي التي تخدم الحركة السياحية الدولية.

بعد أن حقق القطاع نموا بمعدل ٣٥% في السنة من ١٩٩٥م إلى عام ١٩٩٨م، إنخفض عدد السياح الواصلين في عام ١٩٩٩م (نظرا للآثار السلبية لعملية الاختطاف التي حدثت في محافظة أبين) إنخفاضا حادا، ثم إستعاد عافيته جزئيا في عام ٢٠٠٠م [راجع الرسم بياني البياني رقم (٢-٦)]. وتوسعت سعة الفنادق للحركة السياحية الدولية (أي المصنفة ٤ و٥ نجوم) من ١,٠٧٢غرفة إلى ٢,٥٨٩ غرفة أو بنسبة ١٤٠% خلال ١٩٩٥-٢٠٠٠م، وذلك تفاؤلا بأن النشاط السياحي قادم على الإرتفاع وبزيادة الحركة السياحية للإستجمام، على الرغم من أن معظم الفنادق عانت من تدني معدلات النزول فيها، إلى حد غير قابل للإستدامة (تقدر بنسبة ٣٠% فقط عبر الثلاث سنوات الماضية).[٤٦]

رسم بياني رقم (٢-٦): عدد السياح الدوليين الوافدين إلى اليمن، بحسب الإقليم الذي ينتمون إليه

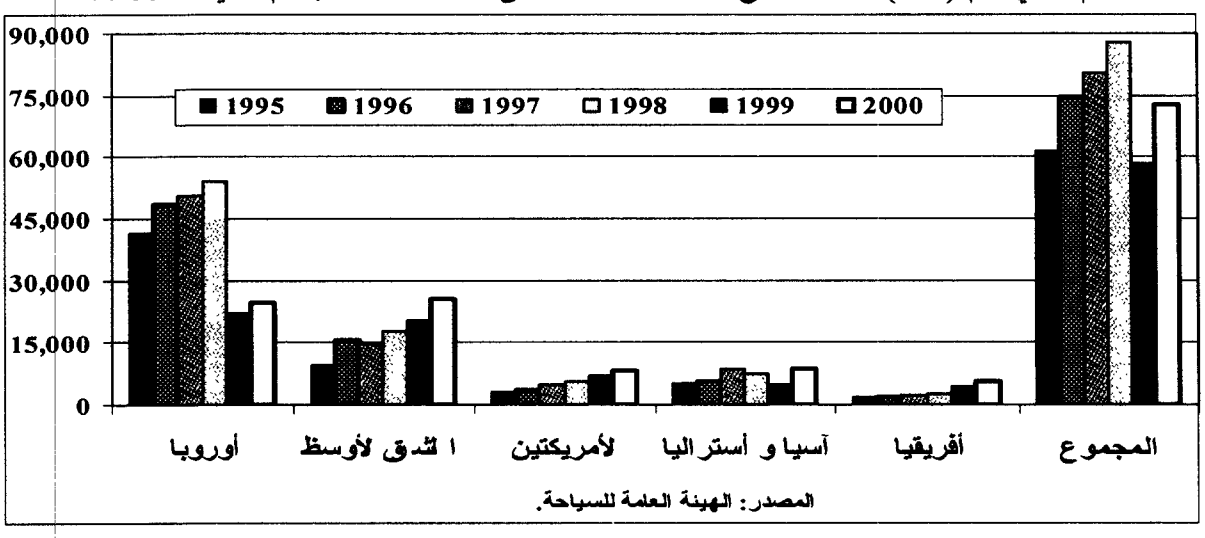

المصدر: الهيئة العامة للسياحة.

تساهم السياحة الداخلية بما نسبتها ٤٤% من إجمالي إيرادات القطاع السياحي. يميل هذا النوع من السياحة نحو السياحة المرتبطة بنشاطات الأعمال (التجارية أو العملية) وصغيرة الحجم بسبب عدم وجود الإقتصاد الوطني النشط والحديث. وتعد السياحة الداخلية للترفيه أو لإشباع الرغبة الثقافية غير ملموسة، وذلك بسبب عوامل إجتماعية وسلوكية، علاوة على القيود التي تأتي مع ضعف الدخول.[٤٧] تتكون السياحة الداخلية من حركة تنقل لرجال الأعمال، وهي سياحة بحد ذاتها محدودة الحجم، وغالبا ما تكون مرتبطة بالقيام بزيارات تفقدية فضلا عن كونها لحضور مؤتمرات أو من أجل التدريب أو أي نشاطات ذات علاقة بنشاطات الأعمال المعتادة. وحاليا، أكبر مساهمة في السياحة الداخلية تأتي من الأجانب العاملين أو المقيمين في اليمن. وتقدر الإسهامات الكلية من السياحة الداخلية للناتج المحلي في عام ٢٠٠٠ م بحوالي ١٠ بليون ريال أو ما يعادل ٥٩ مليون دولارا أمريكيا.

[٤٤] قد ينخفض هذا التقدير إلى ١٦١ مليون دولارا أمريكيا ، لو كان التقدير لمعدل الإنفاق على أساس ١٣٠ دورلارا أمريكيا.
[٤٥] يقدر بريزي (٢٠٠١) إجمالي عائدات هذه الفنادق بحوالي ٨ بليون ريال أو ٤٨ مليون دولار.
[٤٧] للحصول على تقديرات إيرادات القطاع السياحي، إسهامه في الناتج الإجمالي وتقديرات عدد السياح الدوليين والمحليون، راجع بريزي (٢٠٠١).

جدول (٢-١٣): القيمة المضافة للفنادق والمطاعم وعدد المشغلين فيها في عام ١٩٩٩م

حجم المؤسسة	القيمة المضافة (بالاف الريالات)	عدد المشتغلون
كبيرة	١،١١٥،٤٩٠	٣٥٣،٣٩٧
متوسطة و صغيرة	١٨،٨٨٥،٥٥٢	٣،٩٣٢،٣٤٤
الإجمالي	٢٠،٠٠٠،٠٤٢	٤،٢٨٥،٧٤١

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء – مسح الخدمات.

٢) القيود والتحديات التي تقف أمام تطوير القطاع السياحي في اليمن

تواجه السياحة، وعلى وجه الخصوص السياحة الدولية للإستجمام، قيود كثيرة وأبرزها تتمثل في الآتي: (١) إمكانيات نقل ضعيفة وعالية التكلفة؛ (٢) صعوبة بيئة الأعمال للنشاط السياحي؛ (٣) ضعف الترويج السياحي؛ (٤) غياب أي نشاطات للترويج السياحي؛ (٥) غياب الأمن؛ وأخيرا (٦) التحديات التي تقف أمام المحافظة على التراث الثقافي. ويتطلب الإستغلال للإمكانيات الكامنة التي يمتلكها القطاع التي سبق تحديدها، يتطلب قيام السلطات اليمنية بجهود جادة لإزالة هذه القيود المعوقة للقطاع.

إن القدرة على الوصول إلى اليمن جوا تعد قدرة محدودة، وتعتبر أسعار تذاكر الركاب للرحلات من وإلى اليمن الجوية الدولية والداخلية مرتفعة مقارنة بالمواقع السياحية الأخرى المستهدفة. وعلى الرغم من أن السياح الدوليين المتجهين إلى اليمن قد لا يكونوا من المهتمين بالأسعار لأنهم غالبا ما يكونوا من السياح الأثرياء نسبيا والذين يأتون ليشبعوا رغبات ثقافية، أو يسعون وراء المغامرات فضلاعن كونهم من السياح الجماهيريين الترفيهيين، فإن توسع هذا النوع من السياحة في اليمن بحاجة إلى إعادة تقييم لسياسات السفر الجوي، كما أن جوانب ضعف السفر الجوي الداخلي يعد من معوقات السياحة الدولية في اليمن، من حيث، إرتفاع قيمة التذاكر للرحلات الداخلية، وجداول مواعيد الرحلات لا تتلاءم وإحتياجات السياح لمواصلة خططهم السياحية، مع تكرار تأخر الرحلات وإلغاءها. وعلى السلطات ذات الشان النظر في طرق تسهيل دخول الخطوط الجوية الأجنبية إلى اليمن، وفي تخفيض الرسوم لطائرات الخطوط الأجنبية في الأجواء اليمنية. وقد يتطلب ذلك تحرير حقوق النزول، وإعادة النظر في رسوم النزول للطيران الأجنبي، والتصريح لرحلات مؤجرة، وفتح مطارات إضافية أخرى لإستقبال حركة الطيران الدولية. وعلى الرغم من أنه قد تم تخفيف متطلبات منح التأشيرات للدخول إلى اليمن، ولكن رسومها ما زالت مرتفعة. وأهم من ذلك، أن على السياح المسافرين إلى بلدان مجاورة أن يعيدوا تقديم طلبات لتأشيرة الدخول إلى اليمن وأن يدفعوا رسومها، فيما لو أرادوا الدخول إلى اليمن أكثر من مرة، وهذه من المتطلبات التي تعمل على إعاقة تطوير السياحة متعددة الأقطار.

إن الموارد العامة للترويج السياحي محدودة. وينبغي أن تصرف هذه الموارد بفعالية أفضل وفي نشاطات تزيد من إستهداف الفئات التي تميل إلى طلب السياحة إلى اليمن، والتي تبدو واعدة ولديها القدرة على توفير التمويل اللازم لها. ولابد من أن تقوم الوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة بتطوير إستراتيجيات منسقة لإستخدام ما يتوفر لديها من موارد وبما يتلاءم وتحقيق الأهداف الواردة أعلاه. لقد تحقق تقدم ملموس في الفترة الأخيرة في مجال الترويج للسياحة في اليمن، وذلك من خلال تقديم عروض لما لليمن من تراث حضاري وكنز من الآثار القديمة ويمكن توسيع ذلك بإدماجه بحملات موجهة بدقة لتشجيع النشاط السياحي في اليمن، وذلك عبر وسائل الإعلام والصحافة.

يتأثر الإستثمار في القطاع السياحي سلبيا بمعظم القيود التي تعمل على إعاقة تطوير نشاطات الأعمال في اليمن (راجع الفصل الثالث). فالمستثمرون من القطاع الخاص، الذين لديهم الإستعداد للإستثمار في تطوير منشئات سياحية، يجدون بيئة إستثمارية صعبة، إن لم تكن بيئة معادية. فهم لا يستطيعون أن يستثمروا ما لم ينضم إليهم شركاء محليين، وهؤلاء الشركاء، في أغلب الأحوال، لا يمتلكون أي قدرة مالية. كما أن الحصول على أراضي، وكثرة التراخيص المطلوبة، وصعوبة التوصيل لخدمات المرافق العامة، التي غالبا ما يترتب عليها إجراءات طويلة ومعقدة، ومعاملات غامضة وتعاملات مكلفة. بل إنه أيضا يترتب على عملية إختيار مقاولين وموردين للقيام بإنشاء المنشئات السياحية صعوبة وتعقيدات ناجمة عن مطالبة المسؤولين المحليين ورجال القبائل في كثير من المواقع

السياحية الواعدة. أضف إلى ذلك، أن عملية تشغيل منشئات وخدمات سياحية قائمة تواجه معوقات بنفس المستوى من الصعوبة، مثلا عند القيام بتطويرها، فغالبا ما يطلب من مالكي ومديري هذه المنشئات أو الخدمات السياحية أن يقدموا خدمات مجانية وإمتيازات خاصة، وغالبا ما يتعرضون لمضايقة متكررة من قبل مسئولي الجمارك والضرائب، ولمطالبة بدفع أموال من أجل "الحماية". وما يزيد الوضع سوءا هو ضعف نظام القضاء وأجهزة الإدارة العامة. وقد ذكر بعض المستثمرين أيضا أن عدم وجود موظفين مدربين تدريبا جيدا يعد من القيود المعوقة للقطاع.

لقد تعرضت اليمن لحالات عديدة من االإختطافات. وعلى الرغم من أن أغلبية هذه الحالات إنتهت بدون أن تحدث عواقب خطيرة على الأشخاص المتأثرين، إلا أن تأثير عمليات الإختطاف كان اشد على سياحة الإستجمام، ويمكن قياس هذا التأثير من خلال عدد الغاءات الحجز في الفنادق التي تحدث عقب الإعلان عن أي حادث إختطاف. وبناء على معلومات قدمتها أكبر الوكالات السياحية العاملة في اليمن، فإن هذه الإلغاءات للحجز وصلت إلى ٦٠% من عمليات الحجز التي تم الحصول عليها.

إن ما يجذب السياح إلى زيارة اليمن هي ما يتمتع به اليمن من مناظر طبيعية خلابة من جبال ووديان لم تلوثها أو تشوهها معالم الحضارة العصرية، وكذلك جمال مدنها وقراها التي لم يشوه نسيجها الحضاري وفنها المعماري المتناسق، وأنماط البناء ومواده. ومن المتطلبات المسبقة اللازمة للحفاظ على، ورفع حجم، السياحة للإستجمام في اليمن ضرورة حماية البيئة الطبيعية والمحافظة على التراث الثقافي اليمني. وهذا ما يتطلب ويستدعي أن توضع سياسات فعالة لحماية البيئة والمحافظة على التراث الثقافي.[٤٨] وأهم من ذلك، الضمان بأن الجهات المسئولة تقوم بتطبيق تلك السياسات لتطوير القدرات الفنية والإدارية المطلوبة لدى العاملين في القطاع. ومن التحديات الأخرى الحاجة للحفاظ بالحياة التقليدية لسكان المدن والقرى، بينما يتم تحسين مستوى معيشتهم وقدرتهم على الحصول على خدمات البنية التحتية الأساسية. وهذا ما يستدعي نشر الوعي في أوساطهم بما للفن المعماري التقليدي ولنشاطات الصناعات الحرفية ولأنماط الحياة التقليدية من قيمة، وكذلك في أوساط المسؤولين الحكوميين المحليين والمنظمات الأهلية المحلية والمجتمع المدني المحلي.

٣) احتمالات متوقعة لنمو نشاطات القطاع السياحي

من الصعب التنبؤ بإتجاهات النمو في قطاع السياحة في اليمن، وذلك على وجه الخصوص، في المستقبل الأكثر بعدا. والمتوقع هو أن تنمو حركة السياحة الدولية المرتبطة بنشاطات الأعمال خلال السنوات الخمس القادمة بما يزيد قليلاعلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وعلى المدى البعيد، من المتوقع أن تنمو سياحة رجال الأعمال بسرعة متزايدة مع التوسع في القطاعات الإقتصادية الحديثة ومع إستطاعة مدينة عدن والمدن الساحلية الأخرى أن تثبت نفسها كمراكز رئيسية للنشاطين التجاري والصناعي. ومن المتوقع أن تظل النشاطات، التى تولدها الحركة التجارية، وصناعة النفط، والعلاقات الدولية والمساعدات الدولية، من العوامل الرئيسية المساهمة في النمو في المستقبل، مع إستكمال الصورة بتطور الخدمات وتطوير الصناعات التحويلية تدريجيا.

وفي المقابل، من الممكن أن ترتفع حركة السياحة للإستجمام بما يصل إلى ثلاثة أضعاف، إذا ما أزيلت القيود المعوقة الموجودة في القطاع. والقدرة الإستيعابية للفنادق الموجودة وقيد الإنشاء حاليا تستطيع أن تمتص معظم هذه الزيادة المتوقعة. إن عدد السياح الدوليين الوافدين لأغراض ثقافية وإقتصادية/بيئية ما زال أقل من الأعداد المحتملة. بل حتى مع محدودية الطلب الإجمالي المرتبط بهذه الشرائح من السياح، من حيث نصيبه من سوق سياحة الإستجمام الدولي الواسع، ولا يمكن المراهنة على زيادة أعداده، فإن هذا الطلب في تزايد في جميع أنحاء العالم في المستقبل، واليمن تتمتع بموقع جيد لأخذ نصيب أكبر من هذا السوق. وإذا ما عرض لزائري اليمن إقامة يمكن أن يتم فيها الجمع بين سياحة لأغراض ثقافية وبيئية وسياحة الشواطئ، فإن ذلك سيدفع بهذا التوسع. ويمكن لليمن أن تنظر إلى إمكانية الدخول كجزء من دورة سياحية إقليمية بحيث يتم جمع منتجها السياحي الثقافي – البيئي بما تقدمه دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وجمهورية جيبوتي من سياحة ساحلية. إن الإستغلال للإمكانيات الكامنة في

مجال سياحة الإستجمام، مع ذلك، تتطلب أن يتم تطوير قدرات جديدة في بعض المواقع السياحية المستهدفة المختارة، ويدخل في ذلك إنشاء مجمعات سياحية في مواقع ساحلية. ولكن لابد أن تكون التوقعات للسياحة الساحلية واقعية. وليس من المرجح بأن تصبح مستهدفة كموقع كبير للسياحة الجماعية. فهذا يتطلب أن تكون اليمن قادرة على منافسة دول تتمتع بأصول سياحية أفضل، وقد سبق لها أن طورت قدرات وشهرة سياحية مطلوبين. وقد تكون هناك إحتمالات واعدة لسياحة الغوص في جزيرة سقطرة وجزر البحر الأحمر، ولكن من المؤكد أن لا يتعدى ما يجعل سوق اليمن السياحي على هذا النحو سوقا كبيرا في إطار سوق سياحة الغوص المنتشر على نطاق واسع.

إن فئة كبيرة من سوق السياح الدوليين الوافدين إلى اليمن هم سياح من الخليج ويمنيين مغتربين يقطنون في الخارج. وهذا السوق يتسم بتنوع واسع ويشمل دوافع متنوعة للسياحة، مثل الإستمتاع بمنشئات ترفيهية في مواقع خاصة مقصودة من قبل السياح [مثلا مدينة عدن، والمرتفعات اليمنية، ومواقع دينية (مزارات) ومواقع للعلاج الطبيعي]. على الرغم من عدم توفر معلومات يمكن الإعتماد عليها حول هذا السوق، يبدو أنه يتنامى ويعطي مجالا واسع للنمو. ومع ذلك، من أجل إستغلال هذا السوق، لابد أن يعمل مستثمرون يمنيون أو أجانب على تطوير منشئات للإقامة، مثل مجمعات فلل (شاليهات) في المناطق السياحية الإستجمامية التي تتعم بوسائل ترفيهية.

إن نفس التوقعات تنطبق على السياحة الداخلية. فعلى المدى القصير، من المرجح أن تكون سرعة النمو لسياحة رجال الأعمال على الأقل مثل النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي، أو بما يزيد على ذلك بقليل، وذلك بسبب التطور المتعاظم للإقتصاد. وسيكون نمو السياحة الترفيهية أسرع حيث أنها بادئة من قاعدة متدنية وتتطور تدريجيا إلى نشاط متنامي ، مع زيادة النمو الحضري، وزيادة الدخول المحتملة، وتطور السلوك الإجتماعي. ونكرر هنا أيضا أن القدرات الإستيعابية الموجودة حاليا للفنادق كافية لإمتصاص أغلب الطلب المتزايد، على الرغم من أن تطوير السياحة الترفيهية يستدعي القيام بإنشاء أماكن مناسبة للإقامة وغير ذلك من المنشئات السياحية الأخرى في عدد من مواقع سياحية مختارة. من المرجح أن تكون أفضل المواقع المرشحة لجذب هذا الطلب هي المناطق الساحلية في ضواحي مدن عدن، وزبيد والمكلا، علاوة على القرى السياحية في ضواحي مدن صنعاء، وتعز، وسيئون.

متمشيا مع التوقعات الواردة أعلاه، وبشرط أن يكون الوضع السياسي والإقتصادي مستقرا وأن ينمو الإقتصاد اليمني بمعدل يبلغ في المتوسط ٥,٦% في السنة خلال فترة الخمس سنوات القادمة، كما تم تصوره في الخطة الخمسية الثانية، فإن من المحتمل أن تصل إجمالي الإيرادات من السياحة إلى ٣٧,٥ بليون ريال أو ما يعادل ٢١٥ مليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٠٥م. توقع بريزي (٢٠٠١) بأن من الأهداف المعقولة لليمن أن تضاعف عدد السياح القادمين حاليا إلى ثلاثة أضعاف خلال الخمس سنوات القادمة. كنتيجة لذلك، من الممكن أن نتوقع، في أفضل الأحوال، أن ينمو عدد السياح الدوليين الواصلين إلى اليمن من عددهم البالغ ٧٣ ألف سائحا (١٨ ألفا منهم سياح لقضاء إجازاتهم) في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٧ ألف سائح في عام ٢٠٠٥م (مع ٥٤ ألف من الوافدين للسياحة لقضاء إجازاتهم). في هذا الإطار، من الممكن أن تنمو الإيرادات من السياحة الدولية من ١٣ بليون ريال، أو ما يعادل ٧٦ مليون دولارا أمريكيا في عام ٢٠٠٠م، إلى ٢٣ بليون ريال، أو ما يعادل ١٣٥ مليون دولارا أمركيا في عام ٢٠٠٥م. كما أن بريزي يتوقع بأنه ليس من المرجح أن تساهم سياحة الإجازات في توسع السياحة الداخلية الكلية خلال الخمس سنوات القادمة بما يزيد على٢٠%. وكنتيجة للإفتراضات الواردة أعلاه، من الممكن أن تنمو إيرادات السياحة الداخلية من ١٠ بليون ريال أو ما يعادل ٥٩ مليون دولار أمريكي، في عام ٢٠٠٠، إلى ١٤ بليون ريال أو ما يعادل ٨٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥م. لو تحقق ذلك فعلا، فإن إسهام قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع قليلا عما كان إسهامه في عام٢٠٠٠م البالغ نسبة ١,٧% إلى٢,١% في عام ٢٠٠٥م.

ب- قطاع الخدمات الحكومية

تسيطر الخدمات (الإدارية) الحكومية، التي تمثل نسبة ٤٥% من إجمالي الخدمات في المتوسط، و ٢٣% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ م. إن الإدارة والخدمات الحكومية لم تساهم بما يعادل حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل كان لهما حيوية، إذ ساهمتا بحوالي نصف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

ولقد زادت الخدمات الحكومية، بمعدل بلغ في المتوسط ١٥,٣%، خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ م، قبل تتناقص سرعة نموه إلى ٥,٦% في السنة في النصف الأخير من عقد التسعينيات. في ظل ما لدور الحكومة من حجم كبير في الإقتصاد، مقارنة بما هو الحال في دول أخرى، فإن هذا القطاع سيظل يلعب دورا هاما في عملية التنمية والتطور الإقتصادي في اليمن.

أثناء الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م، يخطط بأن تنمو الخدمات الحكومية بمعدل ٤,٧% في السنة، وبالتالي يتراجع نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي قليلا عن نسبة ١٠,٨% في عام ٢٠٠٠م إلى نسبة ١٠,٤% في عام ٢٠٠٥م. ويمكن الوصول إلى الحكم على أولويات الخطة الخمسية الثانية من خلال المخصصات المتوقعة في جانب الإنفاق الحكومي. ويخطط بإعطاء كل من الإنفاق على الدفاع، وفرض النظام والقانون والإنفاق على التعدين والنفط، نفس النصيب من إجمالي الإنفاق الحكومي (نسبة ٢٥% ونسبة ٧% على التوالي)، وسيرتفع نصيب قطاع الخدمات الإجتماعية من ٣٤% إلى ٣٧%، ونصيب قطاع الزراعة والثروة السمكية سيرتفع من ٢,٤% إلى ٢,٨%، بينما سيتراجع نصيب الإنفاق الحكومي على قطاع النقل والإتصالات من ٠,٤% إلى ٠,٣%.

ج. قطاع النقل والموصلات

يمثل قطاع النقل والتخزين خمس إجمالي القيمة المضافة لقطاع الخدمات. مع ذلك، إستمر نصيبهما في الناتج المحلي الإجمالي في تراجع من ما كان عليه في عام ١٩٩٠م بنسبة حوالي ١٥% إلى ١٠% في عام ٢٠٠٠م، وكان إسهامهما سالبا في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد سجل هذا القطاع معدلات نمو سالبة خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦م ولم يستعيد عافيته إلا في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠م. ولذلك لقد كان أداء هذا القطاع الفرعي غير مرض أثناء فترة الخطة الخمسية الأولى عندما نمى القطاع بمعدل ٢,٢% في السنة مقابل معدل نمو مستهدف بنسبة ١٠% في السنة. وعلى الرغم من الجهود نحو التحرير وتخفيف التشدد في النظم بقي القطاع بكامله تحت سيطرة مؤسسات حكومية إحتكارية مثل شركة الملاحة اليمنية وشركة الخطوط البرية اليمنية وشركة الخطوط الجوية اليمنية. كما أن الحكومة هي التي أيضا تتحكم على التعريفات وأسعار الركاب.

جدول (٢-١٤) شبكة طرق النقل

	١٩٩٥	٢٠٠٠	هدف للسنة ٢٠٠٥
الطرق المزفلتة	٥،٠٥٢	٦،٥٨٦	١٠،٩٤٧
الطرق الحصوية	٢،٣٦٠	٣،٩١٥	٦،١٠٩
الطرق غير المزفلتة	..	٦٠،٠٠٠	..

...: غير متوفر
المصدر: تم تقديرها من بيانات الخطة الخمسية الثانية.

إن قطاع طرق النقل يعتبر أهم قطاع متفرع عن قطاع النقل. وقد وصل عدد وسائل النقل المسجلة في اليمن إلى ٨٨٥ ألف عربة في عام ٢٠٠٠م. وقد تم تحرير هذا القطاع في عقد التسعينيات وإرتفعت مشاركة القطاع الخاص في مجال طرق النقل. تم إصدار تراخيص لمكاتب نقل تابعة للقطاع الخاص من قبل الهيئة العامة للنقل البري (التي تم إنشائها في عام ١٩٩٩م)، وذلك من أجل تعزيز المنافسة وتخفيض تكاليف النقل، إضافة إلى إصدار تراخيص لشركات من القطاع الخاص للقيام بالنقل الجماعي العام للركاب بين المدن وللنشاط السياحي. ومع ذلك، شبكة الطرق ما زالت ضعيفة جدا بالرغم من التوسع الذي تم خلال فترة الخطة الخمسية الأولى. ولا تزيد مسافة الطرق الإسفلتية على ما نسبتها ٩% من إجمالي الطرق (١١ كم لكل ألف كيلومتر مربع). ومازال يسيطر نظام "الفرزة" على قطاع الشاحنات البرية على نحو إحتكاري ؛ وتقوم بتحديد الأسعار وتمنع دخول آخرين، فمن ثم تعمل على رفع تكاليف النقل البري.[٤٩] وأهم من ذلك، تعمل الشكاوى من الوضع الأمني على تقليل الشعور بالأمان عند استخدام طرق النقل البرية، حتى في المناطق التي توجد فيها شبكات طرق.

تتمتع اليمن بموقع متميز في شبكة الملاحة الدولية، وتمر عدد من خطوط الملاحة الدولية والإقليمية عبر موانيها، وخاصة مينائي عدن و الحديدة. وبالتالي، فإن قطاع النقل البحري والموانئ البحرية يلعب دورا هاما في النشاط الإقتصادي في اليمن، كما أن ٦٨% من صادرات اليمن غير النفطية و٨٥% من وارداته تخرج وتدخل عبر موانئ اليمن البحرية، علاوة على ما تقدمه من خدمات وكالات الملاحة البحرية، ومكاتب وشركات تعمل في مجالات تناول إرساليات الشحن، وإرسال البضائع الانتقالية وخدمات صيانة وإصلاح السفن، ولقد شهد قطاع النقل البحري خلال فترة الخطة الخمسية الأولى توسعا كبيرا. وفي عام ١٩٩٧م، تم إنشاء مرسى جديد في ميناء الصليف، كما تم إنشاء ميناء للحاويات في عدن وتم وضع مرسى صغير في جزيرة سقطرة. ويجري العمل حاليا في إنشاء ثلاث موانئ جديدة في محافظة حضرموت والمهرة وأبين. وقد إرتفع عدد السفن التي ترسي في موانئ اليمن الست من ٢،٤٠٧ سفينة في عام ١٩٩٥م إلى ٣،٦٠٩ سفينة في عام ٢٠٠٠م. وإرتفع وزن البضائع المشحونة التي تم تناولها من ٤,٢ مليون طن إلى ٦,٤ مليون طن خلال نفس الفترة. وخلال فترة الخطة الخمسية الأولى، زادت مشاركة القطاع الخاص في مجال النقل البحري والخدمات البحرية، وعلى وجه الخصوص، في نشاطات مناولة البضائع، وتموين السفن والعمل تحت إمتيازات لتشغيل ميناء الحاويات الجديد في عدن.

تمتلك اليمن ١٤ مطارا جويا، منها ستة مطارات دولية. وقد تم إنشاء أو إعادة تأهيل مطارات كثيرة ومنشئات أخرى أثناء فترة الخطة الخمسية الأولى، شاملا بما في ذلك مطار عدن، ومحطة الركاب في مطار عتق، ومدرج مطار تعز، ومحطات الركاب في مطار الريان والغيضة ومطار سقطرة. ولقد تم تطوير أسطول شركة الخطوط الجوية اليمنية. ومع ذلك، فقد إنخفضت حركة ركاب الطيران بقدر ملموس خلال السنوات القليلة الماضية. فقد تراجع عدد الركاب الواصلين والمغادرين من حوالي ١,٤ مليون راكب في عام ١٩٩٥م إلى ١,١ مليون راكب في عام ٢٠٠٠م. ولكن إرتفعت حركة الشحن الجوي من ٩,٣٠٠ طن إلى ١٢,٨٠٠ طن خلال نفس الفترة. ويعود تراجع حركة الركاب إلى إنسحاب بعض شركات الطيران العالمية وبالتالي إنخفاض عدد هذه الشركات إلى ١٢ شركة طيران من بين ٣٨ شركة كانت قد وقعت إتفاقيات ثنائية مع اليمن. وقد وصل نصيب الخطوط الجوية اليمنية من إجمالي حركة ركاب الطيران عبر المطارات اليمنية، مانسبتهم ٦٦% في عام ٢٠٠٠م، وبلغ نصيب الخطوط الجوية اليمنية ما نسبته ٥٦% من إجمالي حركة الشحن الجوي. كما أن تراجع حركة ركاب الطيران يعود جزئيا لإنخفاض عدد السياح الواصلين إلى اليمن.

ويتقاسم كل من القطاع الخاص، والقطاع المختلط والقطاع العام، قطاع خدمات المواصلات وخدمات البريد. ولقد شهد هذا القطاع توسعات كبيرة أثناء فترة الخطة الخمسية الأولى، إضافة إلى تلقي القطاع إستثمارات حكومية بما يزيد بكثير على ما كان مستهدف لها أثناء فترة الخطة الخمسية الأولى [راجع الإطار رقم (٣-٢)]. وقد كانت من ضمن الإنجازات التي تحققت في هذا القطاع، إقامة توصيلات أنسجة بصرية بين المدن الرئيسية، وشبكات بسنترالات هاتف رقمية، وإدخال الهاتف السيار وخدمات شبكات الانترنت. وإرتفعت قدرات الهاتف من ٢٤٢,٤٩٩ خطا هاتفيا في عام ١٩٩٥م إلى ٤٦٠,٧٣٦خطا في عام ٢٠٠٠م. وتضاعف عدد الخطوط المركبة إلى ٣٤٦,٧٠٩ خط تقريبا خلال نفس المرحلة، وبالتالي وصلت تغطية خدمة الهاتف إلى خطين هاتف لكل ١٠٠ شخص. وعلى نحو مماثل شهدات خدمات البريد نموا كبيرا أثناء فترة الخطة الخمسية الأولي (حتى وصلت إلى ٤٢,٢٢٩ صندوقا بريديا في عام ٢٠٠٠م من ٨,١٢٠ صندوق في عام ١٩٩٥م). كما تم إنشاء حوالي ٥٩ مكتبا للخدمات البريدية في عدد من المحافظات، كما تم تعزيز شبكة نقل البريد. كما أن عقود وكلاء البريد أصبحت تغطي مناطق ريفية نائية كثيرة. وكانت شركات البريد السريع والمراسل البريدي نشطة أيضا خلال السنوات القليلة الماضية، ومنحت تراخيص لسبع شركات بريدية لتعمل في اليمن.

تسعى الحكومة اليمنية لإستكمال وتحديث شبكات الطرق الداخلية والدولية أثناء فترة الخطة الخمسية الثانية، من أجل ربط كل المحافظات وبعضها البعض، ولربط اليمن بالدول المجاورة لها. فإضافة إلى الطرق الجديدة التي سيتم إنشاؤها [راجع جدول رقم (٢-١٤)]، فإن الخطة تهدف أيضا للقيام بصيانة ٥,٠٠٠ كم من الطرق الإسفلتية و ٢,٥٠٠ كم من الطرق الحصوية، وكذلك إدخال مستثمرين محليين وأجانب في إنشاء وتشغيل الطرق عن طريق أنظمة BOT وBOO (بناء- إمتلاك- تشغيل أو بناء- إمتلاك- نقل ملكية) وذلك لرفع مستوى إجراءات السلامة في

عملية التشغيل. ثانيا، تهدف الخطة الخمسية الثانية إلى تخفيض تكلفة النقل البحري والشحن البحري من خلال رفع قدرات وإمكانيات الموانئ البحرية ورفع مستوى كفاءة العمليات فيها وفي عملية تشغيلها، وكذلك إدخال نشاط نقل بحري داخلي منتظم في ما بين الموانئ اليمنية ومع الموانئ الدولية والإقليمية. ثالثا، تهدف الخطة أيضا إلى مضاعفة عدد التوصيلات الهاتفية (مليون مشترك) حتى تصل التغطية إلى ٤ خطوط هاتفية لكل مئة شخص (أي بنسبة نمو تبلغ في المتوسط ١٦,٧% في السنة)، وإعادة هيكلة تعريفة أسعار الخدمات، ورفع القدرة للهاتف السيار من خلال إضافة ٤٠٠ ألف مشترك جديد وتوسيع تغطية الخدمة إلى المناطق الريفية، وإلى توسيع شبكة البريد من خلال إنشاء ١٦٨ مكتبا للبريد ومنح وكالات بريد إضافية. وهناك الآن أدلة توحي بأن أسرع طريقة لتحسين إمكانية الحصول على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية هي من خلال وجود تنافس مفتوح في أسواق الإتصالات، بدون إعطاء أي إمتياز إحتكاري لأي منشأة جديدة تدخل في السوق.

إطار (٢-٣): سوق الإتصالات اللاسلكية في اليمن

لقد صدر قرار جمهوري في عام ١٩٩٩ م بإنشاء المؤسسة العامة للإتصالات، وهي مؤسسة مملوكة للدولة بنسبة ١٠٠%. وهي عبارة عن حصيلة دمج المؤسسة العامة للإتصالات التي كانت تابعة لليمن الشمالي سابقا بالمؤسسة اليمنية العامة للموصلات التابعة لليمن الجنوبي سابقا، وهما الجهتان اللتين كانتا، قبل الوحدة، تتوليان نشاط الإتصالات في اليمن. وتعتبر وزارة المواصلات جهة منظمة لقطاع الإتصالات والمشرفة عليه ووزير المواصلات هو رئيس مجلس الإدارة للمؤسسة العامة للإتصالات.

وتمتلك المؤسسة العامة للإتصالات دون سواها حق تقديم خدمة التلفون الثابت. أما حق تقديم خدمة الهاتف الدولي فقد منح لشركة تيليمن، على أساس إحتكار لها وذلك حتى عام ٢٠٠٣ م. كما أن شركة تيليمن تقوم بتقديم خدمة شبكة الإنترنت، لكن لم يكن ذلك بموجب أي اتفاقية، وبالتالي فقد قامت المؤسسة العامة للإتصالات بتقديم خدمة شبكة الإنترنت الخاصة بها ("بوابة اليمن للإنترنت") منذ وقت قريب. وقد تم تحرير خدمة الهاتف السيار في عام ٢٠٠٠ م، وأصبحت هناك شركتين تقوم بتقديم هذه الخدمة - عبر نظام السيار بالأقمار الصناعية (GSM) - هما شركتا سبأفون وشركة سبيسنل. وقد أنشئت مئات المراكز للهاتف في جميع أنحاء البلاد، حيث يتم وضع تلفونات تحت تصرف الجمهور العام ويدفع مستخدميها قيمة المكالمات نقدا، مجرد ما ينتهوا من مكالماتهم. وتصدر وزارة المواصلات تراخيص لهذه المراكز، وتقدم المؤسسة العامة للإتصالات هذه الخدمة إضافة إلى ذلك، تم وضع كبائن هاتف للجمهور العام في شوارع المدن وذلك من قبل شركة خاصة (شركة كابينات الهاتف للجمهور العام المحدودة). وهناك خدمات الإستيقاظ، وخطوط مشتركة (إتصالات جماعية – "كنفرنس")، وخدمة البيجر (المنادي)، إلا أن تغطيتها متدنية جدا.

المؤسسة العامة للإتصالات – أنشئت بقرار من مجلس الوزراء في عام ١٩٩٠ م. وبموجب شروط اتفاقية أبرمت بين شركة البرق واللاسلكي (Cable and Wireless) والحكومة اليمنية، لمدة عشر سنوات، فإن على شركة (Cable and Wireless)، أن تقوم بشراء ٦٥% من أسهم رأس مال شركة تيليمن في البداية، بينما تحصل المؤسسة العامة للإتصالات على ما نسبتها ٣٥% من إجمالي الأسهم. ويتحول نصيب المؤسستين الشريكتين إلى ٥١% لشركة (Cable and Wireless) وإلى ٤٩% للمؤسسة العامة للإتصالات وذلك بعد ثلاث سنوات، ثم تتحول مرة أخرى إلى ٣٥% لشركة (Cable and Wireless) ونسبة ٦٥% للمؤسسة العامة للإتصالات في عام ١٩٩٥ م. ولكن قررت الحكومة أن تستمر مشاركتها بما نسبتها ٤٩% من ملكية شركة تيليمن. ويتكون مجلس إدارة الشركة من ثمانية أعضاء منهم أربعة يمثلون شركة (Cable and Wireless) وأربعة أعضاء آخرون يمثلون المؤسسة العامة للإتصالاتز ورئيس مجلس الإدارة هو أيضا وزير الموصلات اليمني. وتظل الإتفاقية نافذة حتى ديسمبر عام ٢٠٠٣م وتبدأ المفاوضات لتجديدها في شهر اكتوبر من عام ٢٠٠٢ م.

ولقد أوكل إلى شركة تيليمن في عام ١٩٩٠ م في البداية أن تقوم بتقديم خدمة الإتصالات الدولية، وخدمات إرسال وتلقي رسائل البرقيات الدولية وخدمات التلكس الدولية. وصرحت الحكومة اليمنية لشركة تيليمن للقيام بتقديم خدمات الهاتف السيار في عام ١٩٩٢ م، وفي عام ١٩٩٦مصرح لها بتقديم خدمات شبكة الإنترنت. في الوقت الذي تحتكر شركة تيليمن تقديم خدمة شبكة الإنترنت والاتصالات الدولية، تم تحرير خدمة الهاتف السيار بنظام GSM السيار عبر الأقمار الصناعية في عام ٢٠٠٠ م. وحاليا تقوم شركتان من القطاع الخاص، شركة سبأفون (مشروع إستثماري تابع لشركة أوراسكم المصرية) وشركة سبيسنل (شركة تضامنية بين شركة انفستكوم اللبنانية ومجموعة الزبير العمانية) بتقديم خدمة الهاتف السيار GSM عبر نظام السيار عبر الأقمار الصناعية. وقد وصل عدد المشتركين مع شركة سبأفون إلى ١٠٠ ألف مشتركا في عام ٢٠٠٠م.

وتتركز كل سلطات التنظيم في أيدي وزير المواصلات، الذي أيضا يحتل في نفس الوقت منصب رئيس مجلس إدارة شركة تيليمن والمؤسسة العامة للإتصالات. عادة ما تقوم لجنة بدراسة وإقتراح الأسعار الخاصة بالإتصالات الهاتفية، وتتكون هذه اللجنة من ممثلين عن المؤسسة العامة للإتصالات ووزارة المواصلات. ثم يحق لمجلس الوزراء أن يصدر القرارات حول هذه الأسعار. أما بالنسبة للإتصالات الدولية، فإن الإتفاقية بين شركة (Cable and Wireless) والحكومة اليمنية تشرط بأن تجري تعديلات تهدف إلى المحافظة على الأسعار بما يعادلها بالعملات الصعبة. ومرة أخرى، على مجلس الوزراء أن يوافق على مثل هذه التعديلات في الأسعار.

المصدر: المؤسسة العامة للإتصالات، أبريل ٢٠٠٢.

د. قطاع تجارة الجملة والتجزئة

لقد حقق قطاع التجارة معدل نمو بلغ في المتوسط ٤,٣% في السنة في عقد التسعينيات. وكان إسهامه في نمو الناتج المحلي الإجمالي إسهاما ضعيفا نسبيا. وتقلصت نشاطات التجارة بنسبة ١٣% في عام ١٩٩٤م، وذلك بسبب إندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤م، ثم إرتفعت في عام ١٩٩٥م بنسبة ١٥,٥%، وكثيرا ما يعود ذلك لإصلاحات في إجراءات الإستيراد وإصلاحات ضريبية (جمركية). وقد سجل القطاع نموا بمعدل بلغ ٦% في السنة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠م، مدفوعة بما تم تبنيه من سياسات لتحرير التجارة منذ منتصف عقد التسعينيات. و إرتفع معدل نمو تجارة الجملة والتجزئة من معدل ٢,٢٢% في السنة أثناء الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠م إلى ٥,٩% أثناء فترة الخطة الخمسية الأولى. كما إرتفع عدد القوى العاملة التي تعمل في قطاع التجارة من ٢٩٥ ألف شخصا في عام ١٩٩٢م إلى ٤٠٩ ألف شخص في عام ٢٠٠٠م (أو ما يشكل ١١% من إجمالي القوى العاملة).

في الوقت الذي تتوثق فيه آثار التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي وتطوره على نحو جيد، من خلال تجارب على الدول الأخرى ، فإن التجارة على المستوى الداخلي يمكن أيضا أن تلعب دورا هاما في خلق فرص عمل وزيادة الدخل، إضافة إلى ما لها من تأثير على قطاعات ونشاطات إقتصادية أخرى (مثلا، قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية). وتهدف الخطة الخمسية الثانية إلى زيادة نصيب القطاع التجاري من الناتج المحلي الإجمالي (بنسبة ١% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٠ م).

الجزء الثاني

بيئة القطاع الخاص والحكم الجيد

الفصل الثالث: تطوير القطاع الخاص وتحسين أساليب الحكم

١ ـ نظرة شاملة والإستنتاجات الرئيسية

إن الوسيلة الأكثر إستدامة لتخفيف الفقر في اليمن تأتي من خلال خلق أعداد كبيرة من فرص العمل، التي تدر دخولا جيدة، وذلك في القطاع الخاص. خلال العقود الثلاثة الماضية، لقد أثبتت التجربة في دول صغيرة أخرى ناجحة بأن أفضل طريقة لتخفيض نسبة الفقر هي عن طريق الجمع بين تزايد تشغيل القوى العاملة في القطاع الخاص، و رفع لإنتاجية القوى العاملة، ورفع الأجور الفعلية الحقيقية للعمالة. ولقد تبين أن النمو المبنى على قاعدة السوق كمحدد للمسار الإقتصادي، وتشجيع المنشئات والعمال للإستثمار في المعدات المادية و رأس المال البشري (المهارات) يؤدي لتحقيق مستويات معيشة أفضل للجميع.[٤٦] كما أن هناك أدلة قوية تبين بأن هناك حاجة لتحسين إجمالي إنتاجية العوامل في اليمن، وذلك كمصدر هام لتحقيق النمو (راجع الفصل الأول) أو أحد المحركات الرئيسية لتحسين الإنتاجية ولتحقيق أداء قوي للنمو. وما مدى توفر القدرة لدى المنشئات، والتي تكون في أفضل مستوياتها عندما تعمل في مناخ إستثماري سليم، تعتبر من أهم العوامل الرافقة لزيادة الإنتاجية. كما أن وجود أسواق خاصة تعمل بطريقة جيدة هي أيضا من الطرق القوية لمساعدة الفقراء على الوصول إلى مستويات معيشية يتمتع بها الأفضل حظا منهم، وذلك من خلال إعطائهم الفرص المناسبة لرفع مستويات معيشتهم.

وكل من الرؤية الإستراتيجية للتنمية حتى عام ٢٠٢٥م والخطة الخمسية الثانية، على حد سواء، تدركان ما للقطاع الخاص من دور محوري في تحقيق معدل نمو إقتصادي مرتفع ومستدام. فكلاهما تدعوان لتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وفي نفس الوقت توليان للقطاع الخاص الدور الرئيسي لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وتهدف الخطة الخمسية الثانية إلى زيادة نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الكلي، والناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية إلى نسبة ٣٥,٧% و ٧٢,٣% على التوالي بنهاية عام ٢٠٠٥م. وهذا ما يتطلب تحقيق نمو حقيقي في القيمة المضافة للقطاع الخاص بمعدل نمو يبلغ ١٠% في السنة. والخطة تدرك أهمية إجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية، وتعزيز التنافس وتحسين نشاط الوساطة المالية، ومن أجل ضمانة كفاءة إستخدام الموارد ولخلق بيئة ملائمة لنشاط القطاع الخاص. وينبغي أن يبقى دور الدولة محصورا في ضمان وجود بيئة إقتصادية كلية مستقرة (مثلا وجود نسبة تضخم متدنية ونظام مستقر لسعر صرف العملات) وعلى أداء وظائف السيادة ونشاطات إقتصادية وخدمات إجتماعية محدودة. وتحتوى الخطة الخمسية الثانية على برنامج طموح للخصخصة وترى بأن يكون للقطاع الخاص دورا في تقديم خدمات البنية التحتية.[٤٧]

إن هذا الفصل يقيم الوضع الراهن في تطوير القطاع الخاص اليمني، وما له من مساهمة في النمو الإقتصادي، كما أنه يبرز ما هي الحواجز الموجودة في بيئة نشاطات الأعمال. كما أنه يشير إلى مجموعة من الطرق التي يمكن أن تتبناها اليمن من أجل تحقيق قطاع خاص يتسم بحيوية أفضل وقادر على خلق فرص عمل. إضافة إلى ما هو متوفر من مطبوعات ودراسات، فإن ما يحتوي هذا الفصل من تحليل يرتكز كثيرا على نتائج مسح القطاع الخاص والتي تم القيام به في شهر نوفمبر عام ٢٠٠١م، وبالتحديد لغرض هذه الدراسة. ولقد بلغ حجم العينة ٩٤٧ مشروعا خاصا موزعة على خمس محافظات.

تشمل الإستنتاجات في هذا الفصل ما يلي: (١) تعمل مؤسسات القطاع الخاص في بيئة تتسم بضعف هياكل الحكم الجيد وبإنتشار الفساد، وبالإرتجالية في التنظيم، وبضرائب مرتفعة وإدارة ضرائب لا تعمل بكفاءة ووجود ممارسات غير منصفة في نشاطات الأعمال؛ (٢) إن معظم مؤسسات القطاع الخاص، عبارة عن منشئات صغيرة، وورش عمل

---

[٤٦] راجع على سبيل المثال تقرير البنك الدولي (١٩٩٥) . في الوقت الذي تعتبر نوعية رأس المال البشري من المكونات الرئيسية لتحقيق إنتاجية أفضل مؤكدة ، فإن هذا التقرير لا يخوض في هذا الموضوع بالتفصيل.

[٤٧] إن برنامج الخصخصة بموجب الخطة الخمسية الثانية يسعى إلى تجهيز ٦١ مشروعا هاما للخصخصة. وهذه المشروعات تشمل خمسة مشروعات عامة في قطاع النقل، و٣ مشروعات في المجال الزراعي و ٣ مشروعا صناعيا و ٨ مشروعات تجارية و ١٧ مشروعا في مجال الثروة السمكية إضافة إلى مصفاة النفط ومصرفين تابعين للقطاع العام [راجع الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١)].

ذات توجه خدمي وتعمل في أسواق داخلية مكتسبة، ولا يوجد لها إلا فرص قليلة للقيام بأي توسع مربح؛ (٣) ينظر إلى البيئة الإستثمارية كبيئة ذات مخاطر عالية وتتسم بعدم التساوي في ميدان اللعب للمنشئات الأجنبية والمحلية؛ (٤) لا تواجه المنشئات الصغيرة إلا مشاكل قليلة نسبيا عند ما تدخل السوق، ولكن تواجه معوقات كبيرة لنمو القيمة المضافة والتوسع في تخصصاتها، وذلك نتيجة لمستوى عالي من المخاطر المحتملة وعدم الإطمئنان في المناخ الإستثماري، ولوجود ممارسات منافسة غير عادلة، وعوائق إدارية حكومية خلقها غياب التنسيق في ما بين الإدارات الحكومية، وخدمات بنية تحتية عالية الكلفة وغير تنافسية؛ (٥) هناك صعوبة في الحصول على خدمة الكهرباء وعلى الأراضي وعلى الخدمات القانونية وإرتفاع تكاليف تلك الخدمات، وإرتفاع تكلفة إجراء التعاملات/ الصفقات وإرتباط ذلك بما يحدث من جرائم وسرقات، ووجود شبكات نقل داخلية غير كافية وغير ذلك؛ وأخيرا (٦) يوجد لدى المنشئات الكبيرة قدرة على العمل بأداء أفضل لأنها قادرة على إمتصاص المخاطر داخليا، ويتم ذلك جزئيا من خلال التكتل وبناء قدرات داخلية، على توفير العوامل الحساسة الهامة لنشاطها. كما أن المنشئات الكبيرة تستفيد من ما لها من شبكات نفوذ قوية، وقدراتها على الوصول إلى أسواق خارجية والحصول على تمويل خارجي.

إذن، فالتحدي الرئيسي أمام اليمن هو كيف يتم الحصول على نمو من منطلق قاعدة واسعة قطاع الخاص، و في ظل هذه العوامل الثلاثة الهامة والمرتبطة ببعضها البعض: (١) ضعف البنية المؤسسية الخاصة بالقطاع الخاص، من حيث ضعف أساليب الحكم وقلة المؤسسات الداعمة لإقتصاد السوق؛ (٢) ضعف البنية التحتية؛ وأخيرا (٣) صغر حجم القطاع الصناعي، وإستمرار صغر حجم معظم المنشئات اليمنية. ولأن التوصيات، المقدمة في هذا الفصل حول السياسات، لا تركز على أساليب منتظمة لمواجهة القضايا التي تهم القطاع الخاص فحسب، بل أيضا على وضع طرق سريعة المسار للتصدي العقبات الهامة (مثلا، إيجاد جيوب أو مناطق صناعية)، وفي نفس الوقت تتعرض للآثار الإرشادية والتجريبية المترتبة عليها على المدى القصير. ومن ضمن الأولويات التي بحثت في هذا الفصل تشجيع التثبيت الإقتصادي على المستوى الكلي، وإيجاد ضمان قانوني، وتقليل النظم الإدارية إلى أدنى حد ممكن، والتصدي للفساد وممارسات نشاطات الأعمال غير المنصفة (مثلا الفساد)، وتحسين مستوى جودة خدمات البنية التحتية.

إن تحسين البيئة الإستثمارية يتطلب زيادة الإهتمام بتحسين فعالية الأسواق وشبكات البنية التحتية. وهناك ثلاث لبنات بناء لهذ التوجه: الأولى، أن هناك حاجة لتعزيز الإلتزام ببناء إقتصاد مبني على مبادئ إقتصاد السوق وحوافز مادية، وذلك من خلال إدارة الإقتصاد الكلي بطريقة سليمة وشفافة، وإتباع سياسات تجارية إنفتاحية وسعر صرف للعملات محدد بإسلوب المنافسة. وعلى المدى البعيد، إن الإعتماد على النفط يتطلب عملية التنويع، فضلا عن إتباع سياسات من أجل خلق قطاع صناعي تنافسي. الثانية، أن تشمل الأولويات أيضا تطوير مؤسسات ترتكز على مبادئ إقتصاد السوق، بما في ذلك إطار ما لقانون تجاري ونظام قانوني يعمل بجدارة، يعمل على تشجيع تعاملات مبنية على مبادئ إقتصاد السوق. وتعتبر تقوية قدرات القطاع الخاص من خلال تسهيل الدخول لنشاطات الأعمال ونموها، وتحسين إدارة الضرائب، تعتبر من المكونات الهامة لعملية تطوير مؤسسات تعمل بفعالية من أجل دعم تطوير إقتصاد يعمل بناء على مبادئ إقتصاد السوق. والثالثة، أن ضمان اتباع طريقة المنافسة للحصول على خدمات البنية التحتية، مثل خدمات الكهرباء وللحصول على الأراضي وخدمات المياه والاتصالات، إضافة إلى وجود منافسة عادلة في أسواق المنتجات، يعد ضروريا لتعزيز قدرة المنشئات على التوسع في نشاطاتها على نحو مدر للأرباح.

٢- صفات القطاع الخاص والمناخ الإستثماري في اليمن

إن القطاع الخاص اليمني صغير الحجم، وإستمرار أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي في تراجع في عقد التسعينيات. على الرغم من صعوبة الحصول على بيانات دقيقة حول حجم القطاع الخاص وإسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن التقديرات المتوفرة تبين بأن نصيب القطاع الخاص من القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي الكلي بلغت حوالي ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥م، ولكن إستمر ذلك النصيب في التراجع أثناء فترة الخطة الخمسية الأولى. فقد إنخفضت القيمة المضافة للقطاع الخاص إلى ٥٨% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧م، فإرتفعت إلى ٦٦% في عام ١٩٩٨م (وذلك انعكاسا لهبوط أسعار النفط)، قبل أن يبدأ إنخفاضها إلى ٥٥% في عام ١٩٩٩م، ثم زاد إنخفاضها إلى ٤٤% في عام ٢٠٠٠م. وإرتفع الناتج للقطاع الخاص،

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية، من ٧٧% في عام ١٩٩٥م إلى ٨٠% في عام ١٩٩٧م وظل بنسبة ٧٨% أثناء الفترة ١٩٩٨- ١٩٩٩م قبل أن ينخفض إلى ٦٦% في عام ٢٠٠٠م [راجع جدول (٣-١)].

جدول (٣-١): نصيب القطاع الخاص/القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٥-٢٠٠٥م)

	١٩٩٥	٢٠٠٠		٢٠٠٥		
	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	ملايين الريالات باسعار سنة ٢٠٠٠	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	ملايين الريالات باسعار سنة ٢٠٠٠	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو السنوى (%) للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥)
القطاع غير النفطي	٨٦,٥	٩١٤،٣٤٣	٦٦,٣	١،٣٤٦،٥٠٠	٧٤,٣	٨,٠
القطاع النفطي	١٣,٥	٤٦٥،٤٦٩	٣٣,٧	٤٦٥،٥٠٠	٢٥,٧	٠,٠
القطاع العام	٦٦,٢	٦٠٥،١٣١	٤٣,٩	٩٧٣،١٣٢	٥٣,٧	١٠,٠
القطاع الخاص	٣٣,٨	٧٧٤،٦٨١	٥٦,١	٨٣٨،٨٦٨	٤٦,٣	١,٦
الناتج المحلي الإجمالي الكلي	١٠٠,٠	١،٣٧٩،٨١٢	١٠٠,٠	١،٨١٢،٠٠٠	١٠٠,٠	٥,٦

المصادر: الخطة الخمسية الثانية والجهاز المركزي للإحصاء.

أ. حجم القطاع الخاص اليمني وبنيته

شهدت إستثمارات القطاع الخاص (أغلبها محلية) أيضا زيادة كبيرة خلال الفترة ١٩٩٥- ١٩٩٧م، وإنخفاض حاد في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩م قبل أن تعود إلى عافيتها على نحو متواضع في عام ٢٠٠٠م. ويمكن أن يلاحظ ذلك في إتجاه المشروعات الإستثمارية التي رخصت لها الهيئة العامة للإستثمار خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٠م [راجع رسم بياني رقم (٣-١)]. وقد بقي حجم إستثمارات القطاع الخاص المرخص لها من قبل الهيئة العامة للإستثمار حوالي مبلغ ٦ بليون ريال خلال ١٩٩٥-١٩٩٩م ثم قفز إلى ٢٢ بليون ريال في عام ٢٠٠٠م.

رسم بياني (٣ – ١): مشروعات إستثمارية مرخص لها من قبل الهيئة العامة للإستثمار، بحسب جنسيتها، في الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٠م)

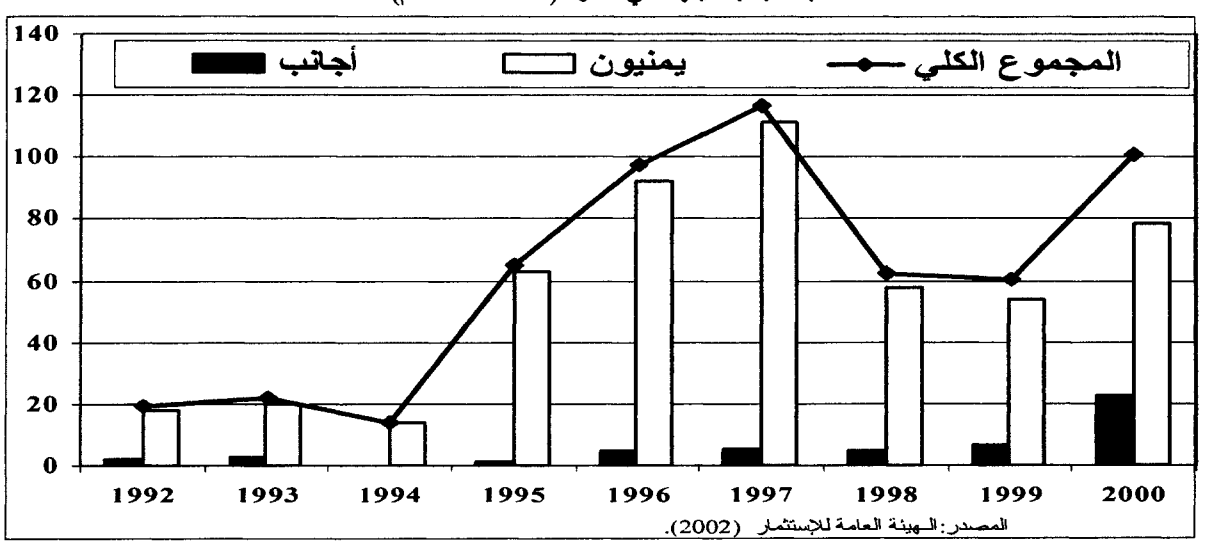

المصدر: الهيئة العامة للإستثمار (2002).

يعود صغر حجم إسهام القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، علاوة على سرعة تذبذب هذا الإسهام، يعود جزئيا إلى هيمنة قطاع النفط في الإقتصاد اليمني في عقد التسعينيات. فالقطاع النفطي يسيطر على الصادرات اليمنية، مع أن تأثيره المباشر على تشغيل القوى العاملة وكذلك على مستويات الأجور يعتبر تأثيرا صغيرا في عام ٢٠٠٠م، إحتلت اليمن المركز رقم ٩٠ في ترتيب الدول المصدرة في العالم، بحجم صادراتها البالغ ما يعادل ٣,٧ بليون دولار

أمريكي في السنة، وبمساهمة لصادرات غير نفطية لم تبلغ قيمتها سوى ٠,٤ بليون دولار أمريكي فقط. وفي ظل صناعة نفطية تعتمد على كثافة رأس المال وطبيعتها المغلقة، فإن وجود بنية صناعية على هذا النحو، لا يترك إلا نطاقا ضيقا ليقوم القطاع الخاص بخلق فرص عمل، وقد يساهم في وجود حالات من عدم الإطمئنان حول السياسات المتعلقة بموازنات الدولة. على الرغم من عدم وجود ما يدل على وجود مشكلة "المرض الهولندي"[٤٨] في اليمن (راجع الفصل الثاني)، وكون القطاع المالي في اليمن مازال نسبيا أقل نموا، فمن المرجح أن عدم كفاءة إستثمار الموارد من قبل المستفيدين من إيرادات النفط من القطاع الخاص [راجع إطار رقم (٣-١) أدناه].

إطار (٣ – ١): عواقب الطفرة النفطية على القطاعين العام والخاص

في كثير من الدول النامية، لقد تم ربط الإعتماد على الصادرات المعدنية بوجود دورات حالة طفرة/ إفلاس في إنفاقات موازنة تلك الدول وتقلبات في البيئة الإقتصادية على المستوى الكلي، وإخراج للقطاع الخاص بسبب شدة المزاحمة من القطاع العام، وإرتفاع في هياكل التكاليف التي تتحملها منشئات القطاع الخاص. كما أن إيرادات الدولة من إنتاج النفط والغاز تغذي زيادة التوظيف على نطاق واسع من قبل القطاع العام ومستويات عالية من الإستثمار في البنية التحتية. وعقب أي هبوط في أسعار النفط، عادة ما تميل الحكومات إلى إلغاء مشروعات إستثمارية، فضلا عن الإستغناء عن الموظفين لدى الحكومة، الأمر الذي يؤدي إلى مناخ يتسم بحالات من عدم الإطمئنان بالنسبة لمنشئات القطاع الخاص.

إضافة إلى ذلك، نتيجة لتحركات سلبية في سعر الصرف الحقيقي المرتبطة "بالمرض الهولندي"، تميل النشاطات الإنتاجية غير النفطية إلى الإنسحاب، ومع صغر حجم القطاع الخاص بشكل عام، تميل إلى العمل في قطاع الإنشاءات وعدد من الصناعات الخدمية التي تعتمد كثيرا على العمل في مشروعات الدولة التنموية. وكل من توسع التوظيف الحكومي وإنخفاض نشاطات القطاع الخاص يميلا نحو ما يجعل الإقتصاد أكثر تعرضا لخطورة تذبذب أسعار النفط. وقد بينت الدراسات التي أجريت على طفرات نفطية في كثير من البلدان، بأنه، بجانب مشكلة "المرض الهولندي"، فإن ضعف التطوير لمؤسسات القطاع الخاص قد يؤدي إلى عواقب سلبية على كفاءة الإنتاج والنمو مع وجود الطفرات النفطية.

وببساطة، في ظل غياب معلومات إقتصادية جيدة، فإن أي مكتسبات من النفط تصل إلى الوكلاء من القطاع الخاص قد تدفعهم لإستجابة قصيرة النظر. وقد تكون العواقب من ذلك خطيرة، إذا لم توجد في الإقتصاد أسواق مالية متطورة. فالسوق المالي الذي يعاني من القصور لا يعمل على توفير الآليات الكافية لجذب الإدخار من أولئك الذين يكتسبون من هذه الطفرات النفطية، الأمر الذي يؤدي إلى توزيع للموارد دون المستوى المرغوب لتحقيق أقصى فائدة منها في الإقتصاد (وإلى تجاوز في الإستثمار في قطاعات مرتبطة بالطفرة، والتي لا تتوفر أكثر المعلومات حولها إلا لدى المستفيدين من هذه الموارد فقط).

المصادر: دفلن (٢٠٠١)، جلب (١٩٨٨) و إفرهارت ودوفال-هرناندز (٢٠٠١).

إن التحدي الأساسي أمام اليمن يكمن في زيادة حجم القطاع الخاص غير النفطي العامل في مجالات غير نفطية وتوسيع المجال له ونطاق نشاطاته، لتمكينه من خلق فرص عمل. فبإستبعاد قطاع النفط والغاز وتكرير النفط، أسهم القطاع الصناعي بأقل من نسبة ١٠% في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠م. وفي حدود ذلك، كانت مساهمة القطاع الصناعي التحولي في نشاطات غير نفطية بما أقل من ٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠م (وذلك أقل من نسبة ١٢,٦% من الناتج المحلي الإجمالي والتي حققها في عام ١٩٩٥م). وإستحوذ قطاع الخدمات في القطاع الخاص على ٤٤% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه تركزت ثلثا نشاطات هذا القطاع في مجالات التجارة، والسياحة والنقل، والتي لا تعد تقليديا مصادر لتحقيق إنتاجية عالية وأجور مرتفعة. وفي ظل وجود أعلى للإنتاجية والأجور في القطاع الصناعي التحويلي (ومن ثم، مستويات معيشة أفضل نتيجة للعمل الأكثر إنتاجية في القطاع الصناعي)، فإن الإحصائيات المزعجة كانت أفادت بأن القطاع الصناعي التحويلي اليمني لم يشغل سوى ٢,٥% من إجمالي القوى العاملة اليمنية في عام ٢٠٠٠م.

[٤٨] هذه الظاهرة (المرض الهولندي) اكتسبت هذا الاسم بعد الأزمة التي تعرض لها قطاع الصناعات التحويلي الهولندي في عقد الستينيات من القرن الماضي والتي سببتها الطفرة في مجال إنتاج الغاز الطبيعي. فهكذا،تولد الصادرات النفطية زيادة في إيرادات التصدير، و زيادة على الطلب لسلع غير متبادلة تجاريا، ونظرا لإرتفاع أسعار السلع غير المتبادلة تجاريا، وأجور العمالة، فإن الطفرة النفطية تقلل من تنافسية السلع المتبادلة تجاريا.

جدول (٣-٢): مشروعات إستثمارية مرخص لها من قبل الهيئة العامة للإستثمار
(مليون ريال يمني) خلال الفترة من شهر مارس ١٩٩٢ م إلى شهر ديسمبر ٢٠٠٢ م

القطاع	اليمنيين	العرب	الاجانب غير العرب	الإجمالي
الصناعة	٢١٣،٧٩٩	٧،٧٥٣	٨،٩٥٧	٢٣٠،٥٠٩
الزراعة (بدون صيد الأسماك)	٢٣،٥٥٨	٥٨٠	-	٢٤،١٣٩

المصدر: الهيئة العامة للإستثمار (٢٠٠٢).

إن معظم المنشئات في القطاع الخاص تعتبر منشئات صغيرة الحجم، والأجور المدفوعة في هذه المنشئات الصغيرة هي أيضا متدنية – كما أن النمو، سواء بالنسبة للحجم أو مستوى ما تدفعه من أجور، بطيئا أيضا. وهذا ما يوحي بوجود حواجز كبيرة تقف أمام نمو المنشئات الصغيرة. وقد بين المسح الصناعي لعام ١٩٩٩م بأن عدد المنشئات التي كان لديها أكثر من ١٠ موظفين لم يبلغ سوى ٢٨٨ مؤسسة (أي أقل من ١% من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية). وكانت نسبة المؤسسات التي يعمل لديها ٣ موظفين أو أقل حوالي ٩٥%. ولم تتغير هذه الأرقام تقريبا منذ عام ١٩٩٦م، فكثير من نشاطات الصناعات التحويلية في اليمن تقوم بها منشئات يعمل فيها شخص أو شخصان فقط، وهؤلاء يقومون بإنتاج كميات قليلة من السلعة التي ينتجونها، وبتوزيع وبيع هذا المنتج مباشرة لعملائهم، مع وجود قليل من التعامل عن طريق أي وسطاء. إن ما ينجم عن ذلك من عدم القدرة على الإستفادة من إقتصاديات الحجم/الجملة والتوسع في مجال التخصص، وعدم الإختصاص في المهارات، ما يعني أن معظم المنشئات الصغيرة لا تنمو في حجمها ولا تتحسن في كفاءتها، بينما يمكن للمنشئات الجديدة أن تدخل في أسواق القطاع دائما وبكل سهولة. والأجور في هذه المنشئات الصغيرة، في أغلبها كانت تقل من ما تعطيه المنشئات الكبيرة بما يزيد على نسبة ٥٠%.

إطار (٣ – ٢): مسح بيئة القطاع الخاص لعام ٢٠٠١م

أجري هذا المسح لعدد ٩٤٧ منشأة، تم إختيارها عشوائيا في كل من خمس محافظات في اليمن، وذلك في شهر نوفمبر عام ٢٠٠١ م. وتبين الجداول التالية بإيجاز صفات هذه العينة وتصنيف للحجم إتباعا لما أستخدم في المسح الصناعي اليمني، حيث حددت المنشئات الصغيرة بتلك التي توظف ٣ أشخاص أو أقل، والمتوسطة (التي توجد لديها من ٤-٩ أشخاص) والكبيرة (التي توظف ١٠ أشخاص أو أكثر). إن هذا التصنيف بحد ذاته يبين عدم وجود سعة للحجم بشكل عام في القطاع الخاص. في البلدان الأخرى يحدد حجم المنشئات الكبيرة بتلك التي توظف مائة شخص أو أكثر. إن عدد المؤسسات اليمنية التي توظف أكثر من ٥٠ شخصا لم يبلغ سوى ٣٠ منشأة، ولم يبلغ عدد المنشئات التي أفادت بأنها تشغل مائة شخص أو أكثر إلا ١١ مؤسسة فقط. إن المتوسط الحسابي لعدد المشغلين هو إثنان، ولكن إنعكاسا للعدد الصغير للمنشئات الكبيرة، فإن متوسط معدل المشغلين يبلغ ١٠,٥أشخاص. إن معظم المنشئات الكبرى توجد في صنعاء (٦٨%) حيث يبلغ العدد الإجمالي للعاملين، في المتوسط، ٢٥,٣شخصا في كل منشأة. وتميل المنشئات الكبيرة إلى وجود خبرة أطول لديها على نحو هامشي (مزاولة نشاطها لمدة ١٥,٧سنة، في المتوسط)، وعلى الرغم من أن الفارق بين متوسط العمر ليس له أهمية من الناحية الإحصائية. إن معدل العمر للعينة بلغ ١٤,٢ سنة والعمر المتوسط بلغ ١٠ سنوات.

أن أغلبية المؤسسات تدخل في إطار المؤسسات المملوكة لفرد واحد من الناحية القانونية التنظيمية (بنسبة ١٣,٥%) تتبعها المنشئات المملوكة لعدد محدد من الشركاء المتضامنين (و التي تبلغ نسبها ١١٠,٧%). لم تبلغ نسبة المستجيبين المنظمين كمنشئات مساهمة سوى ٤,٤% فقط. و من المرجح أن تكون المؤسسات منشئات (شراكة) أو منشئات مساهمة كلما كبر حجم المؤسسة أكبر. توجد معظم منشئات المساهمة في أمانة العاصمة صنعاء (٦٦%)، و نسبة ١٢% منها توجد في مدينة عدن و نسبة ٧% في مدينة تعز و نسبة ١٥% الباقية منها توجد في مدينة الحديدة.

معظم المنشئات في العينة تزاول نشاطها في قطاع الخدمات، وغالبا ما يكون ذلك في التجارة (٢٩,٣%) و الخدمات الأخرى (٢٢,٣%). و تبلغ نسبة العينة التي تعمل في مجال الصناعات التحويلية (بنسبة ٢٢,٦%)، و التي تتكون في الغالب من فئة الصناعات الأخرى (بنسبة ١١,٦%) و صناعة الملابس (٤,٤%)، و صناعة السلع الإستهلاكية (٣,٦%) و أكبر قطاعات فرعية المحددة في إطار فئة "قطاعات أخرى" هي الإنشاءات (٢,٢%)، الكهرباء و الغاز و المياه (١,٢%) . و كل المنشئات في العينة تقريبا هي مملوكة بالكامل من قبل القطاع الخاص. و لم يبلغ عدد المنشئات المستجيبة التي أفادت بوجود أي ملكية للدولة فيها سوى عشر منشئات أو ما نسبتهم تبلغ ١,٤% من المستجيبين في المسح.

ولا يعد صغر حجم المنشئات مرتبطا بعمرها، إذ أن متوسط عمر المنشئات المستجيبة بلغ ١٤,٢ سنة، بناء على مسح تم إجراءه مؤخرا لعدد ٩٤٧ منشأة في خمس محافظات [راجع إطار رقم (٣-٢)]. إضافة إلى كونها منشئات صغيرة، فإن أغلبية هذه المنشئات تتسم بملكية متركزة (مملوكة من قبل فرد واحد) وهي تزاول نشاطات صغيرة وتحقق قيمة مضافة متدنية: محلات تجارية، ومحلات تزيين الشعر، وأعمال سباكة ورشات نجارة، وورشات لإصلاح السيارات ولأعمال اللحام (الحديد). وبنيت أغلب المنشئات على أساس مسئولية محدودة ومنشئات مملوكة لأفراد، بينما ١٢% من المنشئات الكبيرة تمثل منشئات مساهمة في الوقت الذي تمثل ٢٨% منها منشئات مملوكة للدولة. إن وجود ملكية من قبل أجانب في مستوى متدن جدا وتتجه معظم المنشئات نحو الإنتاج للسوق المحلي [راجع جدول الملحق رقم (١١و ١٢)].

ويبدو أن المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة تتسم بمرونة عالية وبقدرة على الإنتقال جغرافيا. وقد يعود ذلك إلى تجاوبها مع التحولات في الفرص الموجودة في السوق أو إلى ما تواجه هذه المنشئات من ضغوط. وفي الحالة الأخيرة، تعمل هذه القدرة على الإنتقال على تقليل ما يحفز هذه المنشئات على الإستثمار في تدريب العمال، وفي أصول رأسمالية ثابتة، وفي تطوير سوقها وعملاءها. إن حوالي ١٤% من المنشئات في العينة بدأت عملياتها في محافظة ما أخرى، مع وجود أغلبية المنشئات المتنقلة في مدينة صنعاء، ومدينة عدن ومدينة تعز. وتوجد لدى عدد من المنشئات القدرة على تعديل أصولها الثابتة، وعقودها مع العمال، ومواقعها، وأصناف منتجاتها، والتحرك نحو الأمام أو الخلف عبر الحدود النظامية [راجع جدول رقم (٣-٣)]. من المرجح أن المنشئات الموجودة حاليا في محافظة حضرموت لم تكن قد بدأت نشاطها في أي محافظة أخرى في أغلب الأحوال، بينما من المرجح أكثر أن المنشئات الموجودة في الحديدة كانت قد بدأت نشاطها في محافظة أخرى مختلفة.[٤٩] أضف إلى ذلك أنه في المتوسط، يوجد لدى المنشئات الصناعية الصغيرة أقل من موظف دائم واحد يعمل بأجر مع تولي معظم الجهد العمالي من قبل أفراد الأسرة.

جدول (٣ – ٣): توزيع المنشئات المنقولة في اليمن

مواقع التأسيس	المواقع الحالية					
	صنعاء	عدن	تعز	الحديدة	حضرموت	الإجمالي
ذمار، اب، تعز، الحديدة، المحويت.	١٩	١٢	٦	٧	٣	٤٧
صنعاء، صعدة، مارب، الجوف، حجة، عمران.	١١	٧	٧	٩	٢	٣٦
حضرموت، المهرة، شبوة	١	٢			١	٤
عدن، لحج، البيضاء، الضالع، أبين	١٦	٤	١٠	٦	١	٣٧
الإجمالي	٤٧	٢٥	٢٣	٢٢	٧	١٢٤

المصدر: البنك الدولي، مسح القطاع الخاص، شهر نوفمبر عام ٢٠٠١.

تشهد نشاطات القطاع الخاص في اليمن بوجود حواجز كبيرة واقفة أمام تحقيق زيادة في القيمة المضافة وتعميق التخصصات لمنشئات القطاع الخاص. إن العدد الكبير للمشروعات الخاصة الصغيرة المنتظمة والمنشئات الكبيرة جدا (فأعداد المنشئات متوسطة الحجم متدنية) مع ميل المنشئات الكبيرة نحو الإبلاغ عن وجود حواجز تقف أمام النمو، ما يوحي بأنه، في الوقت الذي قد يكون الدخول إلى القطاع الخاص المنتظم سهلا نسبيا، إلا أن محدودية القدرة على التوسع المدر للأرباح يمكن أن يكون نظرا لوجود درجات عالية من المخاطر و عقبات إدارية، وكذلك وجود بنية تحتية غير كافية، ومنافسة شديدة وضعف القدرات المؤسسية لدى تلك المنشئات. وما يجدر الإشارة له، هي ممارسات وسلوك المنشئات الكبيرة القائمة، والتي تتسم بالقدرة على توفير الخدمات والنشاطات الهامة الخاصة بها داخليا، بقدر كبير، وبالتحديد، قدرة توليد الكهرباء، وتوفير خدمات النقل والتوزيع والتدريب، كما هو الحال بالنسبة لأكبر المنشئات اليمنية. وبمعنى آخر، فإن الفرص المدرة لأرباح في السوق والخدمات المتممة للتوسع في الإنتاج، إما معدومة (أسواق مفقودة) بالنسبة للمشروعات الخاصة الصغيرة والأصغر، أو أن هناك قيود تحول دون الوصول

[٤٩] وقد برز ذلك من خلال تحليل معادلات قياسية لوجيستية متغيرة (Multivariable Logistic Regression Analysis) [بانرجي ومكليش (٢٠٠٢)].

إليها أو أن ذلك الوصول مكلف جدا. وهذا ما يؤدي عمليا إلى رفع تكاليف الإنتاج. ووصول أي شركة إلى أدنى حجم معين لتحقيق ربحية بكفاءة. كما أن إرتفاع تكلفة التعاملات، المرتبطة بضعف كفاءة آليات تطبيق العقود بقوة القانون، وصعوبة حل النزاعات التجارية، يخلق بيئة يسود فيا غياب الإطمئنان القانوني بشكل عام، الأمر الذي يزيد من محدودية تحقيق أي نمو محتمل. [راجع إطار رقم (٣-٣)].

ب. بيئة القطاع الخاص وعناصر الحكم الجيد

قد تكون ما تعاني منه بيئة نشاطات الأعمال من المشاكل المتعلقة بأسلوب الحكم الجيد أبرز وأهم حاجز أمام تطوير القطاع الخاص، ومن العوائق التي تحول دون نمو حجم المؤسسات. وبشكل عام، تواجه المنشئات اليمنية عدم توفير فرص يمكن أن تكون مدرة لأرباح وضعف في القدرة على التوسع في أسواق المنتجات. ومع ذلك فإن المنشئات الأكبر حجما والأطول عمرا لديها قدرة على تحقيق النجاح، وإمتلاك أراضي خاصة بها ومزاولة نشاطات التصدير. ويبدو أن أحد الأسباب لذلك هو ما يوجد لدى هذه المنشئات الكبيرة من قدرة على إستخدام شبكاتها الممتدة الداخلية الغير النظامية. ومن خلال تعديها لمؤسسات التسويق المنتظمة ومن خلال إيجاد هياكل لمنشئات متكاملة، تتمكن هذه المنشئات من تعدي (Bypass) العجز في أساليب الحكم والعجز المؤسسي في بيئة نشاطات الأعمال. غير أن هذه الفرص ليست متاحة إلا لمجموعات محدودة في البلاد، فمن ثم يمثل ضعفا في أداء المؤسسات الداعمة لإقتصاد السوق في قيامها بنشاطاتها، وبالتالي يمثل ذلك حاجزا يحول دون تحقيق أي نمو للداخلين الجدد في نشاطات الأعمال في اليمن.[٥٠]

رسم بياني: (٣-٢): مؤشرات عامة لأداء أساليب الحكم الجيد في اليمن
(ترتيب بناء على نسبة مؤية)

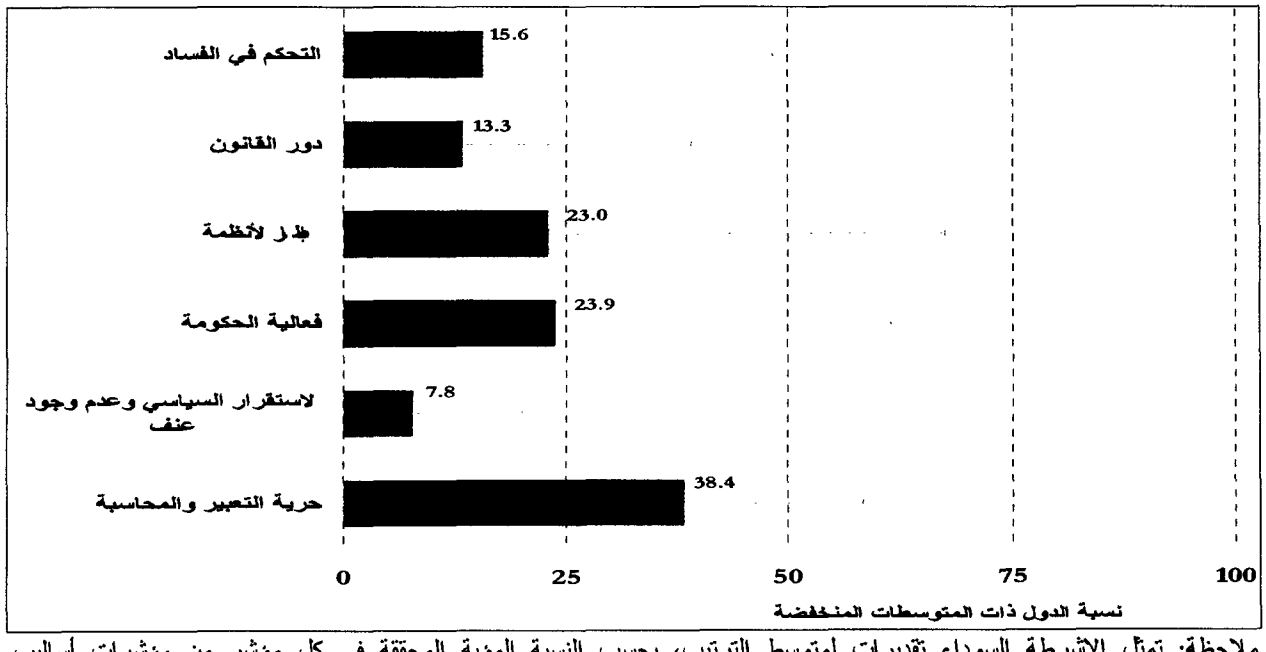

ملاحظة: تمثل الأشرطة السوداء تقديرات لمتوسط الترتيب، بحسب النسبة المؤية المحققة في كل مؤشر من مؤشرات أساليب الحكم/الإدارة، وتمثل الخطوط النحيفة العمودية نطاق الخطأ المعتادة حول هذه التقديرات.
المصدر: دراسة كوفمان، راي وزويدو-لابتون (١٩٩٩ م).

[٥٠] إن "المؤسسات الداعمة للأسواق" تتمثل في النظم ذات علاقة، وآليات التطبيق للأنظمة، والمنظمات/الهيئات/ الأجهزة التي تشجع التعاملات في الأسواق من خلال ما تقوم به من نقل المعلومات، وضبط التطبيق للعقود وإدارة درجة المنافسة. وتدخل في نطاق المؤسسات النظامية التي تؤدي هذه الوظائف، أنظمة القضاء والعدل وقوانين منظمة للتنافس، وصولا إلى الجهات التي تحدد جدارة المقترضين بالسداد، وتنظيم الملكية للأراضي. راجع البنك الدولي (٢٠٠٢).

كما تبين في المسح الذي تم إجراءه للمنشئات اليمنية في أواخر ٢٠٠١م، فإن ضعف عناصر الحكم الجيد يجسد نفسه في أشكال مختلفة في اليمن: (١) الفساد وعدم كفاءة تفاعل المسؤولين الحكوميين مع نشاطات الأعمال التابعة للقطاع الخاص؛ (٢) مؤسسات مشجعة للسوق لا تعمل بكفاءة أو أنها غير موجودة إطلاقا مثل الجهات المعنية بضبط التطبيق للعقود، (محاكم وهيئات قضائية أو هيئات تحكيم، الخ) أو المنظمة لتدفق المعلومات (مثلا حول جدارة المقترض في الوفاء بإلتزاماته)؛ وأخيرا (٣) ضعف أداء القطاع العام من حيث تقديم خدمات أساسية [راجع جدول رقم (٣-٤)]. ولكن هذا ما يوحي بأن هناك مجال واسع لإزالة القيود التي تحول دون نمو المؤسسات الجديدة صغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك من خلال إيجاد بدائل مؤسسية للترتيبات غير الرسمية التي تمتلكها قليل من المؤسسات الناجحة. يبدو أن المفاتيح لفتح أبواب النمو للمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم في اليمن يبدو أنها تكمن في تطوير سبل تتيح للمؤسسات الجديدة الصغيرة القدرة إلى الوصول إلى هذه البدائل المنتظمة للآليات غير الرسمية والإستثنائية والتي تستخدمها المؤسسات القديمة والكبيرة.

جدول (٣-٤): فعالية الإجراءات الحكومية (البيروقراطية) في اليمن
(عدد الأيام اللازمة لإستكمال المعاملات)

	توصيل الخدمات العامة		الحصول على رخص		التعاملات مع الهيئات الضريبية		الحصول على العقود الحكومية		الأجراءات الجمركية		شراء الأراضي/رخص البناء	
اليوم	عدد	نسبة (%)	عدد	نسبة (%)	عدد	نسبة (%)	عدد	نسبة (%)	عدد	نسبة (%)	عدد	نسبة (%)
٠	١١	٣,٥٤	٨	١,٩٧	١٠	٢,٥٠	٥٠	٤٥,٨٧	٤٥	٢٣,٥٦	٢٦	٢٣,٢١
١-٥	٨٧	٢٧,٩٧	١٥٨	٣٨,٩٢	١٧٠	٤٢,٥٠	٧	٦,٤٢	٧٧	٤٠,٣١	١٥	١٣,٣٩
٦-١٠	٤٩	١٥,٧٦	١٣٠	٣٢,٠٢	٧٧	١٩,٢٥	٧	٦,٤٢	٤٣	٢٢,٥١	١٢	١٠,٧١
١١-٢٠	٢٨	٩,٠٠	٥٠	١٢,٣٢	٣٨	٩,٥٠	١٢	١١,٠١	١٤	٧,٣٣	٧	٦,٢٥
٢١-٥٠	٦٩	٢٢,١٩	٣٦	٨,٨٧	٤٥	١١,٢٥	٧	٦,٤٢	٧	٣,٦٦	١٧	١٥,١٨
٥١-١٠٠	٣٩	١٢,٥٤	١٥	٣,٦٩	٣٥	٨,٧٥	١٨	١٦,٥١	٣	١,٥٧	٢٠	١٧,٨٦
>١٠٠	٢٨	٩,٠٠	٩	٢,٢٢	٢٥	٦,٢٥	٨	٧,٣٤	٢	١,٠٥	١٥	١٣,٣٩
الإجمالي	٣١١	١٠٠	٤٠٦	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	١٠٩	١٠٠	١٩١	١٠٠	١١٢	١٠٠
المتوسط	٣٠,٢٨		١٢,٦٢		٢١,٥٢		٢٦,٢٣		٦,٣٠		٣٠,٥٠	
الوسط العددي	١٥		٧		٧		٢		٣		١٠	

المصدر: مسح القطاع الخاص، البنك الدولي، نوفمبر عام ٢٠٠١.

قد تبين في دراسات مختلفة أجريت على نطاق واسع بأن هياكل الحكم الجيد المتبعة، تؤثر بشكل ملحوظ وملموس على المستخرجات الناجمة من عملية التنمية. إن وجود الفساد، على وجه الخصوص، له أثر تدميري على معدلات الإستثمار والنمو الإقتصادي.[٥١] في المقابل، إن تعزيز تطبيق حقوق الملكية، وإعطاء المزيد من القوة للإحتكام إلى القانون وتقديم الخدمات الحكومية بكفاءة أفضل، كل ذلك يعمل على تشجيع الإستثمار والدفع بالنمو الإقتصادي.[٥٢] ولا تنطبق هذه الروابط بين أساليب الحكم والتنمية على المؤشرات الإقتصادية التقليدية فحسب، بل هي أيضا تدرك إدراكا جيدا في مستخرجات تنموية أخرى، شاملا بما في ذلك معدلات وفيات الأطفال والمواليد، ونسبة القادرين على القراءة والكتابة، والعدالة في نمو الدخول.[٥٣] ويعد مستوى أداء بنية الحكم الجيد في اليمن ضعيفا، ومن شأن ذلك أن يؤثر سلبيا على جذب الإستثمارات والنمو المحقق. ويبين رسم بياني رقم (٣-٣) كيف تم تحديد مركز اليمن في دراسة كبيرة أجريت في كل الفئات على المستوى الدولي، تم فيها مقارنة اليمن و١٨٨ دولة أخرى في ستة أبعاد لأساليب الحكم المتبعة.[٥٤] وكان مركز اليمن ضمن مجموعة الدول التي تشكل ٢٥% من العينة، والتي حصلت

---

[٥١] راجع، مثلا، دراسة تانزي وداوودي (١٩٩٧)، ودراسة جونسون وآخرون (١٩٩٩)، ودراسة كوفمان وأخرون (١٩٩٧).

[٥٢] راجع دراسة كوفمان، كراي وزيدو لوبتان (١٩٩٩).

[٥٣] مثلا، راجع دراسة كوفمان وآخرين (١٩٩٩).

[٥٤] راجع دراسة كوفمان وآخرين (١٩٩٩). إنه تم وضع مؤشرات أساليب الحكم الجماعية المتبعة ومبنية على ما يزيد على ٣٠٠ مؤشر فردي، أخذت من نوعين من المصادر المتمثلين في استطلاعات الخبراء، ومسوحات للمواطنين أجريت على مستوى كل بلد على حدة. واستخدم مؤلفو الدراسة نموذج ذات متغيرات كامنة من أجل تقدير عنصر ما مشترك في كل فئة من الفئات الست لأساليب الحكم.

والتي حصلت على أدنى مستويات. وفي موضوع السيطرة على الفساد كانت اليمن في نسبة ١٥% الأدنى. أما مركزها وفقا لمؤشرات الإحتكام إلى القانون وتوفر الإستقرار السياسي/ وغياب العنف فيها، تبين أن مستوى اليمن كان أقل من ذلك بكثير. وحتى بالنسبة لـ ١٩ دولة في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لقد كانت مؤشرات الحكم في اليمن ضعيفة.[٥٥] ومن هذه الدول، حققا الجزائر والعراق فقط مؤشرات أدنى من اليمن، فيما يتعلق بعامل الإستقرار السياسي وعامل غياب العنف، وكان مركز اليمن في مجال فعالية الدولة المركز ١٥، وإحتل اليمن المركز الرابع عشر في مجال الإطار التنظيمي والسادس عشر في مجالي الإحتكام إلى القانون ومكافحة الفساد على حد سواء. فقط، في مجالي وجود حرية الرأي والمحاسبة إستطاع اليمن أن يحقق مستويات أداء أفضل، حيث إحتل اليمن المركز السادس في كليهما من بين ١٩ دولة التي تشكل إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

رسم بياني (٣-٣): مؤشرات الحكم الجيد في اليمن ودول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ودول إقليم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

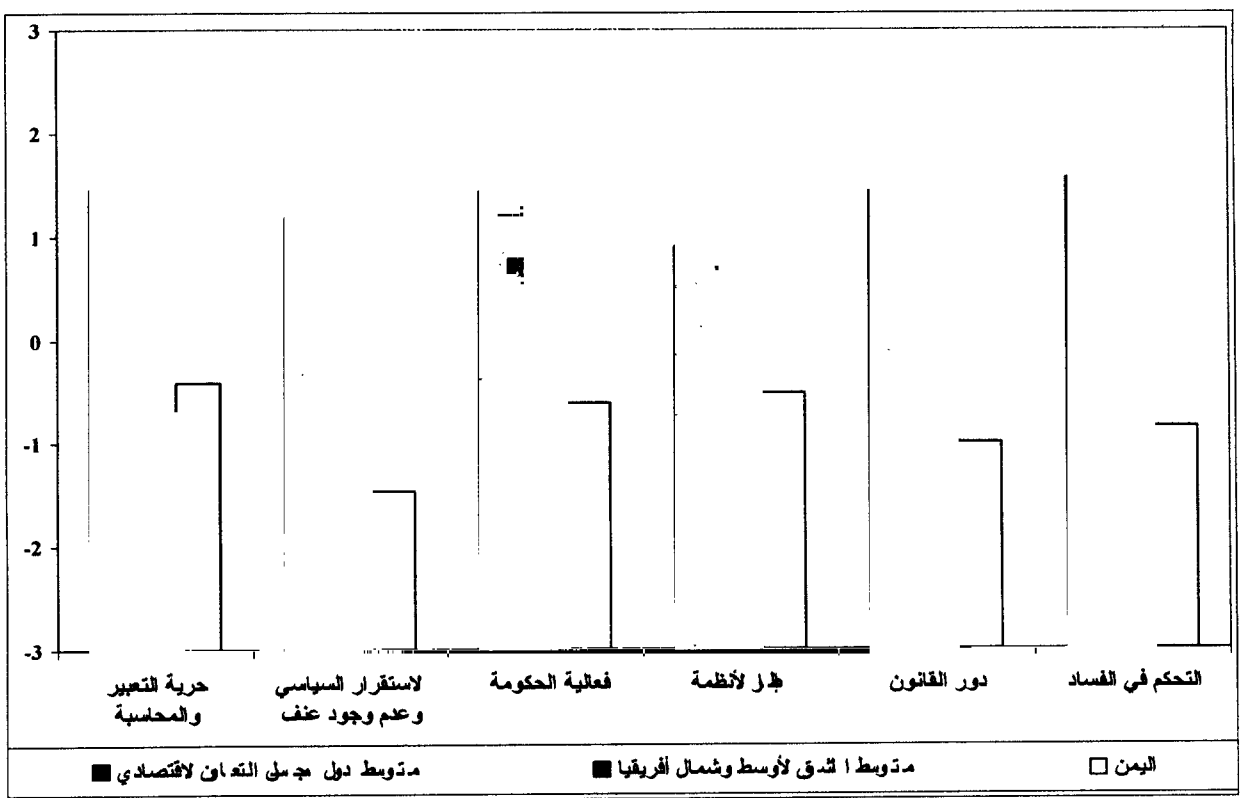

المصدر: كوفمان وآخرون (١٩٩٩).

علاوة على ذلك، حددت في إطار القطاع الخاص اليمني الهموم المتعلقة بإسلوب الحكم على أنها عقبات كبيرة جدا. وفي آخر مسح للقطاع الخاص في اليمن، حددت ما نسبتها ٨٢% من المنشئات أن الفساد يمثل أكبر عائق أمام التوسع المربح للمنشئات اليمنية. وما يزيد على نصف هؤلاء حددوا عوائق أخرى في الإطارات الإدارية والتنظيمية والقانونية، التي تتعامل معها المنشئات، ووجود فجوات في البنية التحتية المادية (الكهرباء) التي تعتمد عليها المنشئات في عملية الإنتاج وفي توزيع السلع وتقديم الخدمات [راجع رسم بياني رقم (٣-٤) وجدول ملحق رقم (١٧)].

[٥٥] هذه الدول هي الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والأمارات العربية المتحدة والضفة الغربية وغزة واليمن.

رسم بياني (٣– ٤): عوائق نمو الأعمال التجارية

(نسبة المنشئات المجيبة في المسح التي أشارت إلى وجود قيود تتراوح شدتها ما بين متوسط إلى شديد جدا)

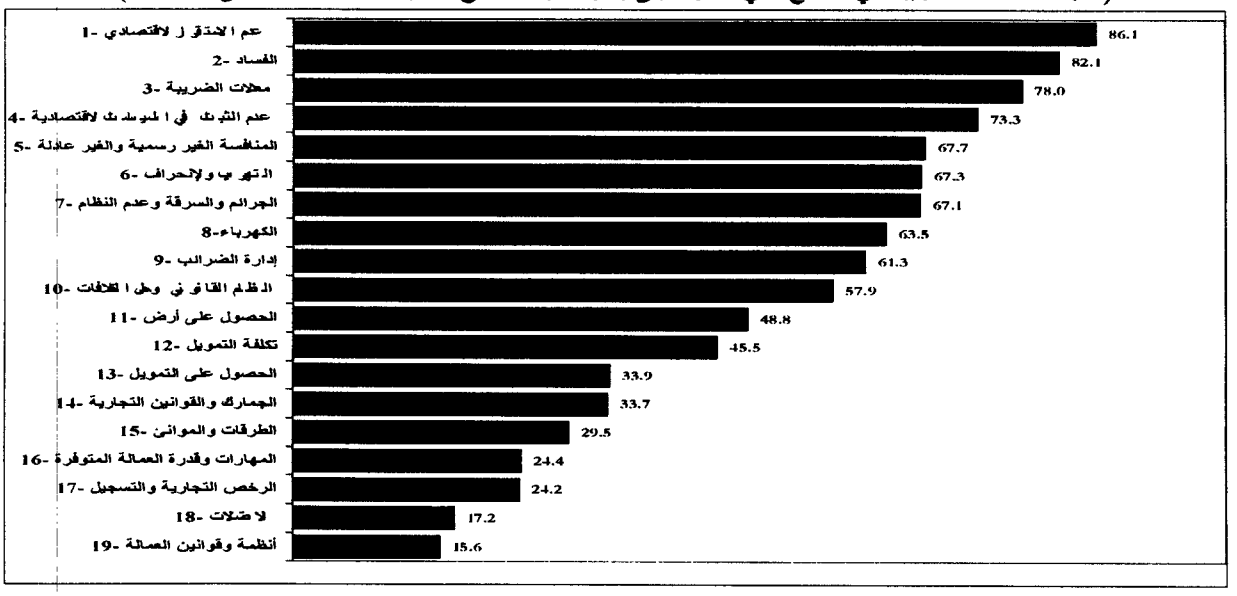

وبشكل عام، يبدوا أن أكبر هموم موجودة في قطاع نشاطات الأعمال اليمنية تدخل في مجالي: مشاكل مؤسسية/إدارية (الفساد، الضرائب، التهريب/الإغراق ، وصعوبة حل النزاعات)؛ وأخيرا حالة التقلبات/غياب الإطمئنان (في ما يتعلق بالسياسات الإقتصادية الكلية وبغيرها من السياسات، وكذلك الإجرام والفوضى). وإلى حد ما أقل، يرى أن القضايا المتعلقة بالبنية التحتية والمدخلات (مثل توفر خدمة الكهرباء، وسهولة الحصول على الأراضي) هي أيضا من ضمن المشكلات التي تواجهها المنشئات الصغيرة. ومن ناحية أخرى، حددت قليل من المنشئات نسبيا بأن المشاكل المتعلقة بالإتصالات، أو بالنظم المتعلقة بالقوى العاملة، من التي تحول دون نموها التي تبلغ شدتها من متوسط إلى حاد.

جدول (٣–٥): المركز الأول من المعوقات بحسب حجم المنشئات

(توزيع المؤسسات حسب أهم العقبات %)

صغيرة			متوسطة			كبيرة		
الترتيب	العقبات	%	الترتيب	العقبات	%	الترتيب	العقبات	%
١	الكهرباء	١٩,٣	١	نسبة الضرايب	١٧,٤	١	التهريب/الإغراق	٢٣,٨
٢	نسبة الضرايب	١٨,٤	٢	الكهرباء	١٥,٥	٣	عدم الإستقرار الإقتصادي	١٢,٩
٣	عدم الإستقرار الإقتصادي	١٥,٠	٣	عدم الإستقرار الإقتصادي	١١,٦	٣	الفساد	١١,٩
٤	التهريب/الإغراق	٩,٦	٤	التهريب/الإغراق	١٠,٣	٤	نسبة الضرايب	٨,٩
٥	الحصول على الاراضي	٩,٠	٥	الفساد	٧,١	٥	الكهرباء	٨,٩

المصدر: مسح القطاع الخاص، نوفمبر ٢٠٠١ م.

تكاليف الدخول إلى السوق: وفقا لنتائج المسح، بلغ معدل طول الفترة الزمنية المطلوبة لتأسيس أي نشاط أعمال جديد ثلاثة اشهر (الوسط الحشابي ٤,٨ أشهر). كل عملية توصيل لإحدى خدمات البنية التحتية وطلب لتصاريح من أي سلطات مانحة لها تحتاج إلى فترة شهر واحد لإستكمالها (في المتوسط بين ١,٦ و ٢,٢أشهر). وتبرز عملية التوصيل بخدمة الكهرباء، على وجه الخصوص، كأحد الحواجز الكبرى من حيث طول المدة لإستكمال المعاملة وإرتفاع التكاليف. وأبلغت منشئات كثيرة عن إضطرارها لدفع مبالغ كبيرة غير رسمية (الرشاوى) من أجل القيام

بتأسيس نشاط. وبلغ متوسط المبالغ المدفوعة غير الرسمية (رشاوى) ما يتراوح بين ما نسبتها ١٢% و ٦٠% من المدفوعات الرسمية، وتبلغ أعلى نسبتها في المعاملات الخاصة بالتصاريح والتراخيص [جدول ملحق رقم (١٥)].[٥٦]

تأخيرات ومدفوعات غير رسمية لمواصلة النشاطات القائمة: ترتب على المعاملات الروتينية البيروقراطية تأخيرات ملحوظة والإضطرار إلى دفع مبالغ غير رسمية [راجع جدول ملحق رقم (١٦)]. وتختلف بشكل ملحوظ مدة التأخيرات من محافظة إلى أخرى، على الرغم من أن المراكز التي تحتلها المحافظات تختلف بحسب السؤال. ففي محافظتي عدن وحضرموت كانت الإفادة أن هناك تأخيرات أطول في شراء الأراضي والحصول على تراخيص البناء، ولكن التأخيرات الناجمة عن محصلي الضرائب كانت أقل. وفي حالة الحصول على عقود وخدمات وتصاريح، اختلفت التأخيرات بحسب حجم المنشئات (حيث أفادت المنشئات الأكبر بمواجهة تأخيرات أطول). أشارت أغلبية ملموسة من أولئك الذين أجابوا على الأسئلة حول دفع مبالغ غير رسمية لاستكمال معاملات روتينية [راجع رسم بياني رقم (٣-٥)]. وبهذا الصدد، كان للموقع الذي توجد فيه الشركة صلة بمدى الحاجة لدفع هذه المبالغ؛ من المرجح أكثر أن تقوم المنشئات الموجودة في الحديدة بدفع مثل هذه المبالغ من أجل الحصول على تراخيص، ولمعاملات الضرائب والتخليص الجمركي، بينما المنشئات في عدن وتعز، من المرجح على نحو أقل أنها تقوم بدفع رشاوى للمعاملات الجمركية. المنشئات الأقدم والأكبر أفادت حالات أكثر من الإضطرار لدفع رشاوى من تلك التي تتعرض لها المنشئات الصغيرة. ومع ذلك، توحي الأدلة بأن وجود الفساد لا يؤدي إلى مقابل من حيث تحسين الكفاءة. فالمنشئات التي تقوم بدفع مبالغ غير رسمية لا تتعرض لتأخيرات أقل في إنجاز معاملاتها الروتينية من تلك التأخيرات التي تتعرض لها منشئات لا تقوم بدفع الرشاوى. فمن ثم، فإن الأدلة التي توحي بأن الأرجح أن ما تدفعه هذه المنشئات من رشاوى قد يكون ناجما عن خبرة الشركة أو سعيا وراء الإسراع في الحصول على الخدمات المرجوة من خلال دفع هذه المبالغ، فضلا عن كون دفع هذه المبالغ لتفادي إهتمام المسئولين الحكوميين لنشاطات أو ممارسات تلك المنشئات (التي قد تكون مشبوهة).[٥٧] أي أن السبب لدفع مبالغ غير رسمية لا يأتي من واقع التجربة أو من أجل سرعة الإنجاز للمعاملات أو الحصول على مزيد من الخدمات، بل المرجح أكثر أن تعتمد المنشئات الكبيرة القيام بمثل هذه المدفوعات من أجل تغاضي المسئولين الحكوميين عن أي مارسات قد تكون مشبوهة أو لا مسؤولة من قبل هذه المنشئات ليس إلا.

رسم بياني (٣ – ٥): حالات دفع الرشاوى
(نسبة منوية للمنشئات التي أشارت أنها تقوم بدفع مبالغ غير مطلوبة رسميا)

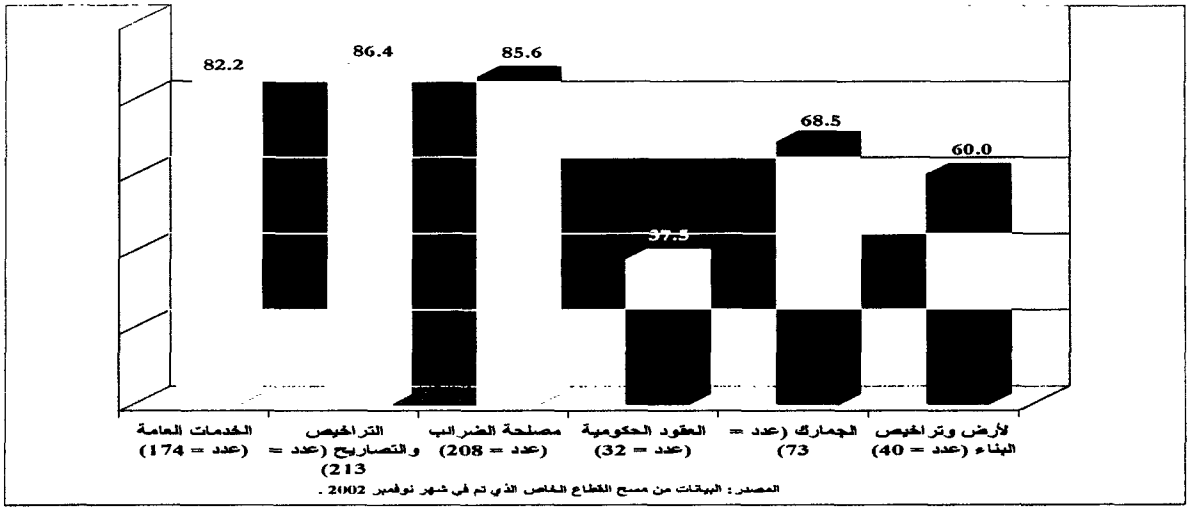

[٥٦] وتبرز إتجاهات متشابهة عند النظر إلى رؤية المنشئات حول مستوى أهمية المشكلة. فعند ما طلب من المنشئات تحديد أهم عائق أمامها، معظم المنشئات اختارت الكهرباء ونسب الضرائب، يليهما عدم الإستقرار الإقتصادي على المستوى الكلي، فالتهريب وإغراق السوق بالسلع، فالفساد وصعوبة الحصول على الأراضي.

[٥٧] تقدم دراسة بانيجي ومكليش (٢٠٠٢) أدلة على هذا النحو باستخدام اختبار 't' واختبارات Non-Parametric.

مستوى جودة البنية التحتية: أفادت المنشئات في إجاباتها بأن معدل عدد أيام إنقطاع التيار الكهربائي قد يصل إلى ٧٥ يوما في السنة (الوسط الحسابي ٣٠ يوما). بالمقارنة، فإن معدل حالات إنقطاع الكهرباء في المغرب بلغ ١٦ مرة في السنة (الوسط الحسابي ١٢ مرة). أما بالنسبة للمياه، واجهت المنشئات إمداد غير كافي بلغ في المتوسط ما يعادل ٨٢ يوما (الوسط الحسابي ٦ أيام)، بينما تكرار حالات انقطاع خدمة الهاتف كانت أقل بكثير، إذ بلغت معدل أربعة أيام. وأفادت المنشئات الكبيرة عن وجود صعوبات أكبر في كل جانب من جوانب بيئة نشاطات الأعمال ما عدا حالات غياب الإطمئنان بالنسبة للسياسات. وترى المنشئات الكبيرة نفسها بأنها تتمتع بنفوذ أقوى في ما يتعلق بعملية بلورة السياسات. وبيدو أن موضوع الحصول على التمويل وتحمل تكاليف التمويل لا تعد من الحواجز الهامة التي تحول دون توسع نشاطات تلك المنشئات، وذلك مشابه للحالة في أقطار أخرى في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولكن لها أهمية أكبر بالنسبة للمنشئات الجديدة، عطفا على ضعف القدرة على الوصول إلى حلول قانونية وتسوية حاسمة للنزاعات.

الحصول على الأراضي: إن النشطاء في مجال الأعمال والمستثمرين اليمنيين يواجهون عوائق في الحصول على الأراضي قابلة للإتجار بها وبأسعار معقولة، وذلك بسبب العجز الناشئ عن الهيئات الحكومية المختصة بالأراضي والمضاربة في العقارات. فوفقا للمسح الأخير، فإن أغلب المنشئات تقوم بإستئجار الأراضي (٦٨% من المنشئات)، وتفيد بأن عدم توفر قدرة كافية للحصول على الأراضي تعد من العقبات الهامة التي تحول دون قيام المنشئات بتوسيع نشاطاتها في محافظات عدن وتعز وحضرموت. إن أغلبية المنشئات التي تمتلك أراضي خاصة بها هي منشئات كبيرة، وذلك على الرغم من أن ملكية الأراضي لا يعتبر ضمانا ما يؤمن من عدم مواجهة مزاعم متعددة من آخرين يدعون بملكية نفس هذه الأراضي: حوالي ٤% من منشئات عينة المسح أفادت بأنها تواجه مشاكل حول تعدد المزاعم بملكية الأراضي التي تمتلكها، كما أن حل الخلافات حول الأراضي مكلفة جدا، وفي المتوسط قد يتطلب من المنشئات أكثر من سنة واحدة لحل مشاكل الأراضي في المحاكم، وغالبا ما يتم معالجة خلافات حول الأراضي عبر قنوات رسمية فضلا عن حلها عبر الوساطات.[٥٨] وتشكل الموارد الذاتية للمنشئات أكبر مصدر للتمويل والإستثمار على المدى القصير.[٥٩]

الأمن والعنف: حوالي ٢٨% من المنشئات أفادت بأنه حدث حادث عنف واحد على الأقل في الحي الذي تعمل فيه خلال فترة الثلاثة الأشهر السابقة، و٩,٤% من المستجيبين أبلغوا عن حادث عنف واحد فقط، ونسبة ٤,٢% أفادوا بوقوع حادثي عنف؛ وأخيرا ١٤,٢% أفادوا بأنها حدثت أكثر من حالتين عنف. وتختلف عدد حالات العنف التي تم الإبلاغ عنها كثيرا من محافظة إلى أخرى. فمن المرجح أن تبلغ المنشئات في محافظتي تعز وصنعاء عن وقوع حالات عنف في الأحياء التي تعمل فيها. كما هو الحال كذلك بالنسبة للمنشئات الصناعية والمنشئات المملوكة لأجانب، فهي أيضا من الأرجح أن تبلغ عن حالات عنف حدثت في الأحياء التي تعمل فيها.[٦٠] ويعد غياب الأمن من العوامل المساهمة في تجزئة الأسواق، وصغر حجم المنشئات وتشتت نشاطات الأعمال عبر المحافظات.

الفوارق الإقليمية: ومهما كان، فهناك فوارق هامة في ما بين المحافظات، من حيث مستوى شدة العوائق، ويبدو أن مستوى شدة كل العوائق الرئيسية متساو، إلى حد ما، عبر محافظات صنعاء، وعدن، وتعز، والحديدة، وحضرموت، إلا أنه عموما ما تزيد العوائق في أمانة العاصمة (صنعاء) ومحافظة الحديدة.[٦١] ونسبيا، يعد عدم القدرة على الحصول على خدمة الكهرباء بسهولة عائق أكبر في محافظات عدن والحديدة وتعز، وتشكل المشكلة القانونية وحل النزاعات مشكلة أكبر في صنعاء (العاصمة)، وتعز والحديدة بينما قدرة الحصول على الأراضي وعلى التمويل تشكل مشاكل أكبر في محافظات عدن وحضرموت وأمانة العاصمة على التوالي.

---

[٥٨] ما نسبتها حوالي ٥٣% من كل الشركات التي شملها المسح ليس لديها حسابات مصرفية. لذلك إن حجم التسهيلات الإئتمانية متدني جدا وحوالي ١٢% من الإجابات الصحيحة (من أولئك الذين يوجد لهم حسابات مصرفية) أفادوا أنهم قد تلقوا تسهيلات ائتمانية من البنوك.

[٥٩] بشكل عام، أفادت المنشئات التي كانت قد استمثرت خارج اليمن، أنها قامت بذلك بسبب وجود فرص افضل للإستثمار في الخارج، بينما ربع هذه الشركات أفادت بأنها استثمرت في الخارج نظرا لما توجد من قيود في السوق المحلي.

[٦٠] لمزيد من التفاصيل بهذا الصدد راجع دراسة بيجي وماكليش (عام ٢٠٠٢) أنه تبين من اختبارات أجريب على عينة عشوائية، بأن المدفوعات غير الرسمية كانت واضحة إحصائيا.

[٦١] كما أن محافظتي تعز والحديدة تميل نحو التعرض لإنقطاعات متكررة أكثر للتيار الكهربائي وخدمات المياه.

تشير التحليلات المتعمقة بالبيانات إلى أن قضايا أساليب الحكم قد تكون أحد الأسباب لعدم قدرة المنشئات اليمنية على النمو. وبشكل عام، تميل المنشئات الكبار (التي توجد لديها عشرة موظفين أو أكثر) إلى الإبلاغ عن وجود حواجز أشد تقف أمام قيامها بالتشغيل والنمو، وذلك على نحو أكثر من ما أفادت به منشئات صغيرة أو متوسطة الحجم، وخاصة في مجال الضرائب. كما أن القدرة على مواصلة العمليات لدى منشئات القطاع الخاص تتأثر بمشاكل مرتبطة بأسلوب الحكم، بما ترتب عليها من زيادة في التكاليف وقصور في الكفاءة. وأحد الأمثلة الواضحة لذلك هو ضرورة دفع مبالغ غير رسمية عند التفاعل/التعامل مع البيروقراطية.

إن ما يمكن أن يؤثر على تصور المنشئات اليمنية بالنسبة لغياب الإطمئنان حول السياسات هو في الحقيقة أنه ليس لهم أي رأي في عملية وضع السياسات. فما يزيد على ٦٠% من المنشئات المجيبة في المسح حددت النفوذ القبلي والإجتماعي كعامل رئيسي مؤثر على عملية وضع السياسات، فأكثر من نصف هؤلاء حدودا وجود "لاعبين رئيسيين من القطاع الخاص" [راجع رسم بياني رقم (٣-٦)]. وأقل من ١٥% من المنشئات المجيبة حددت بأن لها رأي أو صوت في عملية وضع السياسات، وذلك مع أن أكثر هذه المنشئات كانت من المنشئات الكبرى (التي يوجد لديها ما يزيد على ١٠٠ موظف).

رسم بياني (٣– ٦): التأثير على عملية وضع السياسات في اليمن
(نسبة المنشئات التي أشارت بأن هذه العوامل لها نفوذ قوي)

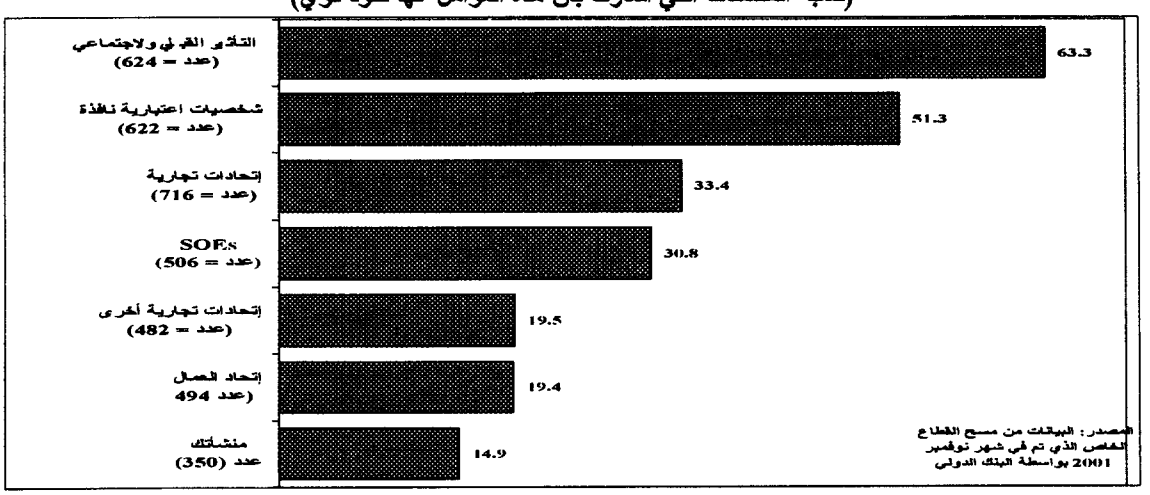

٣- نحو وضع برنامج أجندة- إصلاحات لتطوير القطاع الخاص

في اليمن، أكبر القطاعات- الصناعات التي تعمل في مجال معالجة الأغذية، والتي ترتبط بالنفط والتي تتعلق بصناعة البناء والتشييد – لم تكن موجودة إلا لأنها إما تلبي إحتياجات أساسية محلية أو تعكس نشاطات أخرى في الإقتصاد. إذن، ليس هناك نطاق واسع لإختيار مجالات ناجحة، ليتم التركيز على تطويرها. وأفضل طريقة للدفع بالنمو في القطاع الخاص هي أن يتم إيجاد البيئة التي تمكن المستثمرين اليمنيين والأجانب من اختيار المجالات التي يريدون أن يدخلوا فيها من أنفسهم، التي تتيح لهم المجال للعمل على توسيع نشاطات أعمالهم. إن أفضل وسيلة لتحقيق تطوير القطاع الخاص هي من خلال تخفيض أو التخلص من الحواجز القائمة حاليا والتي تقف أمام نمو المنشئات. في الوقت الذي لا يمكن تحقيق أي برنامج تنموي مؤسسي على نطاق واسع على هذا النحو خلال فترة قصيرة، إلا أنه لو كان هناك تركيز على التصدي للمشاكل، فذلك ما قد يؤدي إلى تحقيق نتائج على المدى المتوسط. وهذا، مثلا، ما تدل عليه التنمية السريعة التي حققتها دول أوروبا الوسطى الناجحة، مثل سلوفينيا، والمجر وبولندا، والتي وضعت تركيزا قويا ومعقولا على إستعادة نشاط مؤسسات السوق وتطويرها، وكذلك تطوير أساليب الحكم، والتي تمت خلال عقد التسعينيات. وهناك توجه أخر ناجحا يختلف قليلا عن ذلك، وذلك من خلال القيام بتقديم حوافز

لكل المصدرين وتخفيض القيود عليهم، وذلك التوجه كان ناجحا في مساعدة دولة موريشيوس على تحقيق نمو سريع. [راجع إطار رقم (٣-٤)].

في اليمن، لقد تم البدء في كثير من الإصلاحات المطلوبة. من ضمن تلك الإصلاحات الرئيسية، كان إصلاح الخدمة المدنية، وكذلك مبادرات لإصلاح القضاء. وعلى المدى المتوسط، ينبغي أن يشمل برنامج تطوير القطاع الخاص سلسلة عريضة من خطوات العمل التي تعالج الحالات الأربعة من المشاكل التي كانت قد حددتها المنشئات اليمنية وهي: غياب الإطمئنان بالنسبة للسياسات، عدم وجود مؤسسات تتبع أساليب الحكم السليمة/مؤسسات مشجعة لإقتصاد السوق، ضعف تقديم الخدمات الحكومية وخدمات وساطة مالية غير كافية.

أ. تخفيف حالة غياب الإطمئنان بالنسبة للسياسات

إن هناك ثلاثة مستويات من غياب الإطمئنان لدى المنشئات في اليمن، خاصة لدى ذات الحجم الصغير والمتوسط، وهي: عدم الإطمئنان حول البيئة المالية للدولة (الموازنة) والإقتصادية على المستوى الكلي؛ عدم الإطمئنان حول مسار وتتبع السياسات الهيكلية؛ وأخيرا، عدم الإطمئنان الناجم عن عدم توفير معلومات حول الأسواق. وينبغي أن يتم التبني لثلاث مجموعات من الإصلاحات من أجل مواجهة كل مستوى من هذه الحالات على حدة.

إن السياسات الإقتصادية على المستوى الكلي تؤثر على نشاطات القطاع الخاص من خلال تأثيرها على مستوى ما تحققة المنشئات من ناتج وعلى أسعار الناتج، وعلى اسعار المدخلات، وعلى ما تدفعه المنشئات من فوائد على مديونياتها، وعلى ما تدفعه المنشئات من أجور للعاملين وعلى أسعار صرف العملات التي تتعامل بها. فعندما تكون الأسعار مستقرة والمبالغ المدفوعة إلى الخارج تتم على نحو متواصل، حينئذ يتمكن القطاع الخاص، بدون متاعب، من القيام بالتخطيط للمستقبل من حيث مقدار الناتج ومستويات الإستثمارات. وفي الحالة اليمنية، إن ما تتصوره المنشئات اليمنية حول غياب الإستقرار الإقتصادي على المستوى الكلي قد يكون مخالفا للواقع. لقد أصبحت كل المؤشرات الإقتصادية على المستوى الكلي أكثر إستقرارا عما كانت عليه قبل خمس سنوات، على الرغم من أن معدل التضخم ما زال غير مستقر إلى حد كبير، وقد يكون هذا التصور السائد بسبب عدم وجود شفافية (من حيث ما يتعلق بالموازنة العامة وعملية وضع السياسات)، وعدم وجود التوجه على المدى المتوسط في السياسات وما تتوفر من إحصائيات فلا يمكن الإعتماد عليها. أضف إلى ذلك، يبدو أن المصادر الرئيسية في جانب عدم الإطمئنان على الوضع المالي للدولة والإقتصاد على المستوى الكلي، هو تعرض إيرادات الدولة لتقلبات ناجمة عن التقلبات في أسعار النفط والسلع وأنماط الصرف لأموال الدولة المتبعة. إن وكلاء القطاع الخاص بدورهم يتوخون الحذر بالنسبة لقدرة الدولة على تمويل العجز في موازنتها، ويميلون إلى تأجيل قيامهم بأي إستثمارات رأسمالية طويلة الأجل أو إلى مزاولة نشاطات قصيرة الأجل وقليلة المخاطر، وذلك على حساب إستثمارات ذات إنتاجية افضل. فالمطلوب إذا، على مستوى الإقتصاد الكلي، هو أن تستمر اليمن في جهودها المتركزة والمتواصلة نحو إدارة حكيمة للإقتصاد على المستوى الكلي، وتشجيع سياسات الإنفتاح التجاري ووجود أسعار صرف للعملات ترتكز على المنافسة. وهذا ما سيكون له أهمية، خاصة عند ما تأتي أوقات تكون فيها أسعار النفط متدنية. لقد استطاعت بعض البلدان، مثل إندونيسيا وشيلي، أن تهون من آثار التدهور الناجم عن هبوط أسعار النفط، وذلك من خلال مواصلة العمل بسياسات تجارية منفتحة نسبيا وتقديم حوافز مشجعة لإقتصاد السوق في معظم عمليات وضع المخصصات الإستثمارية.[٦٢]

إن غياب الإطمئنان للسياسات الهيكلية يمكن بدوره أن يخفف من خلال زيادة الشفافية والإنفتاح والشمولية في عملية وضع السياسات، وذلك كوسيلة لتخفيف حالات عدم الإطمئنان الذي يواجهها القطاع الخاص في اليمن. فمثلا في سنغافورة يعمل مواطنون من القطاع الخاص كأعضاء مجالس إدارة في هيئات رسمية وكأعضاء في لجان إستثنائية مؤقتة (ad hoc). ويقوم هؤلاء بمراجعة السياسات والبرامج وتقديم توصيات للنظر فيها من قبل المسؤولين الحكوميين. إضافة إلى ذلك، عادة ما تقوم الحكومة بدعوة الغرف التجارية وجمعيات ونقابات مهنية وصناعية لتقديم

[٦٢] راجع أوتي (٢٠٠٢).

ما لديها من آراء حول قضايا محددة. كما أن الشفافية فيما يتعلق بخطط الحكومة أيضا تساعد. وفي اليمن أحد المبادرات التي تتجه نحو الإتجاه الصحيح، هي إنشاء لجنة التسيير التي تم تشكيلها في مطلع عام ١٩٩٩م، والتي تعمل على جمع ممثلين عن منشئات من القطاع الخاص مع مسؤولين حكوميين لمراجعة العوائق القانونية والإجراءات الإدارية التي تقف أمام إستثمارات القطاع الخاص ولتقديم توصيات حول التغييرات في البنية التنظيمية والإجراءات الإدارية الخاصة بالتجارة والإستثمار . ونكرر، إن سرعة نشر وإعلان برنامج الحكومة الإصلاحي، على نطاق واسع، سيساعد كثيرا في هذه العملية، مثلا، كما هو مجسدا في وثيقة إستراتيجية التخفيف من الفقر.

وأخيرا، نظرا لعدم تطوير مؤسسات مشجعة لإقامة إقتصاد السوق بشكل كامل، تواجه مؤسسات القطاع الخاص عدم الشعور بالإطمئنان في حالات محددة بسبب عدم توفر المعلومات. ويشمل ما في ذلك عدم القدرة على تحديد أسواق؛ عدم ضمانة وقدرة الضبط في تنفيذ العقود؛ عدم توفر مهارات تخصصية في نشاطات الأعمال، مثلا في مجالي المحاسبة ومسك السجلات المحاسبية، ومجالي التسويق والتصدير. إن عوامل كهذه تعمل على زيادة عدم الإطمئنان لدى منشئات القطاع الخاص حول المستقبل، وما ستحقق فيه من أرباح وطموحات، وبالتالي تجعلها تتجه نحو الإستثمار في نشاطات ذات المخاطر المتدنية والمدى القصير، [٦٣] وفي الحالة اليمنية، تشير آخر مسوحات أجريت هناك للمستثمرين الأجانب، تشير إلى أن الموقع، مثلا، يعد من أهم ما يمتلكه الإقتصاد اليمني من أصول، إلا أن الذي يعيق الحماس للإستثمار هو حالات عدم الإطمئنان فيما يتعلق بحقوق الملكية والإجراءات الخاصة بحل النزاعات التجارية [FIAS (١٩٩٧)]. إن عملية التخفيف من حالة عدم الشعور بالإطمئنان المحددة من قبل المنشئات، على هذا النحو، يتطلب سلسلة من عمليات البناء المؤسسي، والحاجة لتوفير موارد للتخطيط ولنشاطات الأعمال لمنشئات القطاع الخاص. ويمكن لتنظيم الترابط فيما بين المنشئات على نحو مؤسسي بشكل أعمال مقاولة من الباطن ومنح تراخيص إمتياز بين المنشئات، يمكن أن يوفر ذلك آليات إضافية لنقل المعرفة والتكنولوجيا، علاوة على كونها من أجل تحسين مستوى جودة المنتجات وإدخال منتجات جديدة إلى الأسواق المحلية. وقد دلت التجربة في بلدان شرق آسيا أن قيام منشئات كبيرة بالتعاقد من الباطن لمشروعات خاصة صغيرة ومتوسطة الحجم، من الدرجة الأولى والثانية وفر فرص لتبادل المعلومات، ولنقل التقنية ولتنسيق مهارات الإدارة والتسويق في بيئة تتسم بتبادل الاحترام والتقدير للمعرفة.

إطار (٣ – ٣): الجيوب الصناعية كإحدى الوسائل لتطوير قطاع الصناعات التحويلية

إن تشجيع سياسات الإنفتاح التجاري وتطبيقها على الارض قد أصبح واحد من التوجهات من أجل الابتعاد عن الإعتماد على النفط، وذلك من خلال تطوير قطاع من الجيوب الصناعية، مبني على وجود المنافسة ومتجه نحو التصدير. فمنذ عام ١٩٧٠م ، لقد إستطاعت موريكيوس أن تبني صناعة كبيرة للملابس، قائمة على المنافسة، وذلك في إطار منطقة المعامل التصديرية (أو منطقة المعالجة للصادرات). إن نظام مناطق المعامل للتصدير في موريشيوس يختلف عن المناطق التجارية الحرة في دول أخرى من مجموعة الدول الأقل نموا، وذلك لأنها ليست مناطق معزولة من الناحية الطبيعية عن بقية الإقتصاد، بل أنها عبارة عن نظام من الحوافز التي تعطي لتلك المنشئات التي تقوم بتصدير ١٠٠% من منتجاتها (مع وجود بعض الإستثناءات البسيطة). وتتمتع أي منشئات موجودة في أي مكان في الجزيرة بالمساواة في ظل سياسات مشجعة للتصدير، بما في ذلك التمتع بوضع يسمح بالعمل تحت تجارة حرة مبنية على نظام إعفاء من الواجبات الضريبية (الضرائب غير المباشرة).

إن وجود إستراتيجيات متكاملة قد عمل على ضمانة وجود سياسات تصدير وبنية تحتية تعملان بتكافؤ الفرص لكل نشاطات التصدير. وقد تم تطبيق تلك الإستراتيجيات وتنفيذ تلك البنية التحتية من خلال هيئة موريشيوس لتطوير الصادرات والإستثمار ، وبنك موريشيوس للتنمية، وبرنامج ضمانة التسهيلات الإئتمانية لتشجيع التصدير وبرنامج التأمين للقروض المشجعة للتصدير. كما أن الحكومة أيضا قامت بتشجيع المبادرة من قبل القطاع الخاص في تطوير وإدارة مناطق تجارية حرة، وذلك من خلال اتخاذ بعض الإجراءات مثل برنامج الإستثمار لبناء القطاع الصناعي/للبناء الصناعي. وكانت هناك محاولات لتحقيق أقصى مكاسب من التعاون الخارجي ولرفع مستوى البنية الصناعية ووضعها في اتجاه يتسم بالتنوع وتكثيف المهارات. فعلى سبيل المثال، لقد تم رسم بياني ما يسمى برنامج منطقة خدمات الصادرات/التصدير لعام ١٩٨١م، ومركز المصارف "البعيدة عن الشاطئ"، الذي أنشأ مؤخرا، بحيث يعملان على تشجيع التنوع في صناعات الصادرات التابعة للمنطقة الحرة. كما أن إستراتيجية التدريب الصناعي الجديدة تهدف إلى الإسراع بإكتساب مهارات صناعية.

[٦٣] وتميل االشركات الأجنبية إلى الإستثمار في بلدان معينة بناء على وجود عوامل معينة فيها مثل قربها من أسواق المدخلات والمنتجات، مستوى جودة البنية التحتية، وتدني تكاليف الايدي العاملة، ووجود حوافز مالية حكومية وقوى عاملة مؤهلة.

ب. تحسين أساليب الحكم والمؤسسات المشجعة لإقتصاد السوق

ما يمكن أن يساعد كثيرا على تطوير القطاع الخاص هو تحسين أساليب الحكم (خاصة في مجال التعامل ما بين الأجهزة البيروقراطية والقطاع الخاص)، علاوة على القيام بتطوير مؤسسات رسمية ترتكز على قاعدة إقتصاد السوق. هناك ثلاثة مجالات هامة من بين المجالات الكثيرة التي ينبغي إتخاذ خطوات عملية نحوها، وهي: تعزيز محاسبة الحكومة وموظفي الخدمة المدنية؛ وجود أنظمة قانونية وضبط التطبيق للعقود؛ وتخفيف الحواجز التنظيمية.

إن تعزيز خضوع القطاع العام للمحاسبة في ما يتعلق بدوره في تنظيم نشاطات القطاع الخاص يعد من أهم الخطوات التي تتيح الإمكانيات لنمو منشئات القطاع الخاص اليمنية، خاصة الصغيرة منها. في مسح منشئات القطاع الخاص لعام ٢٠٠١م، لقد أجابت ٨٠% من كل المنشئات المشمولة في المسح بأن الفساد من أكبر المشاكل، وكانت المنشئات الموجودة في صنعاء والحديدة أكثر من عبر عن إهتمامهم بهذه القضية [راجع رسم بياني رقم (٣-٧)]. وكما أفادت المنشئات، فإن الحاجة إلى دفع مبالغ غير رسمية (رشاوى) يتعتبر من اللوازم من أجل الحصول على خدمات عامة، ورخص وتراخيص وعند التعامل مع السلطات الضريبية. وإلى حد ما أقل، هناك أيضا ما يفيد بالحاجة لدفع رشاوى للمعاملات الجمركية وللحصول على رخص بناء ولإمتلاك الأراضي.

رسم بياني (٣-٧): نسبة المنشئات التي حددت الفساد كعائق من مستوى متوسط إلى شديد

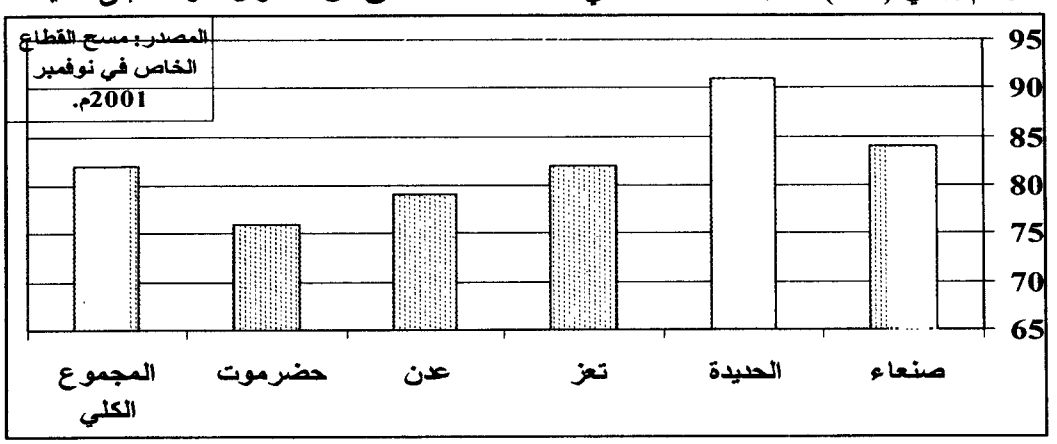

ومرة أخرى، على سبيل المثال وليس الحصر، إنفردت إدارة الضرائب لدى المستثمرين ومنشئات القطاع الخاص كإحدى المعوقات الكبيرة أمام النمو لنشاطاتها. ففي المسح حددت ثلاث من كل خمس منشئات إدارة الضرائب كحاجز رئيسي يحول دون نمو نشاطاتها [راجع رسم بياني رقم (٣-٨)]. وكانت هناك فوارق واضحة في الإجابات من محافظة إلى أخرى، حيث، مرة أخرى، كان أعلى مدى لهذه المشكلة في أمانة العاصمة والحديدة، وأدناه في محافظة حضرموت. إضافة إلى ذلك، عادة ما يصف المستثمرون الأجانب نظام الضرائب بأنه معقد جدا ويتسم بالفساد على نطاق واسع، ويبينوا ذلك من خلال الإستناد إلى روايات تدل على وجود مسؤولين مختلفين يترددون كثيرا بزيارة مكاتب المنشئات لتحصيل نفس الضريبة المستحقة (وبعض الأوقات في نفس اليوم)، تاركين للمستثمرين لا خيار سوى إما تكرار الدفع لنفس الضريبة أو دفع رشوة لمحصلي الضرائب. ومن الأشكال الأخرى لإلتماس الرشوة التأخير في المعاملات، إذ يمكن أن يؤخر محصل الضرائب عملية معاينة الملفات المحاسبية لمنشئات القطاع الخاص إلى ما يصل إلى سنتين، ما لم يدفع المستثمر رشوة لذلك المعين.

يتطلب التصدي لهذه القضايا إجراء إصلاحات واسعة في الخدمة المدنية ووضع إجراءات للمحاسبة، وقد سبق أن بادرت الحكومة بإجرائها. وتشمل الضروريات البارزة بهذا الصدد سرعة ضعف موظفي الخدمة المدنية المشرفين على نشاطات القطاع الخاص، وكذلك توصيف وتبويب ما لهم من أدوار وواجبات بهذا الصدد. وفي نفس الوقت، هناك حاجة لوضع آليات للمحاسبة في الجهاز الإداري للدولة، شاملا بما في ذلك إصلاح إجراءات

المشتروات والتعاقد وتحسين عملية تدقيق الحسابات والأعمال الإشرافية. وأخيرا، مع إنخفاض إجمالي تكاليف الأجور والمرتبات نظرا لإنخفاض عدد موظفي الخدمة المدنية، لابد من رفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، وذلك من أجل تقليل الدوافع للجوء إلى الفساد، في الوقت الذي يؤدي تحسين الرقابة وتطبيق العقوبة على المخالفين إلى تحقيق نفس الغرض.

رسم بياني (٣-٨): نسبة المنشئات التي حددت إدارة الضرائب كعائق من مستوى متوسط إلى شديد

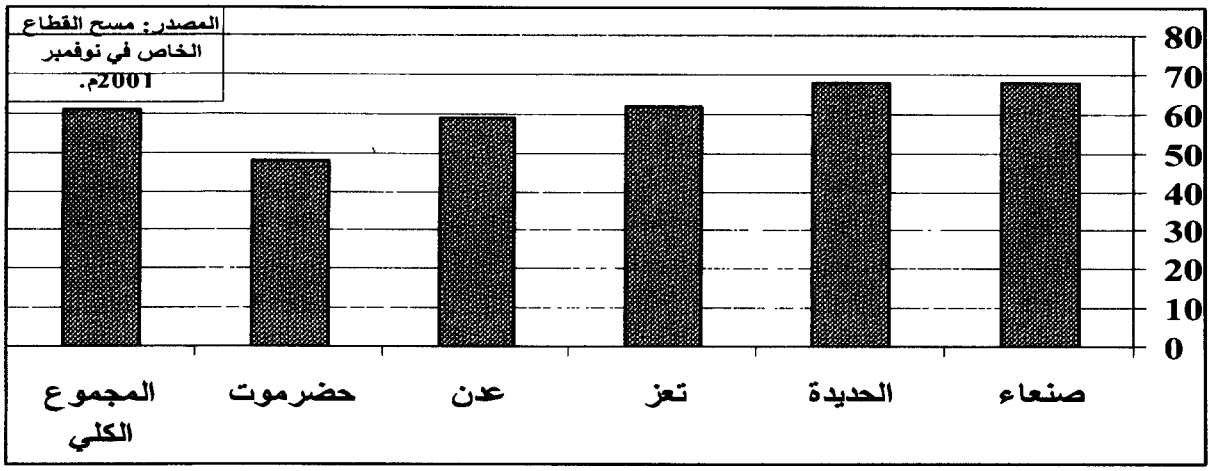

تدل آخر دراسات أجريت في بلدان أخرى متطورة ونامية، تدل على أن المنشئات الجديدة والصغيرة في القطاع الخاص تعتمد على حسن أداء الأنظمة القانونية في عمليات المقاضاة لحل الخلافات التجارية. ولكن، يعتمد عدد كبير مدهش من المنشئات على الوساطة غير الرسمية لحل نزاعات متعلقة بمدفوعات مستحقة والتي قد تكون وسيلة أسرع من المقاضاة عبر اللجوء إلى المحاكم الرسمية، ولكن مع ذلك لم تكن بالضرورة أدق وأكثر تنبؤا بنتائجها. وقد أفاد ٥٨% من المنشئات المشمولة في المسح بأن هذه القضية تعد من العوائق الرئيسية أمام أصحاب نشاطات الأعمال [راجع رسم بياني رقم (٣-٩)]. وبالتالي، هناك حاجة لوجود أنظمة للضبط القانوني وضبط تطبيق العقود وذلك لتقليص التكاليف المرتفعة والشعور بعدم الإطمئنان المرتبطان بحل النزاعات بالطرق غير الرسمية في اليمن.

رسم بياني (٣-٩): نسبة المنشئات التي حددت مشكلة النظام القانوني وحل النزاعات كعائق بين متوسط إلى شديد المستوى

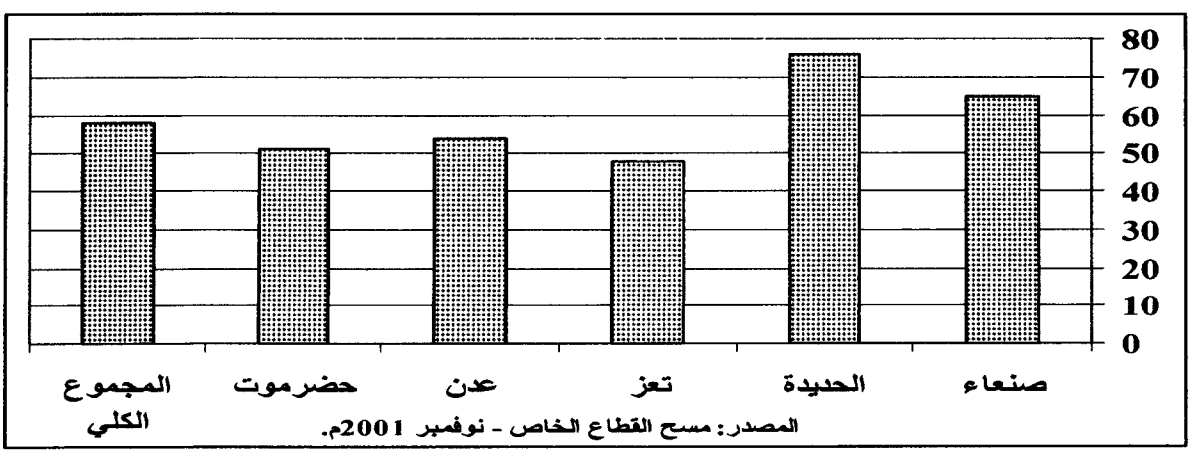

وعلى وجه خاص، فإن مشكلة النزاع على ملكية الأراضي من أصعب المشاكل [جدول ملحق رقم (١٤)]. كما أن حل النزاعات على الأراضي يعتبر مكلفا جدا، وقد يتطلب أن تأخذ ما يزيد على سنة واحدة، في المتوسط لحل قضايا المزاعم بملكية الأراضي عبر المحاكم، ويتم حل معظم النزاعات حول الأراضي عبر القنوات الرسمية فضلا عن اللجوء إلى الوساطة. إن النظام القائم حاليا الخاص بتسجيل الأراضي وإثبات ملكية الأراضي غير فعال إلى حد كبير، ومعظم القضايا أمام المحاكم تتعلق بنزاعات حول ملكية الأراضي، وينظم عملية تسجيل الأراضي القانون رقم ١٢ لعام ١٩٧٦م، والذي يعتبر غامض وغير فعال، ويساهم في وضع النظام القائم الذي يتم به تسجيل "البصائر" من قبل مسؤول حكومي ويتم إبلاغ وإشهار ذلك التسجيل في السجل وبذلك يتم إثبات الملكية للأراضي.

ثمة مجالين من المشاكل من ناحية حل النزاعات في اليمن – أولا، مع عملية المقاضاة، وتعامل القضاء الإداري والمؤسسي بذاته، وثانيا مع وجود قوانين متخلفة وغير كافية. وعلى وجه الخصوص تشمل المشاكل الرئيسية التي يواجهها النظام القضائي اليمني، ما يلي: (١) ضعف أداء قانوني وإداري للقضاة والإداريين، وذلك ناجم عن عدم وجود حماس/او تعليم مسبق ومهارات؛ (٢) غياب أنظمة إدارية سليمة (لحفظ الملفات، وتسجيل للعقود، وتنظيم الرسوم، الخ)؛ (٣) مباني محاكم متدهورة؛ وأخيرا وأهم من كل ذلك (٤) عدم وجود نزاهة على كافة المستويات.

في عام ١٩٩٧م، قامت الحكومة بتنفيذ إستراتيجية للإصلاح القانوني والقضائي تطلبت إعطاء المزيد من الاستقلالية للقضاء، والتركيز على النزاهة والشرف للجهاز القضائي، وتعزيز دور أجهزة الإشراف على القضاء، مثل مجلس القضاء الأعلى وهيئة التفتيش القضائي، وتحسين المنشئات القضائية، وتحسين إدارة المحاكم ووضع برنامج تدريب للقضاة. سيحدد نجاح هذه الجهود، إلى حد كبير، ما إذا كان النظام الرسمي لحل النزاعات سيشهد تحسنا في الإستخدام لذلك النظام الرسمي. وحتى ذلك الحين، يمكن لليمن أن يجرب آليات أخرى بديلة لحل النزاعات، والتي وجد أنها كانت قد عملت بنجاح في كثير من الدول النامية الأخرى [راجع إطار رقم (٣-٥)].

إطار (٣-٤): آليات سريعة للإصلاحات القانونية (في تنزانيا وبنغلادش)

في تنزانيا، تم تاسيس محكمة تجارية بدعم من الحكومة، وأصحاب نشاطات الأعمال والمانحين الدوليين، لتكون قسما متخصصا تحت المحكمة العليا، وذلك من أجل الإسراع في عملية بناء نظام قانوني وقضائي بما يدعم الإصلاحات في السوق. من خلال فرض حسن الإختيار (للقضاة) وتبسيط إجراءات المقاضاة، إستطاعت المحاكم بالفعل من أن تقلص معدل الوقت التي يتطلبها الحسم في القضايا من فترة ٢٢ شهرا إلى ٣ أشهر. وللمحكمة التجارية صلاحية البت في قضايا تتعلق بمبالغ تتجاوز ما يعادل تقريبا ١٢,٥٠٠ دولار أمريكي ولها هيكل رسوم أعلى من هيكل رسوم القسم العام للمحكمة العليا. وذلك ما يعمل على تشجيع عدم الدخول في مقاضاة حول قضايا غير هامة ويمنع الطعن في الأحكام، والذي يعد من المصادر المعتادة لتحمل المزيد من التكاليف وضياع الوقت.

أما في بنجلاديش، أسست جمعية المساعدة القانونية في مادوربور (أو جمعية مادوربور للمساعدة القانونية)، وهي منظمة غير حكومية في بنجلاديش، أسست إطارا ما للوساطة (بين المتنازعين)، تعمل في المناطق الريفية، لتقديم خدمات لحل النزاعات الخاصة بالنساء. وتعقد جمعيات المساعدة القانونية المحلية إجتماعاتها مرتين في الشهر للإستماع إلى النزاعات القائمة في القرية التابعة لها، ولتقديم وساطة خارجة عن نظام المحاكم، بدون أي تكاليف أو مقابل. وتبلغ تقريبا ١٥% من إجمالي النزاعات قضايا نزاع حول الممتلكات أو الأراضي، ويفضل المتخاصمون نظام الوساطة على هذا النحو، لكونه يطبق محليا، ويتسم بشفافية أمام الأهالي في المجتمع المحلي، وتصدر أحكامه بقرار عادة يتخذ خلال فترة ٤٥ يوما منذ تاريخ تقديم القضية إليه.

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٢).

من ناحية التشريعات، لابد من وضع قوانين جديدة، وعلى وجه الخصوص قوانين تجارية حديثة، وذلك كجزء من عملية تطوير نظام قانوني قابل للعمل بفعالية ومن أجل تشجيع إقتصاد يعمل بناء على مبادئ إقتصاد السوق. وتشمل المجالات المحددة بهذا الصدد القطاع المالي (التعاملات المضمونة وسجلات لتسجيل الممتلكات)، وعدم القدرة للوفاء بالإلتزامات، والإفلاس وغير ذلك. تقوم الحكومة حتى الآن، بالتصدي لعديد من المجالات التي تعاني من عجز في المعالجة، مثل عملية الخصخصة والنظم المنظمة للنشاط المصرفي. وتشمل الإصلاحات الجارية حاليا

لمعالجة القصور في قانون الأراضي، تشمل إنشاء لجنة وزارية، تعمل على تقليص الإجراءات لإثبات الملكية الواضحة للأراضي ولتسجيل كل الممتلكات التي يتم خصخصتها.

عادة ما تواجه منشئات القطاع الخاص إجراءات تنظيمية وإدارية وحكومية معيقة وثقيلة - في عملية تأسيس نشاطات أعمال وفي بدء توسيع العمليات لأي نشاطات أعمال. وقد ذكر عدد من أصحاب المشروعات الخاصة بأن عملية الحصول على تراخيص والإجراءات الإدارية الأخرى تشكلان عقبة أمام تأسيس مؤسسات في القطاع الخاص ونموها، وقد ينسحبوا من العملية عند الوصول إلى نصف الطريق، أو بكل بساطة، يتخلون عن القيام بالتجديدات السنوية لرخصهم. أضف إلى ذلك، فإن القيام بإجراءات الحصول على تراخيص لا يحول دون إستمرار ضرورة التعامل مع إدارات ووزارات حكومية، وذلك فيما يتعلق بإمكانية الحصول على خدمات البنية التحتية. عمليا، لا تؤدي الجهات، التي يفترض أن تسهل نشاطات الأعمال، إلا بدور منفذ لدخول للمستثمرين فقط، ولا بالفعل تزاول دور "المحل" الذي يتولى تسهيل كل عملية الإستثمار ولا تقدم أي ضمانة بأن المنشئات لن تلاقي إلا سرعة التعامل مع الجهات الحكومية الأخرى المسؤولة على طبيعة ما تزاوله هذه المنشئات من نشاطات.

فبالتالي، من الخطوات الهامة نحو تطوير نشاط القطاع الخاص، أن يتحسين التنسيق في ما بين الجهات الحكومية، وربما أن إزالة عملية منح تراخيص الإستثمار يساعد على تحقيق ذلك. والقيام بإنشاء مؤسسة ما "كموقف وحيد" أو "كأول موقف" لتلقي معاملات أصحاب المشروعات الخاصة المحتملين وأصحاب نشاطات الأعمال، هي أيضا وسيلة أخرى لتحقيق ذلك. وعمليا، يمكن للهيئة العامة للإستثمار أن تلعب دور "المحل الأول" الذي يتعامل معه أصحاب نشاطات الاعمال القائمة حاليا أو المحتملة في المستقبل، لتكون المنفذ الوحيد للحصول على كل المعلومات حول إجراءات الحصول على تراخيص وتصريحات لازمة لتأسيس أو توسيع أي نشاط من الأعمال في اليمن. ووضع إجراءات رسمية للشكوى والطعون، تابعة للإدارة المعنية بالتنظيم سيوفر آلية ما لنقل معلومات هامة وردود فعل حول السياسات الحكومية وما ينجم عنها من تأثيرات.

ج. تحسين مستوى جودة الخدمات الحكومية

وتواجه منشئات القطاع الخاص عوائق من جراء ضعف القدرة على الحصول على خدمات البنية التحتية، شاملا بما في ذلك الكهرباء والنقل، وبالتالي فإن تشجيع المزيد من المنافسة والكفاءة في هذه المجالات سيسهل تحقيق النمو للقطاع الخاص، وتعتبر قدرة توليد الطاقة الكهربائية في اليمن غير كافية لتلبية إحتياجات البلد من الطاقة – كما تدل على ذلك ما أفادته عدد من المنشئات بأن هذه تشكل مشكلة كبيرة تواجهها المنشئات [رسم بياني رقم (٣-١٠)]. إضافة إلى المدن التي شملها المسح، فإنه ما زالت هناك مناطق كبيرة، مثل مدينة المكلا، ليست مرتبطة بالشبكة الوطنية الموحدة، والتي حاليا تخدم مدينة عدن وصنعاء والمدن الرئيسية في المحافظات الشمالية. كما أن خدمة الكهرباء تتسم بتذبذب في الجهد (الفولتية) وإنقطاعات على نحو مستمر، وما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على الإنتاج والإستثمار. وتمتلك معظم المنشئات متوسطة وكبيرة الحجم مولدات كهربائية إحتياطية/مساندة، الأمر الذي يرفع تكاليف الإنتاج إلى حد كبير. أما أكبر المنشئات الكبيرة، فإن عليها تكرارا أن تتحمل، تكاليف تركيب الخطوط الكهربائية اللازمة لتوصيل الكهرباء إلى مواقع مشروعاتها، وهذه عملية قد تستغرق من الوقت ما يصل إلى ١٢ شهرا. ومن الواضح، إذن، أن على الحكومة أن تسرع في الجهود الجارية حاليا لإدخال المزيد من المنافسة في سوق الخدمة الكهربائية.

إن امتداد شبكة طرق النقل في اليمن ما زال محدودا (الفصل الثاني)، الأمر الذي له تأثير هام على توزيع السلع ويعيق عملية تطوير أسواق المنتجات المحلية. إن عدم إكمال الموانئ والمطارات يؤثر على قدرة المصنعين بتصدير منتجاتهم وتؤخر حركة السكان. إضافة إلى ذلك، فإن إستمرار تقسيم البلد وفقا للحدود القبلية يفرض مزيد من التكاليف على التجارة الداخلية. ويهيمن على قطاع عربات النقل، على وجه خاص، محتكرون من القطاع الخاص (نظام الفرزة)، مسببا إستمرار إرتفاع تكاليف النقل، وذلك من خلال تطبيق أسعار مثبتة من قبل أصحاب الفرزة، ووضع حواجز أمام منشئات القطاع الخاص لمنعها من الدخول في السوق، علاوة على منع منشئات القطاع الخاص

والتجار من توفير خدمات نقل خاصة بهم. هناك مسودة لمشروع قانون النقل البري، تمت الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء في عام ١٩٩٩م. وهذا القانون ينص على إنشاء الهيئة العامة للنقل البري لتتولى المسؤولية على منح الترخيصات لعربات النقل ووضع مقترحات لتعريفات النقل و إصدار لوائح، تعمل على تنظيم قطاع عربات النقل، وتتيح لأي صاحب عربة نقل أن يحصل على ترخيص لمزاولة النشاط صالحة للإستخدام في أي مكان في اليمن.

رسم بياني (٣-١٠): المنشئات التي حددت مشكلة الإمداد الكهربائي كعائق بين متوسط إلى شديد المستوى

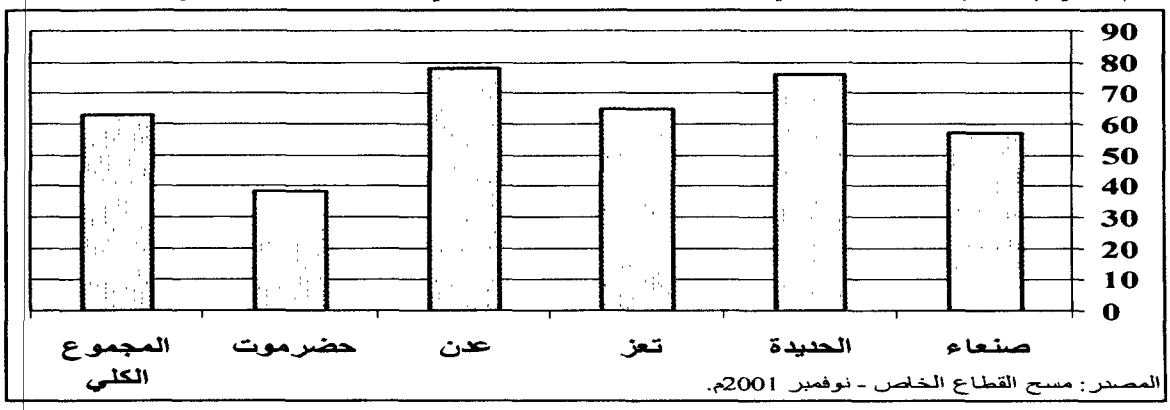

المصدر: مسح القطاع الخاص - نوفمبر 2001م.

د. تحسين نشاط الوسائل المالية

يعتبر النظام المالي القائم في اليمن أضعف من معظم الأنظمة المالية الموجودة في معظم البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. ينعكس ضعف هيكلة هذا النظام وعدم كفاءته في نسب مؤشرات أداء الوساطة المالية، وإرتفاع الفوارق في أسعار الفائدة (بين الإيداع والإقراض) وسيطرة النقد كالوسيط الرئيسي للتعامل التجاري/المالي. وتعكس الفوارق الكبيرة بين أسعار فوائد الإقراض وأسعار فوائد الودائع، وتدني الربحية في أوساط البنوك، تعكسان عدم إهتمام البنوك لمنح قروض أو لحشد الودائع. كما أن احتفاظ البنوك بحقائب مالية كبيرة لا يحقق إلا زيادة الوضع سوءا. وقد وجد مسح القطاع الخاص لعام ٢٠٠١م أن عددا كبيرا من منشئات القطاع الخاص (٤٨١ شركة أو ٥٣% من إجمالي عدد المنشئات المستجيبة) لا تمتلك أي حساب في أي بنك. وأساسا، ما تميز القطاع المصرفي به في اليمن بتركز التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعدد محدود من المنشئات والمجموعات، وبعمليات إقراض داخلية، وبسيادة إستخدام تسهيل "الحساب المكشوف" في التسهيلات الممنوحة. كما أن المسح وجد أن هناك تباين ملحوظ في أوساط المنشئات ومن المرجح أن يكون لدى كل المنشئات الموجودة في صنعاء (أمانة العاصمة) ومحافظة الحديدة، والمنشئات الأكبر سنا وحجما، يكون لديها حسابات مصرفية. ومع عدم وجود إمكانيات للحصول على قروض من مصادر تمويل رسمية، تظل مصادر التمويل الخاصة وغير النظامية (غير الرسمية) هي المصادر الوحيدة التي تلجأ إليها الغالبية من المنشئات اليمنية. وفي الغالب، عادة ما تكون موارد المنشئات الذاتية، في إطارها الداخلي، المصدر الوحيد لما تحتاجه من التمويل قصير الأجل وللإستثمار على حد سواء، ويلي ذلك تمويل الموردين (لمواد خام وبضائع)، ثم من الأهل والأصدقاء وأخيرا يتم اللجوء إلى البنوك التجارية.

وأحد الأسباب الذي تجعل البنوك مترددة في إقراض المنشئات الصغيرة هو عدم توفر أي معلومات عن خلفية هذه المنشئات الإئتمانية وعن التوقعات لنشاطاتها. لقد ساعدت بعض الإصلاحات الأخيرة في القطاع المالي على تغيير الحوافز المشجعة للبنوك، وذلك من خلال إزالة الضوابط الحكومية الرقابية على عمليات الإقراض وتعزيز القدرات الإشرافية على البنوك لدى البنك المركزي اليمني. وقد وضع قانون البنوك لعام ١٩٩٨م، الذي بدأ تنفيذه عام ١٩٩٩م، وضع أسس قوية للبنك المركزي ليضع حدود لمدى التركيز في منح التسهيلات الإئتمانية والقروض لعناصر من داخل البنوك. أما بالنسبة لتسهيلات السحب على حسابات مكشوفة، والتي تشكل حوالي ٩٠% من كافة التسهيلات الإئتمانية المصرفية الممنوحة، لقد أدخل البنك المركزي اليمني نظاما جديدا لتبويب/تصنيف مدى تعرض البنوك للمخاطر لكل تسهيل، وذلك بغية مساعدة البنوك على تحديد التسهيلات الإئتمانية الضعيفة التي منحتها

ومعالجتها في مرحلة مبكرة. كما أن البنك المركزي قام بإيجاد نظام ما لتبادل المعلومات حول ما إذا كان لأي شخص/جهة تطلب الحصول على تسهيلات خلفية تخلف عن سداد إلتزاماتها لبنوك أخرى. ومع ذلك، على الرغم من هذه التطورات الإيجابية في الإطار القانوني والتنظيمي للمصارف، فإن التنفيذ لها وتطبيقها ما زالا ضعيفين. أضف إلى ذلك، أن تعزيز النواحي التنظيمية وتحرير أسعار الفائدة من القيود المتشددة لم يؤديا إلى زيادة حركة الإقراض لمنشئات القطاع الخاص.

رسم بياني (٣-١١): مصادر التمويل لمنشئات القطاع الخاص

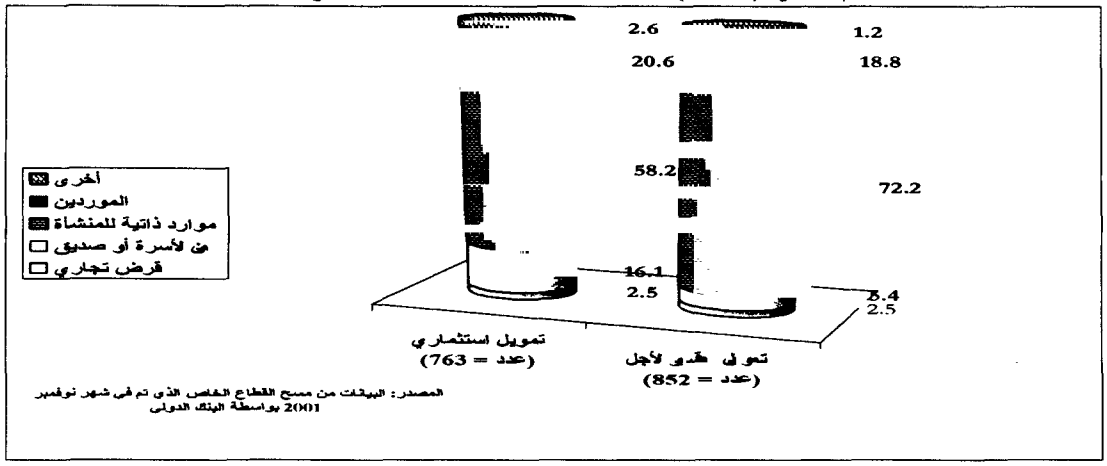

إن ما يعكسه إستمرار صغر حجم القطاع المصرفي يتمثل في العقبات المتعمقة والمؤسسية التي يواجهها القطاع.[٦٤] فما زالت ضعف الإطارين القضائي والقانوني وعدم وجود معايير للأعمال المحاسبية والتدقيق السليم والممارسات الضعيفة للكشف عن المعلومات، ما زالت من العوائق التي يتعرض لها القطاع. وعلى وجه الخصوص هناك حاجة ملحة لتحسين دور المحاكم التجارية والعمليات القضائية المتعلقة باسترجاع القروض الممنوحة من قبل البنوك وغيرها من المديونيات الأخرى، وهناك حاجة ملحة لوضع أسس للممارسات المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق – والتي لم توضع لها أي معايير في اليمن – وذلك من أجل اتاحة الشعور بشئ من الثقة لدى الدائنين حول الموقف المالي لعملاءهم ولإعطاء القطاع الخاص بكامله مقدار ما من الحماية من الفساد المبلغ به على نطاق واسع من قبل المنشئات والموجود في المصالح الضريبية المختلفة على حد سواء. فهكذا، إذن لا يأتي تحسن في نشاط الوساطة المالية إلا إذا صاحبته إصلاحات مؤسسية وإصلاحات في أساليب الحكم، والتي سبق توضيحها في هذا التقرير، والتي تعتبر جوهرية من أجل إيجاد المناخ المحسن المشجع لإزدهار نشاطات الأعمال في اليمن.

إطار (٣-٦): برنامج الخصخصة في اليمن

بدأ تنفيذ برنامج الخصخصة في اليمن في مطلع عام ١٩٩٥ م، وقد أسهم البرنامج في خصخصة أكثر من ٨٠ مشروعا صغيرا خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٤م وعام ١٩٩٧م. وقد تم تنفيذ البرنامج بطريقة ما عفوية، وبمشاركة كبيرة لعدد من الوزارات، وكل وزارة قامت بتشكيل لجان داخلية لتقوم بخصخصة المشروعات (مؤسسات قطاع عام) التي تدخل في نطاق مسؤولياتها. أما بعد ما تم إصدار قانون الخصخصة، في عام ١٩٩٩م، فقد تم تنظيم إجراءات الخصخصة وتوحيدها، وتم تأسيس مكتب فني للخصخصة، وذلك لضمان أن تنفيذ إجراءات ومعاملات عملية الخصخصة تخضع لمعايير موحدة مع وجود الشفافية. ومع ذلك، لقد تم تنفيذ تجميد برنامج الخصخصة، كما هو الحال في كثير من البلدان، نظرا لوجود مخاوف من ما قد يترتب على ذلك من عواقب سياسية ومن إستغناء عن موظفين.

[٦٤] إن معظم المصارف اليمنية مملوكة لعدد محدود من المجموعات/الجماعات، ولم يكن هؤلاء أكبر المقترضين من البنوك التي يمملكونها فحسب، بل أن كثير من هؤلاء الملاك أيضا يشاركون مباشرة في إدارة عملياتها. إن بعض هذه الجماعات لا تحقق أرباحا بذاتها وغالبا ما تكون هي المسئولة عن إرتفاع نسبة الديون المتخلفة إلى إجمالي القروض في البنوك التجارية اليمنية. إن هذه الممارسة تؤثر من حيث تقليص فرص منح القروض لآخرين من المقترضين المحتملين.

الفصل الرابع: قطاع التجارة الخارجية وقدرة الصادرات اليمنية على المنافسة

١-المقدمة وخلاصة الإستنتاجات

في ظل صغر حجم سوق اليمن الداخلي، فإنه ينبغي أن تكون الصادرات المصدر الرئيسي لتوليد فرص العمل ونمو الدخل على نحو سريع. وتدرك الحكومة اليمنية أهمية قطاع التجارة الخارجية في خططها التنموية، وقد إستطاعت أن تحقق تقدما جيدا في إصلاح النظام التجاري. والآن يتم تصنيف اليمن من ضمن أكثر البلدان إنفتاحا وتحررا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك، ما زالت معظم صادرات اليمن غير النفطية الحالية تتكون من منتجات أولية، وذات قيمة مضافة متدنية، الأمر الذي يجعل النمو الإقتصادي أكثر تعرضا لخطر تقلبات الطلب والأسعار لتلك المنتجات. ولكن ما زالت هناك سعة كبيرة لتحسين الأداء للصادرات، وخاصة لصادرات اليمن من السلع التجارية غير النفطية، علاوة على تصدير الخدمات. في الوقت الذي كانت سياسة إحلال الواردات بمنتجات محلية قد وفرت الدافع الأول لتطوير القطاع الصناعي في اليمن في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، فإن مستويات الدخول لعدد سكان البلاد الصغير نسبيا، تدل على أنه من المرجح عدم إستدامة تلك الإستراتيجية في أول عقد من الالفية الثالثة. وفي نفس الوقت تملك اليمن الميزة النسبية الكبيرة من حيث موقع البلد الجغرافي، فهي قريبة من أسواق محتملة واعدة: أي دول مجلس التعاون الخليجي ذات الدخول المرتفعة، ودول عربية أخرى، ودول القرن الأفريقي التي ما زالت إقتصاداتها تعاني من النقص في الإستغلال/تلبية إحتياجاتها. أمام الجموعة الأخيرة من هذه البلدان، فإن اليمن يمتلك "ميزات أفضل نسبيا" بارزة للعديد من المنتجات.

إن هذا الفصل يستعرض آخر التطورات في ما تتكون منه الصادرات اليمنية من المنتجات والإتجاهات في القطاع التجاري وما هي العوامل التي يخضع لها أداء الصادرات اليمنية. كما أن هذا الفصل يحاول أن يؤكد ما إذا كان أداء الصادرات اليمنية يعود إلى تطورات في التجارة العالمية، وإلى التغييرات في التكوين السلعي للمنتجات أو إلى تغييرات في قدرة الصادرات على المنافسة. إضافة إلى ذلك، يقوم هذا الفصل بتحليل فئات المنتجات وأسواق الصادرات التي عملت على دفع تطوير نشاط التصدير في اليمن. ما ورد في هذا الفصل من تحليلات هي مبنية على بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية(UnComTrade Data).[٦٥]

والإستنتاجات الرئيسية الواردة في هذا الفصل تشمل الأتي: (١) أنه على الرغم من تدني حركة الصادرات اليمنية، لقد كان مستوى أداءها جيدا، نسبيا، في فترة ما بعد الحرب الأهلية (عام ١٩٩٤م)؛ (٢) سيطرت الصادرات النفطية على مجمل الصادرات حيث إستحوذت على ما يزيد على ٩٠% من إجمالي قيمة الصادرات من السلع التجارية؛ (٣) أن الصادرات تميزت بتقلبات في فترة عقد التسعينيات بسبب الإعتماد القوي على الصادرات النفطية الموجهة لأسواق متركزة، وقاعدة الصادرات غير النفطية تعتبر ضعيفة وتتكون من منتجات محدودة مع وجود عدد محدود من المنتجات (مثلا البن والسمك)، التي تشكل أغلبية الصادرات غير النفطية؛ (٤) أن القيمة المضافة للصادرات السمكية متدنية جدا مقارنة بالدول الأخرى المصدرة للأسماك، بينما سوق الصادرات تسيطر عليه فقط المملكة العربية السعودية؛ (٥) الصادر من المنتجات الصناعية ما زال صغيرا جدا مقارنة ببلدان أخرى في مجموعة الدول الأقل دخلا، والمشابهة لليمن، ولم يتم بعد إستغلال قدرة التصدير المحتملة للقطاع الصناعي، حتى بعد ما تم اجراء إصلاحات ملحوظة في أنظمة التجارة وتحويل العملات الأجنبية؛ وأخيرا (٦) أن تحليل النصيب الثابت للأسواق (Constant Market Share Analysis) يبين أن المسير الرئيسي لنمو إجمالي الصادرات اليمنية وصادرات القطاع الصناعي في فترة ما بعد الحرب الأهلية (عام ١٩٩٤) هو ما تحقق من نمو في التجارة العالمية، في الوقت الذي كان ما يحقق من تحسين على القدرة على المنافسة الدولية عاملا من العوامل وراء نمو الصادرات غير النفطية.

---

[٦٥] لمزيد من التفاصيل حول تحليل القدرة على المنافسة الوارد في هذا الفصل، راجع دراسة سوميا (٢٠٠١).

٢-أداء الصادرات، التنويع وإتجاهات التجارة الخارجية

لقد كانت عمليات تصدير السلع التجارية واحدة من القوى المسيرة لنمو الإقتصاد اليمني، وعلى وجه الخصوص في النصف الأخير من عقد التسعينيات. وبالفعل، يعود أكثر من نصف ما تحقق من نمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى حركة الصادرات خلال هذه الفترة. فقد إرتفع حجم الصادرات التجارية من مبلغ ٢,٥ بليون دولار امريكي في عام ١٩٩٩ م إلى مبلغ ٤,١ بليون دولار امريكي في عام ٢٠٠٠م، مما جعل اليمن تحتل المركز ٩٠ من بين ٢٣١ دولة مصدرة في العالم وجعل اليمن أكبر الدول المصدرة من بين الدول ذات الدخول المتدنية. وقد كان أداء الصادرات مدهشا بتحقيقه معدل نمو بنسبة ٥% في السنة خلال الفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٩٩م (بلغت معدل ٦،٣% للفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٠م) وذلك ما يزيد على معدل نمو الصادرات في العالم ككل والذي بلغ معدل ٤,٥% في السنة خلال نفس الفترة.

ومع ذلك، تميزت الصادرت اليمنية بالتعرض لتقلبات ملحوظة وبسيطرة الصادرات النفطية والتركيز في أسواقها. بلغ مؤشر عامل التغيير لنمو صادرات اليمن نسبة ١،٧% في الفترة ١٩٩٢- ١٩٩٩م؛ أي ما يعادل ضعفي معدل نظيره لنمو الصادرات في العالم ككل البالغ ٠,٨%. ومن ناحية أخرى مثلت صادرت النفط ما نسبتها ٩٥% من إجمالي الصادرات التجارية في عام ٢٠٠٠م. أما الصادرات غير النفطية والتي شكلت أقل من ١٠% من إجمالي الصادرت في عقد التسعينيات، فتسيطر عليها ٣ سلع وهي السمك (الصيد) والبن والخضروات والفواكه (التي إستحوذت على أكثر من نصف الصادرات غير النفطية). لقد إرتفع حجم الصادرت من الخضر والفواكه الموجهة إلى أسواق في نفس الاقليم في آخر سنوات عقد التسعينيات من ما قيمتها ١,٥ مليون دولار امريكي في عام١٩٩٥م إلى ١٢,٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠م. ولم يبلغ نصيب صادرات منتجات الصناعة التحويلية سوى ما نسبتها ١,١% من إجمالي الصادرات السلعية.

إن صادرات اليمن لا تهيمن عليها عدد محدود من السلع المصدرة فحسب (مثل النفط والأسماك والبن)، بل كذلك يسيطر عليها عدد محدود من الأسواق. فالدول الخمس الأولى للصادرات اليمنية إستحوذت على ما يزيد على ثلثي إجمالي الصادرات اليمنية خلال عقد التسعينيات. وقد زادت سيطرة الأسواق على الصادرت اليمنية من قبل هذة الدول إلى درجة ما أسوأ من نسبة ٧٠% فى عام ١٩٩١م إلى ٨٣% من إجمالي الصادرات فى عام ١٩٩٩م. وبالرغم من تركز أسواق الصادرات اليمنية، فقد تغير شركاء التصدير فى السنوات العشر الماضية. فى عام ١٩٩١م، أربع من الدول الخمس الرئيسية التى توجه إليها صادرات اليمن كانت من الدول الأسيوية الصاعدة. ويعكس هذا التركز المتزايد نحو الدول الأسيوية الصاعدة يعكس درجة تعرض الصادرات اليمنية إلى التطورات المحتملة فى هذه الأسواق الصاعدة [راجع جدول رقم (٤-١)].

جدول (٤-١): الأسواق الرئيسية للصادرات اليمنية (%)

	١٩٩١		١٩٩٦		١٩٩٩	
١	المانيا	٣٠,٨	كوريا	٢٣,٩	تايلاند	٢٧,١
٢	الولايات المتحدة	١٤,٢	الصين	١٧,٨	الصين	٢٣,٥
٣	فرنسا	١١,٨	اليابان	١٧,٢	كوريا	١٣,٠
٤	النمسا	٧,٨	سنغافوره	١٢,١	الهند	١١,٠
٥	تايوان	٥,٦	البرازيل	٧,٠	سنغافوره	٨,٣
الاجمالي		٧٠,٢		٧٨,١		٩٢,٩

المصدر: سوميا (٢٠٠١).

إطار (٤-١): صادرات الثروة السمكية

إن ثاني أكبر سلعة مصدرة من اليمن هي المنتجات السمكية التي ولدت مبلغ ٤٩ مليون دولارا أمريكيا في عام ١٩٩٩م (٢,١% من إجمالي الصادرات و٣٥% من إجمالي الصادرات غير النفطية). أثناء الفترة عام ١٩٩٤-١٩٩٥م إنخفضت سرعة نمو الصادرت السمكية، وذلك نتيجة لحظر مؤقت للتصدير وضعف الطلب لها في البلدان المجاورة. وفي الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩م نمت الصادرات السمكية بمعدل مدهش بلغ ١٩% في السنة مقابل معدل نمو التجارة العالمية للأسماك البالغ ١،٩% في السنة. وقد تحقق ذلك على الرغم من زيادة أسعار الأسماك في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨م. وتتركز الأسواق للصادرات السمكية اليمنية في ٣ بلدان هي: المملكة العربية السعودية، هونج كونج، تايلاند (مستحوذه ما نسبتها ٧٤% من إجمالي قيمة الصادرات السمكية) وكانت الصادرات السمكية إلى الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمركية واليابان محدودة، وذلك بسبب أن اليمن لا تلبي المعايير الصحية المتبعة في هذه البلدان. من ثم، يتم تصدير معظم الصادرات السمكية أو تهريبها إلى السعودية، أو سلطنة عمان، أو الإمارات العربية المتحدة ليتم إعادة تصديرها من هناك إلى البلدان الغربية. أما الصادرات السمكية إلى تايلاند فهي تنمو بسبب ما يوجد لدى تايلاند من منشئات كبيرة لمعالجة الأسماك ويتم معالجة الأسماك اليمنية فيها ثم يعاد تصديرها إلى اليابان ودول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة. فلذلك، إن التركز الملحوظ لأسواق الصادرات السمكية من اليمن لا يعني أن الأسواق النهائية لتلك الصادرات تتركز في هذه الأسواق.

ويعتبر أن للصادرات اليمنية السمكية قيمة مضافة في غاية التدني، وأن نسبة الموارد البحرية، التي كانت قد خضعت لمعالجة ما، قبل تصديرها إلى إجمالي الصادرات السمكية لا تبلغ سوى ٠،٠٠٤% فقط. وأن نفس هذه النسبة لدول أخرى مصدرة للأسماك مثل تايلاند، والصين، والمغرب، والسعودية تبلغ ٤٤%، ٣٤%، ٢٦% ، ٢٦% على التوالي. وتبلغ هذه النسبة على المستوى العالمي معدل ١٧,٣%.

إن هناك إمكانيات محتملة ضخمة لليمن لرفع صادراتها السمكية على نحو أسرع بكثير، وذلك من خلال زيادة القيمة المضافة لتلك الصادرات عن طريق إجراء معالجة لها محليا ومن خلال تحسين المعايير الصحية لتلك المنتجات إلى مستويات المعايير التي تتطلبها أسواق المنتجات السمكية الكبيرة كالاتحاد الأوربي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. إن تايلاند، التي هي نفسها تتمتع بموارد بحرية غنية، في الواقع تستورد ما قيمتها تبلغ ٧٦٧ مليون دولارا أمريكيا من الأسماك الخام (والتي لا يبلغ نصيب اليمن منها سوى نسبة ١,١% فقط) وتصدر ما تبلغ قيمتها مليارا دولار أمريكي من المنتجات السمكية المجهزة والمعالجة، معظمها إلى الأسواق في اليابان والولايات المتحدة. إن الصادرات السمكية من تايلاند ليست قادرة على المنافسة بسبب ما للبلد من إمتيازات إقتصادية أفضل نسبيا من الناحية التقليدية، مبنية على ما تتمتع به تايلاند من عوامل إنتاج فحسب، بل أيضا بما أوجد تايلاند لنفسه من إمتيازات نسبية أفضل تعطيها أفضلية، من خلال ما أقامت من منشئات لمعالجة وإعداد المنتجات السمكية، وذلك على نطاق واسع.

واليمن كذلك تستطيع أن ترفع إنتاجها السمكي من خلال القيام بعملية زراعة الأسماك، والتي لم تتوفر في اليمن حاليا. في عام ٢٠٠٠م بلغ نصيب الإنتاج السمكي في العالم، عن طريق المزارع السمكية ما نسبته ٢٣% من إجمالي الإنتاج السمكي في العالم ككل (أي ٢٨ مليون طن من إجمالي الإنتاج السمكي البالغ ١٢٢ مليون طن). بل حتى أن الدول الصناعية كالولايات المتحدة وكندا تزاول نشاط زراعة الأسماك الثمينة كالتونة. ويتخصص كل من تايلاند والفلبين في زراعة الجمبري موجها منتجاته إلى سوق الصين وسوق اليابان، والتي يستحوذ الجمبري نصيبا كبيرا منه. إن ميزة زراعة الثروة السمكية تأتي من خلال ما تعطي من قدرة على التكيف مع مستويات الطلب. كما أن هذا النشاط يعطي تحكم على توقيت التسويق للمنتجات السمكية بما يخفض من آثار التقلبات الناجمة عن التغيرات في الأسعار.

المصدرسوميا (٢٠٠١).

إن الإتجاه التجارى للصادرات غير النفطية يختلف كثيرا عن الإتجاه بالنسبة لإجمالى الصادرات السلعية. فما زالت دول مجلس التعاون الخليجى، وعلى وجة الخصوص المملكة العربية السعودية، هي الدول المستهدفة الرئيسية لصادرات اليمن غير النفطية. إضافة إلى ذلك، كانت عدد من دول أخرى، ليست من أعضاء مجلس التعاون الخليجى (مثل الأردن ومصر)، من ضمن الدول الرئيسية الموردة لصادرات يمنية غير نفطية مع عدد صغير من دول شرق افريقيا مثل إثيوبيا [راجع جدول رقم (٤-٢)]. لقد إستوردت المملكة العربية السعودية ما نسبتها ٧٥% من صادرات البن اليمنى فى الفترة ما بين ١٩٩١-١٩٩٩م، ٤٢% من إجمالى الصادرات السمكية فى عام ١٩٩٩م. وعلى نحو مماثل، إستوردت الاردن١٢,٣% من صادرات اليمن السمكية فى عام ١٩٩٥م، و٤,١% فى عام ١٩٩٩م، واستوردت سلطنة عمان ٦% من إجمالي صادرات اليمن السمكية فى عام ١٩٩٥م و٢% فى عام ١٩٩٩م. أما صادرات منتجات قطاع الصناعات التحويلية فاستوردت إثيوبيا ١٥% من إجمالى صادرات اليمن الصناعية خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩م ومصر إستوردت ٥% من الإجمالى فى عام ١٩٩٥، وجيبوتى إستوردت حوالى ٣% من اجمالى صادرات اليمن الصناعية فى عام ١٩٩١م.

جدول (٤-٢): الأسواق الرئيسية لصادرات اليمن غير النفطية فى الفترة ١٩٩١-١٩٩٨م (%)

الترتيب	١٩٩١		١٩٩٥		١٩٩٨	
١	السعودية	١٩	السعودية	٣٦	السعودية	٢٦
٢	المملكة المتحدة	١١	إيطاليا	٧	الولايات المتحدة	٨
٣	فرنسا	١١	المملكة المتحدة	٧	الهند	٧
٤	إيطاليا	١٠	الولايات المتحدة	٥	اثيوبيا	٦
٥	بلجيكا/لوكسمبرغ	٩	سنغافوره	٥	هونج كونج	٦
٦	ماليزيا	٧	اليابان	٤	اليابان	٥
٧	سنغافوره	٦	الاردن	٤	إيطاليا	٤
٨	اليابان	٦	هونج كونج	٣	المملكة المتحدة	٤
٩	كوريا	٤	الهند	٣	المانيا	٤
١٠	الولايات المتحدة	٢	كوريا	٣	الاردن	٣
الإجمالي		٦١		٥٩		٥٣

المصدر: قاعدة البيانات UNCOMTRADE.

مقارنة بدول نامية أخرى فى منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، إن القدرة على المنافسة تشكل إمكانيات محتملة واعدة للتصدير، وهى أيضا تتركز فى المنشئات القديمة والكبيرة، والتى توجد مقراتها فى صنعاء وعدن والحديدة. فلم تبلغ نسبة المنشئات التى تعمل فى نشاطات التصدير سوى ٣,٥% من المنشئات المشمولة فى المسح، مقارنة بالمغرب، التى تبلغ نفس هذه النسبة ٥٠% وحيث معظم المصدرين يمثلون فى الغالب منشئات جديدة دخلت فى السوق منذ قريب (فما نسبتها ٤٢% من هذة المنشئات تبدأ فى نشاط التصدير بعد سنة من إنشائها) مع وجود تركيز واضح نحو التصدير وإقامة خطوط جديدة من المنتجات.

٣- إصلاحات فى السياسات المتعلقة بأسعار صرف العملات والقدرة على المنافسة[٦٦]

فى شهر يوليو عام ١٩٩٠م، تم توحيد نظامى تحويل العملات والتجارة اليمنية القائمين قبل الوحدة. من أجل السيطرة على آثار ما نجم عن الاختلالات فى الحسابات الخارجية تم إيجاد نظام معقد من أسواق لصرف العملات الاجنبية المجزءة، إضافة إلى تبني عدد من الإجراءات الإدارية من أجل وضع حد لعمليات "المضاربة"، ومن القيود ذات النطاق الواسع فى مجال التجارة. وقد كان سوق تبادل العملات مكونا من السوق الرسمي وأسواق الأسعار الموازية، وقد كان سعر الصرف للسوق الرسمي محصورا في التعاملات الحكومية الخارجية، وقد شمل ذلك النفط الخام والمنتجات البترولية، والمبالغ المستلمة والمسلمة الرسمية والمبالغ المسحوبة من القروض والمدفوعة لخدمتها. كما أن سعر هذا "السوق" كان ينطبق على المخصصات من العملة الأجنبية المحددة من قبل البنك المركزي للقطاع الخاص لما تم إستيراده من القمح، ودقيق القمح والأرز والغاز الطبيعي المسال، علاوة على ما تم تخصيصه لأغراض أخرى خاصة كالعلاج والدراسة في الخارج. أما ما دون ذلك من التعاملات الخارجية، فقد تمت بأسعار الصرف للسوق الموازي، والذي كان يعمل فيه الصرافون، ولم يكن له أي وضع قانوني حتى شهر يناير من العام ١٩٩٣م. ففي ذلك الحين، تم إصدار قانون تم بموجبه تنظيم أعمال الصرافة، شاملا منح التراخيص، وما هو مطلوب من تقارير ورأس المال، كما أن القانون أوكل إلى البنك المركزي سلطات الإشراف على نشاطات الصرافة.

إن محاولات الدفاع عن أسعار الصرف الرسمية أدت إلى إرتفاع حاد في سعر الصرف الحقيقي الفعلي في النصف الأول من عقد التسعينيات، الأمر الذي قلل من شأن الجهود الرامية وراء إحتواء الإختلالات في الموازنة العامة وميزان المدفوعات [راجع رسم بياني رقم (٣-٤)]. وإتضح أكثر فأكثر بأن وجود تعدد لأسعار

[٦٦] تمت الإستفادة من بيانات صندوق النقد الدولى (٢٠٠١) بالنسبة لهذا الفصل.

صرف الريال وفرض قيود على التعامل بالعملات الأجنبية لم يحققا إلا تفاقم للآثار السلبية الناجمة عن الصدمات الخارجية. في الفترة ما بين ١٩٩٣-١٩٩٤م قامت السلطات اليمنية باتخاذ بعض خطوات جزئية، بغية تحقيق أسعار الفائدة الإيجابية الفعلية وأسعار صرف أكثر واقعية. مع مواجهة تزايد الفجوة بين سعر الصرف الحر للسوق الموازي وأسعار الصرف الرسمية المختلفة. في شهر نوفمبر من عام ١٩٩٤م، قامت السلطات المعنية بإدخال "سعر صرف رسمي موازي" محددا بسعر ٨٤ ريالا مقابل دولار أمريكي واحد، وكانت لجنة إشرافية مكونة من صرافين وممثلين عن البنوك التجارية، تحت إشراف البنك المركزي اليمني تقوم بتقديم التوجيهات الإرشادية لتحديد هذا السعر مع الأخذ في الحسبان مؤشرات السوق. وقام البنك المركزي بتطبيق سعر الصرف الرسمي الموازي لسعر السوق، من خلال عدم السماح للبنوك التجارية بفتح أي إعتمادات مستندية إلا إذا قام المورد المعني بتقديم إثبات مستندي بأنه لم يتم شراء العملة الأجنبية لتغطية ذلك الاعتماد المستندي إلا بسعر الصرف الرسمي الموازي. إلا أن محاولة إدارة سوق صرف العملات الموازي على هذا النحو لم تفلح، فمع حلول نهاية عام ١٩٩٤م، هبط سعر الصرف للسوق الموازي غير الرسمي إلى ١٠٣ ريال مقابل الدولار.

في مطلع عام ١٩٩٥م، تم تخفيض سعر الصرف الرسمي الرئيسي إلى ٥٠ ريالا (من ١٢ ريالا)، في الوقت الذي إنخفض سعر السوق الحر أكثر إلى حوالي ١٢٥ ريالا. وهذا ما أدى إلى إرتفاع حاد في سعر تحويل العملة الحقيقي الفعلي. من أجل وضع حد لإنخفاض سعر الصرف في السوق الحر، قام البنك المركزي اليمني من حين إلى آخر بإيقاف الصرافين عن مزاولة نشاطهم، الأمر الذي دفع بمزاولة التعاملات بالعملة الصعبة في الخفى (تعاملات باطنية).

رسم بياني (٤-١): إتجاهات في سعر الصرف الحقيقي الفعلي، في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١م

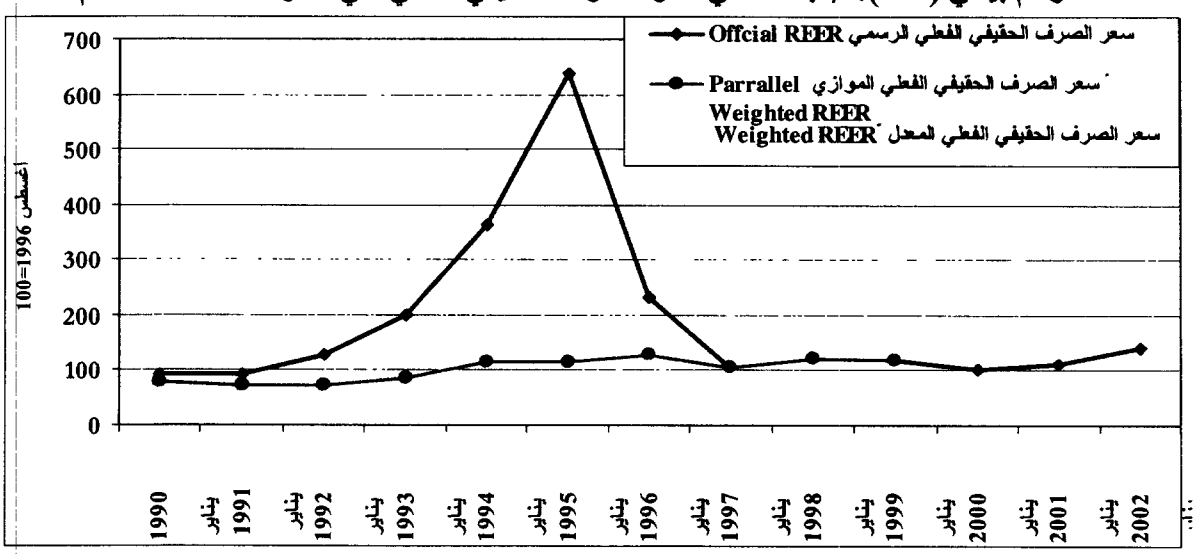

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، التي تم تحديثها في شهر مايو، ٢٠٠٠م.

في شهر يناير عام ١٩٩٦م، بدأت السلطات اليمنية عملية مرحلتين لتوحيد سوق الصرف للعملات وتحريره. في المرحلة الأولى تم تخفيض سعر الصرف الرسمي من ٥٠ ريالا إلى ١٠٠ ريالا مقابل دولار أمريكي واحد، وتم إلغاء كل أسعار صرف رسمية أخرى. ولم يستمر تطبيق هذا السعر إلا في حسابات الموازنة، والتقييم والتعاملات الجمركية، وفي البنك المركزي اليمني وفي وزارة المالية. بعد فترة ما قصيرة من العمل تحت نظام سعر مزدوج لصرف العملات، تم إجراء توحيد السوق بالكامل في شهر يوليو عام ١٩٩٦ م، وتم تبني لنظام يرتكز على تعويم سعر الصرف بإستقلالية، وبدأ إستخدام سعر الصرف الموحد السائد في السوق في كل التعاملات الحكومية وفي البنك المركزي، شاملا في ذلك عمليات التقييم الجمركية، فهكذا تم استكمال المرحلة الثانية من تحرير عمليات تحويل العملات في شهر أغسطس عام ١٩٩٦م. وأخيرا في شهر ديسمبر من

عام ١٩٩٦م، قبلت اليمن رسميا الإلتزامات بمقتضى المادة الثامنة (الفصول رقم ٢، ٣، ٤) من إتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي، ومنذ ذلك الحين لقد إحتفظ اليمن بنظام صرف العملات خالي من قيود على تحويل العملات في كل تعاملات الحسابات الجارية والرأس مالية. ومرة أخرى، أدى الإنخفاض لسعر الصرف الأسمي، الذي حدث وقت توحيد أسعار الصرف أيضا أدى إرتفاع حاد في سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

مع إنتقال السلطات الحكومية إلى التعامل بنظام تعويم سعر الصرف للريال خلال النصف الأخير من عقد التسعينيات [رسم بياني رقم (٤-١)]، إستقر سعرصرف الريال الحقيقي (Real effective exchange rate)، وإن عكس بعض الإرتفاع الفعلي البسيط في الفترة ما بين نهاية عام ١٩٩٦م ونهاية عام ١٩٩٩م، عكس جزئيا شيئ من التردد في الإستعداد لقبول تعرض سعر الصرف لتغييرات كبيرة. حاول البنك المركزي أن يثبت إستقرار سعر صرف الريال في اوقات تحدث فيها الإضطرابات في السوق، وذلك من خلال وضع سياسات حول تحديد سعر الفائدة، ووسائل إقناع طوعية، وبيع عملات أجنبية إلى الصرافين والبنوك بمزادات منتظمة. وجزئيا، عكست التدخلات على هذا النحو أيضا محاولة من قبل البنك المركزي لتخفيف حدة دورات الطلب الموسمية للعملات الأجنبية (خاصة في موسمي شهر رمضان والحج)، في ظل محدودية العمق لسوق القطاع الخاص. فمثلا، في عام ١٩٩٨م، إستخدم البنك المركزي ماله من آليات نقدية محدودة، وذلك من أجل تخفيف الضغط على سعر الصرف آنذاك. فقد رفع سعر الفائدة القياسي الرسمي (إلى نسبة أقصاها ٣,٥% من حيث القيمة الفعلية) والغى إعطاء فوائد لودائع بالعملة الأجنبية المودعة لديه، وصرف البنك المركزي نصف ما لديه من إحتياطي عملة صعبة، من أجل وضع حد لإنخفاض سعر صرف الريال مقابل الدولار الأمريكي إلى ٧%. وفي عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١م، حدت السلطات المعنية سرعة إنحفاض سعر الصرف مع تزامن ذلك بإجراء مزيد من التشديد على سعر الفائدة. وظل سعر صرف الريال الحقيقي الفعلي في نفس المستوى خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١م.

٤- تحليل النصيب الثابت في السوق (Constant Market Share Analysis)

بينما كان مستوى أداء الصادرات اليمنية، في آخر عقد التسعينيات، جيد جدا، إلا أن صادرات القطاع الصناعي التحويلي ظلت راكدة. فيا ترى ما هي العوامل المسيرة لما حققت إجمالي الصادرات من نجاح من ناحية، ولركود الصادرات من منتجات القطاع الصناعي التحويلي من ناحية أخرى، أكانت السياسات وراء تلك العوامل؟ لمواجهة هذا السؤال، تم القيام بتحليل النصيب الثابت في السوق. وهذا التحليل يجزء النمو التجاري إلى ثلاثة عوامل: (١) تأثير التجارة العالمية وذلك يتمثل بما تحقق من نمو للصادرات اليمنية الناجم عن مستوى نمو الواردات على المستوى العالمي؛ (٢) تأثير التركيب الذي تتكون منها الصادرات (تأثير هيكل الطلب)، والذي يعمل على قياس التغيير في تكوين الصادرات اليمنية، نظرا للواقع بأن الإستهلاك العالمي لما تصدره اليمن من منتجات مختلفة ينمو بسرعة مختلفة؛ وأخيرا (٣) تأثير القدرة على المنافسة، وذلك ما يمثل نمو الصادرات اليمينية نظرا لما حصل من تغيير في ما لليمن من نصيب في السوق. وقد تم تطبيق تحليل نصيب السوق الثابت على صادرات اليمن التجارية من المنتجات الصناعية، والنفط وإجمالي الصادرات التجارية [راجع جدول رقم (٤-٣)].

جدول (٤-٣): اليمن: تحليل النصيب الثابت في السوق

	صادرات المصنوعات		الصادرات غير النفطية		إجمالي الصادرات	
	١٩٩١-١٩٩٤	١٩٩٤-١٩٩٩	١٩٩١-١٩٩٤	١٩٩٤-١٩٩٩	١٩٩١-١٩٩٤	١٩٩٤-١٩٩٩
أثر التجارة العالمية	٢١٤,٨	٩٧,١	٣٥,٥	٥,٠	٨١,٨	٨٠,٩
أثر تركيبة الصادرات	٢٦,٦	٤,٢	-٠,٧	-٢,٠	-١٠,٧,٦	-٢٧,٣
الإثر التنافسي	-١٤١,٤	-١,٣	٦٥,٢	٩٦,٩	١٢٥,٨	٤٦,٥
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: دراسة سوميا (٢٠٠١).

بالنسبة للصادرات على المستوى الكلي، إن كثيرا من النمو الذي حققته الصادرات في عقد التسعينيات يعود إلى أثر التجارة العالمية عليها. ولقد كان الأثر الناجم عن القدرة على المنافسة قويا وأيجابيا، على الرغم من أنها تدهورت في آخر سنوات عقد التسعينيات. أما أثر التكوين للصادرات، فقد كان أثرا سلبيا، بما يوحي أن هيكلة الصادرات اليمنية سلك إتجاها مخالفا لما طرأ على الطلب العالمي من تغييرات هيكلية. وبالنسبة لصادرات اليمن غير النفطية، يمكن إعتبار أن ٩٧% من نمو هذه الصادرات يعود إلى ما حدث من تحسين في قدرة تلك الصادرات على المنافسة بقليل من المساعدة لذلك من ما تحقق من توسع طرأ في السوق العالمي (وعلى وجه الخصوص، لبعض الصادرات السلعية مثل البن والثروة السمكية). وتختلف الصورة تماما في ما يتعلق بالصادرات من المنتجات الصناعية، حيث سيطر أثر التجارة الدولية على ٩٧% مما تحقق من نمو لهذه الصادرات في آخر سنوات عقد التسعينيات. ولقد كان أثر مدى القدرة على المنافسة وراء ضعف الأداء لهذه الصادرات، وعلى وجه الخصوص في أولى سنوات عقد التسعينيات.

إطار (٤-٢): صادرات اليمن من السلع المصنعة

وصلت قيمة الصادرات اليمنية، من منتجات القطاع الصناعي التحويلي إلى حوالي ٢٣ مليون دولارا أمريكيا، مما جعل اليمن تحتل مركز ثاني أدنى دولة من بين ٢٣٠ دولة في العالم (أي المركز ٢٢٩)، ولم تليها إلا العراق على هذا النحو. إن مستوى حجم صادرات القطاع الصناعي التحويلي لا يتمشى ومستوى حجم ناتج القطاع الصناعي التحويلي (ما نسبته ٧،٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠م). إضافة إلى حجمها الصغير، لقد كانت الصادرات لمنتجات القطاع الصناعي راكدة في آخر سنوات عقد التسعينيات. وكان معدل نموها خلال الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠م بنسبة ١,٤% مقارنة بنسبة ٦,٨% في السنة للصادرات من المنتجات الصناعية على مستوى العالم، وبنسبة ٢,١%. لمجوعة الدول الأقل دخلا البالغ عددها ٤١ دولة.

إن شركاء اليمن التجاريين لصادرات القطاع الصناعي هي دول أعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ، ودول جنوب آسيا وشرق إفريقيا (والتي تستحوذ على ٩٠% من إجمالي صادرات القطاع الصناعي). أما على مستوى دول منفردة، فالهند والمملكة المتحدة وإثيوبيا هي تمثل دول شريكة مستقرة لصادرات اليمن من منتجات القطاع الصناعي التحويلي. ولقد ظل الترابط مع الدول المجاورة ضعيفا جدا، وذلك ما يشير إلى أن اليمن لا تحاول أن تستفيد من أثر التجمع الجغرافي الإقليمي في مجال تشجيع صادرات قطاع الصناعة التحويلية. إن صادرات القطاع الصناعي الرئيسية هي تتمثل في منتجات نفطية، منظفات منزلية، مرطبات ومنتجات تبعية، وملابس ومنتجات جلدية والمكنات، وقطع غيار غير كهربائية ومعدات كهربائية منزلية.

لقد سعى سوميا (٢٠٠١) أن تحقق في ما يلي: (١) هل يتم إستغلال ما لدى اليمن من قدرات صناعية إستغلالا تاما؟ وأخيرا (٢) لماذا تباطأ نصيب صادرات القطاع الصناعي التحويلي في إجمالي الصادرات وراء نصيب القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي؟ بالتالي تم تقدير المستوى الأمثل لإنتاج القطاع الصناعي التحويلي ولصادرات القطاع الصناعي التحويلي من خلال إجراء تحليلين قياسيين عبر كل القطاعات مع إستخدام متغيرين غير مستقلين عن بعضهما البعض، (وهما حجم صادرات القطاع الصناعي والقيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي) مقابل الدخل القومي الإجمالي على مستوى الفرد، ونسب الإلتحاق على مستوى كل المراحل الدراسية، والمؤشرات السكانية، ونسبة عدد السكان الحضريين بعد تربيعه إلى إجمالي عدد السكان والإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بإستخدام البيانات الإحصائية لعام ١٩٩٨م. وتبين نتيجة التحليل القياسي أن كل المتغيرات لها أهمية من الناحية الإحصائية وأن حجم عاملي التعليم على مستوى كل المراحل الدراسية والإستثمار الخارجي المباشر (البالغين ٠,٦٨ و٠,٣٣ على التوالي) في ناتج القطاع الصناعي التحويلي على التوالي كان أكبر بكثير من الأرقام النظيرة لها (٠,٤٣و ٠,٠٦) بالنسبة لصادرات القطاع الصناعي. وهذا ما يوحي بأن السياسات الخاصة بالتعليم المرحلي وتحرير الإستثمارات الأجنبية المباشرة كانت لها فعالية في تشجيع صادرات القطاع الصناعي التحويلي. ويعتبر المتغيران المستخدمان مفيدان حيويا ويبينان بجدارة مستمرة أن لهما أهميتهما من الناحية الإحصائية في تركيبات مختلفة.

وبإستخدام التركيبة المقدرة في التحليل القياسي المذكور أعلاه، تم القيام بعملية محاكاة للمستوى الأمثل لحجم صادرات القطاع الصناعي التحويلي، علاوة على القيمة المضافة لإنتاج القطاع. فبلغ المستوى الأمثل للقيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي ما يعادل ٨٦٠ مليون دولار أمريكي، بينما بلغت القيمة الفعلية ٧٧٣ مليون دولار أمريكي. وكان نظير ذلك في حجم صادرات القطاع الصناعي التحويلي، البالغ ١٣٩ مليون دولارا امريكيا أكبر بكثير من الحجم الفعلي البالغ ٢٣ مليون دولارا أمريكيا. ومن ثم يتم إحتساب معدلات الإستفادة من القدرات الصناعية من خلال عملية قسمة الأرقام الفعلية بالمستوى الأمثل المقدر على النحو المبين أعلاه. في الوقت الذي يتم الإستفادة من ٩٠% من قدرات الإنتاج في القطاع الصناعي التحويلي، فإنه لا يتم الاستفادة من قدرات القطاع الصناعي التحويلي التصديرية إلا بنسبة ١٧%. فبالتالي يتبين بأن قدرات القطاع الصناعي للتصدير لم تستغل إستغلالا تاما.

إن أهم عاملين وراء ما حققت صادرات اليمن من تحسن في قدرتها على المنافسة كانا الإصلاحات في نظام صرف العملات الذي تم تنفيذه خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦م وتطبيق إجراءات لتحرير التجارة التي تم تبنيها منذ مطلع عقد التسعينيات.[٦٧] فقد ألغيت القيود على التعاملات بالعملة الأجنبية في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات وتم تعويم سعر الصرف للريال في عام ١٩٩٦م. وقد نتج عن ذلك تحسين قدرة الصادرات السلعية اليمنية على المنافسة من حيث السعر، وذلك بسبب تحسن سعر صرف الريال الحقيقي الفعلي تحسنا ملحوظا، مما أدى إلى خلق بيئة ملائمة لتحقيق إزدهار للصادرات في آخر سنوات عقد التسعينيات [راجع الرسم بياني البياني رقم (٤-١)]. كما أن سياسات التحرر أيضا لعبت دورا هاما في تحسين القدرة على المنافسة.[٦٨] في عام ١٩٩١م، تم إلغاء فرض إيداع ١٠٠% من قيمة المستوردات لفتح الاعتمادات المستندية لدى البنوك التجارية وتم إستبدال لائحة المستوردات الأيجابية بلائحة سلبية للمحظورات، وذلك في عام ١٩٩٣م. وتم الشروع في عملية إصلاح لنظام التعريفة الجمركية والنظام التجاري في عام ١٩٩٦م.[٦٩] فإنخفض أقصى سعر في التعريفة إلى ٢٥%، وإنخفض سعر التعريفة للمدخلات المستوردة إلى نسبة ٥%. كما تم وضع الواردات المحظورة في هيكل التعريفة الجمركية أو ألغي حظرها وذلك في عام ١٩٩٨م. وحاليا تعد اليمن من إحدى الدول الأكثر تحررا تجاريا، في منطقة إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي نسبة الضرائب المحصلة من التجارة الخارجية إلى إجمالي المستوردات، كمحدد لمتوسط سعر التعريفة الفعلي، البالغ ٥,٢ %، كانت اليمن أقل بكثير من بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تقوم أيضا بإجراء إصلاحات مثل الأردن (حيث بلغت٦,٥%)، وتونس (٥,٩%)، ومصر (١٢,٢%)

لماذا عمل تحسين القدرة المنافسة الدولية على الدفع بزيادة الصادرات من السلع ولكن لم يعمل على رفع صادرات القطاع الصناعي التحويلي؟ واحد من الأسباب يكمن في ما يوجد من تقدم في الميزة التنافسية. إن مستوى الجودة للسلع، مثل البن، لا تختلف كثيرا بحسب موقع الإنتاج. وبالتالي فإن القدرة على المنافسة بالأسعار، هي التي كثيرا ما تعطي قدرة على منافسة أقوى في الأسواق الدولية. ولكن بالنسبة للمنتجات الصناعية التحويلية فإن الأسعار لا تشكل أفضلية متميزة في القدرة على المنافسة، فغالبا ما يكون لمستوى الجودة أكثر أهمية من تأثير الأسعار في القدرة على المنافسة. وقد يكون سبب آخر لذلك وجود فترة النضوج؛ أي ما يمثل فارق الوقت الذي من بعده تكون قد توغلت مدخلات الإنتاج ذات الأسعار المنخفضة في عملية الإنتاج الصناعي التحويلي ويبدأ ظهور التحسين في كفاءة الإنتاج. لقد كانت عملية تحرير التعاملات بالعملات الأجنبية وإجراءات تحرير التجارة الأخرى مفيدة لكل من الصادرات الصناعية والصادرات غير الصناعية على حد سواء، وذلك من خلال خفض أسعار المستوردات وتسهيل القدرة على الوصول إلى الأسواق الدولية للحصول على منتجات رأسمالية ومواد متوسطة وبأسعار رخيصة. وبالفعل، حجم الواردات من المنتجات الرأس مالية، التي كانت قد إنخفض حتى بأسعارها الأسمية، في النصف الأول من عقد التسعينيات، قفزت بمعدلات نمو إسمية بلغت ٣٩,٣% و٥٨,٩% في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧م على التوالي، بينما المعدلات النظيرة لها للواردات على المستوى الدولي كانت معتدلة، إذ بلغت ٥,٨% و٦,٣% على التوالي. ويتبين من جدول رقم (٤-٤) أدناه أنه حدث إرتفاع كبير في الواردات من السلع الإستهلاكية (مواد غذائية، ومشروبات، والتبغ، والخ) بعد إجراءات تحرير التجارة. كما أنه حدث إرتفاع سريع في المستوردات من السلع الرأس مالية، وعلى وجه الخصوص المكنات ومعدات النقل.

ومع ذلك، فإن توفر السلع الرأس مالية لايؤدي بالضرورة إلى تحسينات في الكفاءة، والتي تتطلب مدخلات أخرى كثيرة مثل الموارد البشرية. والواقع أنه لم يزداد حجم الواردات من السلع الصناعية الوسيطة عقب عملية التحرير للتجارة ولأسعار الصرف مثل إرتفاع حجم واردات السلع الرأس مالية. كما أن الواردات من المواد الخام،

---

[٦٧] عند أن تحققت الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠م، كانت توجد أنظمة متعددة لصرف العملات وقيود كثيرة على التعاملات بالعملة الأجنبية.

[٦٨] قبل إجراء الإصلاحات كانت هناك لائحة ايجابية للواردات المسموح بها، كما أن كل عملية إستيراد تطلبت الحصول على تراخيص أو موافقة رسمية من الجهات الحكومية المعنية. إضافة إلى ذلك كانت الواردات خاضعة لضريبة جمركية تحددها تعريفة جمركية، تتكون من ١٥ شريحة أو فئة، مع أسعار تعريفة تراوحت ما بين ٥% إلى ٢٠٠%. أضف إلى ذلك، كان يفرض إيداع ما نسبته ١٠٠% من قيمة المستوردات من أجل الحصول على إعتمادات مستندية لتلك المستوردات.

[٦٩] في ظل الهيكلة الجديدة للتعريفة بعد الإصلاح، إنخفض متوسط سعر التعريفة من نسبة ٢٧% إلى ١٢%.

والمواد الكيماوية، والمعادن، والزيوت النفطية والزيوت الأخرى النباتية والحيوانية لم تشهد أي زيادات ملحوظة. وهذا ما يمكن أن يفسر سبب تحسن قدرة الصادرات السلعية على المنافسة بعد تبني نظام تعويم سعر الصرف في عام ١٩٩٦م، بينما لم تتحسن قدرة المنافسة للصادرات الصناعية التحويلية كما تبين لنا من تحليل النصيب الثابت في السوق.

جدول (٤-٤): إتجاهات تكوين الواردات اليمنية في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠م

	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الأغذية و الحيوانات الحية	٤٥٠,٣	٥٤٢,٨	٩٤١,٣	٨٠٢,٠	٧٧٦,٢	٦٦٣,٩	٦٨٧,٢
الحيوانات الحية و اللحوم	٧٠,٩	٤٨,٨	٣٩,٥	٤٨,٨	٨٠,٠	٨٣,٣	٨٩,٣
الالبان و مشتقاتها و البيض	٥٠,٣	٣٦,٢	٦١,٣	٧٥,٣	٨٣,٩	٧١,٣	٨٦,٤
الحبوب و مشتقاتها	١٩٨,٥	٣١٥,٢	٦٤٨,٧	٤٤٥,٩	٤١٤,٥	٣٣٨,٨	٣١٢,٨
الخضروات و الفواكة	٢٩,٤	٢٦,٨	٤٠,٠	٤١,٠	٥٠,٥	٤١,٣	٥١,٤
السكر و مشتقاته و العسل	٥٩,١	٨٠,١	١١١,٩	١٣٧,٤	٩٨,٦	٩٣,٩	١٠٧,٩
البن و الشاى و البهارات	٢٠,٧	٢٠,٥	١٩,١	١٨,٣	١٨,٢	١٦,٣	١٣,٦
الأخرى	٢١,٣	١٥,٢	٢٠,٨	٣٥,٣	٣٠,٥	١٩,١	٢٥,٧
المشروبات و التبغ	٣٢,٧	٣٢,٤	٣٣,٢	٣٥,٨	٤٣,٦	٤٠,٥	٣٨,٩
مواد خام	٤١,٤	٤٣,٨	٤٥,٤	٥١,٧	٤٨,٦	٤٢,٣	٥٠,٦
بذور	٧,١	٤,٣	٧,١	١٥,٥	١١,٤	١٠,٤	١١,٦
الخشب و الفلين	٢٦,٧	٣٠,٤	٢٦,٠	٢٤,٧	٢٦,٧	٢٢,٠	٢٧,٧
الأخرى	٧,٦	٩,٢	١٢,٣	١١,٥	١٠,٥	٩,٩	١١,٣
الوقود و المعادن و زيوت التشحيم	٢٣٦,٣	١٢١,٣	١٦٥,٨	٢٢٣,٤	١٣٩,٤	١٦١,٦	٢٧٧,٨
الزيوت النباتية و الحيوانية	٢٦,٤	٦٦,٧	٥٠,٨	٧٣,١	٨٣	٦٧,٠	٩٠,٣
المواد الكيماوية	١٠٧,٨	١٢٦,٣	١٣٦,٢	١٦٦,٥	٢١١,١	١٨٧,٠	٢٢٥,١
مصنوعات مبوبة حسب المادة	٢٩٦,٣	٣٥٣,٣	٢٩٨,٨	٣٥٣,١	٣٧٤,٩	٣٠٧,٢	٣٤١,٢
مصنوعات مطاطية	٢٨,٩	٣٢,٩	٣٢,٥	٣٨,٣	٣٣,٥	٢٦,٨	٢٨,٤
مصنوعات الخشب و الفلين	١٤,٠	١١,٤	١٠,٥	١٦,٤	١٨,٦	٨,٢	١٢,١
مصنوعات الورق	٢٧,٦	٤٢,٣	٣٤,٦	٣٤,٥	٤٨,٦	٤٣,٩	٥٤,٣
الغزل و النسيج	٣٣,٦	٣٧,٢	٣٣,٨	٣٧,٢	٣٨,١	٣٥,٢	٣٣,٣
مصنوعات من معادن غير حديدية	٣٩,٠	٣٩,٧	٤٥,٧	٤٤,٤	٤٤,١	٣٨,١	٤٧,٧
مصنوعات من الحديد و الصلب	٩٦,٧	١١٧,١	٨٣,٠	١٠٧,٠	١١٥,٨	٩٦,٢	١٠٠,١
مصنوعات معدنية	٣٤,٠	٥٢,٤	٤٠,٨	٤٨,٩	٤٨,٤	٣٦,٥	٤١,٩
الأخرى	٢٢,٥	٢٠,٣	١٧,٨	٢٦,٤	٢٧,٨	٢٢,٣	٢٣,٤
الالات و معدات النقل	٢٨٥,٥	٣٥٥,٢	٣٧٣,١	٤٢٤,٩	٥٢٥,١	٤٣١,٨	٤٨٤,٣
الالات	١٩٢,٩	٢٤٥,٣	٢٤٤,١	٣١٦,٧	٣٩٦,٦	١٠٥,٨	٨٧,٨
عربات النقل البرى	٨٧,١	١٠١,٨	١٢٠,٧	١٠٣,٠	١٠٦,٥	٩٦,٠	١٧٣,٦
اجهزة أخرى للنقل	٥,٥	٨,١	٨,٣	٥,٣	٢٢	٨,٤	٧,٨
الأخرى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠	٠	٢٢١,٦	٢١٥,٢
مصنوعات متنوعة	٨٠,٠	٩٦,٧	٨٣,٨	٩٦,٩	١١٤,٤	١٠٦,١	١٠٤,٤
الاثاث	٣,٧	٧,٤	٨,٥	٦,٨	٨,٦	٨,٣	٨,٢
الملابس و الأحذية	٣٦,٢	٣٢,٢	٢٣,٣٧	٣٠,٦	٣٧,١٩	٢٥,٦	٢٧,٢
اجهزة مهنية و علمية	٩,٤	٨,٢	٩,٤	١٢,٨	٢٤,١	٣٦,٣	٢٦,٤
الأخرى	٣٠,٧	٤٨,٩	٤٢,٦	٤٦,٧	٤٤,٦	٣٥,٩	٤٢,٦
مصنوعات أخرى	٠,١	٠,٤	١,٠	٤,٤	١١,٣	١,٠	٢٤,٠
إجمالي الواردات	١،٥٥٦,٩	١،٧٣٩,٠	٢،١٢٩,٤	٢،٢٣١,٨	٢،٣٢٧,٦	٢،٠٠٨,٣	٢،٣٢٣,٩

المصدر: البيانات للفترة ما بين ١٩٩٤-١٩٩٨م هي تقديرات صندوق النقد الدولي، وبيانات عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠م هي من الجهاز المركزي للإحصاء، تم تحويلها باستخدام متوسط سعر الصرف.

٥- تحليل الميزة النسبية المبينة (RCA)[٧٠]

يتبين من خلال إجراء تحليل إقتصادي كلي أن اليمن حققت أداءا جيدا لصادراتها السلعية، في الوقت الذي كانت صادرات القطاع الصناعي راكدة في آخر سنوات عقد التسعينيات حتى بعد إجراء إصلاحات في نظام سعر الصرف وفي النشاط التجاري. ولهذا الغرض تم اجراء تحليل للميزة النسبية المبينة لبعض الصادرات المعنية. وتم إحتساب الميزة النسبية المبينة على مستويين: إحداهما مقارنة بالصادرات على المستوى العالمي والآخر مقارنة بالصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي ودول شرق أفريقيا.[٧١]

لم تكن لدى اليمن كثيرا من السلع ذات ميزة نسبية أفضل في السوق الدولي، في الوقت الذي كانت اليمن قد قامت بتحسين قدرتها على المنافسة في كثير من بنود الصادرات، بل وحتى في بعض منتجات قطاع الصناعة التحويلية، وذلك في الأسواق المجاورة. ويبين تحليل الميزة النسبية المبين لصادرات اليمن مقارنة بإجمالي الصادرات على المستوى العالمي، أنها لا توجد سوى عشر سلع (تسع سلع في عام ١٩٩٥م) تتمتع بميزة نسبية أفضل تزيد على "واحد" في عام ٢٠٠٠م [راجع جدول رقم (٤-٥)]. من حيث التحسن في مستوى الميزة النسبية المبنية، فإن لليمن ثلاث صادرات تتمتع بميزة نسبية أفضل تحسنت خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠م (حيوانات حية، حيوانات اليفة منزلية، ونقد معدني)، إضافة إلى المنتجات الثلاث التي لم توجد لها بيانات لصادراتها في عام ١٩٩٥م (وهي الثروة السمكية، الزبدة النباتية ومعادن خامة من الفضة والبلاتين). ولابد من الإحاطة بأن: (١) عملت صادرات النفط والبن على الإضرار بالتحليل للميزة النسبية المبنية من العام ١٩٩٥م إلى عام ٢٠٠٠م وأخيرا؛ (٢) اليمن لم يكن لها أي منتجات للقطاع الصناعي التحويلي تتمتع بميزة نسبية مبينة تزيد على "واحد".

جدول (٤-٥): الميزة النسبية الواضحة (RCA) بالمقارنة مع بلدان العالم

	مجموعة الاقسام و الفصول	الفائدة القياسية الواضحة اكثر من ١,٠			الفائدة القياسية الواضحة:- معدل النمو	
		١٩٩١	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٩٥-١٩٩١	٢٠٠٠-١٩٩٥
الحيوانات الحية	٠٠١	١,٠٧	٢,٠٢	٢,٨٠		٠,٧٨
الأسماك (الطازجة أو المعلبة)	٠٣١			٢,٥٧		
الرز	٠٤٢	٣,١٣	١,١٠			
البن	٠٧١		٣,٠	٢,١٤	-٠,١٣	-٠,٨٦
السمن و دهون	٠٩١	٣,٦٧		٢,٣٩		
الجلود (بدون جلود فراء)	٢١١		٣,٤٦	٢,٠٤	-٠,٣١	-١,٤٢
خردة المعادن غير الحديدية	٢٨٤		١,٧٥			
المواد الخام:-	٢٨٥	١٣,٧٨		٢,٠١		
فضة و البلاتين						
نفط خام او مكرر جزئيا	٣٣١	٥,٣٢	١٩,٠٣	١٢,٥٨	٥,٢٥	-٦,٤٥
مشتقات النفط	٣٣٢	١,١٣	٦,٥٩	٥,١٦	١,٢٧	-١,٤٣
الجلد	٦١١					
الحيونات المدللة ولحديقة الحيوانات	٩٤١		١,٣٥	١,٨٩		٠,٥٤
النقد معدني و الذهب (ليست العملة الرسمية)	٩٦١		٢,٨٧	٤,٤١		١,٥٤

المصدر: دراسة سوميا (٢٠٠١).

في تحليلات الميزة النسبية المبنية لليمن مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي ودول شرق إفريقيا بدت الصورة أفضل من ما كانت مقارنة بإجمالي الصادرات للعالم ككل. وإرتفع عدد بنود الصادرات التي كانت لها ميزة نسبية مبنية تزيد على "واحد"، من ١٨ بندا إلى ٢٧ بندا في عام ٢٠٠٠م. بل تحسنت الميزة النسبية المبنية لخمس منتجات

---

[٧٠] **RCA = (ص (أب) / ص (ب))/(ص(أ)/ص(..)**. RCA تعني الميزة النسبية المبينة لصناعة "أ" في البلد "ب"؛ وتمثل **ص (أب)** صادرات الصناعة أ للبلد **ب وص (ب)** تمثل إجمالي صادرات البلد **ب و ص (أ)** تمثل الصادرات العالمية للصناعة أ **و ص (..)** إجمالي الصادرات العالمية.

[٧١] تتضمن دول مجلس التعاون الخليجي البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة. وتشمل دول شرق إفريقيا جيبوتي,و إرتريا، واثيوبيا والصومال والسودان.

من بين ٢٧ منتجا، متمثلة بالحيوانات الحية، أسماك خامة، ذرة، فواكه مجففة، ونقود معدنية. إضافة إلى ذلك، تمكن ١٧ منتجا، لم تكن لها أي صادرات في عام ١٩٩٥م، من تحقيق ميزة نسبية أفضل مبنية تزيد على "واحد"، وأصبحت قادرة على المنافسة في عام ٢٠٠٠م. بجانب ما ذكر أعلاه من بنود، بعض البنود الرئيسية الأخرى التي كانت لها ميزة نسبية أفضل مبنية عالية تتمثل في فواكه طازجة، ومكسرات، وخضر طازجة، ومجففة، وزبدة نباتية وسمن نباتي، ومنتجات تبغية، ومعدني الفضة والبلاتين بشكل خام [راجع دراسة سوميا (٢٠٠١)]. هناك منتجات كثيرة إستطاعت أن تنمو بسرعة في آخر سنوات عقد التسعينيات، مثل الأحذية، إحتياجات السفر، حقائب يدوية وغيرها من المنتجات المشابهة، ومصنوعات خشبية (لا يشمل ذلك الأثاث وأنسجة القماش غير المصنعة)، والنفايات. ومع ذلك، لقد نمت الأسواق العالمية أسرع من صادرات اليمن بالنسبة لهذه البنود. ونتيجة لذلك، لم تزد الميزة النسبية الأفضل المبينة لتلك البنود من الصادرات على "واحد".

٦- تحديد الموقف/الوضع في سوق المنتجات (نجوم صاعدة وهاوية) [٧٢]

هل أتخذت اليمن إستراتيجية صحيحة في عملية إختيار أسواق لمنتجاتها؟ أو بمعنى آخر، هل اليمن يعمل في أسواق متوسعة أو أسواق متقلصة؟ كما سبق أن شاهدناه في تحليل النصيب من السوق الثابت، لقد كان لتكوين الصادرات اليمنية أثرا سلبيا في نمو الصادرات اليمنية في آخر سنوات عقد التسعينيات. ولهذا الغرض، تم إجراء تحليل لوضع اليمن في الأسواق [راجع رسم بياني رقم (٤-٢)]. وإستحوذت المنتجات المصنفة "كنجوم صاعدة" على٦١,٥% من إجمالي صادرات اليمن غير النفطية، والتي لم تستحوذ في عام ١٩٩٥ إلا على٦,٦% فقط. وهذه النسبة تعد مرتفعة جدا حتى إذا ما تمت مقارنتها بدول أخرى ذات دخل متوسط. فقد بلغت هذه النسبة لكل من تونس، والمغرب، والأردن ومصر وشيلي ٤١%، و ٣٠%، و١٦%، و٩% على التوالي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩م.

رسم بياني (٤-٢): إستراتيجية اليمن في أسواق الصادرات

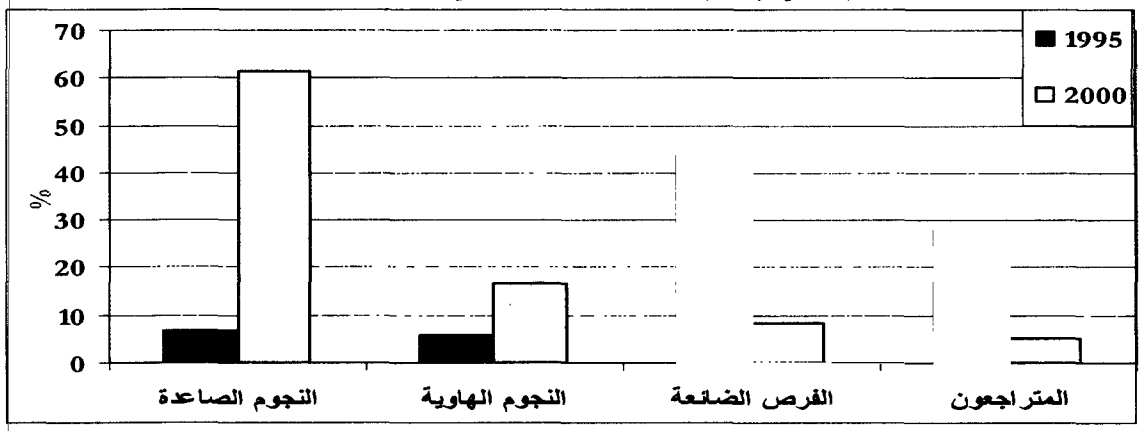

من حيث المنتجات، فإن عددا كبيرا من المنتجات التي تم وضعها تحت فئة "النجوم الصاعدة" هي في الحقيقة منتجات قطاع الصناعات التحويلية. بل إن من المنتجات المصنفة تحت فئة النجوم الصاعدة، البالغ عددها ٥٣ منتجا، هناك ٤٧ منتجا لقطاع الصناعات التحويلية. وهذا ما يشير إلى أن اليمن تتوسع في صادراتها في تلك الأسواق الدولية التي أيضا تشهد توسعا في نفس الفترة. فبالتالي، إن الصادرات اليمنية تعد منتجات قادرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية، وأن اليمن تعمل في الأسواق الدولية التي شهدت توسعا، وأن اليمن يتمتع بتكوين أفضل لصادراته الصناعية، مقارنة بغيره من بلدان إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[٧٢] تشمل النجوم الصاعدة تلك المنتجات التي إرتفع حجم صادراتها على مستوى اليمن ومستوى العالم ككل على حد سواء خلال فترة ما. أما النجوم الهاوية، فهي تشمل تلك المنتجات التي إرتفع حجم صادرات اليمن لها بينما إنخفض حجم صادرات العالم ككل لها. أما "الفرص الضائعة" تشمل تلك المنتجات التي إنخفض حجم صادرات اليمن لها بينما إرتفع حجمها على مستوى العالم ككل. التراجع يشمل تلك المنتجات التي إنخفض حجم الصادرات لها على مستوى اليمن ومستوى العالم ككل على حد سواء.

الجزء الثالث

إستغلال الإمكانيات الواعدة للإقتصاد اليمني

الفصل الخامس: رفع وإستدامة نمو الناتج المحلي الإجمالي: الطريق إلى الأمام

إن تحقيق معدل نمو إقتصادي مرتفع يعد من الشروط الضرورية – وإن لم يكن كافيا بحد ذاته - لتخفيف نسبة الفقر المرتفعة (التي قدرت بما يزيد على ٤٠% في عام ١٩٩٨م) ولرفع مستوى معيشة المواطنين اليمنيين، وعلى وجه الخصوص، في ظل معدلات النمو السكاني المرتفعة حاليا (الذي تقدره الحكومة اليمنية بمعدل ٣,٥% في السنة ويقدره البنك بمعدل ٢,٧% في السنة). وإن الخطط والإستراتيجيات الراهنة للحكومة اليمنية (الرؤية الإستراتيجية للتنمية في اليمن حتى عام ٢٠٢٥م، والخطة الخمسية الثانية، ووثيقتي إستراتيجية التخفيف من الفقر – المرحلية والنهائية) تدرك ما للنمو الإقتصادي من أهمية للوصول إلى أهداف التنمية الإجتماعية والإقتصادية ومن أجل تحقيق تخفيف للفقر على نحو فعال في اليمن.

إن الظروف اللازمة لتحقيق نمو إقتصادي سريع في اليمن هي الآن أفضل مما كانت عليه في إي وقت مضى. فاليمن تتمتع بموارد طبيعية غنية (أسماك، غاز طبيعي ونفط، ومخزونات معدنية، وأراضي خصبة، الخ)؛ كما أن لليمن موقع إستراتيجي ومعطيات طبيعية للخدمات (مثلا، التجارة، النقل والسياحة)، وقوى عاملة شابة وحيوية مع وجود مهارات تجارية وفيرة. إضافة إلى ذلك، فاليمن تتمتع حاليا بإستقرار سياسي، وإستقرار إقتصادي على المستوى الكلي، وعلاقات خارجية متحسنة. وقد قامت اليمن ببناء مؤسسات ديمقراطية وخلقت نظاما تجاريا منفتحا. أضف إلى ذلك، في منتصف عقد التسعينيات شرعت الحكومة اليمنية في تنفيذ برامج للتثبيت الإقتصادي والإصلاحات الهيكلية، ومنذ ذلك الحين حققت تقدما جيدا على كلا الصعيدين.

ومع ذلك، ما زال تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في الناتج المحلي الإجمالي يشكل تحديا كبيرا. وتوحي الأدلة الواردة في هذا التقرير بأن العقبة الرئيسية أمام تحقيق نمو إقتصادي سريع ومستدم هو ضعف عناصر الحكم الجيد، وهو ما تتميز به اليمن، إضافة إلى ضعف الوضع الأمني، وضعف في حقوق الملكية وفي أنظمة الضبط القانوني ويتجسد ضعف عناصر الحكم الجيد من خلال الفساد المستشري على نطاق واسع، وعدم وجود الشفافية والمحاسبة/المساءلة، وعدم الكفاءة في التفاعل ما بين المسؤولين الحكوميين ونشاطات الأعمال في القطاع الخاص، وغياب مؤسسات مشجعة لإقتصاد السوق، أو عدم كفاءة الموجودة منها، مثل المؤسسات التي تقوم بضبط العقود (المحاكم، وهيئات التحكيم، والخ)، وضعف أداء القطاع العام من حيث تقديم السلع الأساسية وتنفيذ برامج، وما يتصل بذلك من عدم توفر حوافز ومهارات في الخدمة المدنية، وضعف التنفيذ للعقود والأحكام.

إضافة إلى إعادة ترتيب عناصر الحكم الجيد، هناك مجالات أخرى ينبغي أن تعطي لها أولوية على المديين القصير والمتوسط شاملا: (١) تعزيز الوضع الأمني الداخلي لتنشيط النشاط الإقتصادي في كل القطاعات الإقتصادية، وعلى وجه الخصوص، القطاعات الواعدة مثل السياحة، وصناعة التعدين والإستخراج للخامات، علاوة على جذب الإستثمارات الخارجية المباشرة؛ فالأوضاع الأمنية تعيق كليهما؛ (٢) إزالة النظم المتشددة والإستثنائية من أجل تقوية خدمات البنية التحتية وغيرها من الخدمات ولجذب القطاع الخاص للإستثمار في هذه القطاعات؛ (٣) إصلاح أنظمة الضبط القانوني والقضاء وتعزيز القدرة على تطبيق الأحكام وتوضيح حقوق الملكية وطريقة حل النزاعات حول ملكية الأراضي؛ وأخيرا (٤) إستدامة التطبيق لإصلاحات الخدمة المدنية بغية تحسين مستوى تقديم الخدمات العامة. من ناحية كيفية تتبع تسلسل الإصلاحات، مرة أخرى، إن إعطاء أولوية عليا بالنسبة لوضع إطارات لأساليب الحكم الجيد، وذلك قبل الشروع في تنفيذ أي إصلاحات أخرى. وسيكون في بالغ الصعوبة أن تقوم اليمن ببناء المؤسسات التي تعمل على تشجيع إقتصاد السوق، مثل قضاء يحسن الأداء لوظيفته، قبل أن تعالج مشاكل طريقة الحكم الجيد، وذلك بسبب أنه من المرجح أن يكون أي تأثير من وجود قضاء ما يحسن الأداء لوظيفته غير ملموس في بيئة عموما ما تتسم بضعف أساليب الحكم الجيد المتبعة فيها. وينبغي أن تحظى عملية تحسين الوضع الأمني الداخلي الأولية التالية للأولوية العليا.

في ظل التركيز القوي على القطاع الخاص من أجل الوصول إلى الأهداف الإقتصادية للخطة الخمسية الثانية ورؤية الإستراتيجية للتنمية في اليمن حتى عام ٢٠٢٥م، تم إجراء مسح خاص للقطاع الخاص لهذه الدراسة. وبناء على ما طرحته المنشئات من تصورات وما تعرضت له من تجارب، تبين أن هناك خمس مجالات من العوائق تقف أمام تحقيق النمو وزيادة الإنتاجية وهي: (١) ضعف عناصر أساليب الحكم الجيد، خاصة مع وجود الفساد على نطاق واسع؛ (٢) غياب الأمن وتطبيق القانون والإحتكام إليه (العنف، التهريب وطول الوقت المطلوب لتسوية النزاعات)؛ (٣) عدم الإستقرار الإقتصادي على المستوى الكلي وعدم الإستقرار من حيث السياسات المتبعة؛ (٤) مشاكل حول تحديد وتطبيق النسب الضريبية وإدارة الضرائب؛ وأخيرا (٥) بنية تحتية غير كافية، خاصة خدمات الكهرباء.

لا يتم ضمان حسن أساليب الحكم، إلا إذا وضعت الحكومة اليمنية آليات وإجراءات تعمل على ضمان توزيع الموارد العامة بكفاءة عالية، وتقديم خدمات عامة بفعالية، ووجود المساءلة/المحاسبة والشفافية والوصول إلى أدنى حد من الفساد. من ضمن المجالات الكثيرة التي تستدعي إتخاذ خطوات عمل بهذا الصدد، هناك ثلاث مجالات على رأسها: تعزيز عملية المساءلة/المحاسبة بالنسبة لأداء الحكومة ولأداء موظفي الخدمة المدنية وتصرفاتهم على حد سواء، إيجاد أنظمة للضبط القانوني ولتطبيق العقود بقوة القانون، وأخيرا تقليص الحواجز التنظيمية. إن ما يتطلبه تقوية تطبيق المحاسبة في القطاع العام، في ما يتعلق بدور هذا القطاع في تنظيم نشاطات القطاع الخاص، هو إجراء إصلاحات على نطاق واسع في الخدمة المدنية وإتخاذ اجراءات للمحاسبة/المسائلة الإدارية، والتي كانت الحكومة قد بدأت في بعضها. ومن المتطلبات الواضحة تتمثل في القيام بتخفيض عدد موظفي الخدمة المدنية الذين يعملون في الإشراف على القطاع الخاص، وكذلك القيام بتوضيح ما لهم من دور ومسؤوليات بهذا الصدد. وفي نفس الوقت هناك حاجة لوضع آليات تؤدي إلى زيادة التطبيق للمحاسبة/للمسائلة الإدارية، شاملا بما في ذلك إصلاح عمليات المشتروات والتعاقد وتحسين عمليات التدقيق والرقابة/الإشراف.

وهناك حاجة لإيجاد أنظمة رسمية ذات قدرة أقوى على تطبيق القانون وضبط التنفيذ للعقود . وذلك من أجل تخفيض التكاليف المرتفعة وتخفيف عدم الإطمئنان الذين يأتيان من اللجوء إلى حل النزاعات بالطرق التقليدية غير الرسمية المتبعة في اليمن. من حيث التشريعات، لابد من وضع قوانين جديدة، وعلى وجه الخصوص، قوانين تجارية حديثة، وذلك كجزء من عملية تطوير نظام قانوني قابل للعمل والتعامل معه ومن أجل دعم التوجه نحو إقتصاد يعمل بمبادئ إقتصاد السوق. والمجالات المحددة بهذا الصدد تشمل ما يتعلق بالقطاع المالي (تعاملات مضمونة وسجلات عقارية وسجلات للممتلكات الخاصة)، وبعملية حل المنشئات، وبالإفلاس وغيرها من الأمور التي يتعرض لها القطاع الخاص.

وكثيرا ما تواجه منشئات القطاع الخاص عقبات كبيرة ناجمة عن اجراءات تنظيمية وإدارية، في ما يتعلق بتأسيس نشاطات أعمال جديدة وفي البدء في عمليات نشاطات الأعمال أو التوسع فيها. وبالتالي فإن من الخطوات الهامة نحو تطوير نشاطات القطاع الخاص، تحسين التنسيق في ما بين الجهات الحكومية، وربما أن يدعم ذلك إزلة ضرورة منح تراخيص للمشروعات الإستثمارية. والطريقة الأخرى لتحقيق ذلك هي من خلال إنشاء محل كموقع واحد "أو كموقع أول" (مثل الهيئة العامة للإستثمار) لأصحاب المشروعات المحتملين وأصحاب نشاطات الأعمال وذلك من أجل المعاملة الخاصة بمشروعهم الإستثماري أو الحصول على معلومات. ووضع إجراءات منظمة لإستقبال الشكاوي والطعون ومعالجتها لدى تلك الإدارة التنظيمية التي ستلعب هذا الدور ستعمل أيضا على توفير آلية لنقل معلومات هامة من وإلى القطاع الخاص وردود فعل حول السياسات الحكومية.

هناك ثلاث درجات من غياب الإطمئنان لدى المنشئات الخاصة في اليمن والتي تتمثل في عدم الإطمئنان للبيئة الخاصة بوضع الموازنة على المستوى الكلي، عدم الإطمئنان لمسار السياسات الهيكلية وتتبعها وأخيرا عدم الإطمئنان نظرا لعدم توفير معلومات حول السوق والوضع فيه. لا بد من تبني مجموعات من الممارسات من أجل معالجة كل حالة من حالات غياب الإطمئنان هذه. فالمطلوب على المستوى الإقتصادي الكلي أن تستمر اليمن في ما تبذله من جهود مركزة ومتواصلة نحو إدارة الإقتصاد على المستوى الكلي، إدارة حكيمة، وفي دعم سياسات الإنفتاح التجاري وفي تحرير سعر الصرف للريال عن طريق المنافسة. ويتطلب تخفيف حالات غياب الإطمئنان المحددة من قبل

المنشئات على هذا النحو القيام بسلسلة من عمليات البناء المؤسسي وضرورة توفير موارد التخطيط والموارد المطلوبة لنشاطات الأعمال.

من أجل الإستفادة من الإمكانيات الكبيرة الواعدة للقطاعات الإقتصادية اليمنية، هناك عقبات قليلة، ولكنها شائكة، متعلقة بالسياسات التي تواجهها كل القطاعات علاوة على المشكلات الخاصة بكل قطاع على حدة. من ضمن الحواجز الهامة إمكانية الحصول على خدمات البنية التحتية (شاملة بما في ذلك خدمتي الكهرباء والنقل)، وغياب الأمن، وضعف النظام المالي. وبالتالي، فإن تشجيع المزيد من المنافسة ورفع الكفاءة في هذه المجالات سيعملا على تحقيق نمو إقتصادي وتعرض المصفوفة التالية بيانا بالإصلاحات المقترحة في السياسات والإجراءات المطلوبة في القطاعات الإقتصادية المختلفة في ظل الإستنتاجات المبينة في الفصول السابقة. بينما قد تكون قائمة الإصلاحات والإجراءات هذه طويلة إلى حد ما، وقد لا يكون تنفيذها بالكامل ممكنا في المدى القصير والمدى المتوسط، إلا أن المصفوفة أبرزت بعض الإصلاحات في السياسات التي لها أولوية تستدعي إهتمام الحكومة الفوري وينبغي أن يسبق إتباعها لكل ما هناك من إصلاحات مقترحة أخرى.

من حسن الحظ، أن الحكومة اليمنية تدرك أيضا أهمية الإصلاحات الرئيسية المقترحة وكانت قد شرعت في التعامل مع بعض تلك الإصلاحات. ومع ذلك، فإن من المتوقع أن الإصلاحات التي تم التصور لها في المصفوفة تحتاج إلى وقت طويل، في ظل القيود الموجودة حاليا وتتطلب إلتزام سياسي قوي ومتابعة متواصلة لتلك الإصلاحات على المدى القصير والمدى البعيد على حد سواء.

خطة العمل لتقليل القيود في القطاعات الإقتصادية

الهدف الرئيسي: ضمان نمو إقتصادي بمعدل عالي ومستديم للتخفيف من الفقر

الإمكانيات الرئيسية	القيود الرئيسية	أهداف الخطة الخمسية الثانية	ملاحظات وتعليقات	سياسات وإجراءات مقترحة	إصلاحات ذات أولوية
١. القطاع الزراعي					
(١) موارد سمكية [راجع البند رقم (٢-١)أدناه]؛ (٢) طقس ملائم لزراعة محاصيل كثيرة؛ (٣) ما زالت ثلث مساحة الأراضي الصالحة للزراعة لا تستخدم؛ (٤) وجود إمكانيات محتملة جيدة للتصدير نظرا لقربها من الأسواق الخليجية؛ (٥) وجود إمكانيات هائلة لرفع الإنتاجية من الأراضي الصالحة للزراعة، في ظل الإنتاجية المتدنية لمعظم المحاصيل في أغلبية المناطق؛ وأخيرا (٦) وجود أصناف من المحاصيل ذات الشهرة العالمية (مثلا، البن العربي).	(١) ثغرة محصولية كبيرة (تصل إلى ما نسبتها ٦٠% لبعض المحاصيل)؛ (٢) موارد مائية محدودة؛ (٣) نصف المساحة المزروعة تعتمد على الري من الأمطار وتتعرض لخطورة إحتمال قلة الأمطار؛ (٤) تفاقم مشكلة محدودية الأراضي الصالحة للزراعية بتجرد الغابات ولتصحر وتجزئة الحيازات؛ (٥) زيادة إنتشار زراعة القات؛ (٦) معدل نمو سكاني مرتفع والتوسع الحضري السريع؛ (٧) سيادة الوسائل الزراعية التقليدية؛ (٨) خسائر عالية لما بعد الحصاد؛ وأخيرا (٩) تعيق الصادرات الزراعية إرتفاع الأسعار في الأسواق الجنوبية وعدم وجود رقابة على مستوى الجودة.	تهدف الخطة لتحقيق معدل نمو بنسبة ٦,٧% في السنة، خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥م)، لضمان تحقيق الأمن الغذائي. وتهدف الخطة أيضا لرفع الصادرات الزراعية ودخول المزارعين وتخفيف نسبة البطالة في القطاع.	أن المستهدف في الخطة الخمسية الثانية لنمو القيمة المضافة في القطاع الزراعي يبدو مرتفعا بالمقاييس التاريخية وذلك للأهداف العالية جدا لنمو القطاع السمكي. ومن الممكن تحقيق الأهداف المنشودة لنمو ناتج القطاع الزراعي غير السمكي بنسبة ٦,١% في السنة فيما لو تمت إزالة القيود الموجودة في القطاع، ورفعت مستويات المحصول من الأراضي التي لا تزرع بالقات، وتوسعت مساحة تلك الأراضي، وتم ضبط وأنتشار زراعة القات وتم تحسين إدارة الري.	(١) رفع كفاءة الري من نسبتها الحالية (٤٠%)؛ (٢) تعزيز النشاطات غير المزرعية والمحاصيل المروية بالأمطار؛ (٣) تطوير الموارد المائية وتحسين وسائل إستعاضة وإعادة تعبئة الأحواض المائية الجوفية و اللجوء لتقنيات حصاد المياه المجدية إقتصاديا؛ (٤) إنشاء المزيد من السدود الصغيرة، والحواجز المائية والقنوات بغية زيادة كفاءة إدارة مصادر المياه؛ (٥) الإسراع في تنمية المناطق الساحلية من أجل تشجيع انتقال السكان من المناطق التي تعاني من شح المياه؛ (٦) تحسين خدمات الإرشاد الزراعي والبيطري (مثلا في تحسين البذور ووسائل التسميد) من أجل ضمان تحقيق زيادة في مستوى الإنتاجية ؛ (٧) تخفيض خسائر ما بعد الحصاد؛ و (٨) دعم وتشجيع إعادة تأهيل المدرجات الزراعية وتحسين إدارة مساقط المياه والغابات/ الأحراج.	**تغيير بنية الحوافز الناجمة عن الإختلالات في الأسعار (مثلا تكاليف إستخراج المياه المتدنية نظرا لدعم أسعار الديزل وأسعار التعريفة الكهربائية المتدنية.**
١-١ قطاع الأسماك					
(١) يقدر حجم المخزون السمكي بحوالي ٨٥٠ الف طن؛ (٢) وجود مياه دافئة على مدار السنة؛ (٣) وجود موارد سمكية هائلة في السواحل وأعماق البحار؛ (٤) وجود مخزون من الثروة السمكية ذات القيمة العالية (مثل الشروخ الحجري، سمك الديرك، والجمبري وأنواع مختلفة من الأحياء البحرية العميقة) وأخيرا (٥) يوجد مجال للإنتاج السمكي من خلال نشاطات الزراعة المائية والزراعة البحرية.	(١) محدودية البنية التحتية لنشاطات الثروة السمكية (مراكز الإرساء، موانئ صغيرة، مصانع ثلج، غرف تبريد، ومواقع للمزادات) وخدمات اساسية ضرورية للصيادين؛ (٢) عدم توفير بيانات أساسية، وإحصائيات ومعلومات حول الموارد المتوفرة في قطاع الثروة السمكية؛ (٣) عدم كفاءة الإدارة للثروة السمكية والأحياء البحرية؛ (٤) تشريعات ونظم غير مكتملة لتنظيم الصيد الساحلي التجاري، الأمر الذي يؤدي للإفراط في الإستغلال والصيد غير المشروع؛ (٥) غياب ضوابط على الجودة في النشاطات السمكية؛ (٦) عملية منح تصاريح للاصطياد السمكي حاليا ليست مبنية على إحصائيات موثوق بها حول المخزونات؛ (٧) ضعف أداء المؤسسات التابعة للقطاع السمكي.	تعتبر الخطة الخمسية الثانية قطاع الثروة السمكية من القطاعات الواعدة بإمكانيات محتملة لتحقيق معدلات مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي وتهدف إلى تحقيق معدل نمو في ناتج القطاع بنسبة ١٣% في السنة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م. والمستهدف أن يرتفع الناتج السنوي من ١٥٥ ألف طن في عام ٢٠٠٠م إلى ٢٤٨ ألف، يخطط لزيادة إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من نصيبه في عام ٢٠٠١م البالغ نسبة ١% إلى نسبة ١,٦% بحلول العام ٢٠٠٥م.	تبدو الأهداف واقعية، ولكن ذلك بشرط أنه يتم الوصول إلى زيادة في الأسعار من خلال تحسين مستوى الجودة أو آليات التسويق وتخفيف الإنتاج غير المرشد، فضلا عن مجرد زيادة الصيد. إن من أهم الأولويات القيام بتقييم للمخزون ووضع خطة لإستغلال المخزون السمكي.	(١) تحسين إدارة الموارد السمكية وتطوير نشاطات سمكية صغيرة؛ (٢) تعزيز التسويق وتقوية شبكات تسويق الصادرات؛ (٣) تحسين أداء المعاهد والمراكز البحثية لتطوير مزارع حديثة لتربية وزراعة الأسماك؛ (٤) تحسين إدارة النشاطات السمكية والرقابة، وإستغلال الثروة إستغلالا سليما، وحمايتها من التلوث و الإفراط في إستغلالها؛ (٥) إزالة القيود على قيام القطاع الخاص بتوفير البنية التحتية الأساسية والتسهيلات (مثلا، منشئات التبريد، والتخزين، ووسائل النقل)؛ (٦) تعديل التشريعات، والإجراءات والنظم المتعلقة بالإصطياد السمكي التقليدي والتجاري؛ (٧) إيجاد مخابر لمراقبة الجودة في الموانئ ومراكز الصيد الرئيسية الوصول إلى مستويات الجودة الدولية؛ و (٨) تحسين قدرات قوات حرس السواحل في المراقبة والتفتيش البحري لمنع القرصنة الأجنبية وإيقاف الإفراط في الاستغلال والتلوث.	**إجراء دراسة لتقييم المخزون السمكي وتقييم مدى جدوى أساليب منح تراخيص الإصطياد المتبعة حاليا على ضوء نتائج الدراسة.**

الإمكانيات الرئيسية	القيود الرئيسية	أهداف الخطة الخمسية الثانية	ملاحظات وتعليقات	سياسات وإجراءات مقترحة	إصلاحات ذات أولوية
٢ . القطاع الصناعي					
(١) توجد إحتمالات واعدة لإستكشافات جديدة للنفط والغاز؛ (٢) توجد إحتمالات واعدة في مجال التعدين؛ (٣) توجد إمكانيات محتملة في نشاطات الصناعة التحويلية (مثلا في صناعة الملابس) في ظل وجود الموارد الطبيعية وعمالة وفيرة ورخيصة وإمكانية للوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.	وجود صعوبة في الحصول على التمويل لإستغلال موارد الغاز؛ (٢) ضعف إطار الحوافز وضعف المؤسسات تعيق النشاطات الصناعية التحويلية؛ (٣) ضعف البنية التحتية وإرتفاع تكاليف الإنتاج؛ (٤) ضعف الأنظمة القضائية والقانونية لا يشجع النشاطات الصناعية.	تهدف الخطة الخمسية الثانية إلى زيادة نمو النشاطات الصناعية بمعدل ٣،٠% في السنة، خلال الفترة ما بين ٢٠٠١-٢٠٠٥م.	إن ما تستهدفه الخطة الخمسية الثانية من نمو في القيمة المضافة في القطاع الصناعي تعتبر متدنية جدا، على الرغم من أن الخطة قد وضعت معدلات مرتفعة للنمو لبعض القطاعات الفرعية الصناعية (الصناعية التحويلية، قطاع البناء والتشييد والكهرباء والمياه).	لقد تم طرح الإصلاحات الرئيسية في القطاع الصناعي، التي ستؤدي إلى الاستغلال للإمكانيات الواعد أدناه.	راجع الفصول الواردة أدناه.
٢-١ قطاع النفط					
تقدر المخزونات المؤكدة للنفط حاليا بحوالي ٢،٨ مليار برميل. ومع ذلك، فالإحتمالات لإكتشافات جديدة واعدة، خاصة بعدما تم التوقيع على إتفاقية الحدود مع المملكة العربية السعودية، فما زالت هناك أراضي لم يتم إستغلالها بعد وقد تسمح التقنيات في المستقبل للإستفادة من مخزونات نفطية وغازية يصعب الوصول إليها حاليا.	(١) توجد صعوبات في القيام بعمل تقديرات مستقبلية للإنتاج النفطي بالنسبة للحقول القائمة حاليا أو الحقول الجديدة؛ (٢) تقلب أسعار النفط، وعلى وجه الخصوص بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١؛ (٣) عدم توفير قدرات محلية للقيام بعمليات مسح وتنقيب؛ (٤) سيطرة شركات النفط الأجنبية في مجالي التنقيب على النفط وإنتاجه؛ (٥ الوضع الأمني يؤثر على مستويات الإنتاج، وعلى سلامة خطوط أنابيب النفط وتجعل الشركات الأجنبية مترددة في الإستثمار في قطاع النفط؛ (٦) تركز الصادرات اليمنية النفطية في الدول الآسيوية المتطورة بسرعة.	إن الخطة الخمسية الثانية تفترض بأن القيمة المضافة للقطاع النفطي ستظل أثناء فترة الخطة، وذلك نتيجة لإنخفاض الإنتاج المتوقع من الحقول المنتجة حاليا (بمعدل ٢،٥% في السنة) وأن يحدث إضافة في الإنتاج من الإستكشافات الجديدة (بنسبة ١٢،٥% في السنة عن مستويات عام ٢٠٠٠م)، وتفترض أن أسعار النفط ستتراوح ما بين ١٨ إلى ٢٢ دولارا أمريكيا للبرميل الواحد.	(١) هناك حاجة لإعادة النظر في توقعات الخطة الخمسية الثانية على ضوء المعلومات الجديدة حول الإنتاج النفطي علاوة على ما هو متوقع من تغييرات في أسعار النفط؛ (٢) مع سرعة التقلب العالية لأسعار النفط وهبوط مستويات الإنتاج، لا بد من توفير الإيرادات النفطية أو إستثمارها تدريجيا في نشاطات طويلة المدى وعالية المردود؛ (٣) إن هبوط القيمة المضافة لم يؤثر سلبيا على الدخول فحسب، بل قد يكون له بعض التأثير الإيجابي من الإستبدال بنشاطات غير نفطية (نظرا للتدني أسعار النفط وانخفاض لحالة المرض الهولندي).	(١) توسيع الأعمال الإستكشافية للنفط لتغطي كافة المناطق و السواحل، خاصة بعدما تم التوقيع على إتفاقية الحدود مع المملكة العربية السعودية؛ (٢) رفع قدرات الإشراف على إنتاج النفط وعلى التحكم به وعلى تنظيمه؛ (٣) تشجيع القطاع الخاص المحلي على الإستثمار في القطاع، وعلى وجه الخصوص في مجال تقديم الخدمات في حقول النفط؛ (٤) تطوير وتحسين القدرات في مجال تسويق النفط في الاسواق الخارجية؛ (٥) ترشيد الطلب للمنتجات النفطية وتحسين كفاءة إستخدامها من خلال إزالة الدعم لتلك المنتجات؛ (٦) القيام بتشجيع إنشاء الصناعات التي تعتمد على مشتقات نفطية كمدخلات أولية أو متوسطة، بغية التوجه نحو رفع الفائدة الإقتصادية وتحقيق توفيرات إقتصادية مع القطاعات الأخرى مثل قطاع الصناعات التحويلية.	**مراجعة إتفاقيات المشاركة في الإنتاج في ظل الخبرة المكتسبة من التجارب السابقة والإستفادة من تجربة الدول الأخرى، وذلك من أجل تحسين مستوى جذب الإستثمار في القطاع النفطي ولجذب الشركات الأجنبية للإستثمار في القطاع.**
٢-٢ قطاع الغاز					
تقدر مخزونات الغاز بحوالي ١٢-١٥ بليون قدم مكعب.	(١) تواجه اليمن منافسة قوية من دول أخرى من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي توجد لديها بنية تحتية متطورة (مثلا، قطر وعمان)؛ (٢) يتطلب مشروع تصدير الغاز موارد مالية كبيرة (٥ بليون دولا أمريكي)؛ (٣) عدم وجود أسواق مؤمنة لتصدير الغاز.	تهدف الخطة الخمسية الثانية لتأمين الحصول على الموارد المالية لتنفيذ مشروع تصدير الغاز المسال ولزيادة الإستهلاك المحلي للغاز في مجالات توليد الطاقة الكهربائية والصناعة.	في ظل القيود الراهنة التي يتعرض لها قطاع الغاز، فإنه لا يرجح بأن يكون لقطاع الغاز أي تأثير ملموس على النمو الإقتصادي خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثانية.	تشجيع إنشاء محطات توليد كهرباء تعمل بالغاز ولتحويل الموجودة منها حاليا والمصانع وكل الوحدات الإنتاجية من استخدام وقود الديزل والمازوت إلى استخدام الغاز الطبيعي بدلا عنهما.	**تكثيف الجهود نحو الترويج والتسويق للغاز الطبيعي في الخارج والقيام بمراجعة الترتيبات القائمة.**
٢-٣ قطاع التعدين					
توجد مخزونات واعدة من الذهب والبلاتين وغيرها من المعادن (مثلا، الجبس والرخام، والبازلت، الخ). وما زالت هناك مناطق كثيرة لم يتم فيها التنقيب.	(١) وجود نزاعات على حقوق الملكية وغموض في القوانين والأنظمة وتنظيم الملكية وإستخدام الأراضي؛ (٢) ضعف شبكة المواصلات في ربط المناطق الإنتاجية بالموانئ والمنافذ الأخرى، إضافة إلى إرتفاع تكاليف النقل؛ (٣) الوضع الأمني المتدهور والنزاعات القبلية حول الأراضي والموارد؛ (٤)	تهدف الخطة الخمسية الثانية إلى زيادة نصيب قطاع استخراج المعادن إلى ٠،١ % من الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز إسهامه في عملية التنمية في المناطق التي اكتشفت فيها معادن وفي خلق فرص عمل. وتهدف الخطة إلى تحقيق معدل نمو لقطاع إستخراج المعادن بنسبة ١٠ % في السنة.	من المرجح أن لا تتحقق أهداف الخطة لهذا القطاع ما لم تبذل جهود جادة لإزالة القيود المحددة التي تعمل على إعاقة نشاطات قطاع المعادن مثل الهموم حول الوضع الأمني، وشبكات الطرق، والوضوح في حقوق الملكية وقضايا الأراضي.	(١)إجراء مسوحات جيولوجية، وإعداد خرائط معدنية والقيام بتقييم للمخزونات المعدنية والإحتمالات للإستغلال التجاري للمعادن والخامات؛ (٢) رفع مستوى الإطار التشريعي والمؤسسي لتنظيم الكشف عن المعادن والموارد الصناعية والإنشائية؛ (٣) تهيئة البنية التحتية، خاصة في المناطق التي توجد فيها مخزونات معدنية واعدة، بغية تحسين إستخراجها،	**تحسين الوضع الأمني محليا (مثلا في محافظتي الجوف ومأرب).**

الإمكانيات الرئيسية	القيود الرئيسية	أهداف الخطة الخمسية الثانية	ملاحظات وتعليقات	سياسات وإجراءات مقترحة	إصلاحات ذات أولوية
	ضعف الترويج من أجل إجتذاب إستثمارات أجنبية مباشرة في نشاطات إستخراج المعادن.			إستغلالها ونقلها محليا وإلى الخارج؛ (٤) تنفيذ برنامج ترويج مكثف حول فرص الإستثمار الموجودة في قطاع التعدين.	
٢ـ٤ المياه والكهرباء					
هناك إمكانيات هائلة محتملة لإستخدام الغاز في توليد الكهرباء وذلك من خلال تحويل محطات التوليد القائمة لتعمل بتوربينات غازية.	(١) فاقد طاقة عالي (٣٨% في عام ٢٠٠٠م)؛ (٢) القدرات المالية والإدارية في القطاع؛ (٣) تكلفة تشغيل عالية وعدم قدرة في جباية الإيرادات؛ و (٤) صعوبة كهربة الريف لتشتيت السكان في وحدات صغيرة.	تهدف الخطة الخمسية الثانية إلى رفع ناتج القطاع بنسبة ٧،٥% في السنة. فالخطة تسعى إلى توسيع التغطية إلى ما نسبتهم ٤٠% من السكان، وتخفيف فاقد التيار إلى نسبة ٣٣%. كما أن الخطة تخطط لرفع تزويد المياه للأسر بنسبة ٩،٥% في السنة.	تعتمد هذه الأهداف في الغالب على إستثمارات حكومية وذلك بسبب أن المسير للنشاطات هو القطاع العام. إن مشاركة القطاع الخاص في إنتاج المياه والكهرباء وتزويدهما وتوزيعهما ستعمل على تحقيق أهداف الخطة	(١) جذب إستثمارات القطاع الخاص في مجالي توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية و كذلك إمداد المياه؛ (٢) إعطاء مزيد من الإهتمام لإعادة التأهيل للشبكات القائمة؛ (٣) إدخال مبدأ تعويض الكلفة في مجال إمداد المياه؛ (٤) إعطاء أولوية عليا لكهربة الريف للمناطق ذات الكثافة السكانية؛ و(٥) تقوية القدرات الإدارية والمالية للهيئات/للسلطات العامة النشطة في القطاع لضمان قدرتها على الإستدامة في المستقل.	**إصلاح المؤسسة العامة للكهرباء لضمان تحقيق إستدامة مالية ومراجعة تعريفات الأسعار لمرافق الخدمات العامة.**
٢ـ٥ قطاع الصناعات التحويلية					
(١) وجود مواد خام على نحو وفير (منتجات زراعية، فواكه، أسماك، ومعادن)؛ (٢) وجود عدد سكان كبير مقارنة بدول الخليج الأخرى؛ (٣) توفير عمالة بتكاليف منخفضة؛ (٤) تتمتع البلاد بموقع إستراتيجي للنقل (ترانزيت) ما بين جنوب شرق أسيا وأوروبا، ومنطقة الخليج والقرن الأفريقي؛ وأخيرا (٥) تأسيس المنطقة الحرة في عدن (مع وجود البنية التحتية اللازمة).	(١) إرتفاع تكاليف الإنتاج نظراً لضعف البنية التحتية (مثلا الإمداد الكهربائي، والمياه والمجاري) وإرتفاع تكلفة النقل نظرا لضعف الشبكات والطرق والإحتكار الموجود في القطاع؛ (٢) تدني مستوى الإنتاجية للكوادر المهنية والفنية؛ (٣) إغراق السوق بالبضائع والتهريب والتنافس غير العادل؛ (٤) ضعف الأنظمة التشريعية والقضائية والإدارية والضبطية؛ (٥) الهموم بسبب الوضع الأمني؛ (٦) تدني مستوى الطلب المحلي؛ (٧) عدم وجود القوى العاملة الماهرة وإرتفاع تكلفة العمالة الأجنبية الماهرة؛ (٨) صعوبة الحصول على القروض، وعدم وجود تمويل بأجل طويل وأسعار فائدة مرتفعة، (٩) إرتفاع النسب الضريبية؛ و (١٠) مضايقة البيروقراطيين الحكوميين.	تهدف الخطة الخمسية الثانية إلى تحقيق نمو للقيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي بمعدل يزيد على ٩% في السنة (ومعدل ١٠% للصناعات التحويلية غير تكرير النفط، ومعدل ٧،٥% لتكرير النفط). كما أنها تهدف إلى زيادة نصيب قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة ٧،٥% في عام ٢٠٠٠ إلى ٨،٨% في عام ٢٠٠٥م. وتسعى الخطة أيضا إلى تشجيع وإعطاء حوافز للصناعات التصديرية وإلى تشجيع تطوير الصناعات الصغيرة والحرفية اليدوية وذلك بغية خلق فرص عمل والتخفيف من الفقر.	يتوقف تحقيق كل الأهداف كثيرا على إزالة القيود التي يتعرض لها القطاع والمزيد من التحرير للتجارة، وإجراء تحسينات في البنية التحتية والمرافق، وتحسينات في الأنظمة القانونية والقضائية. وهناك توقعات واعدة في صناعة الأغذية والتبغ لتصدير منتجاتها إلى دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأفريقية، وهناك إحتمالات جيدة واعدة في صناعة الملابس، ومواد وصناعة البناء والأثاث والأعمال الخشبية بسبب ما تمتلك اليمن من ميزة أفضل بالمقارنة في تلك الصناعات. وستكون الإمكانيات الواعدة أفضل مع تطوير المنطقة الحرة في عدن. وإلى الآن، فإن اليمن لم يستغل بعد قدراته في مجال تصدير منتجاته الصناعية.	(١) دراسة مدى جدوى تأسيس مناطق صناعية حرة بما تحتاجه من خدمات وتسهيلات؛ (٢) تغيير إطار الحوافز بغية تشجيع الصناعات ذات الكثافة في العمالة (مثلا قانون الاستثمار)؛ (٣) إعادة النظر في القوانين والأنظمة المتعلقة بالنشاطات الصناعية وتبسيطها؛ (٤) تحسين القدرات على مراقبة المعايير والضوابط الصناعية وتنفيذها، لضمان تحسين مستوى الجودة وحماية المستهلكين؛ (٥) تبسيط الإجراءات الخاصة بالتصدير وإزالة القيود الإدارية التي يواجهها المصدرين وتحسين الحوافز المشجعة للتصدير؛ (٦) مساعدة الصناعات الصغيرة والمشروعات الحرفية من خلال برامج تدريب والترويج لمنتجاتها وتسهيل الحصول على قروض لتمويل نشاطاتها؛ (٧) إعادة توجيه مخرجات النظام التعليمي بما يلبي طلب التخصصات والمهارات والمؤهلات لدي القطاع الخاص علاوة على زيادة التنسيق بين المصنعين ومعاهد التدريب؛ (٨) جذب إستثمارات خارجية مباشرة وتشجيع فرص إستثمارية مشتركة لتعزيز نقل التكنولوجيا وتخفيف القيود التي تعيق الحصول على قروض؛ و(٩) تطبيق المعايير والإجراءات الدولية لحماية المستهلكين والبيئة ولرفع قدرة الصناعات اليمنية على المنافسة.	**تحسين البنية التحتية الأساسية وخدمات المرافق العامة الضرورية المطلوبة لتطوير القطاع الصناعي.**
٢ـ٦ قطاع البناء والتشييد					
(١) وجود مواد بناء ذات جودة جيدة وزهيدة التكلفة نسبيا ؛ (٢) وجود مهارات عالية في مجال البناء والتشييد؛ و (٣) توسع النشاطات الصناعية في مجال مواد البناء.	عدم وجود أي تنظيم لحقوق الملكية، وإمتلاك الأراضي، وحيازة العقارات وصكوك الملكية وتسجيل العقارات، علاوة على صعوبة تطبيق القوانين والأنظمة.	تهدف الخطة الخمسية الثانية إلى تحقيق زيادة في القيمة المضافة في مجال البناء والتشييد بنسبة ١١% في السنة ورفع إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة ٤،٢% في عام ٢٠٠٠م إلى نسبة ٥،٥% في عام ٢٠٠٥م.	على الرغم من وجود إمكانيات محتملة جيدة وإحتياجات كبيرة لأعمال البناء والتشييد، فإن تحقيق النمو المنشود في الخطة يبدو تحديا كبيرا ما لم تتم معالجة قضايا الأراضي وحقوق الملكية.	إصلاح الأنظمة القانونية والقضائية وتقوية التطبيق لقواعدها.	**بلورة برنامج شامل لمعالجة قضايا ملكية الأراضي، وصكوك الملكية والسجل العقاري.**

الإمكانيات الرئيسية	القيود الرئيسية	أهداف الخطة الخمسية الثانية	ملاحظات وتعليقات	سياسات وإجراءات مقترحة	إصلاحات ذات أولوية
٣. قطاع الخدمات					
لدى اليمن احتمالات واعدة في مجال السياحة، ويوفر موقعها الجغرافي إمكانيات محتملة جيدة في مجال الخدمات التجارية وخدمات النقل. وهناك مجال واسع لزيادة مساهمة الخدمات المالية في الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي (في المجال المصرفي ومجال التأمين).	(١) ضعف الأنظمة القانونية والقضائية؛ (٢) على الرغم من إجراءات التحرر وتخفيف التشدد في الإجراءات التنظيمية، فإن الاحتكار الموجود في القطاع يعيق مشاركة القطاع الخاص؛ (٣) ضعف النظام المالي وتدني مستويات عمليات الوساطة المالية؛ (٤) عدم توفير المهارات المالية لتقديم خدمات مالية ذات مستوى عال من الجودة؛ و(٥) تدهور الوضع الأمني في محافظات كثيرة.	يتوقع أن ترتفع القيمة المضافة لقطاع الخدمات بنسبة ٨% في السنة في الخطة الخمسية الثانية ولزيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة ٣٠% في عام ٢٠٠٠ إلى نسبة ٤٣% في عام ٢٠٠٥م.	يبدو أن معدل النمو لقطاع الخدمات طموحا إلى حد ما، ويتوقف تحقيقه على إجراء عدد من الإصلاحات في بيئة نشاطات الأعمال والنشاط الإستثماري.	راجع البندين رقم (٣-١) و(٣-٤) أدناه.	**تحسين البيئة التنظيمية في مجال الخدمات.**
٣-١ قطاع السياحة					
(١) وجود بيئة جذابة غير ملوثة وتراث ثقافي متميز (إعتبرت منظمة الأمم المتحدة للتعليم والثقافة المدن القديمة في صنعاء وشبام حضرموت وزبيد من التراث الحضاري العالمي)؛ (٢) وجود خط ساحلي يمتد طوله إلى ٢٠٠٠ كم ووجود ما يزيد على مائة جزيرة؛ (٣) وجود مناظر طبيعية متميزة ومتنوعة مع وجود بيئة طبيعية فريدة من نوعها (كبيئة جزيرة سقطرى)؛ (٤) وجود المناطق الجبلية في الشمال، والقرى المبنية بالحجار، والمنحدرات المنحوتة بمدرجات زراعية بديعة منذ قرون؛ (٥) وجود وديان عميقة في الجنوب تحتوي على مساحات خضراء تحيطها حيطان من الأحجار الملونة وتفصلها مرتفعات مهجورة؛ (٦) وجود قرى جميلة تحتضنها الجبال ويواجهها بساتين نخيل كثيفة؛ (٧) وجود مدن وقرى يقطنها سكان يعيشون حياة تقليدية تعكس قرون من الحضارة، وكل هذه الخصائص تجعل اليمن موقع مستهدف مغر للسياحة الثقافية والبيئية.	(١) وجود عوائق هيكلية مثل الوضع الأمني (الإختطافات وإنتشار حمل السلاح) وعدم توفير البنية التحتية اللازمة للنشاط السياحي؛ (٢) إصدار تحذيرات حول السفر إلى اليمن من قبل كثير من حكومات الدول الغربية؛ (٣) عدم توفير حماية قانونية للمستثمرين وعقبات بيروقراطية (مضايقات متكررة من قبل مسئولي الجمارك والضرائب)، طلب أموال مقابل حماية في بعض المناطق الحضرية؛ (٤) بيئة إستثمارية صعبة ومعادية (ضرورة إدخال شريك محلي، صعوبة الحصول على أراضي وتراخيص والربط بمرافق الخدمات العامة)؛ (٥) إرتفاع تكلفة تشغيل الفنادق والوصول إلى اليمن جوا، الأمر الذي يخفض الهامش للوكالات السياحية؛ (٦) محدودية الموارد العامة المخصصة للترويج السياحي؛ (٧) ضعف الخبرة لدى إدارات وموظفي الفنادق يؤدي لضعف الخدمات مقارنة بالأسعار المرتفعة لها؛ (٨) معدلات النزول في الفنادق في المواقع السياحية المستهدفة تتأثر سلبيا بالتغيير الموسمي وفقا للعوامل المناخية؛ (٩) تزايد الهموم بسبب فقدان التراث التاريخي والثقافي والتدهور البيئي؛ و(١٠) بعض القيم والتقاليد الدينية والثقافية قد تشكل عوائق أمام بعض الأنشطة الترفيهية والسياحية في الشواطئ (مثلا القمار، والمشروبات الروحية، الخ).	(١) تهدف الخطة الخمسية الثانية إلى تحقيق نمو للسياحة (الفنادق والمطاعم) بمعدل ١١% في السنة؛ (٢) كما أنها تسعى وراء تحسين وتحديث المنشئات السياحية، وذلك بما يخلق تطوير قدرة متوازية، ومدرة للأرباح وتعمل بكفاءة إقتصادية في مجال الإيواء السياحي، والمطلوبة لتلبية الطلب السياحي في المستقبل.	(١) عموما، من الممكن أن تتحقق أهداف الخطة الخمسية الثانية فيما لو تمت إزالة القيود المعوقة للقطاع؛ (٢) قد تكون الأهداف المتوقعة مرتفعة بالنسبة لنشاطات حركة السياحة الدولية، في ظل القيود الموجودة حاليا، فقد بلغ معدل النمو للسياحة خلال فترة عقد التسعينيات من القرن الماضي حوالي ٣% فقط في السنة؛ (٣) لم تحدد الخطة أهداف كمية دقيقة خلال السنوات الخمس القادمة (على الرغم من أنها أشارت إلى توقيع زيادة في نصيب قطاع السياحة من الناتج المحلي الإجمالي).	(١) تحسين البنية التحتية المساندة والنشاطات المرتبطة بالسياحة؛ (٢) إعادة تقييم سياسات النقل وتسهيل إمكانية إستخدام الشركات الأجنبية للأجواء اليمنية لخفض تكاليف السفر (تحرير حقوق النزول، إعادة النظر في رسوم النزول، السماح للرحلات المستأجرة الجماعية وفتح مزيد من المطارات للملاحة الدولية)؛ (٣) إستمرار المشاركة في المعارض لعرض ما في اليمن من كنوز ثقافية ومعمارية موروثة ودمجها بحملات ترويج سياحي مستهدفة فعالة؛ (٤) خلق مناخ إيجابي لجذب الإستثمارات في مجال السياحة؛ (٥) نشر ورفع التوعية حول قيمة التمسك بالوسائل المعمارية التقليدية، والصناعات اليدوية الحرفية، وأساليب الحياة الموروثة؛ (٦) وضع سياسات وقوانين فعالة لحماية البيئة والمحافظة على التراث الثقافي، وضمان بأن الهيئات الحكومية العامة لحماية البيئة، للمحافظة على المدن التاريخية وللآثار والمخطوطات والمتاحف، تتمكن من تطوير قدراتها الإدارية والفنية بما يمكنها من القيام بهذه المهام؛ (٧) تشجيع إطالة مدة مكوث الزوار الدوليين إلى اليمن بإعطائهم فرص لدمج زياراتهم العملية بزيارات إلى مواقع ذات الإهتمام الثقافي والبيئي وذات المناظر الخلابة (المحفز الرئيسي)، أو إلى المناطق الساحلية والترفيهية (المنتج السياحي الثانوي)؛ و(٨) تحسين عوائد النشاطات السياحية من خلال تحديد التسرب للعملات الأجنبية عن طريق زيادة النصيب الوطني في الإستثمار السياحي وترويج إستخدام مدخلات وإدارة وعمالة محلية، ودون إضعاف مستوى جودة الخدمات.	**تحسين الأمن للمسافرين، وعلى وجه الخصوص في المناطق المحددة كمناطق سياحية ومعالجة مشكلة إختطاف الأجانب.**

الإمكانيات الرئيسية	القيود الرئيسية	أهداف الخطة الخمسية الثانية	ملاحظات وتعليقات	سياسات وإجراءات مقترحة	إصلاحات ذات أولوية
٣-٢ قطاع النقل والمواصلات					
تمتلك اليمن موقعا جغرافيا مفيدا لشبكات الملاحة الدولية. وقد تم إنشاء ميناء جديد للحاويات ويجري العمل الآن في إنشاء ثلاث موانئ إضافية. وتمتلك اليمن أربع عشرة ميناءجوي (منها ستة ٦ دولية)؛ ووصل طول الطرق الإسفلتية إلى٥٦٨٥ كم في عام ٢٠٠٠م. وهناك مجال لتطوير خدمات الاتصالات (مثلا الوصول إلى تغطية خدمة الهاتف لتبلغ خطين لكل مائة شخص).	(١) عدم إتساق المعايير والمواصفات الفنية ولم تطبق حدود أحمال الطرق؛ (٢) عدم وجود صيانة دورية للطرق؛ (٣) وجود إزدواجية في الهيئات الحكومية في قطاع النقل البري؛ (٤) وجود إحتكار لمكاتب النقل (الفرزه)؛ (٥) إرتفاع تكاليف الشحن وشحن الحاويات لوجود عدد محدود من خطوط الملاحة المنتظمة؛ (٦) تقادم أسطول السفن ومعدات الموانئ؛ (٧) عدم وجود خدمات تخزين وتبريد؛ (٨) ضعف إرشادات الترتيبات، والإدارة والتنظيم في قطاع الموانئ والخدمات البحرية؛ (٩) وجود إحتكار في قطاع الإتصالات؛ (١٠) تركز خدمات الإتصالات والبريد في الحضر؛ (١١) إرتفاع تكلفة الإتصالات (الإنترنت، والهاتف السيار والإتصالات الدولية)؛ (١٢) تشتت السكان في مجتمعات محلية صغيرة في الريف.	(١) يتوقع زيادة القيمة المضافة في قطاع النقل والمواصلات بنسبة ٩,١% في السنة عبر فترة الخطة الخمسية الثانية، ويتوقع زيادة نصيب القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة ١٠% في عام ٢٠٠٠ إلى نسبة ١٢,٢% بحلول العام ٢٠٠٥م؛ (٢) كما أن الخطة أيضا تهدف إلى زيادة حركة الركاب على الخطوط الجوية المحلية والدولية بمعدل ٤% في السنة وحركة الشحن الجوي بمعدل ١٠ % في السنة؛ وتخطط الخطة لإنشاء حوالي ٤،٥٠٠ كم من الطرق الإسفلتية وإلى زيادة عدد التوصيلات لخطوط الهاتف إلى ضعفين عددها الحالي، وذلك قبل حلول نهاية فترة الخطة.	إن إرتفاع تكلفة النقل وضعف الشبكات ما يعد من القيود الرئيسية المعوقة للنمو الإقتصادي وتطور القطاع الخاص في اليمن. لذلك، فإنه يجب أن يعطى هذا القطاع أولوية متقدمة على المدى القصير والبعيد. ومن ضمن الإصلاحات الهامة من أجل تحقيق أهداف الخطة الخمسية الثانية تخفيف التشدد في النظم وتحرير الأسعار والتعريفة وأسعار الركاب، وتشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات.	(١) ضمان تقديم القطاع الخاص لخدمات النقل والاتصالات من خلال مشاريع مثل، "ابني وشغل وانقل الملكية" أو BOT، أو BOO، الخ؛ (٢) إنشاء جهات تنظيمية (رقابية) مستقلة لا تعمل في مجال تقديم الخدمات؛ (٣) تحرير التعريفات وأسعار الركاب في القطاع؛ (٤) القيام بخصخصة مشروعات القطاع الخاص في مجالي النقل والمواصلات؛ (٥) تقييم مدى جدوى إقامة شبكات سكة حديدية (للقطارات)، لربط مناطق غنية بالمعادن بالموانئ البحرية؛ وأخيرا (٦) إستكمال وصيانة الطرق القائمة قبل الشروع في توصيلها بطرق جديدة.	**إجراء المزيد من التحرر في القطاع، خاصة في قطاعات المواصلات والنقل الجوي والنقل البري.**
٣-٣ تجارة الجملة والتجزئة					
إن ما لليمن من مساحة كبيرة، وتنوع في نمط النشاطات الإقتصادية ما بين المحافظات المختلفة، وعدد سكان كبير، ومعدل نمو سكاني مرتفع، وتوقعات إيجابية لنمو الناتج المحلي الإجمالي كلها تعد عوامل هامة للإسراع في لنمو قطاع التجارة الداخلية.	(١) ضعف في الإطارات المؤسسية والتنظيمية؛ (٢) إحتكار في بعض الأنظمة التجارية؛ (٣) تهريب وإغراق السوق بالبضائع؛ (٤) ضعف البنية التحتية والخدمات المتعلقة بالأنشطة التجارية (النقل، والتعبئة، والتغليف، والتخزين، والإقراض)؛ و(٦) غياب المعايير وضوابط للرقابة على الجودة.	من المخطط له في الخطة الخمسية الثانية أن ترفع القيمة المضافة في قطاع التجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٩% في السنة عبر فترة الخطة البالغة خمس سنوات.	من الممكن تحقيق الأهداف المنشودة للقطاع فيما لو تمت معالجة معظم القيود الموجودة في القطاع.	(١) إيجاد وتطبيق نظم لتنظيم حماية المستهلكين ووضع حمابة للحقوق الفكرية والإبداعية وحقوق الملكية؛ (٢) إنهاء الإحتكار والمنافسة غير العادلة الموجودين ي القطاع؛ و (٣) تحسين الخدمات والبنية التحتية المرتبطة بالنشاط التجاري.	**تعزيز الإطارات القانونية والقضائية.**
٣-٤ قطاع الخدمات الحكومية والإستثمارات العامة					
في ظل حداثة القطاع الخاص في اليمن ومستويات الفقر المرتفعة، هناك حاجة ومجال واسع لزيادة وتحسين الخدمات الحكومية، وعلى وجه الخصوص، في القطاعات الإجتماعية وفي بعض القطاعات الإقتصادية.	(١) وجود خدمة مدنية متضخمة ولا تعمل بكفاءة؛ (٢) عدم الكفاءة في توزيع الموارد العامة (إرتفاع النفقات الجارية على حساب الإنفاق للصيانة والتشغيل والإنفاق الإستثماري)؛ وأخيرا (٣) إرتفاع تكلفة الأعمال التعاقدية (المقاولات) والمشتريات وضعف الإدارة المالية (الحكومية).	أثناء فترة الخطة الخمسية الثانية، يخطط لزيادة الخدمات الحكومية بنسبة ٤,٧% في السنة، ومن ثم سينخفض نصيب تلك الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي قليلا من نسبتها البالغة ١٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠ إلى نسبة ١٠,٤% في عام ٢٠٠٥م.	(١) يخطط لزيادة الإستثمار العام الحقيقي بنسبة ١٢,٧% خلال فترة الخطة؛ و(٢) إن هدف رفع حصة الإنفاق الإستثماري من ١٥% من إجمالي الإنفاقات وصولا إلى نسبة ١٨% بنهاية عام ٢٠٠٥م، وزيادة المخصصات النسبية من الإنفاق الحكومي على القطاعات الإجتماعية يستحق الإشادة؛ و(٣) الخفض المتوقع في المخصصات النسبية لقطاع النقل لا تتوافق مع الأولويات التي وضع لذلك القطاع.	(١) تحسين كفاءة الأداء في تقديم الخدمات العامة؛ (٢) ينبغي إعادة توجيه الموارد نحو القطاعات الاجتماعية والبنية التحتية وبعيدا عن جوانب الإنتاج والتوزيع؛ (٣) يجب إستكمال تنفيذ مشروع تحديث الخدمة المدنية على نحو منتظم وبقوة؛ وأخيرا (٤) ينبغي إعطاء أولوية لاستكمال المشروعات التي لم تستكمل بعد ولأعمال الصيانة والتشغيل.	**ينبغي تفادي أي زيادة غير قابلة للإستدامة في الإنفاق الحكومي، إذ أن ذلك هو الذي كان يسبب العجز غير المستدام في الماضي.**

الإمكانيات الرئيسية	القيود الرئيسية	أهداف الخطة الخمسية الثانية	ملاحظات وتعليقات	سياسات وإجراءات مقترحة	إصلاحات ذات أولوية
٤. الإنتاجية والإستثمار					
(١) هناك مجال واسع للقيام برفع الإنتاجية، وذلك من خلال إتباع إصلاحات هيكلية حتى بدون أي إستثمارات إضافية؛ (٢) هناك إمكانيات محتملة جيدة لجذب إستثمارات أجنبية مباشرة في مجال النفط، والغاز، والتعدين والصناعات التحويلية وفي المنطقة الحرة في عدن؛ (٣) تحقق تحسن في العلاقات مع مجلس التعاون الخليجي.	كان معدل إجمالي إنتاجية العوامل سالبا في معظم فترة عقد التسعينيات؛ (٢) إنخفاض نسب الإستثمار من الناتج المحلي الإجمالي في أخر سنوات عقد التسعينيات؛ وأخيرا (٣) يعتبر المناخ الإستثماري ومناخ مزاولة نشاطات الأعمال غير ملائم لجذب إستثمارات من مستثمرين من القطاع الخاص (محليين وأجانب).	تهدف الخطة الخمسية الثانية وراء تحقيق زيادة في إجمالي الإستثمارات من حيث نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي البالغة ١٩,٢% (في عام ٢٠٠٠) إلى ٢٩% بنهاية ٢٠٠٥م. وذلك يتوقف على وصول النمو المعتاد في إستثمارات القطاع الخاص إلى ٢٣,٥% وفي القطاع العام إلى ١٥,١% (١٨% للحكومة و١٠ % في القطاع النفطي). وبالتالي، من المتوقع أن يرتفع نصيب إستثمارات القطاع الخاص من إجمالي الإستثمارات من نسبته البالغة ٣٥% في عام ٢٠٠٠م إلى ٦٢% بنهاية ٢٠٠٥م.	(١) تتميز معظم القطاعات الإقتصادية بتحقيق معدل متدن أو سالب لإجمالي إنتاجية العوامل؛ (٢) توجد فوارق في بيانات الأسعار الثابتة المستخدمة لتحديد مستويات الإستثمار بحسب الخطة؛ (٣) وتتصور الخطة تحقيق زيادة في إجمالي الإستثمارات بنسبة ١٤,٣% في السنة على الأقل؛ (٤) يتوقف تحقيق تحسن مستديم في أداء الإنتاجية على نحو سريع عبر فترة زمنية في مجال التجارة السلعية والخدمات وبعيدا عن الإعتماد المتشدد على الموارد والسلع مثل الإعتماد على النفط.	(١) تحسين بيئة نشاطات الأعمال والإستثمار؛ و (٢) تحسين مخرجات أنظمة التعليم والتدريب.	**تعزيز زيادة الإنتاجية من خلال إجراء المزيد من التحرر وتخفيف التشدد في الأنظمة والخصخصة لمشروعات القطاع العام.**
٥. تطوير القطاع الخاص وإستثمارات القطاع					
(١) يمتلك اليمنيون الموجودين في خارج اليمن ثروة غنية وإستثمارات كثيرة وكذلك مهارات تجارية/ إستثمارية جيدة، ويمكن جذب هؤلاء للإستثمار في اليمن؛ (٢) إن الإصلاحات المتواصلة في إطار السياسات الإقتصادية على المستوى الكلي وفي نظام التجارة الخارجية تعمل على التأثير على البيئة التي يعمل فيها القطاع الخاص؛ (٣) وتوجد إمكانيات وإحتمالات واعدة لجذب إستثمارات القطاع الخاص في ميناء عدن والمنطقة الحرة في عدن	(١) لا توجد قدرة كافية للوصول إلى بنية تحتية ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية (الطرق، خدمات إتصالات لاسلكية والكهرباء)؛ (٢) قلة الأراضي المتوفرة؛ (٣) عقبات تنظيمية وإدارية؛ (٤) إرتفاع تكاليف النقل؛ (٥) التهريب وإغراق السوق بالبضاعة؛ (٦) عقبات في التسويق والنقل؛ (٧) محدودية الإمكانية للحصول على قروض وإرتفاع تكاليف التمويل؛ (٨) مخاطر وعدم الاطمئنان في مناخ الإستثمار بشكل عام؛ (٩) نظام ضريبي معقد جدا ويسود الفساد فيه؛ و (١٠) ضعف النظام القانوني والقضائي والتطبيق للقانون.	تهدف الخطة الخمسية الثانية إلى رفع نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي وعلى مستوى إجمالي القطاعات غير النفطية إلى نسبة ٥٣,٧% ونسبة ٧٢,٣% على التوالي بحلول العام ٢٠٠٥م؛ أو إلى تحقيق نمو حقيقي في القيمة المضافة للقطاع الخاص بمعدل ١٠% في السنة في المتوسط عبر السنوات الخمس الآتية.	(١) بالأسعار الحقيقية، يتوقع أن ترتفع إستثمارات القطاع الخاص بمعدل ٢١% في السنة. وتبدو هذه الزيادة المتوقعة غير واقعية في ظل البيئة الراهنة لنشاطات الأعمال والإستثمار؛ (٢) إستمرار تراجع نصيب القيمة المضافة للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي ككل وعلى مستوى القطاعات غير النفطية في أخر سنوات عقد التسعينيات ولا يوجد ما يشير إلى ما هي المصادر التمويلية للإستثمارات الإضافية المنشودة؛ و (٣) إستمر إنخفاض حجم الإستثمارات في القطاع الخاص، الذي كان قد وصل ذروته بنسبة ٢٠% في عام ١٩٩٧، في السنوات الثلاث اللاحقة حتى وصل إلى١٠% بنهاية عام ٢٠٠٠م.	(١) لا بد من خفض حالة عدم الإطمئنان على السياسات (حالات عدم الاطمئنان المتعلقة بالإقتصاد على المستوى الكلي، وبالموازنة، وبنواحي الهيكلة؛ (٢) ينبغي تحسين مستوى جودة الخدمات العامة (الطرق، الكهرباء، الخ)؛ وأخيرا (٣) تحسين خدمات الوساطة المالية (راجع الفصل الثالث لمزيد من التفاصيل).	**تحسين مؤسسات الحكم الجيد وعملية تطبيق إقتصاد السوق من خلال تعزيز القدرة على المساءلة لدى القطاع العام، تحسين أنظمة التطبيق الرسمي للعقود والقوانين وتخفيض العقبات التنظيمية والإدارية.**
٦. التجارة الخارجية وقدرة الصادرات على المنافسة					
(١) إن اليمن من أكثر بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إنفتاحا وتحررا للتجارة؛ (٢) تحققت تحسينات كبيرة في قدرة الصادرات اليمنية غير النفطية على المنافسة وفي أدائها في فترة عقد التسعينيات؛ (٣) تحسنت العلاقات السياسية مع دول مجلس التعاون الخليجي؛ وأخيرا (٤) لم يتم إستغلال القدرة التصديرية لقطاع الصناعات التحويلية استغلالا كاملا بعد.	(١) سيطرة الصادرات النفطية وتعرضها لخطورة تقلبات في أسعار النفط؛ (٢) إعتماد الصادرات غير النفطية على عدد محدود من السلع كمواد خام؛ (٣) درجة عالية من التركز لأسواق الصادرات وتعرض الصادرات لما قد تتوقعه الأسواق الجديدة البارزة؛ (٤) ضعف مستوى الجودة والمعايير الصحية؛ وأخيرا (٥) تدني قيمة الصادرات من السلع الأولية.	تتوقع الخطة الخمسية الثانية إنخفاض في حجم الصادرات التجارية بنسبة ٢,٥% في السنة خلال الخمس سنوات القادمة.	لا يتوفر توزيع لتكوين الصادرات، ولكن يبدو أن افتراض الإنخفاض السنوي للصادرات السلعية كان مبنيا على إفتراض إنخفاض الصادرات النفطية.	(١) إستمرار سياسة نظام سعر الصرف المرن؛ (٢) تعزيز البنية التحتية الخاصة بالتجارة والخدمات (النقل، إمكانية الحصول على قروض، الترويج، الخ)؛ (٣) رفع مستوى جودة المنتجات وتطبيق المعايير الصحية ومعايير الجودة؛ وأخيرا (٤) زيادة المعالجة للسلع الزراعية الخامة من أجل رفع القيمة المضافة (أسماك، البن، الخ).	**إستمرار وزيادة سياسات التحرر في المجال التجاري.**

المراجع

محمد الصبري، [Mohammed Al-Sabbry](٢٠٠٢). **"تطوير الصناعة في اليمن"**. ورقة خلفية أعدت لهذه الدراسة ولورقة إستراتيجية التخفيف من الفقر، مكتب البنك الدولي في صنعاء، ديسمبر ٢٠٠١م (بالإنجليزية).

رشارد أوتي [Richard Auty] (٢٠٠٢). **"أفضل الممارسات للتنوع الإقتصادي في الدول المصدرة للمعادن"**. عرض قدم لمجموعة إدارة التقلبات في الأسعار في البنك الدولي(بالإنجليزية).

أروب بانريجي و كارلي مكليش[Arub Banerji and Caralee McLiesh] (٢٠٠٢). **"تقييم الحكم الجيد و بيئة نشاطات الأعمال في اليمن"**. مسودة التقريرحول مسح القطاع الخاص في اليمن، البنك الدولي، مارس ٢٠٠٢م(بالإنجليزية).

جان-فرانسوا باريز[Jean-François Barrès] (٢٠٠٢). **"مصادر النمو لقطاع الزراعة والثروة السمكية"**. ورقة خلفية أعدت لهذه الدراسة ولورقة إستراتيجية التخفيف من الفقر، مكتب البنك الدولي في صنعاء، ديسمبر ٢٠٠١م(بالإنجليزية).

جياني بريزي [Gianni Brizzi](٢٠٠١). **"تطوير قطاع السياحة في اليمن"**. ورقة خلفية أعدت لهذه الدراسة ولورقة إستراتيجية التخفيف من الفقر، مكتب البنك الدولي في صنعاء، ديسمبر ٢٠٠١م (بالإنجليزية).

ديباك داسقوبتا، جينيفر كيلر وتي جي سيريفاسان،[Dipak Dasgupta, J. Keller, T.G. Srinivasan] (٢٠٠٢). **"الإصلاح والنمو المحير في الشرق الأوسط – ما ذا جرى في عقد التسعينيات"**.، ورقة قدمت في مؤتمر MEEA حول التغيير العالمي والتكامل الإقليمي: إعادة رسم الحدود الجغرافية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المنعقد في٢٠ -٢٢ يوليو عام ٢٠٠١م بلندن (بالإنجليزية).

شاناتايانان ديفرجان، وليم إسترلي، وهوارد باك [Shantayanan Daverjan, William Easterly, Howard Pack] (٢٠٠٢). **"هل الإستثمار في أفريقيا مرتفع أو متدني جدا؟: الأدلة على المستوى الكلي والجزئي"**. ورقة بحثية حول السياسات الإقتصادية، البنك الدولي (بالإنجليزية).

وليم إيسترلي [William Easterly] (٢٠٠٢). **"شبح تمويل العجز في الميزانيات: كيف يستمر نموذج النمو لهارود-دومار في ملازمةإقتصاد التنمية"**. ورقة بحثية حول السياسات الإقتصادية، البنك الدولي (بالإنجليزية).

سليفان إيفرهارت وروبرت دوفال-هرناندز (٢٠٠٢). **"إدارة امكاسب غير المتوقعة النفطية في المكسيك: التجربة التاريخية وخيارات في السياسات للمستقبل النفطية"**. ورقة بحثية لمؤسسة التمويل الدولية (بالإنجليزية).

(FIAS) الخدمات الإستشارية للإستثمارات الخارجية (١٩٩٧). **"اليمن: نظرة المستثمرين وتشخيصهم للبيئة الخاصة بالإستثمارات الخارجية"**. FIAS- البنك الدولي، واشنطن، مقاطعة كولومبيا، يونيو ١٩٩٧م (بالإنجليزية).

ألان جلب [Alan Gelb](١٩٩٨). **"المكاسب المفاجئة: نعمة أو نقمة"**. نيويورك: مطابع جامعة أوكسفورد (بالإنجليزية).

سمثون جونسون؛ دانيل كوفمان؛ بابلو زوديو-لابتون[Simon Johnson, Daniel Kaufmann and Pablo Zodio-Labton] (١٩٩٩). **" الشئون المالية العامة والإقتصاد غير الرسمي"**. ورقة عمل بحثية حول السياسات رقم ٢١٦٩، البنك الدولي، واشنطن ، مقاطعة كولومبيا، أغسطس ١٩٩٩م (بالإنجليزية).

دانيل كوفمان؛ أرات كرايي وبابلو زوديو-لابتون [Daniel Kaufmann, Arat Kraay and Pablo Zodio-Labton] (١٩٩٩-أ)." **تجميع مؤشرات الحكم الجيد"**. ورقة عمل بحثية حول السياسات رقم ٢١٩٢، البنك الدولي، واشنطن، مقاطعة كولومبيا، أكتوبر ١٩٩٩م (بالإنجليزية).

دانيل كوفمان؛ أرات كرايي وبابلو زوديو-لابتون [Daniel Kaufmann, Arat Kraay and Pablo Zodio-Labton] (١٩٩٩-ب)،" ***الحكم الجيد مهم"***. ورقة عمل بحثية حول السياسات رقم ٢١٩٦، البنك الدولي، واشنطن، مقاطعة كولومبيا، أكتوبر ١٩٩٩م (بالإنجليزية).

صندوق النقد الدولي (٢٠٠١). **"الجمهورية اليمنية: من الوحدة إلى الإصلاح الإقتصادي: اليمن في عقد التسعينيات"**. تقرير موظفي صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، واشنطن، مقاطعة كولومبيا، فبراير ٢٠٠١م (بالإنجليزية).

وزارة التخطيط والتنمية (٢٠٠١). **"الخطة الخمسية الثانية للتنمية الإقتصادية والاجتماعية"**. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، صنعاء.

علاء الدين شوا [Alaeddin Shawa](٢٠٠١). **"المناطق التجارية الحرة في سياسات التصدير"**. ورقة عمل بحثية من إدارة الصناعة والطاقة رقم ٣٦، البنك الدولي، واشنطن ، مقاطعة كولومبيا، أكتوبر ١٩٩٩م (بالإنجليزية).

إليزابث شروود [Elizabeth Sherwood] (٢٠٠٢). **"حالة الصناعة والمنشئات الصناعية في اليمن: الأسباب، والتوقعات المرجوة والمعالجات في الخارج"**. ورقة خلفية معدة لهذه الدراسة ولوثيقة إستراتيجية التخفيف من الفقر، مكتب البنك الدولي في صنعاء، يناير ٢٠٠٢ (بالإنجليزية).

ماساكازو سوميا [Masakazu Someya] (٢٠٠١). **"قدرة اليمن على المنافسة في الخارج"**. ورقة خلفية معدة لهذه الدراسة ولوثيقة إستراتيجية التخفيف من الفقر، مكتب البنك الدولي في صنعاء، يناير ٢٠٠٢م (بالإنجليزية).

تانزي فيتو و حامد داوودي [Vito Tanzi and Hamid Davoodi] (١٩٩٧). **"الفساد، والإستثمارات العامة والنمو"**. ورقة عمل رقم WP/٩٧/١٣٩، إدارة الشئون المالية الحكومية في صندوق النقد الدولي، واشنطن ، مقاطعة كولومبيا، أكتوبر ١٩٩٧م (بالإنجليزية).

البنك الدولي (١٩٧٦). **"مذكرة حول الوضع الإقتصادي والمتوقعات المرجوة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"**. ١١ أكتوبر ١٩٧٦م، واشنطن ، تقرير رقم ١٢٣١أ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (بالإنجليزية).

البنك الدولي (١٩٨٤). **"جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية: تقريرإقتصادي خاص: مراجعة نصف المرحلة للخطة الخمسية الثانية، ١٩٨١-١٩٨٥م"**، ٤ يونيو ١٩٨٤م، واشنطن ، تقرير رقم ٤٧٢٦ (بالإنجليزية).

البنك الدولي (١٩٨٩). **"اليمن: مذكرة حول الإقتصاد القطري: برنامج لنمو مستدام أثناء الفترة النفطية"**. البنك الدولي، واشنطن ، مقاطعة كولومبيا(بالإنجليزية).

البنك الدولي (١٩٩٥). **"تقرير التنميةالدولية ١٩٩٥: العمال في عالم متكامل"**. مطبعة جامعة أوكسفورد.

البنك الدولي (١٩٩٦). **"تقرير وتوصية رئيس هيئة التنمية الدولية الموجه للمديرين التنفيذيين حول القرض المقترح للجمهورية اليمنية البالغ ٥٣,٧ مليون حقوق سحب خاصة (ما يعادل ٨٠ مليون دولار) كقرض لاستعادة النشاط الإقتصادي"**. واشنطن ، تقرير رقم P-١٧٦٨١٧٦٨أ – اليمن (بالإنجليزية).

البنك الدولي (١٩٩٧). **"اليمن: نحو وضع إستراتيجية للمياه: برنامج للعمل"**. تقرير رقم ١٩٢٨٨-اليمن، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بالإنجليزية).

البنك الدولي (١٩٩٩). **"اليمن: مذكرة إستراتيجية حول قطاع الثروة السمكية"**، تقرير رقم YEM١٩٢٨٨. البنك الدولي، واشنطن ، مقاطعة كولومبيا (بالإنجليزية).

البنك الدولي (٢٠٠٠). **"تقرير التنمية الدولية ٢٠٠٠/٢٠٠١: التصدي لظاهرة الفقر"**. مطبعة جامعة أوكسفورد.

البنك الدولي (٢٠٠١). **"تقييم المساعدة القطرية لليمن"**. واشنطن ، مقاطعة كولومبيا، تقرير رقم ٢١٧٨ المعد من قبل إدارة التقييم للعمليات في ٢٩ يناير ٢٠٠١م (بالإنجليزية).

البنك الدولي (٢٠٠١). **"إصلاح الموازنة والإصلاحات المؤسسية في اليمن: مراجعة الإنفاقات العامة دعما للخطة الخمسية"**. تقرير فني، البنك الدولي، إدارة إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أبريل ٢٠٠١م.

البنك الدولي (٢٠٠٠). **"تقرير التنمية الدولية ٢٠٠٢: بناء المؤسسات لإقتصاد السوق"**. مطبعة جامعة أوكسفورد.

جداول ملحقة

جدول ملحق رقم (١): قطاع الخدمات:- نسبة من الناتج المحلي الإجمالي اليمني و أسهامه في نمو الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩١-٢٠٠٠) %

	القيمة المضافة الكلية للخدمات			ادارة:- خدمات الحكومة			تجارة الجملة و التجزئة			النقل و التخزين			العقارات و خدمات الأعمال			التمويل		
	معدل النمو	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	أسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	أسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	أسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	أسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	أسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩١	٧.٨	٥٤,٢	٣.٨	١٩٣.٥	١٨.٨	١٦,٧	٢,٩	١٤٧.٦	٤.٨	٨.٢	٠.٣	١٦.٤	-٦.٠	١٤,٨	-٠.٩	-٤٤,٩	٢.٣	٤.٥	٠.١	٣.٤
١٩٩٢	٩.٩	٥٤,٣	٥.٤	٦٤.٦	٢٠.٨	١٦,٩	٣,٥	٤١.٧	١.٧	٨.٣	٠.١	١,٦	١٧.٤	١٥,٥	٢,٦	٣١.١	٣,٣	٣.٧	-٠,٦	-٦,٩
١٩٩٣	٣.٧	٥٦,٨	٢,٠	٤٩.٦	١٣.٢	١٧,٢	٢,٢	٥٤,٩	٦.٩	٩.١	٠.٦	١٤,٠	-١٣,٩	١٦,٧	-٢,٢	-٥٣,٠	٥,٤	٣.٨	٠.٠	٠.٣
١٩٩٤	-٠,٢	٥٣,٤	-٠,١	-٤,٠	١٣,٦	١٥,٩	٢,٣	١٠٨,٠	-١٣,٢	٩,٨	-١.٢	-٥٥,٥	-١٩,٢	١٤,٦	-٣,٢	-١٤٨.٥	٤.٣	٤,٥	٠,٣	١٥.٠
١٩٩٥	٧,٤	٤٨,٤	٣,٩	٣٦,٣	١٢,٧	١٢,٩	٢.٠	١٨.٥	١٥,٥	٩,٧	١,٥	١٤,٠	-٢,٨	١٢,٦	-٠,٤	-٣,٨	٥.١	٣,٧	-٠,٤	-٣.٨
١٩٩٦	٥,٠	٤١,٩	٢,٤	٤١.٤	٨,٠	١٠,٠	١,٠	١٧,٦	٨.٢	٨,٠	٠.٨	١٣,٥	-١٤,٠	١١,٣	-١.٨	-٣٠,١	٥,٧	٢.٣	-٠,٩	-١٥.١
١٩٩٧	٨.١	٤٠,٩	٣.٤	٤١.٩	٧,٧	٩.٢	٠,٨	٩.٦	٦.٦	٨,٢	٠.٥	٦,٦	١٨.٣	١١,٩	٢,١	٢٥,٥	٦,٢	٢.٠	٠.٠	-٠,٣
١٩٩٨	٢,٤	٤٧.٩	١,٠	١٩,٨	٠.٩	١١,٠	٠.١	١,٧	٨,٢	٩,٢	٠,٧	١٣,٧	٦.٣	١٤.٣	٠.٧	١٥,٢	٦.٤	٣,٦	١,٢	٢٤.٨
١٩٩٩	٤,٨	٤١.١	٢,٣	٦١,٦	٥.٩	١٠,٥	٠.٦	١٧.٦	-٢,٢	٧,٤	-٠.٢	-٥,٥	٢,٠	١١.٦	٠.٣	٧.٨	٦.٣	٥,٦	٠,٩	٢٣.٦
٢٠٠٠	٤.٧	٣٨,٤	١,٩	٣٧.٤	٥,٩	١٠.٨	٠,٦	١٢,١	٩,٢	٧.٢	٠.٧	١٣.٣	١,٠	١٠,٣	٠,١	٠,٠	٦,٤	٤.٩	٠.٤	٦.٩

جدول ملحق رقم (٢):القطاع الصناعي:- نسبة من الناتج المحلي الإجمالي اليمني و أسهامه في نمو الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩١-٢٠٠٠) %

	القيمة المضافة الكلية للصناعة			الصناعات الاستخراجية			الكهرباء و المياة و الغاز			البناء			الصناعات التحويلية			
	معدل النمو	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	أسهام في نمو الناتج المحلي الاجمالي	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	أسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	أسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	أسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩١	-٠,٢	٢٤,٥	٠,٠	-٢.٢	-٥.٦	١٠,٠	-٠,٨	-٣٨,٦	١٣,٩	١,٢	٠.٢	٨,٢	٨.١	٣,٢	٠.٢	١١.١	٣,٦	١٠.١	٠,٣	١٧,٠
١٩٩٢	-٣,٩	٢٢,٧	-٠,٩	-١١,٤	-١٥.٤	٧,١	-١,٥	-١٨,٦	١,٩	١,٠	٠,٠	٠,٣	١٧,٠	٣,٦	٠.٥	٦.٤	٤,٤	١١.٠	٠,٤	٥,٤
١٩٩٣	٤.٥	٢١,٨	١,٠	٢٥,٠	٤,٢	٥,٦	٠.٣	٧.٤	١.٨	٠.٩	٠,٠	٠,٤	١.٧	٣,٤	٠.١	١.٥	٦,٠	١٢.٠	٠,٧	١٦,٢
١٩٩٤	١٣,١	٢٤,٠	٢.٩	١٣٢,٦	٤٢,٧	٦,١	٢,٤	١١٠,٦	-١٠,٣	٠,٧	-٠,١	-٤,٢	-١٧.٢	٣.٧	-٠,٦	-٢٦.٨	-٥,٣	١٣,٦	-٠,٦	-٢٩,٥
١٩٩٥	٢١,٢	٣٢,٢	٥,١	٤٧,٠	١٩,٩	١٣,٨	١,٢	١١,٢	١٣.٦	٠,٦	٠,١	٠.٨	٢٣,١	٣.٥	٠.٩	٧,٨	٢٣,٧	١٤,٣	٣,٢	٢٩.٨
١٩٩٦	١٠.٥	٤١,٩	٣.٤	٥٧,٦	١٣,٥	٢٦.٣	١,٩	٣١,٨	١٢.٣	٠,٧	٠,١	١.٣	٢٨.٢	٣.٩	١,٠	١٦,٨	٠.٦	١٠.٩	٠.١	١.٥
١٩٩٧	٧,٦	٤٣.٦	٣,٢	٣٩,٤	٧,٥	٢٧,٨	٢,٠	٢٤.٣	٢,٠	٠.٨	٠,٠	٠,٢	٢٨,٤	٤,٦	١,١	١٣.٩	١,١	١٠,٤	٠,١	١,٤
١٩٩٨	٢.٧	٣٢.٨	١,٢	٢٤,١	٢,٥	١٦,٤	٠.٧	١٤.١	٢,٤	٠.٩	٠,٠	٠,٤	١,٤	٥,٢	٠.١	١.٤	٣,٨	١٠,٢	٠,٤	٨,٠
١٩٩٩	٤,٨	٤٢,٨	١,٦	٤٢.٣	٧,٨	٢٩,٢	١,٣	٣٤,٧	٧,٢	٠,٧	٠,١	١.٨	٠,٧	٤.٧	٠,٠	١,٠	٠.٧	٨,٢	٠.١	١.٩
٢٠٠٠	٧,٠	٤٦,٢	٣,٠	٥٨,٤	٧,٢	٣٣,٨	٢,١	٤١,٠	٦,٥	٠,٧	٠,٠	٠.٩	٨,٢	٤.٢	٠,٤	٧,٥	٦.١	٧,٥	٠.٥	٩,٨

جدول ملحق رقم (٣): القطاع الزراعي:- نسبة من الناتج المحلي الإجمالي اليمني و أسهامه في نمو الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩١-٢٠٠٠) %

	القيمة المضافة الكلية للزراعة				الزراعة و الغابات				القات فقط				الأسماك			
	معدل النمو	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	اسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	أسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	نسبة من الناتج المحلي الاجمالي	أسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	نسبة من الناتج المحلي الاجمالي	أسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي
١٩٩١	-٧,٤	٢١,٣	-١,٨	-٩١,٢	-٩,٠	٢٠,٤	-٢,١	-١٠٨,١	٠,٤	٨,١	٠,٠	١,٨	٥٢,٨	٠,٩	٠,٣	١٦,٩
١٩٩٢	١٩,١	٢٣,٠	٤,١	٤٨,٩	١٩,١	٢٢,١	٣,٩	٤٦,٨	٠,٧	٧,٤	٠,١	٠,٧	١٩,٠	١,٠	٠,٢	٢,١
١٩٩٣	٤,٤	٢١,٤	١,٠	٢٥,٢	٤,٧	٢٠,٥	١,٠	٢٥,٥	١١,٩	٧,٤	٠,٩	٢١,٧	-١,٤	٠,٩	٠,٠	-٠,٣
١٩٩٤	-٣,٤	٢٢,٦	-٠,٧	-٣٣,٧	-٧,٨	٢٠,٧	-١,٦	-٧٣,٨	-١٢,٤	٧,١	-٠,٩	-٤٢,٣	١٠٠,٢	١,٩	٠,٩	٤٠,١
١٩٩٥	٦,٩	١٩,٤	١,٦	١٤,٤	٦,٣	١٧,٧	١,٣	١٢,١	-٤,٩	٥,٤	-٠,٣	-٣,٢	١٣,٣	١,٧	٠,٣	٢,٣
١٩٩٦	١,٩	١٦,٢	٠,٤	٦,١	١,٨	١٤,٧	٠,٣	٥,٤	٧,٠	٤,٧	٠,٤	٦,٤	٢,٦	١,٥	٠,٠	٠,٨
١٩٩٧	٨,٨	١٥,٥	١,٤	١٧,٦	٨,٠	١٤,٠	١,٢	١٤,٦	٦,٠	٤,٤	٠,٣	٣,٥	١٦,٤	١,٥	٠,٢	٣,٠
١٩٩٨	١٣,٧	١٩,٤	٢,١	٤٣,٥	١٤,٦	١٧,٧	٢,١	٤١,٩	٧,٤	٥,٢	٠,٣	٦,٧	٥,٢	١,٧	٠,١	١,٦
١٩٩٩	٠,٢	١٦,١	٠,٠	٠,٩	١,٧	١٤,٩	٠,٣	٧,٩	١,٨	٤,٤	٠,١	٢,٦	-١٥,١	١,٢	-٠,٣	-٧,٠
٢٠٠٠	٣,٧	١٥,٣	٠,٦	١١,٦	٣,٧	١٤,٢	٠,٦	١٠,٩	٤,١	٤,٢	٠,٢	٣,٥	٣,٠	١,١	٠,٠	٠,٧

جدول ملحق رقم (٤): عدد الليالي السياحية الدولية و المحلية في الفنادق (ثلاثة، أربعة و خمسة نجوم) للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)

السنة	اوروبا	الشرق الأوسط	الإجمالي
١٩٩٥	٣٠٦،٧٥٥	٦٢٧،٥٢٥	٩٣٤،٢٨٠
١٩٩٦	٣٦٥،٨٣٠	٦٣٤،٣٢٠	١،٠٠٠،١٥٠
١٩٩٧	٤٨٢،٧٠٦	٨٢٩،٨٩٤	١،٣١٢،٦٠٠
١٩٩٨	٥٢٥،٧٦٢	٩٠٤،٤٥٨	١،٤٣٠،٢٢٠
١٩٩٩	٣٧٩،٤٠٥	٩٤٣،١٠٥	١،٣٢٢،٥١٠
٢٠٠٠	٤٧٣،٤٣٤	١،١٦٩،٨٧٦	١،٦٤٣،٣١٠

جدول ملحق رقم (٥): عدد القادمين للسياحة بحسب الليالي السياحية و النفقات اليومية (١٩٩٥-٢٠٠٠)

السنة	إجمالي الواصلين	متوسط مدة لإقامة في اليمن	عدد الليالي السياحية	متوسط انفاق السائح في الليلة	إجمالي النفقات	
					بملايين الريالات	بملايين الدولارات
١٩٩٥	٦١،٣٥١	٦,٠	٣٠٦،٧٥٥	US$ ١٦٠	٦،٢٥٠	٥٠
١٩٩٦	٧٤،٤٧٦	٥,٠	٣٦٥،٨٣٠	US$ ١٥٠	٦،٨٧٠	٥٥
١٩٩٧	٨٠،٤٥١	٦,٠	٤٨٢،٧٠٦	US$ ١٤٥	٨،٩٧٠	٦٩
١٩٩٨	٨٧،٦٢٧	٦,٠	٥٢٥،٧٦٢	US$ ١٦٠	١١،٧٢٩	٨٤
١٩٩٩	٥٨،٣٧٠	٦,٥	٣٧٩،٤٠٥	US$ ١٦٠	٩،٧٧٤	٦١
٢٠٠٠	٧٣،٨٣٦	٦,٥	٤٧٣،٤٣٤	US$ ١٦٠	١٢،٥٤٠	٧٦

المصدر: الهيئة العامة للسياحة.

جدول ملحق رقم (٦): غرف الفنادق بحسب تصنيفها للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)

السنة	*٥	*٤	*٣	*٢	*١	غير المصنفة	الإجمالي
١٩٩٥	٦٥٦	٤١٦	١٦٩١	١٥٠٠	١٨٦٣	٣٩٣	٦٥١٩
١٩٩٦	٦٤٦	٤١٨	١٨٠٨	١٤٩٥	٢١٤٧	٤٦٣	٦٩٧٧
١٩٩٧	٦٤٦	٤٥٨	١٩٢٨	١٦٧٥	٢٤٦٧	٥٢٣	٧٦٩٦
١٩٩٨	٦٤٦	٨٢٨	٢١٠٥	١٨٩٣	٢٧١٩	٦٠٨	٨٧٩٩
١٩٩٩	٨٤٢	١٢٧٥	٢٠٣٧	١٩٠٣	٢٧٥٤	٩٣٤	٩٧٦٥
٢٠٠٠	١٠٥٦	١٥٣٣	١٩٩٨	١٩٧٢	٢٣٠٧	١٥٧٤	١٠٤٤٠

المصدر: الهيئة العامة للسياحة.

جدول ملحق رقم (٧): المؤسسات السياحية بحسب النوع و المحافظة

المحافظة	١	٢	٣	٤	الإجمالي
امانة العاصمة	٣٠٩	١٨٠	١٥	١٣٥	٦٣٩
عدن	٨٨	٨٢	١٩	٤٧	٢٣٦
تعز	١٣٠	٣٣٧	٢	٩	٤٧٨
حضرموت	٧٦	٤٣	١١	٢٣	١٥٣
الحديدة	٦٥	٦٣	٤	٨	١٤٠
لحج	٢٥	٤٦	١	١	٧٣
اب	١٦	٧٠	١	٣	٩٠
أبين	١٢	٤	-	٤	٢٠
حجة	٣١	٣٣	١	-	٦٥
صعدة	٣٧	٣٨	٤	-	٧٩
مارب	٣	١٠	١	١	١٥
شبوة	٩	٢١	-	٣	٣٣
المحويت	١	٧	٢	٣	١٣
صنعاء	١٣	٣	٢	١٢	٣٠
ذمار	١٢	١٤	١	٣	٣٠
عمران	٩	٣	-	-	١٢
المهرة	٨	٣	-	-	١١
البيضاء	١٢	٣	-	-	١٥
الضالع	٢٧	٧	٢	١	٣٧
المجموع	**٨٦٣**	**٩٨٧**	**٦٦**	**٢٥٣**	**٢١٦٩**

المصدر: الهيئة العامة للسياحة (١- الفنادق والمساكن الأخرى ٢- المطاعم وامثالها ٣- النوادي و الحدائق ٤- الوكالات السياحية)

جدول ملحق رقم (٨): نمو قطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠ م)%

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الاغذية	١,٣	١,٣	١,٩	-٦,٦	٣٧,٦	٥,٤	-٢,٢	٨,٣	-١,٧	٦,٣
النسيج، الملابس و الاحذية	٣,١	٩,٤	١١,٩	-١,٥	١٤,٣	-٣٤,٩	-٨,٨	٣٥,٤	٠,٢	٣,٣
الخشب و الأثاث	٨,٢	١١,٤	٧,٣	-١,٤	١٧,٧	-١١,٥	٢,٤	٢,٦	٠,٦	٢,٨
المواد الكيماوية و البلاستيكية	٠,٢	٩,٦	٢١,٦	-٤,٤	٩,٠	-١٧,٦	٦,٤	٦,٥	٥,٢	٢,٠
الورق و الطباعة	٠,١	٠,٢	٠,٨	-٨,٧	٩,١	-٥,١	-٦,٧	١٧,١	١,٢	٣,٤
المنتجات اللافلزية (الإنشائية)	٦,١	٧,٦	١٣,٤	-٣,٧	٣٨,١	١٣,٥	٨,٤	٦,٠	٢,٨	١١,٤
منتجات المعادن، الآلات و المعدات	١٢,٠	١٣,٨	١٠,١	٠,٣	١٧,٥	٧,٧	٢,٩	-١٩,٠	٠,٨	٣,٥
تكرير النفط	٣,٢	٠,٣	٠,٣	-٩,٥	٦,٤	-٣,٨	٠,٤	-٦,٤	١,٥	-٠,٤
الصناعة التحولية الكلية (مع تكرير النفط)	٣,٦	٤,٤	٦,٠	-٥,٣	٢٣,٧	٠,٦	١,١	٣,٨	٠,٧	٥,٨
الصناعة التحولية (بدون تكرير النفط)	٣,٧	٥,٥	٧,٤	-٤,٤	٢٧,٦	١,٤	١,٢	٥,٥	٠,٦	٦,٨
الناتج المحلي الإجمالي	٢,٠	٨,٣	٤,١	٢,٢	١٠,٩	٥,٩	٨,١	٤,٩	٣,٧	٥,١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية (٢٠٠٠).

جدول ملحق رقم (٩):توقعات إنتاج النفط من الحقول الحالية (٢٠٠١-٢٠١٠ م)

السنة	قطاع ١٨ مارب - الجوف		قطاع ٢٤ -المسيلة		قطاع ١٠ -شرق شبوة		قطاع ٥ -الجناح		قطاع ٣٦ -حواريم		قطاع ٥٣ -شرق سمر		قطاع ٤ -عياد		متوسط الإنتاج الكلي	الإنتاج السنوى الكلي
	الإنتاج اليومي	الإنتاج السنوى	الإنتاج اليومي	الإنتاج السنوى	الإنتاج اليومي	الإنتاج السنوى	الإنتاج اليومي	الإنتاج السنوى	الإنتاج اليومي	الإنتاج السنوى	الإنتاج اليومي	الإنتاج السنوى	الإنتاج اليومي	الإنتاج السنوى		
٢٠٠١	١١٢	٤٠,٩	٢٣٠,٦	٨٤,٢	٢٨٥	١٠,٤	٥٨	٢١,٢	٨,٢	٣	١٥	٠,٦٨	٠,٥٤	٠,٢	٤٤٠	١٦٠,٥
٢٠٠٢	١٠٢	٣٧,٢	٢٣٠	٨٤	٣١	١١	٥٧	٢٠,٨	٩	٣,٣	١٩	٦,٩	٠,٥	٠,٢	٤٤٨	١٦٣,٣
٢٠٠٣	٨٦	٣١,٤	٢٢٩	٨٣,٦	٣١٥	١١,٥	٥١,٦	١٨,٨	٧	٢,٦	١١,٣	٤,١	٠,٥	٠,٢	٤١٧	١٥٢,٢
٢٠٠٤	٦٩	٢٥,٢	٢٢٩	٨٣,٦	٢٠٨	٧,٦	٤٦,٧	١٧	٥,٥	٢	٦,٧	٢,٤	٠,٥	٠,٢	٣٧٨	١٣٨
٢٠٠٥	٥٥	٢٠,١	٢٢٨	٨٣,٢	١٢٧	٤,٦	٣٧,٥	١٣,٧	٤,٣	١,٦	٤,٨	١,٨	٠,٥	٠,٢	٣٤٣	١٢٥,١
٢٠٠٦	٤٤	١٦,١	١٩٨	٧٢,٣	١٠,١٢	٣,٧	٣٠,١	١١,٠	٣,٣	١,٢	٣,٦	١,٣	٠,٥	٠,٢	٢٨٦	١٠٥,٧
٢٠٠٧	٣٥	١٢,٨	١٦٤	٥٩,٩	٨,٥٥	٣,١	٢٤,١	٨,٨	٢,٧	١,٠	٢,٩	١,١	٠,٥	٠,٢	٢٣٨	٨٦,٨
٢٠٠٨	٢٨	١٠,٢	١٣٩	٥٠,٧	٦,٦٦	٢,٤	١٩,٤	٧,١	٢,٢	٠,٨	٢,٤	٠,٩	٠,٥	٠,٢	١٩٨	٧٢,٣
٢٠٠٩	٢٣	٨,٤	١٢١	٤٤,٢	٥,٢٠	١,٩	١٥,٥	٥,٧	١,٨	٠,٧	٢,٠	٠,٩	٠,٥	٠,٢	١٦٩	٦١,٧
٢٠١٠	١٨	٦,٦	١٠٥	٣٨,٣	٤,٢٣	١,٥	١٢,٥	٤,٦	١,٥	٠,٥	١,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٢	١٤٣	٥٢,٤
المجموع		٢٠٨,٩		٦٨٤,٠		٥٧,٧		١٢٨,٧		١٦,٧		٢٠,٧		٢,٠		١١١,٨

الإنتاج السنوى بملايين البراميل باليوم و الأنتاج اليومي بالاف البراميل باليوم.

المصدر: وزارة النفط (ديسمبر ٢٠٠١).

جدول ملحق رقم (١٠): أهداف الخطة الخمسية الثانية للناتج المحلي الإجمالي و مكونات الطلب
(بيلايين الريالات إلا اذا لم ينص عكس ذلك)

	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	معدل النمو السنوى للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) %
بالأسعار الجارية								
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	٥١١	١،٣٨٠	١،٥١٢	١،٦٦٠	١،٨٣٦	٢،٠٥٠	٢،٢٨٥	١٠,٦
واردات الخدمات و السلع	٢١٦	٥٧٢	٦١٨	٦٦٤	٧١١	٧٥٧	٨٠٢	٧,٠
الاستهلاك النهائى الكلي	٥٠٢	٩٩١	١،١٠٦	١،٢٣٠	١،٣٦٣	١،٥٠٣	١،٦٥٥	١٠,٨
الاستهلاك العام الإجمالي	٧٤	١٩٤	٢١٩	٢٤٧	٢٧٦	٣٠٨	٣٤٢	١٢,٠
الاستهلاك الخاص الإجمالي	٤٢٨	٧٩٧	٨٨٧	٩٨٣	١،٠٨٦	١،١٩٥	١،٣١٣	١٠,٥
الاستثمار الإجمالي	١١٣	٢٦٤	٣٣٩	٤٠٧	٤٨٠	٥٧٠	٦٥٤	١٩,٩
تكوين رأس المال الثابت	١٠٦	٢٥٢	٣٢٣	٣٨٨	٤٥٨	٥٤٣	٦٢٣	١٩,٩
التغير في المخزون	٦	١٣	١٦	١٩	٢٣	٢٧	٣١	٢٠,٠
صادرات الخدمات و السلع	١١٢	٦٩٦	٦٨٥	٦٨٨	٧٠٣	٧٣٤	٧٧٨	٢,٢٣
بالأسعار الثابتة لسنة (٢٠٠٠) بالمكمش المتوقع								
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	١،٠٥٤	١،٣٨٠	١،٤٤٥	١،٥٢٩	١،٦٣١	١،٧٤٩	١،٨٨٤	٦,٤
واردات الخدمات و السلع	٤٤٥	٥٧٢	٥٩١	٦١٢	٦٣١	٦٤٦	٦٦١	٢,٩
الاستهلاك النهائى الكلي	١،١٢٤	٩٩١	١،٠٥٨	١،١٣٣	١،٢١٠	١،٢٨٣	١،٣٦٥	٦,٦
الاستهلاك العام الإجمالي	١٦٦	١٩٤	٢١٠	٢٢٧	٢٤٦	٢٦٣	٢٨٢	٧,٨
الاستهلاك الخاص الإجمالي	٩٥٩	٧٩٧	٨٤٨	٩٠٦	٩٦٥	١،٠٢٠	١،٠٨٣	٦,٣
الاستثمار الإجمالي	١٤١	٢٦٤	٣٢٤	٣٧٤	٤٢٧	٤٨٦	٥٣٩	١٥,٣
تكوين رأس المال الثابت	١٣٣	٢٥٢	٣٠٩	٣٥٧	٤٠٦	٤٦٣	٥١٣	١٥,٣
التغير في المخزون	٨	١٣	١٥	١٨	٢٠	٢٣	٢٦	١٥,٥
صادرات الخدمات و السلع	٢٣٥	٦٩٦	٦٥٤	٦٣٤	٦٢٥	٦٢٦	٦٤١	-١,٤
مكمش الناتج المحلي الإجمالي (%)			٤,٦	٣,٨	٣,٧	٤,١	٣,٥	٣,٩
بالأسعار الثابتة لسنة (٢٠٠٠) بمكمش ارقام للاستهلاك القياسية								
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	١،٠٥٤	١،٣٨٠	١،٤٣٠	١،٤٩٦	١،٥٨٢	١،٦٨٣	١،٧٩٩	٥,٥
واردات الخدمات و السلع	٤٤٥	٥٧٢	٥٨٤	٥٩٨	٦١٢	٦٢١	٦٣٢	٢,٠
الاستهلاك النهائى الإجمالي	١،١٢٤	٩٩١	١،٠٤٧	١،١٠٨	١،١٧٤	١،٢٣٤	١،٣٠٤	٥,٦
الاستهلاك العام الإجمالي	١٦٦	١٩٤	٢٠٨	٢٢٢	٢٣٨	٢٥٣	٢٦٩	٦,٨
الاستهلاك الخاص الإجمالي	٩٥٩	٧٩٧	٨٣٩	٨٨٦	٩٣٦	٩٨١	١،٠٣٤	٥,٣
الاستثمار الإجمالي	١٤١	٢٦٤	٣٢١	٣٦٦	٤١٤	٤٦٨	٥١٥	١٤,٣
تكوين رأس المال الثابت	١٣٣	٢٥٢	٣٠٦	٣٤٩	٣٩٤	٤٤٦	٤٩٠	١٤,٣
التغير في المخزون	٨	١٣	١٥	١٧	٢٠	٢٢	٢٥	١٤,٤
صادرات الخدمات و السلع	٢٣٥	٦٩٦	٦٤٨	٦٢٠	٦٠٦	٦٠٢	٦١٣	-٢,٣
مكمش الناتج المحلي الإجمالي (%)			٥,٧	٥,٠	٤,٦	٤,٩	٤,٣٠	٤,٩

المصدر: الخطة الخمسية الثانية و تقديرات موظفي البنك الدولي.

جدول ملحق رقم (١١): التنظيم القنوني للمؤسسات الأقتصادية

	عدد	الفعال (%)
الملكية الشخصية	٧٧٧	٨٣,٤٦
الاشتراك	١٠٠	١٠,٧٤
الشركة	٤١	٤,٤٠
التعاون	٣	٠,٣٢
الأخرى	١٠	١,٠٧
لا يوجد جواب	١٦	
المجموع	٩٤٧	١٠٠,٠٠

المصدر: مسح القطاع الخاص، نوفمبر ٢٠٠١، البنك الدولي

جدول ملحق رقم (١٢): المؤسسات الأقتصادية الخاصة بحست القطاعات

القطاع	عدد	نسبة (%)
الصناعة التحويلية	٢٠٩	٢٢,٥٩
الخدمات	٥٥٩	٦٠,٤٣
الأخرى	٨٤	٩,٠٨
المختلط (اكثر من جواب واحد)	٧٣	٧,٨٩
بدون إجابة	٢٢	
الإجمالي	٩٤٧	١٠٠,٠٠
القطاع بالتفصيل	عدد	نسبة (%)
الصناعة الثقيلة	٤	٠,٤٣
السلع الإستهلاكية	٣١	٣,٣٥
الملابس	٤١	٤,٤٣
الاغذية و المشروبات	٢٥	٢,٧٠
الجلد و الاحذية	٣	٠,٣٢
الصناعة الأخرى	١٠٥	١١,٣٥
السياحة، الفنادق و المطاعم	٢٧	٢,٩٢
تجارة الجملة و التجزئة	٢٧١	٢٩,٣٠
النقل و التخزين	٩	٠,٩٧
التمويل و البنوك	١٣	١,٤١
الخدمات الشخصية	٣٣	٣,٥٧
الخدمات الأخرى	٢٠٦	٢٢,٢٧
الزراعة	١١	١,١٩
الأسماك	١	٠,١١
الإستخراج (التنقيب و النفط)	٣	٠,٣٢
البناء	٢٠	٢,١٦
الكهرباء، المياة و الغاز	١١	١,١٩
الإخرى	٣٨	٤,١١
المختلط (أكثر من جواب واحد)	٧٣	٧,٨٩
بدون إجابة	٢٢	
الإجمالي	٩٤٧	١٠٠,٠٠

المصدر: مسح القطاع الخاص، نوفمبر ٢٠٠١، البنك الدولي

جدول ملحق رقم (١٣): تقدير القطاع الخاص لفعالية الخدمات الحكومية

الخدمات الحكومية		صنعاء	عدن	تعز	الحديدة	حضرموت
فعال جدا/فعال	عدد	٣٤	٣٧	٣١	٨	٢٣
	%	١٤,٠	١٥,٩	١٦,٧	٨,١	١٩,٠
فعال إلى حد ما	عدد	١١٧	٦٢	٨٣	٤٧	٦٥
	%	٤٨,٣	٢٦,٧	٤٤,٦	٤٧,٥	٥٣,٧
غير فعال إلى حد ما	عدد	٥٤	٥٢	١٨	٢٥	١٦
	%	٢٢,٣	٢٢,٤	٩,٧	٢٥,٣	١٣,٢
غير فعال/غير فعال جدا	عدد	٣٧	٨١	٥٤	١٩	١٧
	%	١٥,٣	٣٤,٩	٢٩,٠	١٩,٢	١٤,٠

المصدر: مسح القطاع الخاص، نوفمبر ٢٠٠١، البنك الدولي.

جدول ملحق رقم (١٤): ملكية الأراضي، مسح القطاع الخاص

	نعم	لا	بدون إجابة	الإجمالي
صنعاء	٩٩	١٥٧	٩	٢٦٥
الحديدة	٤٢	٦٤		١٠٦
عدن	٨٤	١٦٣	٢	٢٤٩
تعز	٤٦	١٤٦	٨	٢٠٠
حضرموت	١٦	١١٠	١	١٢٧
الإجمالي	**٢٨٧**	**٦٤٠**	**٢٠**	**٩٤٧**

المصدر: مسح القطاع الخاص، نوفمبر ٢٠٠١م.

جدول ملحق رقم (١٥): تكاليف الدخول

المدة و التكاليف الرسمية و غير الرسمية لبدء العمل في اليمن

الوقت (بالشهر)	توصيل الكهرباء	توصيل التيلفون	توصيل المياة	رخص العمل	رخص البلدية	إجمالي التكاليف
عدد	٤٣	٣٧	٢٦	٦٠	٤٢	٤٩
الحد الأدني	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الحد الأعلي	١٢	١٢	١٢	١٠	١٠	٢٤
المتوسط	١	١	١	١	١	٣
الوسط	٢,١٦	٢,١٩	٢,١٩	١,٥٧	١,٩	٤,٧٨
متوسط الانحراف	٣,٠٩	٢,٧٨	٣,٣٧	١,٥٤	٢,٤٧	٤,٨٨
التكاليف الرسمية (بالريالات)	**توصيل الكهرباء**	**توصيل التيلفون**	**توصيل المياة**	**رخص العمل**	**رخص البلدية**	**إجمالي التكاليف**
عدد	٣٧	٣٨	٢٠	٦٠	٤٢	٢٨
الحد الأدني	٠	٠	٠	٠	٠	٥٠٠٠
الحد الأعلي	٥٠٠،٠٠٠	٢٥٥،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠	٢٠٠،٠٠٠	٥٠،٠٠٠	٣،٠٠٠،٠٠٠
المتوسط	٢٠،٠٠٠	٢٦،٠٠٠	١٠،٠٠٠	٥،٠٠٠	٥،٠٠٠	٤٥٠،٠٠٠
الوسط	٥٥،٤٧٣	٤٤،٤٥٣	١٦،٥٨٣	١١،٦٣٥	٨،٤٢٩	٦٣٩،٥٠٠
متوسط الانحراف	٩٩،٨٦٨	٤٨،٣٧٩	٢٤،٣٠٣	٢٦،٢٧٣	٩،٢٤٤	٦٦٧،٩٤٥
التكاليف غير الرسمية (بالريالات)	**توصيل الكهرباء**	**توصيل التيلفون**	**توصيل المياة**	**رخص العمل**	**رخص البلدية**	**إجمالي التكاليف**
عدد	٢٧	١٩	١٠	٣٥	٢٥	١١
الحد الأدني	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الحد الأعلي	٧٠،٠٠٠	٣٠،٠٠٠	٢٠،٠٠٠	٥٠،٠٠٠	٢٠،٠٠٠	٤٠٠،٠٠٠
المتوسط	٥،٠٠٠	٣،٠٠٠	١،٥٠٠	٢،٠٠٠	٣،٠٠٠	٢،٠٠٠
الوسط	١٢،٣٣٣	٥،٦٣٢	٥،٣٠٠	٦،٦٢٣	٤،٣١٤	٥٧،٨١٨
متوسط الانحراف	١٨،٨٣٣	٧،٢٥٣	٦،٨٦٥	١٢،٠٩٩	٥،٠٥٤	١٢١،٣٠٥

المصدر: مسح القطاع الخاص، نوفمبر ٢٠٠١، البنك الدولي.

جدول ملحق رقم (١٦): تأخير في التعاملات الحكومية

(باليوم)

اليوم	توصيل الخدمات العامة		الحصول على رخص		التعاملات مع الهيئات الضريبية		الحصول على العقود الحكومية		الأجراءات الجمركية		شراء الأراضي/رخص البناء	
	عدد	فعال (%)	عدد	فعال (%)	عدد	فعال (%)	عدد	فعال (%)	عدد	فعال (%)	عدد	فعال (%)
٠	١١	٣,٥٤		١,٩٧	١٠	٢,٥	٥٠	٤٥,٨٧	٤٥	٢٣,٥٦	٢٦	٢٣,٢١
٨	٨٧	٢٧,٩٧	١٥٨	٣٨,٩٢	١٧٠	٤٢,٥	٧	٦,٤٢	٧٧	٤٠,٣١	١٥	١٣,٣٩
٦-١٠	٤٩	١٥,٧٦	١٣٠	٣٢,٠٢	٧٧	١٩,٢٥	٧	٦,٤٢	٤٣	٢٢,٥١	١٢	١٠,٧١
١١-٢٠	٢٨	٩	٥٠	١٢,٣٢	٣٨	٩,٥	١٢	١١,٠١	١٤	٧,٣٣	٧	٦,٢٥
٢١-٥٠	٦٩	٢٢,١٩	٣٦	٨,٨٧	٤٥	١١,٢٥	٧	٦,٤٢	٧	٣,٦٦	١٧	١٥,١٨
٥١-١٠٠	٣٩	١٢,٥٤	١٥	٣,٦٩	٣٥	٨,٧٥	١٨	١٦,٥١	٣	١,٥٧	٢٠	١٧,٨٦
>١٠٠	٢٨	٩	٩	٢,٢٢	٢٥	٦,٢٥	٨	٧,٣٤	٢	١,٠٥	١٥	١٣,٣٩
الإجمالي	٣١١	١٠٠	٤٠٦	١٠٠,٠١	٤٠٠	١٠٠	١٠٩	٩٩,٩٩	١٩١	٩٩,٩٩	١١٢	٩٩,٩٩
المتوسط	٣٠,٢٨		١٢,٦٢		٢١,٢٥		٢٦,٢٣		٦,٣		٣٠,٥	
الوسط	١٥		٧		٧		٢		٣		١٠	

جدول ملحق رقم (١٧): المشتغلين في القطاع النفطي

	الوحدات	المشتغلين اليمنيين	المشتغلين غير اليمنيين
الشركات النفطية في مرحلة الإنتاج	٧	٢،٤٢٦	٥١٤
الشركات النفطية في مرحلة التنقيب	٢٠	٣٤٦	٥٥
المتعهدون و شركات الخدمات النفطية	٤٢	٢،٨١٤	٧٧٧
وزارة النفط و المعادن و الوحدات المماثلة	١٠	١٢،٢١٣	٠
الإجمالي	٧٩	١٧،٧٩٩	١،٣٤٦

المصدر: وزارة النفط و المعادن، أبريل ٢٢، ٢٠٠٢ م.

الملحق (أ): بيانات الحسابات القومية

أ. احصائيات الحسابات القومية في اليمن[٧٣]

إن قطاع الحسابات القومية في الجهاز المركزي للإحصاء هي الجهة التي تقوم بجمع البيانات الإحصائية للحسابات القومية في اليمن. ويتم إحتساب التقديرات الواردة في تلك الحسابات بناء على المبادئ والتبويبات المنصوص عليها في ***نظام الحسابات القومية*** الصادرة في عام ١٩٦٨م. يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بإخراج وتوزيع البيانات التالية، على أساس سنوي، مغطية البيانات للسنة الشمسية السابقة: بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وموزعة على ١١ نشاطا صناعيا و١٧ نشاطا فرعيا؛ بيانات الناتج المحلي الإجمالي بحسب فئات الإنفاق (المتمثلة بإنفاقات خاصة وعامة للإستهلاك النهائي، إجمالي التكوين لرأس المال بدون فصل بين مكونيها في القطاع الخاص والقطاع الحكومي)؛ والواردات؛ بيانات الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة حيث يمثل العام ١٩٩٠م سنة القاعدة، موزعة على ١١ نشاطا صناعيا و١٧ نشاطا فرعيا وبدون التوزيع بحسب فئات الإنفاق. إضافة إلى ذلك يتم إخراج وتوزيع بيانات حول إجمالي الدخل القومي، واجمالي الدخل المتاح والإدخار المحلي والقومي. كما أنه يتم جمع تقديرات للناتج المحلي الإجمالي لكل سنة للإقتصاد ككل من خلال استخدام الطريقة المبنية على الإنتاج وذلك بالأسعار الجارية والثابتة وبإستخدام نفس التبويبات الصناعية.

وتتبع المعاني والمفاهيم للحسابات القومية اليمنية أساسا، نظام الحسابات القومية الصادرة في عام ١٩٦٨م ، ولكن يتم إستخدام عدد من الميزات الواردة في ***نظام الحسابات القومية*** الصادر في عام ١٩٩٣ م عندما يكون ذلك ممكنا. ويتم إحتساب القيمة المضافة بحسب النشاط الصناعي، وذلك على إجمالي الإنتاج ناقصا ما تم إستخدامه من مدخلات مكملة وسيطة. ويحتسب الناتج المحلي الإجمالي بحسب فئات الإنفاق على أنه مجموع الإستخدام النهائي للسلع والخدمات عن طريق الإستهلاك النهائي، والتكوين لرأس المال على المستوى الكلي والفارق بين الصادرات ناقصا الواردات.

يتم تصنيف النشاط الصناعي ويتم نشر التقديرات الخاصة بها وفقا للمعايير الدولية للتصنيف الصناعي [معايير التصنيف الصناعي الدولية لكل النشاطات الإقتصادية، التعديل (٣)]، فيما عدا ما يتعلق بالخدمات ونشاطات الحكومة. ويتم إستخدام ١٥ فئة الواردة في المعايير الدولية للتصنيف الجماعي مع وجود نشاطات فرعية على النحو التالي: الزارعة، الصيد، والغابات (مع إستبعاد زراعة القات)؛ والثروة السمكية، ونشاطات زراعية أخرى، الصيد والغابات (مع إدخال زراعة القات)؛ التعدين وإستخراج الأحجار؛ النفط الخام والغاز؛ ونشاطات تعدين واستخراج أحجار أخرى؛ الصناعات التحويلية، تكرير النفط؛ نشاطات أخرى – صناعات تحويلية أخرى؛ الإمداد بالكهرباء؛ والغاز والمياه؛ البناء والتشييد، تجارة التجزئة والجملة؛ الفنادق والمطاعم؛ النقل، والتخزين والمواصلات؛ خدمات الوساطة المالية، خدمات عقارية وخدمات نشاطات الأعمال؛ خدمات أهلية واجتماعية وشخصية؛ منتجين للخدمات حكومية؛ وأخيرا مؤسسات خيرية خاصة تعمل في خدمة الأسرة.

مصادر البيانات حول الحسابات القومية المستخدمة في هذ التقرير

إن هذا التقرير أساسا يستخدم المجموعة الجديدة من آخر حسابات قومية معدة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء، وتمثلت هذه المجموعة الجديدة من الحسابات القومية، التي تم إطلاقها في سبتمبر عام ٢٠٠٠ م (ومرة أخرى، تم تحديثها في شهر مارس عام ٢٠٠١ م وشهر مارس عام ٢٠٠٢ م) مع الحسابات القومية في المجموعة القديمة، التي تم نشرها في شهر اكتوبر عام ١٩٩٩ م. وكانت الفوارق الرئيسية ما يلي: زيادة في تقديرات نشاطات البناء والتشييد بما يزيد على نسبة ٨% في السنة (٢) إضافة الصيانة للحسابات القومية ووجود تقديرات مرتفعة للمطاعم والفنادق (وذلك نتيجة لزيادة التقديرات في تجارة الجملة والتجزئة)؛ (٣) تعديلات بسيطة في تقديرات النقل، والإتصالات والتخزين لعام ١٩٩٧ م ولعام ١٩٩٨ م؛ (٤) تعديلات كبيرة في تقديرات المؤسسات المالية والقطاع العقاري؛ (٥) خفض في تقديرات قطاع الخدمات الأهلية والإجتماعية؛ (٦) تغييرات كبيرة في تقديرات الخدمات الحكومية، وعلى وجه الخصوص، في آخر سنوات عقد التسعينيات؛ وأخيرا (٧) تقديرات مرتفعة لخدمات خيرية خاصة.

نتيجة لهذه التعديلات، لقد تضخمت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحولي ١٩% في المتوسط (بل وأكثر من ذلك في آخر سنوات عقد التسعينيات) وقد نجم عن أغلبية التعديلات تقديرات مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية. وتقدم الجداول التالية التغييرات في تقديرات الحسابات القومية بنسبة منوية، وذلك بين المجموعة الجديدة والمجموعة القديمة.

[٧٣] استقيت هذه المعلومات من صندوق النقد الدولي (مسودة لائحة الحسابات القومية لتقارير البنود السريعة، ٢٣ اكتوبر عام ١٩٩٩).

جدول: التغيير النسبي بين الحسابات القومية في المجموعة الجديدة والقديمة (%)

البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
البناء	٤	٦	٧	٦	٨	٧	١٣	١٠	١١
تجارة الجملة و التجزئة	١٤	١٤	١٤	١٤	١٧	١٥	١٥	١٤	١٥
الفنادق و المطاعم	٤٤	٥١	٥٠	٥١	٥٣	٥٣	٥٣	٤٦	٤٧
الصيانة	..	..	..	..	..	..	..	..	..
النقل، التخزين و الموصلات	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	١٢
العقارات و التمويل	٥١	٥٠	٥٣	٥٤	٥١	٥٣	٦٢	٦٢	٥٢
العقارات و العمل	١١١	١٠٤	١٠١	١٠٠	٩٧	٩٣	٩٥	٩٣	٩٢
الخدمات									
الخدمات الإجتماعية و الشخصية	-٣٢	-٢٩	-٣١	-٣١	-٣٢	-٣٤	-٣٠	-٣٢	-٣٠
الخدمات الحكومية	٠	٢٦	٥٢	٨٤	١٥٦	٢٣٣	٣١٦	٣٢٥	٣٠٧
الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	١٠٥	١٦٠	١١٥	٣٠٠	٤٥٣	١٨٨	٣٩٧	٤١٦	٤٦٣
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	٤	٨	١١	١٦	٢٢	٢٦	٢٩	٢٩	٢٩
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	٤	٩	١٣	١٨	٢٧	٣٢	٣٧	٣٧	٣٧

وفي جانب الطلب فإن ما تمت من تعديلات للحسابات القومية تؤدي إلى تقديرات مرتفعة في الإستهلاك النهائي والإنفاقات، وعلى وجه الخصوص، في الإستهلاك الخاص. كما أنه تم تعديل إجمالي الإستثمارات المحلية إلى الأعلى في آخر سنوات عقد التسعينيات.

ج. مدى مصدقية البيانات

على الرغم مما حدث من تقدم في تعديل الحسابات القومية في اليمن، فإن الطريق ما زالت طويلة حتى تكون اليمن قد أصبحت متبنية لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ م. ويواجه نظام الحسابات القومية الراهن عدد من نواحي القصور، من حيث التغطية، وعملية التقدير، والمطابقة، وطريقة التجميع والتبويب. وحاليا، تغطي الحسابات القومية كل الأراضي اليمنية وتغطي، من حيث المبدأ، كل النشاطات الإقتصادية للسكان المقيمين في اليمن، طبقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨م. ومع ذلك، لا يتم إجراء أي تسوية من أجل إدخال قيمة النشاطات غير الرسمية في الحسابات القومية.

بالنسبة لتغطية التعاملات، فإن التقديرات، التي تتم حاليا، محصورة على القيمة المضافة بحسب النشاط الإقتصادي بالأسعار الجارية والثابتة وعلى النفاقات بالأسعار الجارية للإقتصاد ككل. ويتم إخراج تقديرات للناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الدخل القابل للتصرف به، وإجمالي الإدخار المحلي وإجمالي الإدخار القومي. ويشمل تكوين رأس المال الثابت الإنشاءات، والمكنات والمعدات. ولا توجد حسابات منفصلة تبين التعاملات الموجهة والمجموعة للدخل والإنفاق ولتمويل رأس المال. ويتم تدوين معظم التعاملات على أساس تراكمي وذلك طبقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨م، ولكن كثيرا ما يتم تدوين التعاملات الحكومية وتعاملات القطاع المالي على أساس الحركة النقدية. ويتم تقييم الناتج بأسعار المنتجين ويتم تقييم الإستخدامات الداخلية على أساس الأسعار للمشتريين. ويتم تقييم الواردات على أساس القيمة + التأمين + الشحن (سيف) والصادرات على أساس توصيلها على متن السفينة (أو أي وسيلة نقل أخرى) (فوب).

إن تقدير الناتج المحلي الإجمالي المقدر بطريقة الإنتاج هو بناء على بيانات من مختلف المصادر، ومسوحات تعدادية، وسجلات ادارية حكومية متوفرة سنويا أو في فترات منتظمة. كما أنه يتم إستخدام بيانات من مصادر إستثنائية عبر مسوحات أو دراسات خاصة، يتم إستخدامها كتقديرات مؤشرة أو كأسس لإستنتاج المحددات لإجراء تقديرات غير مباشرة في نظام الحسابات القومية. وقد تم تطوير مشروع لتحسين الحسابات القومية اليمنية (خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ م) بالتعاون مع إدارة الإحصاء في صندوق النقد الدولي. كما أن الحكومة الهولندية أيضا تقدم مساعدة في تطوير مصادر البيانات والتدريب وذلك في إطار "مشروع تعزيز الهيكلة والقدرة المؤسسية" التابعة للجهاز المركزي للإحصاء، ويأمل الجهاز المركزي للإحصاء على المدى القصير، إعادة تحديد قاعدة مؤشر قياس الأسعار للمستهلكين وذلك من خلال استخدام أوزان مستقاة من مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٨ م وإعادة النظر في التغطية للمؤشر، وتعديل الحسابات القومية والى إعادة النظر في تحديد قاعدتها

للعام ١٩٩٨ م، أو إلى أقرب سنة بعد ذلك، وتحسين تغطية الناتج المحلي الإجمالي، وبدء العمل في حسابات قطاعات معروفة وإستخدام التبويبات الدولية، والتركيز على بيانات الأسرة، والحكومة والمؤسسات المالية، وتعزيز إستخدام الحاسوب، وتطوير تقديرات ثابتة للناتج المحلي الإجمالي بحسب الإنفاقات. وعلى المدى المتوسط، يخطط الجهاز المركزي للقيام بتطوير مؤشر قياس أسعار خاص بالمنتجين ومؤشرات قياس للتجارة الخارجية، ولتحسين الأسلوب المتبع لتقدير إجمالي تكوين رأس المال وإعادة هيكلة قطاع الإنتاج وفقا للتعديل رقم (٣) المعايير الدولية الصناعية (ISIC)، كما هو مقترح في نظام الحسابات القومية للعام ١٩٩٣ م، وإجراء مسوحات جديدة لإستخدام طرق جديدة مباشرة لتقدير الناتج المحلي الإجمالي وبدء تنفيذ تطبيق الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ م.

د- الفوارق في تقديرات الإستهلاك الخاص

كمثل لمدى إمكانية الإعتماد على الحسابات القومية، لقد كانت هناك فوارق كبيرة في تقديرات الإنفاقات الإستهلاكية الخاصة في الحسابات القومية وفي مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٨ م.

في الحسابات القومية اليمنية، يتكون الإنفاق الإستهلاكي الخاص من قيمة الإنفاق الإستهلاكي النهائي على السلع والخدمات من قبل الأسر والمؤسسات الخيرية الخاصة التي تخدم الأسر. فيتم تقدير الاستهلاك الخاص أولا كالأساس الذي يتم إحتساب ما تلاه عليه وإعتماد لناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج كأساس معياري رقابي إجمالي، ثم يتم عمل تقديرات منفصلة مباشرة بإستخدام بيانات من مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٢ م. أضف إلى ذلك، بأنه يتم تحديد الإستهلاك الخاص كأساس في حسابات الأسعار الثابتة والجارية، فإنه لا يتم تجديد التقديرات التي تمت بإستخدام طريقتي الإنتاج والإنفاق على نحو مستقل ولا يتم مطابقتها بحسب ما يفرضه معناها تحديدها على هذا النحو فبالتالي أي نفض في تقديرات الحسابات القومية، بلا شك، سينعكس في مستويات منخفضة للإنفاق الإستهلاكي الخاص.

لو تم أخذ العام ١٩٩٨ م للمقارنة، يبين مسح ميزانية الأسرة بأن الإنفاق في اليمن، على مستوى الفرد، يبلغ حوالي ٤,٤٣٦ ريالا (٥,٣٠٦ ريال لسكان الحضر و ٤,١٤٨ ريال لسكان الريف). أما التقديرات في الحسابات القومية لنفس السنة فقد أظهرت أن الإنفاق الإستهلاكي الخاص على مستوى الفرد بلغ حوالي ٢,٣٠٢ريال. وقد تكون هناك أسباب مختلفة للتباين هذا، ولكن قد يكون النقص في تقديرات الحسابات القومية للناتج المحلي الإجمالي (مثلا نظرا لعدم إدخال النشاطات غير الرسمية) واحدا من أهم العوامل (راجع درتسة البنك الدولي حول الفقر في اليمن المترقب إصدارها قريبا).

الملحق ب: تقديرات النمو السكاني في اليمن

أ. فوارق كبيرة في تقديرات معدل النمو السكاني في عقد التسعينيات

هناك تباين كبير بين التقديرات لعدد السكان في اليمن التي أعدتها جهات حكومية يمنية وجهات أخرى دولية. فالحكومة تستخدم معدل نمو مرتفع يبلغ ٣,٧% في السنة في عقد التسعينيات، وذلك إستنادا إلى تقديرات الأمم المتحدة (مثل إصدار بيانات قطاع السكان في الأمم المتحدة لعام ١٩٦٦ م) في الوقت الذي يستخدم البنك الدولي معدل نمو أقل بكثير، يبلغ ٢,٧%. ويعود الفارق هذا أساسا إلى إستخدام البنك لمعدل أقل لإجمالي الخصوبة وليس بسبب إختلاف وسائل التقديرات المستقبلية المستخدمة.

وعموما تعتمد تقديرات البنك الدولي لمعدلات النمو السكاني في البلد العضو على تقديرات الأمم المتحدة عند ما لا تتوفر تقديرات يمكن الإعتماد عليها من قبل البلد نفسه. وحينما تتوفر تقديرات من قبل ذلك البلد، يمكن الإعتماد عليها، يستخدم البنك بيانات ذلك البلد. وفي البلدان التي تتوفر بيانات تعدادات جديدة أو مسوحات ديمغرافية جديدة ولم يتم استخدامها في تقديرات الأمم المتحدة، يقوم البنك بتحديث تقديرات الأمم المتحدة الأساسية. ومن الأمثلة في أقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيثما تختلف النتائج، التي خرج بها البنك على ما قدرته الأمم المتحدة نظرا لإستخدام البنك لآخر بيانات تعدادية، هي مصر وإيران واليمن.

ووفقا لتقديرات البنك الدولي السكانية وتنبؤاته للمستقبل، بناء على تعداد عام ١٩٩٤ م وعلى المسح الديموغرافي للأسرة لعام ١٩٩٧ م، فإن معدل نمو السكان في آخر سنوات عقد التسعينيات كان أقل بكثير من تقديرات الأمم المتحدة والحكومة اليمنية. وقد أعطى المسح الديمغرافي للأسرة لعام ١٩٩٧ م معدل خصوبة كلية بلغ ٦,٧ مواليد لكل إمراءة، ويفترض في تنبؤات البنك الدولي بأن معدل الخصوبة الكلي سيستمر في الإنخفاض (حتى يبلغ ٥,٥٥ مواليد لكل امرأة – ويستخدم في الخطة الخمسية الثانية معدل خصوبة كلية يبلغ ٥,٩ مواليد لعام ٢٠٠١ م). وكانت النتيجة معدل نمو طبيعي للسكان بلغ ٢,٧٨% في السنة ومعدل نمو لإجمالي عدد السكان بنسبة (صافي، بعد الأخذ في الحسبان إفتراض الهجرة إلى الخارج البالغة نسبة ٠,٠٨%) ٢,٧% في السنة. ولكن الحكومة اليمنية تستخدم معدل خصوبة كلية ثابت يبلغ ٧,٦ مواليد لكل امرأة، فمن ثم يبلغ التقدير لمعدل النمو السكاني الناجم عن ذلك ٣,٧% في السنة.

ب. الطرق المستخدمة لتقدير معدل الخصوبة الكلية ومعدل النمو السكاني

عموما يعتقد بأن بيانات تعداد عام ١٩٩٤م للسكان تعتبر دقيقة بعد إجراء تسوية لتجميع الأعمار في فئات عمرية. ومع ذلك، فإن التعداد لا يعطي تقديرات حول معدل النمو السكاني الحالي؛ ومن الممكن أن يعطي متوسط معدل النمو لسنوات ما بين سنتي التعدادين المتعاقبين، في المتوسط (مثلا للفترة من ١٩٨٦-١٩٩٤م)، ولكن لايمكن أن يعطي معدل نمو لأي سنة من السنوات بين التعدادين (الذي كان متقلب إلى حد بعيد بسبب الهجرة). فبالتالي، فإن المعادلات التي تستخدم في التقديرات المستقبلية تستخدم تقديرات بمعدلات الخصوبة ومعدلات عدد الوفيات المتوقعة وتطبيقهما على البنية العمرية الواردة في التعداد من أجل الحصول على معدلات نمو السكان للسنوات ما بين سنتي التعدادين، علاوة على إستخدامها للسنوات التي تلي آخر تعداد تم إجراءه.

ليس هناك أي اختلاف في المعادلات المستخدمة لتقدير معدلات نمو السكان. فهذه المعادلات تستخدم عدد السكان بحسب الفئة العمرية والنوع، ومعدلات الخصوبة في أعمار محددة وجداول تقدير الوفيات بحسب العمر وصافي معدل الهجرة. ويتم إستخراج معدلات الخصوبة لأعمار محددة من مسوحات، وبعد ذلك يتم تطبيقها على عدد النساء في سن الإنجاب ، المقدر من أجل الحصول على عدد المواليد في كل عمر على حدة. وعلى هذا النحو، يتم إجراء عملية ضرب لمعدلات الوفيات في كل فئة عمرية بعدد السكان في كل فئة عمرية (بما في ذلك الذكور هذه المرة)، وذلك لاحتساب عدد الوفيات. ويتم قسمة عدد المواليد المقدر بعدد السكان في منتصف السنة من أجل الحصول على معدل عدد المواليد الخام؛ ويعطي إجراء نفس العملية الحسابية للوفيات ليعطي معدل الوفيات الخام. ويمثل الفارق بين الإثنين معدل النمو الطبيعي للسكان، والذي تعادل معدل النمو السكاني باستبعاد نسبة الهجرة. وإذا كانت التقديرات لهذه المدخلات هي نفسها التي تستخدم في كلا المعادلات للتقديرات المستقبلية، إذن كل المعادلات ستخرج بنفس معدلات النمو للسكان. فبالتالي ما يؤدي إلى وجود فوارق في تقديرات معدلات نمو السكان هي الفوارق في تقديرات معدل الخصوبة الكلية، أو إلى حد ما أقل، الفوارق في حجم الفئات العمرية على مستوى خط القاعدة.

٢ـ١ تقديرات لمعدلات الخصوبة الكلية

من المفترض عادة أن تميل إتجاهات الخصوبة في كل البلدان نحو الهبوط (نظرا لتأخير سن الزواج، ومع التعليم، وبرامج تنظيم الأسرة، الخ) حتى تصل إلى مستوى الإستبدال في المستقبل (حوالي معدل ٢ مواليد لكل امرأة). ولم يكن تحديد السنة التي يتم فيها الوصول إلى مستوى الإستبدال مسألة قرار عفوي، بل كنتيجة لتطبيق نسبة التغيير في معدلات الخصوبة على الخصوبة في المستقبل (أي كنتيجة لإتجاه محسوب). وبالنسبة لليمن، فإن السنة التي يتم إجتيازها على هذا النحو ليس لها أثر على معدل النمو السكاني لعام ١٩٩٧ م.

وتستخدم الحكومة اليمنية (بالإستناد إلى تقديرات الأمم المتحدة) معدل نمو خصوبة كلية ثابت يبلغ ٧،٦ مواليد لكل امرأة، وذلك للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٠ م، والذي تم الحصول عليها من المسح الديمغرافي للأسرة لعام ١٩٩١- ١٩٩٢ م. فتقديرات الحكومة اليمنية لا تتضمن الاستنتاجات للمسح الديمغرافي للأسر لعام ١٩٩٧ م. وبيانات الأمم المتحدة لاتظهر أي انخفاض إلا في ما بعد عام ٢٠٠٥ م، وحتى ذلك الإنخفاض لم يصل إلا إلى معدل ٧,٣٥ لكل امرأة للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ م، في الوقت الذي قد سبق أن عرض المسح الديمغرافي للأسرة معدل خصوبة كلية يبلغ ٦,٧ مواليد لكل امرأة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧م. ولم تكن بيانات تعداد السكان لعام ١٩٩٤م متوفرة لدى الأمم المتحدة، لاستخدامها في تقرير الأمم المتحدة حول السكان لعام ١٩٩٦ م، فبدلا من ذلك استخدمت الأمم المتحدة تقديرات مستقاة من تعداد السكان لعام ١٩٨٦ م وغير ذلك من المصادر القديمة والتي كانت تختلف كثيرا عن بيانات تعداد السكان لعام ١٩٩٤ م. وأما البنك الدولي، من ناحية أخرى، فقد استخدم معدل خصوبة كلية أقل، يبلغ ٦,٧، في تقديراته للنمو السكاني لعقد التسعينيات، وذلك بالإستناد إلى استنتاجات المسح الديمغرافي للأسرة. وعلى المدى البعيد، إن التأثير الناجم عن إستخدام معدلات خصوبة عالية في عمل تنبؤات مستقبلية ديمغرافية يؤدي إلى نتائج غير محتملة لتلك التقديرات. وقد بينت آخر تقديرات للأمم المتحدة بأن إجمالي عدد السكان في اليمن سيصل إلى ١٠٢,٣ مليون نسمة في عام ٢٠٥٠ م.

٢ـ٢ البنية العمرية للتعداد السكاني

تنعكس البنية العمرية في تعداد السكان لعام ١٩٩٤ م وجود شيئ من عدم الدقة في البلاغات عن الإعمار للسكان، وتختلف كثيرا من البنية العمرية المستخدمة من قبل الأمم المتحدة وقبل ذلك المستخدمة من قبل البنك الدولي. وهناك ميول قوي للإبلاغ عن الأعمار بحيث تنتهي بـ "صفر" أو "٥"، وذلك على نحو أكثر من كثير من البلدان الأخرى. فبالتالي هناك حاجة لتعديل البنية العمرية، بحيث يتم إعادة توزيع الأعمار للتجاوز الموجود في أعداد المنسوبين إلى الفئات العمرية المنتهية بصفر أو خمسة (أي، ١٠، ٢٠، ٣٠... و ٥، ١٥، ٢٥ سنة ... الخ) إلى فئات الأعمار الأخرى في ما بينها والتي يوجد عجز في أعدادها للسكان المنتسبين لكل عمر من السنوات المتفردة و/أو من خلال استخدام متوسطات متحركة). وليس المهم الطريقة التي يتم إستخدامها بالتحديد لغرض تقدير معدلات النمو. ومجرد ما يتم تعديل البنية العمرية بحسب كل الأعمار الإنفرادية التي ينتسب إليها السكان، يتم الحصول على الفئات العمرية لكل خمس سنوات (أي ٥، ١٠، ١٥ سنة، الخ) من خلال الجمع.

جدول: توزيع السكان بحسب الأعمار من ٣ سنوات إلى ١٢ سنة.

العمر	الجملة	ذكور	إناث
٣	٥٣٢،٦٠٥	٢٦٨،٠١٠	٢٦٤،٥٩٥
٤	٥٦٥،٧٠١	٢٨٧،٦٦٢	٢٧٨،٠٣٩
٥	٥٨٥،٦١٠	٢٩٧،٩١٧	٢٨٧،٦٩٣
٦	٥٣٩،٠٦٠	٢٧٥،٤٧٣	٢٦٣،٥٨٧
٧	٥٥١،٦٧٧	٢٨٣،٤٨٨	٢٦٨،١٨٩
٨	٥٩٧،٨٤٤	٣٠٦،٢٧٥	٢٩١،٥٦٩
٩	٤٦١،٦٥٩	٢٤١،٢٦٤	٢٢٠،٣٩٥
١٠	٥٥٠،٤١٢	٢٨٨،٨٧٨	٢٦١،٥٣٤
١١	٣٣١،٨٥٢	١٧٩،٤٦٣	١٥٢،٣٨٩
١٢	٥٤٥،٤١٧	٢٩٩،٦٣١	٢٤٥،٧٨٦

هناك العديد من الأخطاء في البنية العمرية هذه ولا تشبه هرم سكاني بشكل طبيعي. وقد أدرك الجهاز المركزي للإحصاء ضرورة تصحيح الفئات العمرية في تلك البنية قبل استخدامها كقاعدة أساسية للبنية العمرية التي يمكن إستخدامها لعمل تقديرات

مستقبلية. وعلى وجه الخصوص، لقد تم اعتبار الفئة العمرية من ٥-٩ سنوات على أنها كبيرة جدا بالنسبة للفئات العمرية من ٠-٥ سنوات ومن ١٠-١٤ سنة ولكن لا يوجد هناك أساس يمكن الإستناد إليه لتخصيص الفئة العمرية من ٥-٩ سنوات، إذ أن الأعمار المتقاربة التي تربطها لا تظهر أي دليل بوجود أي إدخالات خاطئة في الفئة العمرية ٥-٩ سنوات.

وهناك ما يدل على النقص في عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم من ٠-٤ سنوات (وخاصة أولئك البالغ عمرهم سنة واحدة). ومع ذلك فإن التعديلات المطلوب إجراؤها لم تكن كبيرة على غرار ما نجمت عنها عملية إجراء التصحيح الذي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء، والذي خرجت بفئة عمرية من ٠-٤ سنوات أكثر من عدد فئة السكان التي تبلغ أعمارهم من ٥-٩ سنوات. ولم يتم تعديل البيانات الواردة في تقرير التعداد السكاني الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء وكذلك كتاب الإحصاء السنوي، إذ لم تعدل البنية العمرية على أساس سنة بسنة، بل أنشئت فئات عمرية لكل خمس سنوات، من خلال جمع السنوات المنفردة بدون إجراء أي تسويات، وهذا يعتبر نسبيا خطأ بسيطا، إذ أن عدد الذي يختارون أعمارا تنتهي بخمسة تقريبا يساوي أولئك الذين يختارون أعمار تنتهي بصفر. لو كان الذين يختارون أعمار في الأعشار (أي تنتهي بصفر ١٠، ٢٠، ٣٠...) أكثر من أولئك الذين يختارون أعمار تنتهي بخمسة (٥، ١٥، ٢٥... الخ) وإن هذه الطريقة ستؤدي إلى أخطاء خطيرة. فالنسبة العمرية الناتجة عن ذلك مبينة أدناه:

جدول: توزيع السكان بحسب الفئة العمرية

العمر	جملة	ذكور	إناث
الجملة	١٤،٥٨٧،٨٠٧	٧،٤٧٣،٥٤٠	٧،١١٤،٢٦٧
٠-٤	٢،٣٩٤،٩٧٢	١،٢١٥،٨٠٩	١،١٧٩،١٦٣
٥-٩	٢،٧٣٥،٨٥٠	١،٤٠٤،٤١٧	١،٣٣١،٤٣٣
١٠-١٤	٢،٢٠٢،٨٨٤	١،١٨٦،٢٣١	١،٠١٦،٦٥٣
١٥-١٩	١،٤٨٦،٧٥٥	٧٨٥،١٢٧	٧٠١،٦٢٨
٢٠-٢٤	٩٩٠،٠٠٦	٥١٤،١٥٧	٤٧٥،٨٤٩
٢٥-٢٩	٩١٤،١٤٢	٤٣٣،٦٥٠	٤٨٠،٤٩٢
٣٠-٣٤	٧٨٠،٥٢٤	٣٧٠،٦٦٦	٤٠٩،٨٥٨
٣٥-٣٩	٧٣٩،١٨٩	٣٥٧،٧٦١	٣٨١،٤٢٨
٤٠-٤٤	٥٣٤،٩٣٠	٢٦٧،٠٥٧	٢٦٧،٨٧٣
٤٥-٤٩	٤١٤،٤٢٧	٢١٢،٥٠٧	٢٠١،٩٢٠
٥٠-٥٤	٣٨٣،٧٩٩	١٩٣،٦٣٦	١٩٠،١٦٣
٥٥-٥٩	٢٠٧،٥٨٩	١٠٩،٣٧٢	٩٨،٢١٧
٦٠-٦٤	٢٨٤،٧٣١	١٤٩،٩٣٤	١٣٤،٧٩٧
٦٥-٦٩	١٣٤،٨٧٨	٧٢،٦٦١	٦٢،٢١٧
٧٠-٧٤	١٧١،٩٩٩	٨٩،٨٣٠	٨٢،١٦٩
٧٥-٧٩	٦٣،٢٨٨	٣٤،٤٢١	٢٨،٨٦٧
٨٠-٨٤	٨٠،٧٥٥	٤٠،٤٢١	٤٠،٣٣٤
٨٥+	٦٦،٠٤٠	٣٥،٠٩٥	٣٠،٩٤٥

يتم إستخدام البيانات في المسح الديمغرافي للأسرة لعام ١٩٩٧م في تقديرات البنك الدولي وتنبؤاته السكانية للمستقبل. إن التغيير في الخصوبة المقاسة في المسح الديمغرافي للأسرة يتوافق مع زيادة إستخدام أدوات تنظيم الأسرة، وفي ظل حجم العينة (أكثر من ١٤,٠٠٠ امرأة، وهو ضعف عدد العينة للمسح السابق) فمن ثم من المرجح أن تكون تلك البيانات موثوق بها. وهناك دائما وجود إحتمال بأن نتائج مسح عام ١٩٩٧م لم تكن صحيحة نظرا لأخطاء في إختيار العينة أو في المعالجة للبيانات. ولا توجد المزيد من المعلومات حول هذه المسألة. وداخليا فإن البيانات تعد متوافقة (مثالا زيادة لوسائل تنظيم الأسرة وانخفاض للخصوبة). كما أن التغيير في الإنتماء العمري ومستوى الخصوبة يعد متوافقا مع البداية المعتادة للإنتقال إلى مستويات خصوبة متدنية. لقد قاس المسح الديمغرفي للأسر معدل خصوبة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ م، بلغت ١,٠ مولود لكل امرأة وهو أقل عن ما ورد في المسح اليمغرافي للأسر لعام ١٩٩٢م. وعموما ما يفترض أن يستمر الإتجاه على هذا النحو في التوقعات الديمغرافية للمستقبل.

والتوقعات المستقبلية المعدة من البنك الدولي، والمبينة في الجدول أدناه، تمثل توقعات عادية للتكوين السكاني بحسب المكونات الإنتمائية المنظمة، كما هو موضح أعلاه، والافتراضات الرئيسية التي بنيت عليها هذه التوقعات هي أن الخصوبة ستستمر في انخفاضها حتى تصل إلى مستوى الاستبدال البالغ معدل خصوبة بحوالي مولودين اثنين لكل امرأة (ومتى يفترض أن يحدث ذلك ليس له أي تأثير على المتوقعات المقدرة لعقود عديدة)، وكذلك إن نسبة الوفيات تستمر في الإنخفاض. والتشكيلة

المفترضة لمعدل الخصوبة ونسبة الوفيات، والتي سيتم استخراجها من أنماط نموذجية، كما هو مبين في أسفل الجدول. وفي الوقت الذي كانت تجرى مباحاثات في ما بين البنك الدولي والحكومة اليمنية (وعلى وجه الخصوص مع وزارة التخطيط والتنمية ووزارة الصحة العامة) حول الفوارق في التقديرات المتوقعة لنمو السكان، إلا أن هذه المناقشات حتى الآن لم تؤدي إلى الوصول إلى إجماع بين الأطراف المختلفة بهذا الصدد. ومع ذلك، لابد من التصدي لهذه المسألة في المستقبل وسيتعاون البنك الدولي مع الحكومة اليمنية في عملية القيام بالدورات اللاحقة للتعداد السكاني والمسح الديمغرافي للأسرة. فهذين المسحان القادمان سيساعدان على الوصول إلى إجماع حول التقديرات للتوقعات المقدرة للمستقبل.

وما زالت الحكومة اليمنية تعطي أولوية عالية للنمو السكاني لمسألة إرتفاع معدل النمو السكاني في خططها التنموية وترغب في جذب مزيد من الدعم للجهود المبذولة في مجال تنظيم الأسرة. ومع ذلك، فإن انخفاض معدل الخصوبة إلى ٦,٧ مواليد لكل امرأة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ م (والمرجح أن يكون أقل من ذلك الآن)، لا يعني أن تعطي أهمية أقل للصحة الإنجابية. فمعدل النمو السكاني البالغ ٢,٧% في السنة ما زال مرتفعا جدا بكل المقاييس، إذ أن ذلك ما يعني بأن عدد السكان سيتضاعف بعد حوالي ٢٥ سنة. فما زالت مسألة تحسين إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية من القضايا التنموية التي لها أهمية كبيرة بالنسبة لليمن.

جدول ملحق (ب ١)

الفئات العمرية	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
جملة الذكور و الإناث	١٥٢٧٢	١٧٣٥١	١٩٨٥٨	٢٢٦٤٤	٥٥١٤	٢٨٢٨١
ذكور	٧٨٢١	٨٨٥١	١٠١٠٧	١١٥١٠	١٢٩٥٧	١٤٣٥٥
٠-٤	١٢٨١	١٤٦٤	١٦٥٣	١٨٠٣	١٨٧٠	١٨٤٧
٥-٩	١٤٧٨	١٢٢٦	١٤١٣	١٦٠٥	١٧٦١	١٨٣١
١٠-١٤	١٢٤٩	١٤٥٧	١٢١١	١٣٩٩	١٥٩١	١٧٤٧
١٥-١٩	٨٥٥	١٢٢٨	١٤٣٦	١١٩٦	١٣٨٣	١٥٧٥
٢٠-٢٤	٥٤٩	٨٢٦	١١٩٩	١٤٠٨	١١٧٣	١٣٦٠
٢٥-٢٩	٤٥٤	٥١٨	٧٩٨	١١٦٨	١٣٧٤	١١٤٨
٣٠-٣٤	٣٩٥	٤٢٥	٤٩٦	٧٧٤	١١٣٨	١٣٤٣
٣٥-٣٩	٣٦٧	٣٧١	٤٠٧	٤٧٩	٧٥١	١١٠٧
٤٠-٤٤	٢٦٩	٣٤٦	٣٥٤	٣٩٠	٤٦١	٧٢٥
٤٥-٤٩	٢٢١	٢٥٢	٣٢٧	٣٣٦	٣٧٢	٤٤١
٥٠-٥٤	١٨٠	٢٠٤	٢٣٥	٣٠٦	٣١٥	٣٤٩
٥٥-٥٩	١٢٧	١٦٣	١٨٦	٢١٤	٢٧٩	٢٨٩
٦٠-٦٤	١٣٦	١١١	١٤٢	١٦٣	١٨٧	٢٤٦
٦٥-٦٩	٨٠	١١٢	٩١	١١٧	١٣٤	١٥٥
٧٠-٧٤	٧٨	٦٠	٨٤	٦٨	٨٨	١٠١
٧٥+	١٠٢	٨٨	٧٥	٨٤	٨٠	٩١
إناث	٧٤٤٩	٨٥٠٠	٩٧٥٠	١١١٣٣	١٢٥٥٥	١٣٩٢٦
٠-٤	١٢٤٠	١٤٢٠	١٦٠١	١٧٤٥	١٨٠٨	١٧٨٥
٥-٩	١٤٠٩	١١٨٩	١٣٧٤	١٥٥٩	١٧٠٩	١٧٧٥
١٠-١٤	١٠٦٩	١٣٨٨	١١٧٤	١٣٦٠	١٥٤٦	١٦٩٧
١٥-١٩	٧٧٧	١٠٤٩	١٣٦٦	١١٥٩	١٣٤٤	١٥٣٠
٢٠-٢٤	٥٠٩	٧٥٢	١٠٢٣	١٣٣٨	١١٣٧	١٣٢٢
٢٥-٢٩	٥٠٠	٤٨٦	٧٢٩	٩٩٦	١٣٠٦	١١١٢
٣٠-٣٤	٤٣٦	٤٧٨	٤٦٩	٧٠٧	٩٦٩	١٢٧٤
٣٥-٣٩	٣٨٦	٤١٦	٤٥٩	٤٥٣	٦٨٥	٩٤٢
٤٠-٤٤	٢٦٨	٣٦٨	٣٩٩	٤٤٢	٤٣٧	٦٦٣
٤٥-٤٩	٢١١	٢٥٤	٣٥٢	٣٨٢	٤٢٤	٤٢٠
٥٠-٥٤	١٧٥	١٩٨	٢٤٠	٣٣٣	٣٦٢	٤٠٣
٥٥-٥٩	١١٤	١٦١	١٨٣	٢٢٢	٣٠٩	٣٣٨
٦٠-٦٤	١٢١	١٠٢	١٤٤	١٦٤	٢٠٠	٢٧٩
٦٥-٦٩	٧٠	١٠٢	٨٦	١٢٢	١٤٠	١٧٢
٧٠-٧٤	٧٠	٥٤	٧٩	٦٧	٩٥	١١١
٧٥+	٩٤	٨٣	٧٢	٨٤	٨٤	١٠٣
معدل المواليد	٤٠	٣٨,٩	٣٦,٧	٣٣,١	٢٩,١	
معدل الوفاة	١٢,٦	١١,٢	١٠,١	٩,١	٨,٤	
معدل النمو الطبيعي	٢,٧٤	٢,٧٨	٢,٦٦	٢,٤	٢,٠٧	
صافي معدل الهجرة	-١,٨	-٠,٨	-٠,٤	-٠,٢	-٠,١	
معدل النمو	٢,٥٥	٢,٧	٢,٦٣	٢,٣٩	٢,٠٦	
الخصب الكلي	٦,٤٠٠	٥,٥٥٠	٤,٧٠٠	٣,٩٨٨	٣,٤٣٤	